

مَصْبَحُ الرَّاعِي

شَيْخُ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُقَدَّرُوفِ
بِحَاشِيَةِ السَّيِّدِ

تَأْلِيفُ
السَّيِّدِ الْعَلَّامِ مُحَمَّدِ بْنِ عِزِّ الدِّينِ الْفَقِيهِ الْكَبِيرِ
سَنَ ٩٧٣ هـ

تَحْقِيقُ
عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ السَّيِّدِ

مَكْتَبَةُ تَوْلِيدِ السَّيِّدِ



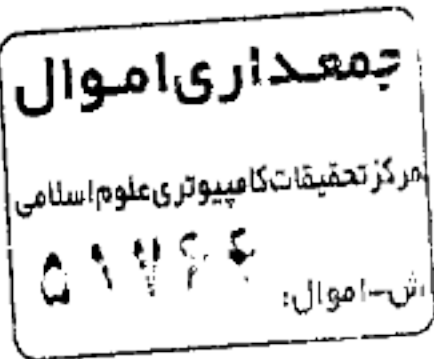
تمام فنون کے کتب ہمارے ویب سائٹ اور پلے سٹور سے فری ڈاؤن لوڈ کریں۔ ہم روزانہ کی بنیاد پر اس میں مزید نئے کتب شامل کر رہے ہیں نئے شامل شدہ کتب لیے روزانہ ہمارے پلے سٹور اور ویب سائٹ کو باقاعدگی سے چیک کیا کریں۔

اپنی کتاب کو ہمارے ویب سائٹ پر شائع کرنے کے لیے رابطہ کریں

منطق	خطبات	تفاسیر
معانی	سیرت	احیث
تصوف	تاریخ	فقہ
تقابل ادیان	صرف	سوانح حیات
تجوید	نحو	درس نظامی
نعت	فلسفہ	لغت
تراجم	حکمت	فتاویٰ
تبلیغ و دعوت	بلاغت	اصلاحی
تمام فنون	مناظرے	آڈیو دروس



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی



مکتبۃ التلاۃ العربیۃ

شیخ کافیه ابن الحاجب المقدوف
بمأشیۃ النبی



مصابيح الخشب

شرح كافية ابن الحاجب المقدوف
بجاشية السيد

فألف
السيد العلامة محمد بن عز الدين الفقي الكبير
ف ٩٧٣ هـ

تحقيق
عبد الله محمود السمام

الجزء الأول

مكتبة دار السلام

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م



كتابخانه
مركز تحقيقات کامپیوتری علوم اسلامی
شماره ثبت: ٣٣٦٠٥
تاریخ ثبت:

تفید

مکتبۃ الشیراز الاسلامی

الجمهورية اليمنية - صنعہ - مفرق الطلح

ت: ٥١٣٣٣٣ - ٥١٣٥٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي رفع درجة العلماء ونصب رايتهم، وجعلهم قادة الأمة إلى كل خير، وخفض أهل الجهل والعمى، وجزم بوحدانيته أهل البغي والفساد، فقال تعالى منها بفضل العلماء: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] وقال أيضاً: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد القائل: (تعلموا العربية وعلموها الناس) صلى الله عليه وعلى ابن علي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قائد الغر المحجلين الواضع لهذا العلم العظيم - أعني علم النحو - وعلى آله الطاهرين الذين كان لهم سبق والدور البارز في تطور هذا العلم.

أما بعد:

فما دفعني إلى تحقيق هذا الكتاب وإعراب شواهد هو ما كان من الغرض من وضع قواعد علم النحو لمراقبة النص القرآني الذي نزل بلسان الفصحاء، فلغة القرآن هي الحجة في استنباط قواعد النحو، بل هي أقوى الحجج فهي المعيار الذي تقاس به فصاحة اللغة التي يجوز الاحتجاج بها، حيث يعتبر هذا العلم وصلة إلى معرفة تفسيره، وبيان معانيه، باعتبار علم النحو قسماً من أقسام العربية التي تشتمل على أقسام (اللغة - التصريف - النحو - المعاني - البيان - البديع . .) الخ وهذه الأقسام مرتبطة بعضها ببعض لا يستغني طالب العلم بقسم واحد منها، بل لا بد لمن أراد معرفة أسرار القرآن الكريم وإعجازه من الإحاطة بها جميعاً.

ومما دفعني أيضاً ما يحمله المؤلف رحمه الله تعالى من علم جم في جميع العلوم، تشهد له كتبه التي ألفها بغزارة علمه، وتبحره في شتى العلوم فقد جاء كتابه

هذا حافلاً بجميع مسائل النحو، وفي غاية من التدقيق والإتقان، ومما يدل على ذلك أن هذا الكتاب يدرس، ولا يزال حتى وقتنا الحاضر في المدارس العلمية اليمنية، والمساجد، والحوزات العلمية، فلا يكاد تخلو مكتبة من مكاتب علماء اليمن الميمون من هذا الكتاب المسمى بحاشية السيد.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هذا العلم - علم النحو - لم يكن مستقلاً عن علوم القرآن، بل كان الدرس النحوي علماً من علوم القرآن، وقد كان مقروناً بعلم القراءات، فالجيل الأول من نحاة البصرة والكوفة حتى عصر سيبويه كانوا جميعاً من القراء، فعلم النحو في ذلك العصر كان خليطاً من اللغة والصرف والبلاغة، والصوتيات - التجويد - ثم استقلت هذه العلوم، وتمايزت، وأصبح لكل علم منها المختصون به، وصنفت فيه المصنفات التي تخصصها، فقد كان العلم الصوتي - التجويد - جزءاً لا يتجزأ من علم العربية في القرن الأول والثاني، والآن لم يعد من ضمن المقررات في بعض أقسام اللغة العربية، مما يؤدي إلى النقص والخلل في العلم القرآني والنحوي.

مركز تحقيق كتب التراث والعلوم الإسلامية

ومن المؤسف جداً - حسب ما نلاحظه ونشاهده في المجتمعات المثقفة التي أحاطت بكثير من العلوم - أن بعض المختصين بعلوم القرآن والعلوم الإسلامية مع احترامي لكل المختصين والمثقفين - لا يفقهون الكثير من علوم العربية، وإذا ما سئل أحدهم عن موقع آية كان الجواب سل المختصين في العربية فهذا من عملهم واختصاصهم، فما بقي للمختصين في علوم القرآن من علومه ؟

فلا أريد التهجم على أصحاب هذه التخصصات، أو التقليل من شأنهم، بل لهم ثقلهم وأهميتهم في نشر دراساتهم، وإنما أريد أن أنال الأجر بنصيحتي لهم بأن لا يتعدوا عن علوم العربية التي تشكل نواة الدرس القرآني وجوهره.

صحيح إذا قال أحدهم: إن هذا الأمر قد دعت إليه ضرورة التخصص، لكن ينبغي لصاحب التخصص أن يؤهل نفسه بطريقة أو بأخرى، فوسائل التأهيل، وزيادة المعرفة كثيرة وكثيرة، ولا سيما ونحن في عصر العلم والمعرفة.

فمما لا شك فيه أن علم النحو كغيره مر بأطوار متعددة، وكانت له أدوار مختلفة.

فتتنمي اللغة العربية إلى مجموعة اللغات التي وضحتها السامية، وهي لغات تتقارب في بعض مفرداتها، وضمائرها وصيغ أفعالها.

والعربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم لم تولد فجأة، فقد سبقتها في النشأة لهجات عربية قديمة يعتبرها الباحثون هي أساس عربيتنا الفصحى، فقد كان العرب يتداولون لغتهم بالسليقة، فهم لا يعرفون المبتدأ والخبر، ولا الفاعل والفاعل، ولا التمييز، ولا الحال، وغير ذلك من أبواب النحو.

فشهد النثر الفني والشعر العربي تطوراً عظيماً في صدر الإسلام، كان نتيجة لانتشار الدعوة الدعوة الإسلامية، وكان للقرآن الكريم بألفاظه البليغة ومعانيه القيمة الأثر الكبير، والنتيجة الإيجابية في ازدهار الكتابة والخطابة والشعر في صدر الإسلام.

تأثير القرآن الكريم:

١ - أسلوبه وبلاغته: لم يلتزم القرآن أسلوباً واحداً من أساليب الأداء، بل تنوع إلى أساليب شتى، فهو في غاية التأثير والإقناع، وبعض الآيات ذات تأثير خطابي يهز الأسماع.

٢ - أثره في اللغة:

أ - وحد مختلف اللهجات العربية في لغة عربية موحدة.

ب - وسع مجال اللغة العربية بما أمدّها من ألفاظ استعملها استعمالاً جديداً، مثل الصلاة - الصوم - الزكاة - الحج . . الخ.

ج - للقرآن الكريم في حفظ اللغة العربية، فضمن لها البقاء والخلود، وراقبها من الضياع والانقراض، كما انقرض كثير من اللغات القديمة.

د - أدى إلى تطور فنون البلاغة من صور البيان (تشبيه - مجاز - كناية) وأساليب المعاني، ومحسنات البديع.

هـ - إضافة إلى ما جاء به القرآن الكريم من قيم ومثل ومبادئ جديدة لم يعرفها العرب قبل الإسلام.

ثم كان عصر بني أمية عصر امتزاج العرب بغيرهم من الأمم، وتوزعهم في مشارق الأرض ومغاربها، وفي أواخر عصر بني أمية اهتم جمهرة كثيرة من العلماء في البصرة والكوفة بجمع ألفاظ اللغة، وكان من أهم الأسباب التي شجعتهم على ذلك :-

١ - انتشار اللحن على ألسنة بعض العرب الذين تأثروا بالعناصر الأجنبية، وترعرعهم في أحضان أمهاتهم من الإماء، مما أدى عندهم إلى ضعف الملكة اللغوية، وقد ازداد الإهتمام باللغة، وجمع ألفاظها بشكل أكبر في العصر العباسي الأول، وقد اشترط العلماء على أنفسهم ألا يأخذوا اللغة من عربي حضري، وأن يرحلوا في طلبها وأخذها من قلب الجزيرة.

٢ - حاجة الوافدين الأجانب - الذين دخلوا الإسلام إلى تعلم لغة القرآن. هذا ولا بأس أن نذكر نبذة وجيزة عن علم النحو الذي قال عنه السيوطي: «إن العلوم كلها متفكرة إليه».

فالنحو لغة: القصد - وأصطلاحاً - علم بأصول يعرف بها أواخر الكلم إعراباً وبناء، والمراد بالأصول المذكورة في التعريف: الاسم، والفعل، والحرف، وأنواع الإعراب، والتوابع، والعوامل، ونحو ذلك. وفائدة هذا العلم: معرفة صواب الكلام من خطائه، ليحترز به عن الخطأ في اللسان العربي.

وغايته: الاستعانة على فهم معاني كلام الله ورسوله، الموصل إلى خيري الدنيا والآخرة.

أما الواضع لهذا العلم في باب مدينة النبي ﷺ - أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - حينما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه، قال له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف:

الاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن الحركة، والحرف: ما أنبأ عن معنى في غيره، والرفع للمفاعل، وما اشتبه به، والنصب للمفعول، وما حمل عليه، والجبر للمضاف وما يناسبه، انح هذا النحو يا أبا الأسود، فسمى بذلك تبركا بلفظ الواضع له.

سيرة الإمام علي بن المؤيد بن جبريل . - خ - ضمن مجموع بمكتبة العلامة
عبدالله بن الإمام الحسن يحيى القاسمي في ٥٦ صفحة - خ - سنة ١٩٥٣م،
مصورة بمكتبة شاييم، وبمكتبة محمد بن عبد العظيم الهادي.

ترجمة ابن الحاجب مؤلف متن الكافية:

هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن أبي بكر بن يونس، عرف بابن
الحاجب؛ لأن أباه كان كرديا حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي.

ولد في أسنا في صعيد مصر في أواخر سنة ٥٧٠هـ - ١١٧٥م، ثم انتقل إلى
القاهرة حيث حفظ القرآن الكريم، ودرس العلوم المتصلة به كالفقه، وأصول الفقه
على مذهب الإمام مالك، كما درس النحو والأدب، وكان من شيوخه الإمام
الشاطبي، والفقيه أبو منصور الأبياري.

رحل إلى دمشق، وقضى مدة طويلة يدرس فيها في الزاوية المالكية، في
الجامع الأموي الكبير، ثم عاد إلى القاهرة، ومنها إلى الاسكندرية فمات بها في
٢٦ شوال سنة ٦٤٦هـ ١١ فبراير (شباط) ١٢٤٩م ودفن خارج باب البحر بترية
الشيخ الصالح ابن أبي شامة.

ألف ابن الحاجب في الفقه والعروض والنحو وغيرها.

من مؤلفاته:

- ١ - الأمالي، وهو فصول في اللغة والأدب.
- ٢ - الإيضاح في شرح المفصل.
- ٣ - جمال العرب في علم الأدب.
- ٤ - رسالة في العشر، وهو بحث صغير في استعمال كلمة عشر مع الصفتين
أول وآخر.
- ٥ - الشافية، وهي متن مختصر في الصرف.
- ٦ - شرح الشافية.
- ٧ - الكافية متن مختصر في النحو. وهذا الكتاب هو أحد شروحه الكثيرة.

٨ - شرح الكافية .

٩ - شرح الوافية .

١٠ - مختصر المنتهى أصول فقيه .

وغير ذلك من المؤلفات الكثيرة والنافعة .

هذا وقد سميت مؤلفي وتحقيقي الكتاب المشيد في إعراب شواهد حاشية السيد .

راجياً من المولى العلي القدير أن يتقبل هذا العمل ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

متمنياً أن تطبع الكتب الكثيرة التي لا تزال مذكورة في المكاتب الخاصة من تراثنا اليمني، الأصيل ، والذي يدل على مدى ما وصل إليه أسلافنا من المكانة العلمية العظيمة في شتى أنواع العلوم مما يدعونا إلى الاعتزاز بأولئك الأمجاد الذين بذلوا جهودهم في سبيل أمتهم ودينهم ، وإنني أدعو كل الخيرين والمصلحين من أبناء وطننا اليمن الغالي الحبيب إلى التعاون على إخراج هذه الثروة العلمية الثمينة ليستفيد منها طلاب العلم في شتى بقاع الأرض .

عملي في التحقيق:

أول عمل قمت به بعد أن حصلت على نسختين فقط قمت بنسخ المخطوط المرموز له بالرمز (ي) في أوراق خارجية مع المقابلة بالمخطوط (هـ) وكلما حصل الاختلاف أشرت إلى الاختلاف في الحاشية في خ/ هـ ، ثم دفعت هذه الأوراق إلى الكمبيوتر للصف، ظل أكثر من سنة تقريباً .

قمت بإعراب الشواهد الموجودة سواء في الشرح أو المتن ، مع ملاحظة تفسير الألفاظ اللغوية ، وتوضيح المعنى المحتاج إلى توضيح ، ونسبة البيت إلى قائله إن اهتديت إلى قائله في المراجع التي لدي مع استخراج الشاهد ، ثم أعدت المقابلة بعد الانتهاء من صفها بالكمبيوتر لتصحيح الأخطاء .

تركيزي اثناء العمل:

- ١ - تصحيح النص وتنقيته من الأخطاء الناتجة عن سهو النساخ، وبذلت في ذلك جهدي مع نقل جميع حواشي النسخة (ي) لما لها من فوائد غزيرة.
- ٢ - صححت الأخطاء الإملائية حسب قواعد الإملاء.
- ٣ - استخدمت علامات الترقيم المتعارف عليها.
- ٤ - خرجت جميع الآيات المذكورة في الكتاب.
- ٥ - خرجت جميع الأحاديث المذكورة في الكتاب.
- ٦ - صححت الأغلاط النحوية.

المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في تحقيقي لهذا الكتاب.

- ١ - شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري
- ٢ - أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري
- ٣ - شرح المفصل لابن يعيش النحوي
- ٤ - الكواكب الدرية لمحمد بن أحمد الأهدل
- ٥ - شرح ابن عقيل
- ٦ - مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي
- ٧ - القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي الشيرازي
- ٨ - أساس البلاغة للزمخشري
- ٩ - شذور الذهب لابن هشام الأنصاري
- ١٠ - الكتاب لسيبويه
- ١١ - مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري
- ١٢ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب.

فمؤلف هذا الكتاب قد قام بشرح كافية ابن الحاجب شرحاً وافياً، مستشهداً بالآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية، وأشعار العرب كغيره من المؤلفين لهذا الفن.

وقد قمت بعون الله وتوفيقه - بإعراب الشواهد الشعرية التي أوردها المؤلف - رحمه الله تعالى في كتابه، وتفسير المفردات اللغوية، ونسبة بيت الشعر إلى قائله إن كان قائله معروفاً، وقد بذلت قصارى جهدي في إعراب الشواهد وتوضيحها بقدر ما آتاني المولى عز وجل من الفهم والمعرفة، فأنت خير أخي القارئ أن الإعراب مترتب على فهم المعنى، لذا نجد اختلافاً كبيراً في إعراب الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، فهذا يعرب هذه الكلمة بإعراب، والآخر يعربها إعراباً مغايراً لإعراب الأول، والكلمة واحدة، وما ذاك إلا بحسب فهم كل واحد، فقد أبلغت الجهد في إعرابها وتوضيحها، ﴿وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلَيْفَ نَقِصَ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧] قاصداً بذلك رضا الله، وأن ينتفع به طلاب هذا العلم فمن وجد عيباً فأصلحه فجزاه الله تعالى خير الجزاء، وكما قال القائل:

وإن تجد عيباً فسد الخلالاً فجعل من لا عيب فيه وعلاً
سائلاً المولى العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي، وأن يجعل الأعمال خالصة لوجهه الكريم، وأن يستفيد من هذا الكتاب هذا الجيل والأجيال القادمة.

وأقدم بالشكر والثناء الجميل للباحث والمحقق من له السابقة في نشر التراث الإسلامي خدمة لهذا الدين ولهذه الأمة الأخ السيد العلامة محمد بن قاسم بن عبد الله الهاشمي، والذي كان له الدور البارز والكبير في تشجيعه لي على القيام بهذا العمل المبارك، فجزاه الله خير الجزاء.

هذا وأقدم أيضاً بالشكر الجزيل، والثناء الجميل لطالبي النبيل الأديب صاحب الهمة العالية الولد العلامة حميد بن يحيى بن أحسن العزي، الذي ساعدني وشجعني على تحقيق هذا الكتاب، ومنحني من وقته الغالي الكثير منذ البداية إلى النهاية.

وكذلك أشكر طلبتي الأجلاء النجباء على تحفيزي لتحقيقه، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء.

مراجع المؤلف كما ذكره في آخر النسخة التي لمكتبة آل الهاشمي ونص كلام المؤلف:

قال السيد محمد بن عز الدين رحمه الله تعالى : وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية ثالث شهر الحجة الحرام ، سنة ثمان وأربعين وتسعمائة . انتهى .

قال السيد العلامة عز الدين محمد بن عز الدين بن صلاح المؤيدي رحمه الله تعالى : نقلتها من كتب عديدة منها شرح المصنف ، والخبيصي ، والرصاص غالباً ، وشرح الخالدي ، والمفصل ، وبعض شروحه ، والتسهيل ، وبعض شروحه ، وتعليقة الشيخ إسماعيل على المقدمة ، ومن كتاب ابن يعيش ، ونجم الدين ، وركن الدين ، وشرح الملح ، وصحاح الجوهرى ، وقد حرصت على ألفاظ نقلت من هذه الكتب المباركة ، ومن ووقف على خلل من أهل المعرفة فأصلحه فهو مأذون له ، وأجره على الله سبحانه ، قال تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة : ٢] ولا ينجو من الغلط إلا الله سبحانه وتعالى ، ولا يسلم إلا كتابه ، وبالله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

عبد الله حمود الشام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي أعرب لنا على لسان النبي الكريم شرائع الإسلام، ورفع منار العلماء على سائر الأنام، ونصبهم نورا يستضاء بهم، وقصر الخشية عليهم؛ يقول الله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] وخفض أهل الجهل والعمى، يقول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. وأصلي وأسلم على خير من نطق بالضاد محمد صلى الله عليه وعلى آله الذين افترض الله مودتهم، كما نطق بذلك الكتاب وجعلهم كسفينة نوح ﷺ من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوي. جعلنا الله من المتمسكين بعروتهم الوثقى، ومن السائرين على منهجهم القويم.

أما بعد:

فإن تحقيق تراثنا الإسلامي أمر عظيم الأهمية؛ لأنه يصل حاضر الأمة بماضيها، ويساهم مساهمة فعالة في بعث كنوزها الدفينة من العلوم والفنون التي خلفها لنا الآباء والأجداد الذين منحهم الله تعالى علماً واسعاً جداً لا نبلغ نحن معشار ما آتاهم الله من بسطة في العلم، وأخص على وجه التحديد أئمة أهل البيت ﷺ وشيعتهم، من رجالات الزيدية وغيرهم من أهل العدل والتوحيد الذين برزوا في ميادين شتى من العلوم والمعارف في أصول الدين، وأصول الفقه، والتفسير.



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

مقدمة الكتاب

اعلم^(٢) أن للفظ^(٣) النحو^(٤) حقيقتين لغوية واصطلاحية ويراد به أحد

(١) إن قيل: لم قدمت الجلالة على الرحمن؟ قيل: لأنها اسم ذات، والرحمن من أسماء الصفات. فإن قيل: فلم قدم الرحمن على الرحيم؟ قيل: لأن الرحمن خاص اللفظ، والرحيم عام اللفظ، وخاص اللفظ مقدم على عام.

(٢) اعلم أنه ينبغي للطالب لفن من فنون العلم أن يعرف أولاً ثلاثة أمور: حد الفن، وموضوعه، وغايته. أما حد النحو فله حدان لغوي واصطلاحي. فالنحو في اللغة: لفظة مشتركة بين معان أحدها: المصدر وثانيها: المثل، وبمعنى عند، يقال: (زيد نحو عمرو) أي: عنده، وبمعنى دون، نحو (القوم نحو المائة) أي: دونها وغير ذلك، وأما الاصطلاح فهو: علم يعرف به إعراب الكلام وبناءه على وفق لغة العرب، وأما موضوعه فهو: الكلمة المركبة مع عاملها؛ لأنه يبحث في هذا الفن عن أحوالها الذاتية، وموضوع كل فن ما يبحث في ذلك الفن عن أحواله الذاتية، وأما غايته والغرض منه فللنحو غرضان أعلى وأدنى. (محالدي)

(٣) في خ/ه: (أن لفظ النحو له حقيقتان).

- أدرج لفظ هنا في كثير من النسخ وهو غل لا يصدق عليه قوله: «ويراد به أحد مقصدين». الخ مع ما في حذفها من زيادة حسن في الكلام؛ لما فيه من الاستخدام الذي هو أحد أنواع البديع.

(٤) إطلاق لفظ النحو على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به، فالنحو إذا بمعنى المنحو أي: المقصود، كالنسخ بمعنى المنسوخ، وخص به هذا العلم، وإن كان كل علم منحوا كاختصاص علم أحكام الشريعة بالفقه، وله نظائر في كلامهم. وسبب تسمية هذا العلم نحواً أن علياً رضي الله عنه أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يصعد، وعلمه الاسم، والفعل، والحرف، وشيئاً من الإعراب فقال: انح هذا النحو يا أبا الأسود. (شرح ألفية) قال العلامة (الخضري): النحو في الاصطلاح يطلق على ما يعم

مقصدين^(١) أو كلاهما أعلى وأدنى. فحقيقته في اللغة: ^(٢) القصد يقال: (نحوتك نحواً) أي: قصدتك قصداً قال الشاعر:

١ - لقد نحاك إله الخلق يا عمر بخطة عن مداها يقصر البشر^(٣)

ويقال: (هذا نحو هذا) أي: مثله^(٤)، و(هذا نحو هذا) أي: عنده، واسم لهذا الفن كما قيل: ^(٥) (انح لهم نحوه).

الصرف تارة، وما يقابله أخرى، ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف أحكام الكلمات العربية حال إعرابها أفرادها، كالإعلال، والإدغام، والحذف، والإبدال. وحال تركيبها كالإعراب، والبناء، وما يتبعها من بيان شروط النحو كالنواسخ، وحذف العائد، وكسر إن وفتحها، ونحو ذلك. وعلى الثاني يختص بأحوال التركيب، والمراد هنا الأول، فهو مراده لعلم العربية حيث غلب استعماله في هذين فقط، وإن كان في الأصل يعم علماً... الخ ما ذكره.

(١) في خ/ه: (أحد معنيين).

(٢) حقيقة اللغة: أصوات يعبر بها كل قوم عن أعرافهم.

(٣) ينسب هذا البيت لجبرير.

(اللغة) «بخطة» أي: بمرتبة، أو أمر، أو مزية، أو جاء، أو منزلة. و«المدى» بفتحيتين: الغاية، وبلغ منتهى النصر أي: منتهاه وغايته. وقوله: «يقصر» أي: يعجز. و«البشر» الإنسان، والمقصود بعمر هو: عمر بن عبد العزيز. (الشاهد) قوله: «لقد نحاك» بمعنى قصدك.

(الإعراب) (لقد) اللام واقعة في جواب القسم، وقد حرف تحقيق (نحاك) نحا فعل ماض مبني على فتح مقدر، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل نصب مفعول به (إله) فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة، وإله مضاف و(الخلق) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (يا) حرف نداء (عمر) منادى مبني على الضم (بخطة) جار مجرور متعلق بالفعل نحا (هن مداها) (هن) حرف جر (مدى) اسم مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره، و(مدى) مضاف، والهاء مضاف إليه، والجار مجرور متعلق بالفعل يقصر الآتي (يقصر) فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة (البشر) فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

(٤) قال في (الخلاصة) من كتب الحديث: ينبغي أن يفرق بين المثل والنحو، فالمثل لا يستعمل إلا في الموافق لفظاً ومعنى، والنحو في الموافق معنى لا لفظاً. (منه) والله أعلم وأحكم.

(٥) القائل هو: أمير المؤمنين علي عليه السلام.

وفي الاصطلاح: له حدود كثيرة أجود ما قيل في حقيقته^(١) قول ابن جنّي: هو صناعة^(٢) قانونية^(٣) تعصم الإنسان مراعاتها^(٤) عن الضلال في لفظه بحسب لغة العرب^(٥).

والمقصد الأعلى هو^(٦) معرفة كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وما يترتب على ذلك^(٧)، فيكون على هذا الوجه كسائر العلوم الدينية، والأدنى هو^(٨) معرفة صواب الكلام من خطئه، والتوصل إلى الأشعار والأسجاع ونحو ذلك، فيكون على هذا الوجه كسائر المباحات^(٩) وإنما لكل امرئ ما نوى.

قال الشيخ ابن الحاجب: (الكلمة^(١٠))

(١) في خ/ه: (هي صناعة قانونية تعصم الإنسان مراعاتها عن أن يضل في لفظه بحسب لغة العرب).

(٢) الصناعة بكسر الصاد: العلم الحاصل من التمرن في العلم. وبالفتح: الحرفة. (شرح قواعد).

(٣) المراد بالقانون هو: الأمر الكلي المنطبق على الجزئيات، نحو: كل فاعل مرفوع.

(٤) أي: ملاحظتها.

(٥) كان عليه أن يقول: إعراباً وبناء؛ ليخرج علم التصريف والمعاني والبيان.

(٦) في خ/ه: (هو) غير موجود.

(٧) كمعرفة معاني الخطب والمواعظ.

(٨) في نسخة ه: (هو) غير موجود.

(٩) والصحيح ما قاله أستاذنا العلامة الوشلي: وهو أنه مقصود في نفسه كسائر العلوم؛ لأنه آلة للعلوم الدينية، ولو لم يقصد التوصل بتعلمه فغيره يرجع إليه لحل ما أشكل عليه؛ إذ مزيته الاستغناء عن العلوم وهي مفتقرة إليه، ومن جهل حسناً عابه من غير تثبت ولا إصابة، وقد نص بحر العلوم الإمام يحيى بن حمزة رحمه الله على وجوبه في أزهاره، فكيف يلحق واجب بمباح محرم فعله في المسجد. أما مع الرياء وقصد المحذور فالكل سواء، ولو في خارج المسجد، حتى سيد العلوم، تنزيل الحي القيوم في أن قصد المحذور محرم، والعلم جميعه محمود من غير نظر. من (حواشي تذكرة محمد بن حمزة رحمه الله).

(١٠) قوله: «الكلمة» إنما قدم الكلمة على الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة لتوقف

أي: المعهودة^(١) في اصطلاح النحاة التي يتركب منها الكلام المفيد، فاللام فيها للعهد^(٢) الذهني^(٣) وقدمت على الكلام إذ هي مفردة^(٤) والمفرد هو الأصل.

وحقيقتها^(٥) في الاصطلاح ما ذكره الشيخ فهي محدودة^(٦) ولفظ جنس^(٧) الحد وما بعده إلى قوله: «مفرد» فصول، وهي في اللغة تطلق على الكلام نحو ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠] أي: كلامه. وعلى الشهادتين يقال: قال

المركب على جزئه. (نجم الدين). وفي (الجامي): إنما قدم الكلمة على الكلام لكون أفرادها جزءاً من أفرادها، ومفهومها جزءاً من مفهومه. (منه)

(١) اعلم أن قوله: «أي: المعهودة في اصطلاح النحاة» يقضي بأن اللام في الكلمة للعهد الخارجي، فقوله بعد: «فاللام فيها للعهد الذهني» ينقض مأمراً من كلامه، والأولى أن هذه اللام ونحوها من اللامات المذكورة في أول الحدود لام الماهية، كما صرح به المحققون.

(٢) قيل: وفيه نظر؛ لأن العهد الذهني يوجب جهالة المحدود؛ لأنها تشير إلى الماهية من حيث هي موجودة في فرد غير معهود بين المتكلم والسامع حتى لقد قيل: إن المعروف بها نكرة في المعنى. (غاية تحقيق). المختار أن اللام فيها، وفي سائر المعارف للماهية؛ إذ التعريف بها للأفراد.

(٣) هذه مناقضة؛ إذ كونها للعهد الذهني ينافي قوله سابقاً: «أي: المعهودة في اصطلاح النحاة» وسيأتي له في بحث المعارف زيادة تحقيق.

(٤) أي: جزؤه.

(٥) والحقيقة تستعمل في ثلاثة معان: بمعنى الذات يقال: هذا حقيقة الشيء أي: ذاته، وبمعنى نقيض المجاز، مثل قولك: أسد. فإنه حقيقة في السبع المخصوص، ومجاز في الرجل الشجاع. والثالث: في اسم القرابة قال الشاعر:-

لقد علمت علياً معداً بأنسي أن الدائد الحامي حقيقة جعفر
أي: قرابته.

(٦) حقيقة الحد: ما يمنع الشيء المحدود من الخروج عما حد به، ويمنع غيره من الدخول فيه.

(٧) والمراد بالجنس: ما يدخل غيره تحته، ولا يدخل تحت غيره. والفصل: المخرج لما دخل تحت الجنس.

فلان: (كلمة الشهادة^(١)) وعلى القصيدة يقال^(٢): أفصح كلمة قالتها العرب كلمة لييد^(٣):

٢ - ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل^(٤)
وعلى غير ذلك^(٥). ولها ثلاث أوزان كَلِمَة وهي أفصحها، وكَلَمَة، وكَلِمَة.

(١) وعلى الفعل وحده في اصطلاح المناطق؛ لأنهم يقولون: اللفظ المفرد اسم، وأداة، وكلمة، فالاسم ظاهر، والأداة الحرف، والكلمة الفعل.

(٢) في (خ/هـ) كقوله ﷺ.

(٣) الشاعر لييد بن ربيعة العامري، وهو بفتح اللام، وكسر الموحدة - وفد على رسول الله ﷺ فأسلم، وكان من فحول شعراء الجاهلية، وكان من المعمرين عاش مائة وأربعاً وخمسين سنة. توفي في أيام عثمان بن عفان.

(٤) (اللغة) (ألا) حرف يفتح به الكلام لتبنيه المخاطب (كل) اسم موضوع لجميع الأجزاء، إذا أضيفت إلى نكرة اقتضت عموم الأفراد، وإذا أضيفت إلى معرفة اقتضت عموم الأجزاء (الباطل) هو: الزائل الفات، من بطل الشيء بَطُلًا وبُطُولًا إذا ذهب ضياعاً (النعيم) ما أنعم الله عليك (لا محالة) أي: لا بد، ولا حيلة.

(المعنى) إن كل شيء غير الله تعالى زائل، وفان لا يدوم، وكل نعيم - أي: من نعيم الدنيا زائل؛ لأنه يصدد ذم الدنيا، ويبان سرعة زوالها.

(الشاهد فيه) إطلاق الكلمة على القصيدة.

(الإعراب) (ألا) حرف استفتاح (كل) مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وكل مضاف و (شيء) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ما) مصدرية ظرفية (خلا) فعل ماض مبني على فتح مقدر، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق (الله) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة (ما خلا الله) منصوب على الظرفية، أي: كل شيء باطل مدة خلوه، أو وقت خلوه عن الله (باطل) خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (وكل) الواو حرف عطف، وكل مبتدأ مرفوع، علامة رفعه الضمة الظاهرة، وكل مضاف، و(نعيم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره (لا) نافية للجنس (محالة) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وخبر لا محذوف، والتقدير: لا محالة لنا، و(زائل) خبر المبتدأ مرفوع بالضممة، وجملة (لا محالة) لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ (كل) والخبر (زائل).

(٥) قوله: «وعلى غير ذلك» أي: وتطلق الكلمة أيضاً على عيسى ﷺ؛ لقوله تعالى:

﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِنْ مَرَّيْمَ﴾ [النساء: ١٧١] وعلى الفعل وحده في اصطلاح المنطقيين.

(لفظ^(١)) حقيقته هو الصوت الخارج من الفم المتقطع أحرفاً. يخرج بهذا أصوات الجمادات، ونحوها، وقوله: المتقطع أحرفاً يخرج بهذا أصوات البهائم، وسائر الحشرات^(٢) غالباً^(٣). (وضع^(٤) لمعنى) حقيقته^(٥) هو تخصيص شيء كالاسم مثلاً لآخر كالمسمى إذا أطلق^(٦) الأول فهم الثاني، فيحترز بهذا عما لم يوضع لمعنى كالمهملات نحو (كادث ومادث) ومقلوب زيد وعمرو، فلم^(٧) ينطق به العرب، فأما إذا جعلت اسماً لمسميات بعد القلب كانت كغيرها. وقوله (مفرد)^(٨) وحقيقة المفرد: هو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه حال الجزئية^(٩) فالدال من زيد - مثلاً - لا يدل على جزء من المسمى، فيحترز بهذا عن المركب، فإن قام في قولك (قام زيد) يدل على حدوث القيام، وزيد في ذلك المثال يدل على ذات حصل بها القيام، ونحو ذلك.

- (١) اللفظ في اللغة: الرمي، يقال: «أكلت التمرة ولفظت النواة» أي: رميتها، واللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق. (بتصرف)
- (٢) في (القاموس) حشرات بتقديم الشين على الراء.
- (٣) احتراز من النمل فإنها تتكلم. كما ذكر الله في سورة النمل. قلت: وحمله على المجاز أولى من حمله على الحقيقة.
- (٤) لم يقل: «دل»؛ لأن الوضع أخص من الدلالة؛ إذ كل موضوع دال، ولا عكس. ولو قيل: دال لاحتاج إلى قوله: «بالوضع» ليخرج ما دل بالطبع كأح من المتألم.
- (٥) في خ/ه: بزيادة (أي: الموضوع)
- (٦) أي: استعمل.
- (٧) في خ/ه: (فلم ينطق به العرب) غير موجود.
- (٨) يصح رفعه على أنه صفة لقوله: «لفظ» وجره على أنه صفة لقوله: «لمعنى» ونصبه على أنه حال من ضمير «وضع» قال بعضهم: لو كان صفة لمعنى لزم أن المعاني تركيب، والتركيب من أحكام الألفاظ. قلنا: مجاز في المعنى. (رصاص) الأفراد والتركيب من خواص الألفاظ عند أهل المنطق، فحقيقة المفرد: لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه. والمركب: اللفظ الذي يدل جزؤه على جزء معناه. ذكر معناه (الرضي)
- (٩) إنما قال: «حال الجزئية» ليدخل فيه إنسان فإن (إن) يراد به دلالة كالشرط، لكن لا حال كون (إن) جزءاً من إنسان. (شريف)

(وهي) أي: الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام؛ لأنها جنس تحت ثلاثة أنواع الأول (اسم^(١)) كزيد^(٢) (وفعل^(٣)) كضرب^(٤) (وحرف^(٥)) كمن^(٥) وعن حرف معنى لاحرف هجاء فليس من أقسام الكلمة المذكورة هنا فانقسمت^(٦) إلى هذه الثلاثة الأقسام انقسام الكلبي^(٧) إلى جزئيات بحيث يصح إطلاق لفظ المقسوم خبراً عن كل واحد من تلك الأقسام على وجه يصدق، فتقول: الاسم كلمة^(٨)، الفعل كلمة، الحرف كلمة، بخلاف انقسام الكل إلى أجزائه نحو: (المداد عفص وصمغ وزاج) فلا يصح فيه ذلك فافهم، ونحو أن تقول: (الإنسان حيوان) فيصح الإخبار بالكلبي وهو الحيوان عن الجزئي وهو الإنسان بخلاف الجزء فلا يصح أن تقول: (العسل سكتنجبيل)؛ لأنه ماء وخل وعسل فلا بد من مجموعها.

(١) فإن قيل: الواو تقتضي الجمع فيلزم أن مجموع الثلاثة كلمة، والمعلوم أن كل واحد منها كلمة؟ والجواب: أن ذلك من تقسيم الكلبي، كما تقول: الحيوان إنسان، وفرس، وحمار، فكل واحد منها حيوان وليس مجموعها حيواناً، وإنما يلزم ذلك من تقسيم الكل. ذكر معناه (الرضي)

(٢) في خ/ه: (كزيد) غير موجود.

(٣) مأخوذ من الفعل، وهو التضمين، وسمي الفعل فعلاً لتضمنه الفعل اللغوي، وهو الحدث تسمية للدال باسم المدلول.

(٤) في خ/ه: (كضرب) غير موجود.

(٥) في خ/ه: (كمن وهن) غير موجود.

(٦) في خ/ه: (وانقسمت).

(٧) الكلبي: هو الذي يدخل في حقيقة جزئياته، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس.

والكل: ماله أجزاء غير داخل في حقيقتها، كالمداد بالنسبة إلى العفص والزاج. ووجه

تسمية الكلبي كلياً والجزئي جزئياً أن الكلبي جزء للجزئي، فيكون الجزئي كلاً والكلبي

جزءاً، والكل له نسبة إلى أجزائه لكونه مركباً منها، والأجزاء لها نسبة إلى الكل لكونها

أجزاء له، فالكل جزئي؛ لكونه منسوباً إلى الجزء، والجزء كلي؛ لكونه منسوباً إلى الكل.

(هداية العقول)

(٨) في خ/ه: (والفعل كلمة، والحرف كلمة) بالواو.

(لأنها^(١)) إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا) أراد بهذا القسم الدلالة على انحصار الكلمة في الثلاثة الأقسام التي هي أنواعها فجعلها قسمة دائرة بين نفي وهو (أولا) وإثبات وهو (لأنها) إما أن تدل على معنى في نفسها وهذا أصح القسم^(٢) إذ لا واسطة بين القسمين، فهي مانعة الجمع والخلو فلا يجتمع في كلمة واحدة الدلالة على معنى في نفسها وعدم ذلك، ولا تخلو الكلمة عن أحدهما بل لا بد أن تكون دالة على معنى في نفسها أو غير دالة كذلك إذ لا واسطة بينهما.

(الثاني) من القسمين المذكورين وهو غير الدال على معنى في نفسه (الحرف^(٣) والأول) وهو الدال على معنى في نفسه ينقسم أيضا إلى قسمين لأنه إما أن يقتصر بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا^(٤) و^(٥) هي الماضي والحال والمستقبل (أو لا) هذه قسمة كالأولى فلا يجتمع في كلمة واحدة دالة على معنى في نفسها الإقتران الوضعي وعدمه ولا تخلو عن أحدهما. (الثاني^(٦)) من القسمين الآخرين

- (١) اعلم أن اسم (أن) ضمير الكلمة، والمضاف محذوف إما من الاسم، أو من الخبر، أي: لأن حالها إما دلالة، أو لأنها ذات دلالة، واللام في قوله: «لأنها» متعلق بما دل عليه قوله: «اسم وفعل وحرف» إذ المعنى: الكلمة محصورة في هذه الأقسام. (نجم الدين)
- (٢) وذلك لأن القسم ثلاث دائرة بين نفيين نحو: «زيد لا في الدار، ولا في المسجد» فيجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة دائرة بين إثباتين نحو: «زيد في الدار، أو في المسجد» فيجوز دخول متوسط بينهما أيضاً، وقسمة دائرة بين نفي وإثبات نحو: «زيد في الدار أو لا» فهذه لا يجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة الشيخ الدائرة بين النفي والإثبات. (ثاقب)
- (٣) قدمه لقربه من المفسر، ولكونه لا يحتاج إلى تقسيم.
- (٤) وإنما قال: «وضعا» ليدخل فيه مثل نعم، وبش، وأفعال المقاربة - فإنها مقترنة وضعا، ويخرج نحو: «زيد ضارب الآن أو غدا» لأن اقترانه عارض لا وضعي. (خبهصي)
- (٥) في خ/ه: بزيادة (دخل نعم وبش، وخرج اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة).
- (٦) وهو مبتدأ خبره الاسم، والجملة مستأنفة أيضاً؛ لأنه لما قال: «إما أن يقتصر بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا» كأن سائلاً قال: ما الأول؟ وما الثاني؟ فقال: الثاني الاسم، والأول الفعل. وإنما لم يتعرض له المصنف؛ لأنه معلوم بالضرورة، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا تُورِثُهَا النِّسَاءُ﴾ [النساء: ١١] وهذا من باب الاختصار.

(الاسم) وهو الذي يدل على معنى في نفسه، ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً، وهي الماضي والحال والمستقبل (أو لا الثاني) من القسمين الآخرين (الاسم) وهو الذي يدل على معنى في نفسه، ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً (وقد علم بذلك) ^(١) التقسيم حد كل واحد منهما ^(٢) أي: من أقسام الكلمة الثلاثة التي هي أنواعها، فالاسم يدل على معنى في نفسه، ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً، والفعل يدل على معنى في نفسه ويقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والحرف لا يدل على معنى ولا يقترن.

(الكلام) ^(٣) ولما فرغ من تبين الكلمة التي هي مفرد الكلام شرع في تبينه، والمراد بالكلام القولي ^(٤) المركب من الحروف المعروفة، لا ما في النفس وخلاف

(١) ولله در المصنف حيث أشار إلى حدودها في ضمن دليل الحصر، ثم نبه عليها بقوله:

فقد علم، ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت الطباع. (جامي)

(٢) فإن قيل: إذا علم حد كل واحد منها بهذا فيكون حد كل واحد فيما بعد تكراراً؟ أجيب: بأن ذكره هنا على سبيل الإجمال، أو في ضمن القسمة، وفيها على سبيل التفصيل، أو القصد لما كان الحد معتمداً عليه (رضي)

(٣) اعلم أن الكلم اسم جنس جمعي، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، وبينه وبين الكلام عموم من وجه، وخصوص من وجه، فإن الكلام أعم من جهة أنه يتناول المركب من كلمتين فصاعداً، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير المفيد. والكلم أعم من جهة أنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول إلا المركب من كلمتين، كما سبق. (شرح ألفية)

- إنما لم يعطف الكلام على الكلمة مع وجود الجامع والتناسب - أما وجود الجامع فلكونهما من موضوع علم اللغة، وأما التناسب فلكون كل واحد منهما جملة اسمية - لعدم قصد الربط.

(٤) إذ الكلام قد يطلق على ما في النفس، كما ذكر، وأنت خير بأنه باطل، وعلى الخط كقول عائشة: ما بين الدفتين كلام الله (وهو الخط، وكقولهم: القلم أحد اللسانين، أي: خطه، وعلى الإشارة، كقول الشاعر:-

حواجبنا تقضي الحوائج بيننا ونحن صموت والهوى يشكلم
ولا ينتقض بقوله:-

الأشعرية^(١) باطل واحتجاجهم بقول الشاعر^(٢):

٣ - إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً^(٣)
لا أصل له^(٤)؛ لأنه إنما قصد التجوز لا الحقيقة كما قال الشاعر^(٥):

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة محزون ولم تنكلم
فالقصد أنها لم تنكلم الحقيقة لا المجاز، وعلى لسان الحال كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَتَبْنَاءُ عَالَمِينَ﴾
[نصت: ١١] وعلى التكليم الذي هو المصدر كقوله:
قالوا كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا
أي: تكليمك.

(١) الأشعرية منسوبون إلى مذهب أبي الحسن الأشعري، وهو علي بن أبي بشر بن إسحاق
بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري كذا ذكره
ابن خلكان.

(٢) ينسب هذا البيت للأخطل، واسمه: غيث بن غوث الصلت، أحد بني جشم بن بكر، ثم
أحد بني تغلب، وكنيته: أبو مالك. وقبل هذا البيت:

لا يعجبنيك من خطيب خطبة من جنى يكون مع الكلام أصيلاً
(٣) (الشاهد) قوله: (إن الكلام لفي الفؤاد) على أن لفظ الكلام يطلقه العرب على المعاني
التي تقوم في نفس الإنسان، ويتخيلها قبل أن يعبر عنها بالفاظ تدل عليها، وهذا مجاز من
باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه.

(الإهراب): (إن) حرف تركيد ونصب (الكلام) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة
الظاهرة على آخره (لفي) اللام لام الابتداء، وتسمى مزحقة؛ لأنها زحقت عن محلها؛ لأن
أصل «إن زيدا لقائم» «لأن زيدا قائم» فكروها افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخروا اللام دون
إن لئلا يتقدم معمول الحرف عليه (الفؤاد) اسم مجرور بني وعلامة جره الكسرة (وإنما)
الواو حرف عطف، إنما أداة حصر (جعل) فعل ماض مبني للمجهول (اللسان) نائب فاعل
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو المفعول الأول (على الفؤاد) جار ومجرور متعلق
بقوله «دليلاً» الآتي (دليلاً) مفعول ثان لجعل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على
آخره.

(٤) في خ/ه: لا وجه له.

(٥) لم أطلع على القائل.

(اللغة) (الفواتر) جمع فاترة، بمعنى ليست بحديدة، قال إبراهيم التاهوري: إن من صفات
الحسن والجمال، إذ النفوس في الغالب ترهب إليه، ولم تزل الشعراء في القديم والحديث

إذا كلمتني بالعيون الفواتر أجبت عليها بالدموع البوادر
ونحو ذلك. (ما) موصولة بمعنى الذي، أو موصوفة بمعنى شيء
(تضمن^(١)) هذه العبارة أعم من قول الزمخشري ما تركب؛ لأنه يدخل في هذه
الكلمتان المنطوقتان نحو (زيد قائم) والمنطوقة والمفهومة نحو (قم واقعد) وأمثال
ذلك، ولا يدخل في قولك: ما تركب إلا المنطوقتان^(٢) فقط.

تنزل بذلك (البوادر) جمع بادرة، من قوله: بادره مبادرة، وبداراً، وابتدره. وبدر غيره:
عاجله.

(المعنى) أنها حين تشير إلي بطرف العيون عما في قلبها عاجلتني دموع العين من فرط حبي
لها.

(الإعراب): (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط مبني على السكون في محل
نصب (كلمتني) كالمفعول ما ض مبني على الفتح، والتاء تاء التانيث الساكنة لا محل لها من
الإعراب، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، والنون نون الوقاية، والياء ضمير متصل
مبني على السكون في محل نصب مفعول به. وجملة «كلمتني» في محل جر بإضافة إذا إليها
(بالعيون) جار ومجرور متعلق بكلمتني. (الفواتر) صفة للعيون مجرورة بالتبعية (أجبت)
أجاب فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل
(عليها) جار ومجرور (بالدموع) جار ومجرور، وعليها، وبالدموع متعلقات بأجبت (البوادر)
صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة، وجملة (أجبت) لا محل لها من الإعراب جواب الشرط.
(الشاهد) في قوله: «إذا كلمتني بالعيون» حيث أطلق الكلام على إشارة العينين، وهي
استعارة تصريحية تبعية.

(١) سواء تضمنها حقيقة أو حكماً أي: تكون كل واحدة منهما في ضمنه فالتضمن اسم فاعل
هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما.

(٢) قلت: هذا ضعيف؛ لأن المركب أعم من المركب الحقيقي والتقديري و«اضرب» مركب
من كلمتين تقديراً، ولهذا قال (نجم الدين) ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما. قال في
حواشيه - للمحقق الشريف - : أشار بهذا إلى بطلان ما توهم من أن التركيب لا يشمل
المقدر فلذا عدل إلى التضمن. وقال في حواشي الموشح فيما إذ تركب الكلام من
الكلمتين نحو «اضرب» ويدل على ذلك قولهم في المنطق: اللفظ إن قصد به الدلالة على
جزء المعنى فمركب مع جعلهم لنحو «اضرب» داخلًا في هذا الحد. (سيدنا حسن يحيى
سيلان).

(كلمتين بالإسناد^(١)) وهذا أعم مما لو قال: بالإخبار؛ لأن هذا يشمل الإنشاء كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتعني، والعرض، وغير ذلك^(٢) والإخبار «كقام زيد» و«زيد قائم» ونحوه، وحقيقة الإسناد: نسبة أحد الجزأين^(٣) إلى الآخر لإفادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها؛ فقوله: نسبة أحد الجزأين إلى الآخر يدخل فيه «غلام زيد» و«إن قام زيد» ويخرج بقوله لإفادة المخاطب إذ ذلك لا يفيد المخاطب^(٤)، وقوله: «فائدة يصح السكوت عليها» يخرج نحو «السماء فوقنا» و«الأرض تحتنا»^(٥) (ولا يتأتى ذلك) أي: الإسناد الحاصل منه كلام مفيد (إلا في اسمين)^(٦) نحو «زيد قائم»^(٧). (أو في فعل واسم) نحو «قام زيد» لوجود المسند والمسند إليه في كل من المثالين، ولا يتأتى من فعلين لعدم المسند إليه ولا في فعل وحرف لذلك، ولا من حرفين لعدم المسند والمسند إليه، ولا من حرف واسم لعدم المسند، فأما المنادى فحرف النداء فيه بمثابة الفعل^(٨).

- (١) قال الهندي في حقيقة الإسناد النسبة المفيدة فائدة تامة والباء فيه للإستعانة أو للمصاحبة أو للإلصاق أو للسببية. (منه)
- (٢) كالتحضيض، والترجي، والقسم، والنداء، والتعجب، والمدح، والذم، والدعاء، فكلها إنشاء.
- (٣) حقيقة أو حكماً كتسمع بالمعدي خير من أن تراه، فنسبة الخبرية إلى تسمع حكماً أي: سماعك خير.
- (٤) قد قيل الأمر بالعكس، وهو أن يخرج بهذا القيد نحو «السماء فوقنا» و«الأرض تحتنا» وبالقيد الذي بعده ما ذكره. والله أعلم
- (٥) في خ/ه: (ويخرج بقوله فائدة... الخ)
- (٦) هذا ضعيف؛ لأن السماء فوقنا كلام إذ هو موضوع للإفادة، وإن لم يفد المخاطب لأمر خارجي، وهو علم المخاطب بذلك، فهو مثل «القرآن حق» و«محمد رسول».
- (٧) حقيقة أو حكماً، وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف.
- (٨) فالضمير المستتر في الوصف كالعدم؛ لأنه لا يبرز في تشية ولا جمع فلا يقال «زيد قائم» ثلاثة أسماء.
- (٩) يقال ليس في المنادى إسناد فلا يحتاج إلى قوله فأما المنادى... الخ وإنما يحتاج إليه من فسر لفظة ذلك بالكلام أو ماتضمن الكلام.

[الاسم وأقسامه]

(الاسم) قُدِّمَ على أخويه ؛ لاستغنائه عنهما واحتياجهما إليه ؛ إذ لا يتم منهما كلام إلا به^(١) ، واشتقاقه من السمو وهو العلو ؛ لأنه يسمو بمسماء إلى الأذهان فيرفعه ، ويكشف معناه ، بدليل تصغيره وتكسيره والإخبار عنه ، نحو «سمي»^(٢) وأسماء وسميت ، وأصله سِمَوْتُ قلبت الواو همزة^(٣) في أوله ، وهذا عند البصريين وقال الكوفيون : مشتق من السمة وهي العلامة ؛ لأنه سمة للمسمى وأصله وسم قلبت الواو^(٤) همزة ، (ما) موصولة بمعنى الذي أو موصوفة^(٥) بمعنى شيء (دل على معنى) يدخل في هذا الاسم والفعل والحرف إذ كل واحد دال على معنى ، فقال : (في نفسه)^(٦) خرج الحرف ؛ إذ لا يدل على معنى في نفسه بل لا بد من ذكر متعلق له في الإستعمال نحو «سرت من البصرة إلى الكوفة» (غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) خرج الفعل ؛ لأنه وإن دل على معنى في نفسه فهو مقترن بأحد الأزمنة وضعاً ، وهذا اللفظ من أول الاسم إلى هنا طرد الحد ، وعكسه^(٧) أن

- (١) وفي «الرصائص» إنما قدم الاسم على الفعل لأنه عبارة عن المحدث والفعل عبارة عن الحدث ، والمحدث سابق على حدثه . (منه)
- (٢) يعني فلا يقال وسيم في تصغيره ، ولا أوسام في جمعه ولا سمت في الإخبار كما ذهب إليه الكوفيون .
- (٣) هذه العبارة فيها تسامح ؛ لأن المذكور في التصريف أن لامه لما حذفت لحقته همزة الوصل عوضاً عن المحذوف ، أو لأنه لما أشبه الفعل في الإعلال سكن أوله فوجب الإتيان بهمزة الوصل كما في الفعل نحو انطلق لغرض الجبر والعوض .
- (٤) الأولى أن يقال حذفت الواو التي هي الفاء وأتى بهمزة الوصل كما في المناهل . قال الرضي : ولا نظير لما قالوا يعني الكوفيون إذ لا تحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل . (مناهل)
- (٥) وجعلها موصوفة أولى ؛ لثلاث يلزم الإقتصار على الفصل ؛ لأن الموصول مع الصلة بمنزلة الشيء الواحد فكان ذكر الفصل الأول لإخراج الحرف ، وذكر الفصل الثاني لإخراج الفعل ، والجنس غير مذكور في الحد بخلاف ما إذا جعلت موصوفة حيث تكون كلمة (ما) جنساً وما بعدها فصلاً فيكون الحد تاماً . (خاتمة)
- (٦) أي : نفس مادل بمعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول . (جامي)
- (٧) العكس الذي أراده هو انتفاء المحدود عند انتفاء الحد والإطراد ثبوته عند ثبوته .

تقول: ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً فليس باسم فاطر الحد وانعكس على وجه يصدق كما ترى، وهذا دليل صحته (ومن) هنا للتبويض (خواصه) هذا من ألفاظ جموع الكثرة^(١)، ولم يذكر بعده إلا دون العشرة فأتى بهذا اللفظ ليدل على أن الخواص قريب من ثلاثين وخاصة الشيء ما يدخله دون غيره، ولم يذكر إلا بعضها وهي نحو (دخول اللام^(٢)) أي: لام^(٣) التعريف واختصت بالاسم؛ لأنها لتعريف المحكوم^(٤) عليه، ومن حق المحكوم عليه أن يكون اسماً (والجر^(٥)) واختص بالاسم؛ لأنه إعراب المضاف إليه، ولا يكون إلا اسماً غالباً^(٦) أو لأن أصل الإعراب للاسم فشاركه الفعل المضارع في الرفع والنصب، واختص بالجر لثلاثي يستوي الفرع والأصل^(٧) (والثنوين) أي:

- (١) منبهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها، وبين التبويضية على أن مذكره بعض منها، وهي جمع خاصة، وخاصة الشيء ما يختص به، ولا يوجد في غيره، وهي إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له كالكتاب بالقوة للإنسان، أو غير شاملة كالكتاب بالفعل (جامي).
- (٢) وإنما اختصت لام التعريف بالاسم؛ لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه. (نجم الدين).
- (٣) وأما لام الابتداء أو اللام الموطئة ولام جواب لو ولولا ولام الأمر فليست من خواص الاسم. (غالدي).
- (٤) قيل: ما يصح أن يقع محكوماً عليه فلا يرد «زيد القائم» والأولى أن يعلل أن غير الاسم لا يقبل التعريف. (نجم الدين).
- (٥) إنما قدم الجر على الثنوين مع أن بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لأنهما إذا اجتمعا في كلمة كان الثنوين متأخراً عنه في الوجود، وأما تقديم اللام عليهما فلأن المصدر موقعها، وأما تقديم الثلاثة على ما بقي فلأنها لفظية، وهي أظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص. وأما تقديم الإسناد على الإضافة فلأنه مدار الكلام، ولتضمنه خواص كثيرة.
- (٦) احترازاً من الظروف فإنها تضاف إلى الجملة.
- (٧) فإن قيل: قد حصل الإستواء حيث خلف الجزم الجزم في الفعل قلت: المساواة لا تحصل إلا باتحاد نوع المشترك فيه، ويكفي شرف الاسم عدم تخطي الفعل إلى التحلي بذلك النوع المخصوص، وخلف نوع آخر في الفعل لا يرقى به إلى مساواة أصله لتجويز

تنوين التمكين «كزيد ورجل» لدلالته على أمكنية الاسم^(١) في الإعراب.
وتنوين التنكير كسيبويه، وسيبويه آخر؛ لأن الاسم تارة معرفة، وتارة نكرة،
والفعل لا يوصف بأحدهما.

وتنوين العوض كالذي في يومئذ، وحيثئذ، وبعضهم لبعض؛ لأنه عوض
عن المضاف إليه، ولا يكون إلا اسماً أو في حكمه.

وتنوين المقابلة كمسلمات فإنه مقابل لنون الجمع في «مسلمين» والجمع
يختص بالأسماء.

وأما تنوين الترسم فيدخل أنواع الكلمة كلها.

(والإسناد إليه)^(٢) فإنه لا يسند إلا إلى اسم نحو «قام زيد» فإن أسند إلى فعل
تؤول بالاسم نحو: «تسمع بالمعيدي^(٣) خير من أن تراه» أي: سماعك وقول
الشاعر:

٤ - جزعت غداة البين لما ترحلوا - وحق لمثلي - يابثينة - بجزع^(٤)

انحطاط درجة هذا النوع الآخر عن ذلك النوع، فإن الجزم مثلاً وإن كان إعراباً فهو أمر
عدمي؛ إذ هو سلب حركة أو حرف بخلاف الجر ونحو ذلك من التجويزات - والله أعلم.
(سيدنا أحمد حابس)

- (١) ولا أمكنية للفعل.
- (٢) واختص الإسناد بالاسم؛ لأن الفعل وضع لأن يكون مسنداً أبداً فلو جعل مسنداً إليه لزم
خلاف وضعه.
- (٣) قيل: وأصل المثل أن رجلاً من العرب كان اسمه معيدياً، وكان غاية في الشجاعة والفصاحة
لكنه كره المنظر، قصير القامة، فوصفه رجل عند أمير من أمراء العرب، فرغب الأمير إلى
حضوره فطلبه، فلما حضر نظر إليه الأمير بالحقارة وقال: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»
فقال المعيدي: إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه أي: لا تنتظر إلي بالحقارة.
- (٤) ينسب هذا البيت لجميل بن عبد الله بن معمر العذري
(اللغة) «جزعت» الجزع نقيض الصبر، وبابه جزع كفرح «البين» الفراق وبابه باع، وهو من
الأضداد «ترحل» بمعنى رحل «حق» ثبت «بثينة» اسم امرأة.
(الشاهد فيه) حيث أسند «حق» إلى كلمة «يجزع» وهو بمعنى الاسم، والتقدير حق الجزع.
(الإعراب) (جزعت) جزع: فعل ماض مبني على السكون لا اتصاله بضمير الرفع المتحرك،

أي: حق الجزع وهو قليل (والإضافة^(١)) لأن الإضافة من خواص الأسماء فلا يضاف إلا اسم إلى اسم، ونحو «يوم ينفع» أي: يوم نفع (وهو) أي: الاسم ينقسم إلى قسمين (معرب) وهو الأصل^(٢) (ومبني) لعذر يعرض له (فالمعرب^(٣)) المركب^(٤) يشمل تركيب الإسناد «كقام زيد»، وتركيب المزج «كعبلبك»، وتركيب الإضافة نحو «غلام زيد»، وتركيب العدد «كأحد عشر» وتركيب الصوت

والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (غداة) ظرف زمان منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و(غداة) مضاف، و(البين) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والظرف متعلق بجزع. و(لما) ظرف مبني على السكون في محل نصب (ترحلوا) ترحل فعل ماض مبني على الضم لا اتصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها، وجواب لما محذوف دل عليه السياق (وحق) الواو عاطفة، حق: فعل ماض مبني للمجهول (لمثلي) اللام حرف جر، ومثل اسم مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومثل مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور في محل نصب، وجملة يابئنة لا محل لها من الإعراب، جملة اعتراضية بين العامل ومعموله (يجزع) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، وهو مؤول بمصدر نائب فاعل.

- (١) أي: كون الشيء مضافاً واختص بالاسم؛ لأن المضاف إما متخصص أو متعرف، نحو «غلام رجل» و«غلام زيد» والتعريف والتخصص من خواص الاسم، ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافاً إليه. لثلا يرد عليه «يوم ينفع» و«يوم يجمع» من إضافة الظروف إلى الأفعال. (نجم الدين)
- (٢) فإن قيل كيف ذلك، وأصل الأسماء الأفراد، وهي في مثال الأفراد غير مستحقة الإعراب كما هو معروف؟ قلت: إنما حكم بذلك؛ لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركبات عارض لكون استعمالها مفردة عارضاً غير وضعي. ذكر معناه (الرضي).
- (٣) الفاء للتقسيم أو التفسير، وإنما قدم المعرب على الإعراب؛ لأن المعرب بمنزلة الذات، والإعراب بمنزلة الصفة، ولا شك في تقديم الذات على الصفة.
- (٤) أي: الاسم الذي ركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله. (حاجي) ليخرج غلام من «غلام زيد» فإن غلام مبني، وزيد معرب، وأما مع العامل فإنه معرب نحو «جاء غلام زيد».

«كسيويه» ويخرج^(١) من هذا أسماء الأعداد كواحد اثنين، والتعداد كزيد، وبكر، وعمرو، قبل التركيب وحروف^(٢) التهجي كالف، با، تا، ثا، ونحوه.

وقوله: (الذي لم يشبه مبنى الأصل) خرج تركيب الصوت والعدد و«قام هؤلاء» من تركيب الإسناد؛ لأنها أشبهت مبنيات الأصول، وهي فعل الأمر والماضي والحرف لوجوه ستأتي. (وحكمه) أي: حكم المعرب (أن يختلف آخره^(٣)) أي: آخر المعرب (باختلاف^(٤) العوامل) التي هي عامل الرفع نحو «قام» وعامل النصب نحو «ضربت» وعامل الجر نحو «مررت» (لفظاً) كما في الاسم الصحيح وهو ما لم يكن آخره حرف علة نحو «زيد وبكر وعمرو وخالد» والملحق به، وهو ما كان آخره أحد حروف العلة^(٥) وقبله ساكن، كالواو من دلو، والياء من جدي، فتقول: «جاءني زيدٌ ودلوٌ، ورأيت زيداً ودلواً، ومررت بزيدٍ ودلوٍ (أو تقديرًا) كالذي آخره ألف مقصورة نحو «عصا» و«موسى» أو ياء متكلم «كغلامي» مطلقاً، والمنقوص في بعض أحواله وسيأتي.

(١) وصح الإخراج بالجنس لكونه أخص من الفعل بوجه.

(٢) صوابه: أسماء حروف التهجي كما لا يخفى، فالأسماء مثل جيم، عين، ونحوهما. وأما حروف التهجي مثل: جه، وعه، ونحوهما، فليست أسماء، ولا أفعالا، ولا حروف معاني، وإنما هي جزء كلمة، أي: أبنية الكلمة التي تبنى منها، فإذا كان الحرف منها متحركاً مثل الجيم من «جعفر» أتى بهاء السكت كما تقول للقاتل، ما أول جعفر؟ فتقول: جه وأما إذا كان ساكناً فتقول: أج.

(٣) وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم؛ لأن نفس الاسم يدل على المسمى، والإعراب على صفته، ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف فالأنسب أن يكون الدال عليها متأخراً عن الدال عليه. (جامي)

(٤) أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل وبأن يعمل بعضها خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها لكونه مختلفاً في العمل؛ لثلاثا ينتقض بمثل قولنا: «إن زيداً مضروب» و«إنني ضربت زيداً» و«إنني ضارب زيداً» فإن العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه. (حامي)

(٥) وكذلك الواو المشددة، والياء المشددة، نحو: «كرسي» و«عدو» فإن حركات الإعراب تدخلها من غير ثقل. (حاشية مفصل)

[الإعراب]

(والإعراب) هو في اللغة مشتق من الإبانة يقال: «أعرب فلان عن حاجته» إذا أبان عنها، واليب تعرب عن نفسها أي: تبين، ومن التغيير كما يقال: «عُرِبَتْ معدة الفصيل» إذا تغيرت. وهو يبين ويغير ويزيل الفساد الناشئ من التباس بعض الأمثلة ببعض كما في قوله: «ما أحسن زيداً» فإن أردت نفي الإحسان عنه رفعته^(١) وفتحت نون أحسن، وإن أردت التعجب من حسنه نصبته مع فتح النون،^(٢) وإن أردت الاستفهام عن أي شيء أحسنه جررته مع ضم النون^(٣)، فلولاء الإعراب لما فهم ذلك فكذاك الفاعلية والمفعولية والإضافة (ما)^(٤) اختلف آخره^(٥) أي: آخر المعرب (به) أي: بالإعراب (ليدل على المعاني) التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة الحاصلة من نسبة أحد الجزأين إلى الآخر (المعتورة) والمتداولة، والمتناوبة، والمتعاقبة (عليه) أي: على الاسم.

(و) لما كانت المعاني ثلاثة جعلت (أنواعه)^(٦) أي: أنواع الإعراب (ثلاثة رفع^(٧) ونصب وجر) ليكون لكل معنى نوع

مركز تحقيق كتب التراث
مكتبة تراث

- (١) على أن ما نافية، و(أحسن) فعل ماضٍ، وزيد فاعله.
- (٢) على أن «ما» بمعنى شيء وأحسن فعل ماضٍ، وزيداً مفعوله.
- (٣) على أن «ما» استفهامية مبتدأ وأحسن خبر مضاف إلى زيد. أي: أي شيء هو الحسن فيه، وأحسن في هذا أفعل تفضيل.
- (٤) في خ/ه: بزيادة (موصولة أو موصوفة).
- (٥) فإن قيل: إن الضمير عائد إلى الإعراب، وذكر المحدود في الحد ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى الدور. أجب أنه لما ذكر ضمير هان الإعتراض. بل الحق أن الضمير عائد إلى «ما» التي هي عبارة عن حركة أو حرف فلا يرد ما ذكر.
- (٦) وإنما قال: وأنواعه أي: أنواع الإعراب، وفيما سيأتي في المبنيات: وألقابه؛ لأن كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعاني، فلما كانت المدلولات أنواعاً كانت الدوال عليها أنواعاً. بخلاف هناك؛ لأن كل واحد من علامات البناء فيه يدل على أمر واحد وهو البناء. هندي
- (٧) وسمي الرفع رفعاً لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به، ولرفع مرتبته من بين أخويه لكونه علماً لما هو عمدة الكلام، وإنما سمي النصب نصباً لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به، وإنما سمي الجر جراً؛ لأن عامله يجر الفعل إلى الاسم ولأن الشفة السفلى تجر إلى أسفل عند التلفظ به. (غاية تحقيق)

(١) فالرفع^(١) علم الفاعلية) ليدخل في هذا الفاعل وما أشبهه كالمبتدأ والخبر ونحو ذلك، وفي جعل الرفع للفاعلية معادلة من حيث قلة الفاعل وثقل الرفع، ومناسبة من حيث كون الفاعل عمدة وقوة الرفع فكان الأثقل القوي للأقل العمدة (والنصب^(٢) علم المفعولية) ليدخل في هذا المفاعيل وما أشبهها كالحال والتمييز ونحوهما، وفي جعل النصب لذلك معادلة من حيث خفته، وكثرة المفاعيل، ومناسبة من حيث ضعفه، وكون المفاعيل ونحوها فضلات (والجر علم الإضافة^(٣)) هي باب واحد، وخصت به الإضافة لكونها متوسطة بين الكثرة والقلة والعمدة^(٤) والفضلة، والجر متوسط بين الخفة والثقل والقوة والضعف ففي ذلك معادلة ومناسبة^(٥) أيضاً ولما فرغ من ذكر المعرب والإعراب أراد أن يبين العامل فقال: (والعامل مابه يتقوم^(٦)) أي: يتحصل (المعنى) من فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة، إذ لم تحصل الفاعلية في زيد إلا بنسبة قام أو نحوه إليه في قولك: «قام زيد» وكذلك المفعولية والإضافة فهذا المعنى وهو الفاعلية ونحوها هو (المقتضي للإعراب) من رفع ونصب وجر، فهنا مقتضى وهو الفاعلية، والمفعولية،

- (١) قال (نجم الدين): ولو قال: فالرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجر علم المضاف إليه لكان أخصر لفظاً، وأتم معنى. أي: علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً؛ ليشمل الملحقات بالفاعل أيضاً، كالمبتدأ والخبر وغيرهما. (جامي)
- (٢) أي: علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة أو حكماً ليشمل الملحقات به. (جامي)
- (٣) ولما كانت الإضافة مصدرأ بنفسها لم يحتج إلى إلحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية. (جامي).
- (٤) قوله: والعمدة والفضلة... الخ والمناسبة بينهما في التوسط لما كان المضاف إليه تارة فاعلاً نحو «أعجبني دق القصار الثوب» وأخرى مفعولاً نحو «أعجبني ضرب اللص الجلاذ». (خاية)، ولأن المضاف إليه يكون في موضع تكميل العمدة نحو «جاءني عبد الله» وفي موضع تكميل الفضلة نحو «رأيت عبد الله».
- (٥) وفي (الجامي) ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جعل علامة له.
- (٦) قوله: يتقوم... الخ لو أتى الشيخ بـ«يتحصل» مكان يتقوم لكان أولى؛ لأن من حق المحدود أن يكون واضحاً ليفهم من أول وهلة. (رصاص) وفي شرح ابن الحاجب وفسر العامل هنا؛ لأنه يتضمنه قوله: «يختلف آخره لاختلاف العوامل».

والإضافة. ومُقْتَضَى وهو: الرفع، والنصب، والجعر، وآلة اقتضاء وهو «قام، وضربت، ومررت».

اعلم أن الأسماء بالنظر إلى دخول علامات الإعراب عليها ستة أقسام، قسم يستوعب الحركات الثلاث مع التنوين كما يأتي في الكتاب، وهذا هو الجاري على القياس من حيث أن أصل ما أعرب أن يعرب بالحركات مستكملة؛ إذ هي الإعراب والحروف متفرعة منها على الصحيح، وهو قوله (فالمفرد^(١)) يحترز به هنا من المثنى والمجموع (المنصرف) يحترز به من المفرد الممتنع نحو: أحمد، فلا يدخله الجعر، ولا التنوين (والجمع) إذ المفرد قد تقدم (المكسر^(٢)) نحو: رجال ومساجد فيخرج بهذا جمع السلامة نحو «مسلمين» (المنصرف) خرج الجمع المكسر الممتنع نحو «مساجد» (بالضمة) مع التنوين (رفعاً) هذا تمييز أي: رفعه بالضمة (والفتحة) مع التنوين (نصباً) تمييز كذلك (والكسرة) مع التنوين (جراً) تمييز كذلك مثاله «جاءني زيد ورجال» «ورأيت زيدا ورجالاً» «ومررت بزيد ورجال» (جمع^(٣)) هذا هو القسم الثاني

(١) قوله فالمفرد.. الخ اعلم أنه يرد عليه الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم مكبرة، وليس حكمها ما ذكر من وجوه فإن اكتفى بخروجها بذكرها فيما بعد فليكتف بخروج ما لا ينصرف بذكره أيضاً فلا حاجة بالتقييد بالمنصرف. (بُرُود) وقد أجاب عن هذا الورود المحقق الشريف بقوله: قلنا: الأسماء الستة مع قلتها حكمها حكم المنصرف في ثلاث حالات، حالة الأفراد نحو «جاءني أب له ومررت بأب له» وحالة الإضافة إلى ياء المتكلم نحو «جاءني أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي» فإن إعرابها بالحركات التقديرية، وحالة الإضافة إلى غير ياء المتكلم مصغرة نحو «جاءني أخيك، ورأيت أخيك ومررت بأخيك» ويخالف حكمها ما ذكر في حالة واحدة وهي إضافتها إلى غير ياء المتكلم مكبرة فاكتمى بخروجها بحسب هذه الحالة بما أورد من بيان إعرابها بَعْدُ، وأما غير المنصرف فهو لا يكاد ينحصر في عدد مع خروجه عن الحكم في حالاته كلها، فكان الاعتبار بالاحتراز عنه أكثر، فلم يكتف بذكره بَعْدُ. (شريف)

(٢) وإنما أعرب جمع المكسر إعراب المفرد لمشابهته للمفرد لكون صيغته مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة، ويكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضاً لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعراباً كما في الجمع بالواو والنون. (رضي)

(٣) في خ/ه: بزيادة (اللفظية والتقديرية)

مما يعرب بالحركات وهو لا يستوعبها (المؤنث) يحترز^(١) به من جمع المذكر المكسر فقد مرّ والسالم سيأتي (السالم نحو مسلمات وهنّات) فيخرج بهذا القيد جمع المؤنث المكسر نحو «ضوارب» (بالضمة رفعاً) مع التنوين ولو امتنع من الصرف على الصحيح نحو «عرفات» ففيه التأنيث والعلمية، ويحكي على حاله، ولا يضره التنوين؛ إذ هو للمقابلة لا للتمكين^(٢) (والكسرة) مع التنوين نصباً وجرّاً كذلك تقول: «هذه مسلماتٌ وعرفاتٌ» «ورأيت مسلماتٍ، وعرفاتٍ» «ومررت بمسلماتٍ، وعرفاتٍ». وحمل نصبه على جره لأنه فرع على جمع المذكر السالم، وقد حمل نصب ذلك على جره، فكذلك هذا؛ لثلاثاً يكون للفرع على الأصل مزية^(٣) (غير المنصرف) هذا هو القسم الثالث مما يعرب بالحركات وهو لا يستوعبها (بالضمة) رفعاً من غير تنوين هذا تمييز (والفتحة) نصباً وجرّاً من غير تنوين كذلك وستأتي علة منع الجر والتنوين عنه، وذلك نحو «جاءني أحمدٌ وإبراهيمٌ» ورأيت أحمدٌ وإبراهيمٌ» و«مررت بأحمدَ وإبراهيمَ».

مركز تحقيق كليات العلوم الإسلامية

- (١) قوله: جمع المؤنث.. الخ ولقائل أن يقول: ينبغي أن يذكر أولات بمعنى صاحب كما ذكر أولو بعد المذكر السالم فإن إعرابها كإعراب هنّات، وليست الألف والياء في آخرها للجمع إذ لا مفرد لها من جنسها. (سعيد)
- وقدم جمع المؤنث على غير المنصرف؛ لأن إعراب جمع المؤنث أقوى من إعراب غير المنصرف؛ لأنه في جمع المؤنث جعل الأضعف تابعاً للأقوى وفي غير المنصرف الأقوى تابعاً للأضعف. (سعيد)
- (٢) قال (نجم الدين): بل للتمكين، وإنما لم تسقط من عرفات لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ودخل النصب، وهو خلاف ما هو عليه الجمع السالم. (منه)
- (٣) فإن قيل: المزية حاصلة؛ لأن الأصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركة، قيل: الإعراب بالحرف في الجمع صار أصلاً ممهّداً معتبراً باعتبار أن الجمع فرع والإعراب بالحرف أيضاً فرع فلاعطاء الفرع للفرع بحكم التناسب صار أصلاً ممهّداً معتبراً عندهم فصار الإعراب بالحركة كأنه فرع عنها. (هـاية).
- في خ/ه: بزيادة (هذا ذكره كثير من النحاة، وأقول: قد حصلت المزية من جهة إعراب هذا بالحركات وإعراب جمع المذكر السالم بالحركات).

[إعراب الأسماء الستة]

(أبوك) هذا إلى آخره هو القسم الرابع من المعربات، وهو أول ما يعرب بالحروف^(١) وجاء على القياس في استيعابه الحروف، وكون الواو علامة الرفع، والألف علامة النصب، والياء علامة الجر، ومخالف للقياس من كون إعرابه بالحروف؛ إذ هي فرع الحركات (وأخوك وحموك^(٢)) هو بكسر الكاف إذ الخطاب فيه لمؤنث؛ لأن الحم هو أخو زوج المرأة (وهنوك^(٣) وفوك وذو مال) ولا تعرب بالحروف كما ذكر إلا بشروط ثلاثة، الأول أن تكون (مضافة) حتى لو كانت مفردة أعربت بالحركات لفظاً نحو «جاءني أب وأخ وحم وهن وفم» وكذلك النصب تقول: «رأيت أباً... الخ» والجر «مررت بأب» كذلك، وهذا فيما عدا ذو، فأما هو فلا يقطع عن الإضافة أبداً.

والشرط الثاني أن تكون مضافة (إلى غير ياء المتكلم) حتى لو كانت مضافة إليها كان إعرابها بالحركات تقديراً مطلقاً تقول: «هذا أبي» و«رأيت أبي» و«مررت بأبي» وتقدر الرفع والنصب والجر، الشرط الثالث^(٤) أن تكون مكبرة حتى لو

(١) وإنما جعل إعراب الأسماء الستة بالحروف؛ لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد كذلك لئلا يكون بينها وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة، وإنما اختاروا أسماء ستة؛ لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماً، وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابتها المثنى والمجموع في كون معانيها مبنية عن تعدد، ولوجود حرف صالح للإعراب في آخرها حين الإعراب سماعاً بخلاف سائر المحذوفة الأعجاز كيد، ودم، فإنه لم يسمع فيها عن العرب إعادة الحروف المحذوفة عند العرب. (جامي)

(٢) حم المرأة أبو زوجها ومن كان من قبله، والأنثى حماء، وحم الرجل أبو امرأته وأخوها وعمها. (قاموس)

(٣) والهن الشيء المستنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة، والصفات الذميمة والأفعال القبيحة. (جامي)

(٤) وإنما لم يذكر المصنف هذا الشرط وذكر الاثنين الأولين اكتفاء بما ذكره في التمثيل، وإنما لم يكتف بالتمثيل عن اشتراط إضافتها إلى غير ياء المتكلم لئلا يتوهم اشتراط إضافتها إلى الكاف.

صغرت أعربت بالحركات لفظاً تقول: «هذا أبيه، ورأيت أبيه، ومررت بأبيه»^(١) فإذا جمعت الشروط كان إعرابها (بالواو) رفعاً (والألف) نصباً (والياء) جرّاً، وهذه الحروف هي لام^(٢) الكلمة في حالة الرفع^(٣)، وإنما حذفت في حالة الأفراد لتطرفها^(٤) مضمومة، ومع الإضافة زال التطرف فردت الواو، وجعلت علامة في حالة الرفع، وأبدلت ألفاً في حالة النصب، وياء في حالة الجر، وهذا هو الصحيح^(٥).

[إعراب المثني]

(المثنى) هذا هو القسم الخامس من الستة، وهو الثاني مما يعرب بالحروف وجارٍ على القياس في كون جره بالياء (وكلاً)^(٦) حكمه حكم المثنى وإن لم يكن له مفرد من جنسه، وشرط المثنى ذلك فيعرب إعراب المثنى بشرط أن يكون (مضافاً)^(٨) إلى مضمّر) نحو: «جاءني الرجلان كلاهما، ورأيت الرجلين كليهما،

(١) الشرط الرابع أن تكون موحدة إذ المثنى والمجموع منها معرب بإعراب التثنية والجمع. (جامي) وألا تجمع جمع تكسیر مثل آباءه فإنها تعرب بالحركات مضافة ومقطوعة. (خالدي)

(٢) في الأربعة الأول، وعيناها في فوك وذو مال إذ أصله فوه وذوؤ.

(٣) وبدلاً من لام الكلمة في حالة النصب والجر. (نجم الدين)

(٤) بل حذفت اعتباطاً كما هو منصوص عليه في المناهل.

(٥) وعند المازني أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف لإشباعها وعند الفراء والكسائي أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف أيضاً. موشح.

(٦) وأما كلا فهو موحد اللفظ مثنى المعنى، ومن حيث أنه لا يقع إلا مضافاً إلى المثنى اكتسب التثنية اللفظية، وقد يأخذ المضاف حكم المضاف إليه في كثير من المواضع، وعند إضافة كلا إلى مضمّر تتأكد تثنية اللفظية والمعنوية؛ لأنه لا بد أن يرجع الضمير إلى مثنى. موشح باختصار.

(٧) وكلتا - ولم يذكره لكونه فرع كلا. (جامي)

(٨) قال في (الجامي): «وإنما قيد بذلك؛ لأن كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف فروعياً فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل روعي جانب لفظه الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل لكن تكون حركاته تقديرية؛ لأن آخره ألف يسقط بالتقاء

ومررت بالرجلين كليهما» وذلك لأنه لما أضيف إلى مضمر اشتد اتصاله به، وعاد الضمير منه إلى مثنى متقدم ظاهر فتأكدت فيه التثنية^(١) لفظاً ومعنى لتوسطه بين مثنيين مع شدة اتصاله بالضمير، وهذا هو الصحيح، وأما إذا أضيف إلى ظاهر كان بالألف في الأحوال كلها، وأعرب تقديرأ مطلقاً نحو «جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين» لفظاً وخطأً على الصحيح^(٢) لعدم تأكيد التثنية فيه (واثنان) أجري مجرى المثنى وإن لم يكن له مفرد من جنسه لكن جاء لفظه لفظ المثنى، وعُبر به عن الشئين فأجري مجراه فأعرب كل ذلك (بالألف) في حالة الرفع، لأن المثنى سابق على الجمع والألف أخف فأخذها قال نجم الدين: وفي العلة^(٣) نظر.

الساكنين نحو «جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين» وإذا أضيف إلى [المضمر] الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع وأعرب بالحروف التي هي الفرع نحو «جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما» فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافاً إلى مضمر. (منه).

-في إعراب (كلا) إطلاقان وتفصيل، الأول أن تعرب إعراب المثنى سواء أضيف إلى ظاهر أم مضمر وهي لغة كنانة، والثاني أنه يعرب تقديرأ سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمر وعليه قول الشاعر:-

فيارب حي الزائرين كلاهما وحي دليلا في الفلاة هداهما
والتفصيل كلام الشيخ.

(١) هكذا في «الخبيصي» وفيه نظر إذ هو موحد اللفظ. وجه التشكيل أن ليس لفظه لفظ المثنى.

(٢) وعن بعضهم أن يكون خطأً بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً. (موضح)

(٣) الأولى في التعليل ما ذكره (المخالدي)، ولعلها قاعدة (نجم الدين)، وهو أنه قال: وإنما خالفاً في إعرابهما ما هو الأصل في المعرب بالحروف؛ لأن الألف جلبت قبل الإعراب في المثنى علامة لتثنيته والواو في الجمع علامة لجمعه ثم أرادوا إعرابهما فوجدوا فيهما ما يصلح لأن يكون إعراباً فجعل ما في كل واحد منهما من حروف المد لأسبق إعرابه، وهو الرفع الذي هو علامة العمدة، فجعل ألف المثنى لرفعه، وواو الجمع لرفعه، ولم يبق من حروف المد إلا الياء، والجر أولى؛ لأنها لمناسبتها للكسرة فقلبت ألف المثنى

(والياء) علامة النصب والجر، وحُمل نصبه على جره لأنهما إعراب الفضلات ولم تجعل الألف علامة لنصب المثنى والمجموع؛ لثلا يلتبس أحدهما بالآخر سيما حالة الإضافة؛ إذ النون فيهما تذهب لها فتقول في المثنى: «جاءني الزيدان» و«رأيت الزيدين» و«مررت بالزيدين».

[إعراب جمع المذكر]

(جمع المذكر) احترازاً من جمع المؤنث فقد تقدم، وهذا هو السادس من الستة، وهو آخر ما يعرب بالحروف (السالم) احترازاً من المكسر فقد تقدم (وأولو) هذا مما أجري مجرى الجمع، وإن لم يكن جمعاً حقيقياً، إذ لا مفرد له من جنسه لكن فيه معنى الجمعية تقول: «جاءني أولو العلم» و«رأيت أولي العلم» و«مررت بأولي العلم» (و) كذلك (عشرون وأخواتها) هي رأس كل عشرة إلى التسعين نحو: «ثلاثين، أربعين» أجريت مجرى الجمع إذ فيها معناه، وإن لم يكن جمعاً على الحقيقة؛ لأنه لا مفرد لها من جنسها (بالواو) في حالة الرفع، وهو جار فيها على القياس (والياء) في حالتي النصب والجر حملاً للنصب على الجر؛ إذ هما إعراب الفضلات تقول: «جاءني الزيدون والمسلمون»، و«رأيت الزيدين والمسلمين»، و«مررت بالزيدين والمسلمين» ونون الجمع مفتوحة وما قبل الياء فيه مكسور، ونون المثنى مكسورة وما قبل الياء مفتوح.

[الإعراب التقديري]

(التقدير^(١)) للإعراب في نوعين الأول (فيما تعذر^(٢)) فيه الإعراب (كمصا)

وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فأتبع الجر؛ لكونهما علامتي الفضلات.
(خالدي)

- ليس في كلام (نجم الدين) ما يشعر بالتنظير على هذه العلة لاتحاد العلة في كلامه وكلام السيد.

(١) قال (نجم الدين) : كان على المصنف أن يذكر المتعذر إعرابه المحكي مطلقاً نحو «ضربت زيداً» فتقول من زيداً؟ ولا تقول من زيد؟ لاشتغاله في الحكاية.

(٢) أي: في معرب تعذر إعرابه فحذف المضاف وهو إعراب وأقيم المضاف إليه وهو الضمير مقامه فصار مرفوعاً مستتراً في الفعل. (رضي).

وسعدى وسلمى وموسى وعيسى، وكلما كان آخره ألفاً مقصورة؛ إذ هي لا تقبل ظهور الإعراب ونحو (غلامي^(١)) ورجالي، وكلما كان آخره ياء متكلم؛ إذ هي تقتضي كسر ما قبلها وتلك الكسرة تضاد حركات الإعراب أما مضادتها للرفع والنصب فظاهر، وأما مضادتها للجرح فلأن هذه لازمة وحركة الإعراب غير لازمة^(٢) (مطلقاً) أي: في الأحوال الثلاثة تقول: «هذه عصاً وغلامي» «ورأيت عصاً وغلامي» «ومررت بعصاً وغلامي» (أو) لم يتعذر بل ممكن لكنه (استثقل) وهذا^(٣) هو القسم الثاني من التقديري وهو (كقاص^(٤)) وغازٍ وداعٍ وراعٍ وقانٍ، وكل اسم منقوص (رفعاً وجراً) أي: استثقل في حالتي الرفع والجرح إذ أصله هذا قاضي ومررت بقاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفنا فالتقى ساكنان الياء والتنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين فبقي هذا قاصٍ وتقدر الرفع ومررت بقاصٍ وتقدر الجرح، فأما في حالة النصب فتقول: رأيت قاضياً^(٥) لأن النصب

(١) واعلم أن مذهب النحاة أن باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني، وخالفهم المصنف كما رأيت؛ لأنه عده من قسم المعرب وهو الحق بدليل أعراب نحو «غلامك»، و«غلامه»، و«غلامي» ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني مطلقاً سبب البناء؟ بل لها شروط كما يجيء في المظروف إن شاء الله تعالى. (نجم الدين).

- قوله: «غلامي» ضابطه: كل اسم معرب بالحركة مضاف إلى ياء المتكلم مضاف إلى ياء المتكلم. (جامي) فلا يرد المثني، وجمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم.

(٢) قوله: «غير لازمة» صوابه «فلأنه لا يجتمع كسرتان، وكلام السيد يصلح أن يكون جواباً لمن قال: هلا اكتفى بكسرة الإعراب عن الكسرة الأصلية، ويكون لفظياً في حالة الجرح كما قال بعضهم.

(٣) في خ/ه: قوله: (وهذا هو القسم الثاني من التقديري) غير موجود.

(٤) وكل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة فمعرب تقديره في رفعه وجرحه اتفاقاً، فإذا أضيف ثبتت ياء ساكنة رفعاً وجراً قال تعالى ﴿أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ٣٣] وقال تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وبقيت مفتوحة نصباً قال تعالى ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ٣٨]. (خالدي)

(٥) إلا لضرورة الشعر كقوله:

ولسوان واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا
وقد جاء الإسكان في غيره، ومنه: اعط القوس باربها. (صعدة)

خفيف، وإذا كان معرفاً باللام اسكنت ياؤه في حالتي الرفع والجعر، وفتحت نصباً تقول: هذا القاضي، ورأيت القاضي، ومررت بالقاضي، ومن المستثقل نحو (مسلمي) ومصطفى وكل جمع مذكر جمع بالواو والنون أضيف إلى ياء المتكلم فهو مستثقل (رفعاً) فإن أصله مسلموني، أضيف إلى ياء المتكلم؛ فحذفت النون لأجل الإضافة، وبقي مسلموي، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياءً، وإدغامها في ياء المتكلم^(١) وفتحت للساكنين^(٢) فأما في حالة النصب والجعر فالإعراب لفظي؛ إذ ياء الإعراب باقية لم تقلب^(٣) وإنما أدمجت في ياء المتكلم.

وقال نجم الدين^(٤) : الإعراب لفظي في حالة الرفع أيضاً.

(واللفظي فيما عداه^(٥)) أي : فيما عدا التقديرى فقد حصره لإمكان حصره وأطلق اللفظي لمشقة ذلك.



(١) قياساً مطروفاً، فلما صارت الواو ياء حكم المصنف بأن رفعه بالواو تقديراً، وزعم أن النحاة غفلوا عن الإعراب بالحرف مقلداً، وهو ثابت في مسلمي رفعاً، وفي كلامه غفلة وذهول من حيث أن تقدير الشيء إنما يكون عند عدمه من دون بدل، وأما مع إبداله بغيره فليس بتقدير، ألا ترى أن الكسرة في غير المنصرف أبدلت فتحة والفتحة في مسلمات أبدلت كسرة وجعل نصبه بالكسرة وهو لا يقول: بأن ذلك تقدير وهو لازم له، لكن الأمر كما قيل: لكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة. (رصاص)

(٢) وكسر ما قبل الياء فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الإعراب حالة الرفع تقديراً. (جامي)

(٣) كما قلبت الواو في مسلمي ياء، فتقول: جاء مسلمي، ورأيت مسلمي، ومررت بمسلمي - فهو مقدر في حالة الرفع، لفظي في حالتي النصب والجعر.

(٤) هذه الرواية سهو عن (نجم الدين) فينظر من أين أخذت هذه الرواية؟ لأن (نجم الدين) صرح بأن إعرابه في حالة الرفع تقديراً. هذه الرواية للرصاص، وقد نقل كلامه أعلى هذا، وقد أجيب عنه بجواب ضعيف، فانظره سابقاً.

(٥) ولا يقال: قوله: «واللفظي فيما عداه» مكرر؛ لأنه قد سبق أولاً فالمفرد المنصرف، والجمع المكسر المنصرف، ولأنه قوله: «فالمفرد المنصرف». الخ يتناول اللفظي والتقديرى؛ لأن إعرابهما بالضم والفتح والكسر، فيكون لفظياً، وقد يكون تقديرياً. (ركن الدين)

[أعراب غير المنصرف]

- (غير المنصرف) اعلم أن المنصرف^(١) أفضل من غير المنصرف والصرف في اللغة مأخوذ من الفضل قال المتنبي:
- ٥ - وما الفضة البيضاء والتبر واحد نفوعان للمكدي وبينهما صرف^(٢)

(١) (فائدة) والمنصرف وغير المنصرف يجمعهما اسم المتمكن من المكنة أي: الثبوت إذ لم يخرجوا إلى شبه الحرف بل بقيا في مكانهما الأصلي، وقد يقال للمنصرف: الأمكن وذلك لأن غير المنصرف قد أشبه الفعل فكان المنصرف لعدم ذلك فيه أثبت. (ذكر في المفصل وشرحه)

(٢) هذا البيت من كلام أبي الطيب أحمد بن الحسين ولقب بالمتنبي وهو أحد شعراء الدولة العباسية ولد بالكوفة سنة ٣٠٣هـ وتوفي ٣٥٥هـ.

- وليس أبو الطيب ممن يحتج بشعره على قواعد اللغة والنحو والصرف، فإن أراد المصنف الاحتجاج فلا حجة في ذلك، وإن أراد التمثيل فلا بأس.

(اللغة) «التبر» ما كان من الذهب غير مضروب فإذا ضرب دنائير فهو عين، ولا يقال: تبر إلا للذهب، وبعضهم يقوله للفضة أيضاً. «نفوعان» يقال: رجل نفوع بمعنى نفاع «المكدي» يطلق على البخيل وعلى من قلَّ خيره أو قلَّ عطاءه. «صرف» أي: فضل.

(الإعراب) (وما) الواو حسب ما قبلها، وما نافية تيمية، و(الفضة) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(البيضاء) صفة الفضة «والتبر» الواو حرف عطف و«التبر» معطوف على المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره «واحد» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. أي الشاعر (بما) مهملة على لغة بني تميم «نفوعان» خبر لمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف والمبتدأ محذوف تقديره (هما) «للمكدي» اللام حرف جر و«المكدي» اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والجار والمجرور متعلقان بـ(نفوعان) «وبينهما» الواو حرف عطف «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية، وبين مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع، والألف عماد، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «صرف» مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة (هما نفوعان) (التي هي مبينة للجملة قبلها). ويحتمل أن تكون الواو واو الحال والجملة في محل نصب على الحالية من الضمير في نفوعان.

(الشاهد) في قوله «صرف» حيث أراد به الفضل والزيادة.

أي: فضل^(١).

(ما فيه^(٢) علتان^(٣)) فرعتان (من تسع) كل منهما فرع عن غيره (أو واحدة منها) أي: من التسع (تقوم مقامهما) أي: مقام العلتين (وهي) قوله (عدل) هو فرع عن المعدول عنه (ووصف) فرع^(٤) عن الموصوف (وتأنيث) فرع^(٥) عن المذكر (ومعرفة) فرع عن النكرة (وعجمة) فرع^(٦) عن العربية (ثم جمع) فرع عن الموحد (ثم تركيب) فرع عن المفرد (والنون زائدة^(٧)) فرع عن غير المزيد^(٨) فيه (من قبلها

(١) في خ/ه: ويكون بمعنى الصوت قال الناهضة الديباني:-

مقدوفة بدخيس النحوض بازلهـا له صريف صريف القعوب بالمسد

(٢) علتان جامعتان للشروط والتشكيك في مقام العهد لأن التسع معهودة معينة لكنه نكرها تفخيماً. (هندي) وقال (نجم الدين): اعلم أولاً أن قول النحاة: إن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وبين ذلك الحكم والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة وإياه عن المصنف بقوله: وحكمه ألا كسر يدخله ولا تنوين؛ لأن سقوط التنوين والكسر في حكم غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهما أيضاً لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلة مجاز؛ لأن كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة إذا مجموع علتين أو واحدة منها تقوم مقامهما وستعرف الشروط إن شاء الله تعالى. (منه)

(٣) قوله: ما فيه علتان هذا غير مستقيم مع قوله فيما سيأتي ويجوز صرفه للضرورة، وكان الأولى هنا المصير إلى حد النحاة وهو غير المنصرف ما لا يدخله الكسر ولا التنوين.

(٤) وإنما كان الوصف فرعاً لأنه لا يعقل وصف إلا بتقدم موصوف لوجود الوصفية.

(٥) وإنما كان المذكر أصل المؤنث لأن حواء خلقت من آدم عليه السلام فكان المذكر أصلاً، ولأن المذكر لا يحتاج إلى علامة، والمؤنث تلحقه العلامة، ولأن المذكر أخف والمؤنث أثقل فكان الأخف هو الأصل.

(٦) والعجمة في كلام العرب عن العربية؛ إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر.

(٧) متعصب على الحال ويجوز رفعه على أنها صفة للنون بتقدير زيادة الألف واللام كأنه قال: النون الزائدة تمنع الاسم. (ركن الدين)

(٨) وإنما كان الألف والنون فرعاً عن المزيد عليه إذ لا يعقل زيادة إلا لمزيد عليه فكان فرعاً لذلك. (سعيد)

الف ووزن فعل) فرع^(١) عن وزن اسم (وهذا القول تقريب) أي: نظمها أقرب من عدّها نثراً، أو أن القول بأنها تسع أقرب من قول من جعلها إحدى عشرة، هذه التسع مع القول بأن لزوم ألفي التأنيث لزوما لا ينفكان عنه بحال علة، وكون الجمع لا نظير له في الأحاد علة، وغير ذلك (مثل: صمر) فإنه معدول به عن عامر (وأحمر) مثال الوصف (وطلمحة) مثال التأنيث اللفظي (وزينب) مثال التأنيث المعنوي (وإبراهيم) مثال العجمة (ومساجد) مثال الجمع (ومعد يكرّب) مثال التركيب (وعمران) مثال الزيادة والنون (وأحمد) مثال وزن الفعل.

(وحكمه) أي: حكم غير المنصرف (أن لا) يدخله (كسر ولا تنوين)^(٢) تمكين غالباً^(٣) وذلك لأنه أشبه مطلق الفعل من حيث أن فيه علتين فرعيتين كما بين والفعل فرع عن الاسم من جهتين احتياجه إليه، واشتقاقه منه^(٤)، فمنع منه ما منع الفعل، وهو الكسر والتنوين، وأما الجر فيدخله إلا أنه يجر بالفتحة (ويجوز)^(٥) صرفه^(٦) للضرورة) أي: صرف الممتنع لضرورة الشعر رداً إلى أصله إذ أصل

- (١) لأن أصل كل نوع ألا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الأصلي.
- (٢) وأما تنوين المقابلة كعرفات وتنوين العوض فيدخلان باب الممتنع.
- (٣) احترازاً من الضرورة والتناسب.
- (٤) هذا إنما يتمشى على كلام البصريين في كون الفعل مشتق من الاسم وأما على مذهب الكوفيين فالعلة الأخرى هي تركيب معناه من معناه، قال مولانا شرف الإسلام الحسن بن أحمد الجلال: فيه بحث فإن كون المصدر مشتقاً من الفعل عندهم يمنع تركيب معناه من معناه، لاستلزام الإشتقاق تقدم المشتق منه على المشتق، والتركيب تقدم الجزء فيناقضه. (من شرحه)
- (٥) قوله: ويجوز. الخ إنما ذكر الجواز مع أن الضرورة موجبة للصرف لأنه عطف عليه التناسب وهو غير موجب أو لأنه أراد بالضرورة أنكسار الوزن وانزحافه وذلك يجوز وليس بواجب.
- (٦) أي: جعله في حكم المنصرف عند المصنف بإدخال الكسر والتنوين لا جعله منصرفاً حقيقة فإن غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما، وبإدخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل: المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه يعود إلى حكمه. (جامي بلفظه)

الأسماء^(١) الصرف، وهذا من أحسن الضرورات كقول حسان:

٦ - وجبريل أمين الله فينا وروح القدس ليس له كفاء^(٢)

وقول الآخر:

٧ - أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع^(٣)

(١) أما كون الأصل في الأسماء الصرف فمن وجهين الأول أن المنصرف أكثر والأكثر أصل بالقياس إلى الأقل والثاني أن منع الصرف يحتاج إلى علتين والمستغني أصل بالنظر إلى المحتاج . .

(٢) هذا البيت لحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي، كان أبوه من سادة قومه وأشرفهم، وهو من بني النجار أحوال الرسول ﷺ، وهو من المعمرين يقال: إنه عاش في الجاهلية ستين عاماً، وفي الإسلام ستين عاماً، وهو شاعر الرسول ﷺ، وقد قال فيه النبي ﷺ: (لا تزال مؤيداً بروح القدس مانصرتنا بلسانك) وهو من المنحرفين عن علي عليه السلام.

(اللغة) «روح القدس» أي: جبريل عليه السلام «ليس له كفاء» ليس له مماثل.

(الإهراء) «وجبريل» الواو حسب ما قبلها وجبريل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وإنما صرف للضرورة «أمين» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وأمين مضاف و«الله» لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «فينا» في حرف جر (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «وروح» الواو حرف عطف وروح مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وروح مضاف و«القدس» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «ليس» فعل ماض ناسخ يرفع المبتدأ وينصب الخبر «له» اللام حرف جر، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «كفاء» اسم ليس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجملة (ليس له كفاء) في محل رفع خبر المبتدأ «روح» يحتمل أن يكون «روح القدس» معطوف على الخبر «أمين الله» فيكون جملة «ليس له كفاء» في محل نصب حال منه.

(الشاهد) (جبريل) حيث صرفه للضرورة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

(٣) (اللغة) «نعمان» كسحبان: واد وراء عرفة وهو نعمان الأراك وواد قرب الكوفة وواد بارض الشام قرب الفرات وواد بالتحميم وموضعان آخران. «يتضوع»: تنتشر رائحته.

وقوله:

٨ - كأن دنائيراً على قسماتهم وإن كان قد شف الوجوه لقاء^(١)

(الإعراب): «أعد» فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت «ذكر» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و«ذكر» مضاف و«نعمان» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة لضرورة الشعر «لنا» اللام حرف جر و«نا» (ضمير متصل مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل أعد «إن» حرف مشبه بالفعل ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ويفيد التوكيد «ذكره» اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (و) ذكر مضاف و(الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه «هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب «المسك» خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جملة مستأنفة «ما» مصدرية ظرفية متعلقة بالفعل يتضوع «كررت» كرر فعل ماضٍ والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به «يتضوع» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب حال من المسك، وما المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر، التقدير: مدة تكريره مركز تحقيق كجوز علوم رسدي

(الشاهد) قوله «نعمان» حيث جيء به مصروفاً، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

(١) (اللفظة) «الدنائير» ما كان مضروباً من الذهب «قسماتهم» القسّمات الحسن والوجه أو الخدين أو أعلى الوجنة «شف» بمعنى زاد وهو من أسماء الأضداد.

(الإعراب): «كأن» حرف تشبيه ونصب «دنائيراً» اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «على» حرف جر «قسماتهم» اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة و«قسمات» مضاف و(الهاء) ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع لا محل لها من الإعراب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كأن «وإن» الواو حرف عطف وإن مخففة من الثقيلة مهملة «كان» فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح يرفع المبتدأ وينصب الخبر «قد» حرف تحقيق «شف» فعل ماضٍ مبني على الفتح «الوجوه» مفعول به مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «لقاء» تنازع فيه عاملان كان، وشف، فإن أعملت الأول كان لقاء اسمها وأضمرت في شف وإن أعملت الثاني كان لقاء فاعلاً فاسم كان ضمير مستتر عائد على متأخر لفظاً ورتبة وجملة قد شف في محل نصب خبر كان.

(الشاهد فيه) قوله: «دنائيراً» حيث جيء به مصروفاً وهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

فأما منع المنصرف للضرورة فلا يجوز وأما قول العباس بن مرداس^(١) :
 ٩ - فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مجمع^(٢)
 فشاذ. من حيث منع مرداساً وليس فيه علة إلا العلمية ويجوز صرف الممتنع
 بوجه آخر قد بينه بقوله : (أو التناسب^(٣)) وذلك في التنزيل ؛ إذ لا ضرورة فيه
 (مثل) قوله تعالى (سلاسلًا) صرف مع كونه على صيغة متتهى الجموع ليناسب قوله
 تعالى (وأغلالًا) وكذلك صرف قواريراً^(٤) الأول ليناسب أواخر الأي المصروفة
 قبله وبعده، وصرف قواريراً الثاني ليناسب الأول عند صرفه، وأما الذي يقوم مقام
 العلتين فقد بينه بقوله : (وما يقوم مقامهما) أي : مقام العلتين (الجمع) الآتي ذكره
 (والفا التانيث) المقصورة نحو : حبلى، والممدودة نحو : حمراء ؛ لأنهما لازمان
 للاسم لزوماً لا ينفكان عنه بحال، ثم لما فرغ من تعداد العلل أراد تفصيلها على
 الترتيب في التعداد فقال :



- (١) هو العباس بن مرداس السلمي، أمه الخنساء الشاعرة توفى سنة ١٦٦ هـ.
 (٢) (الإهراء) : «فما» الفاء حسب ما قبلها وما نافية و«كان» فعل ماضٍ ناقص «حصن» اسم
 كان مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره «ولا» الواو حرف عطف ولا زائدة لتأكيد النفي
 «حابس» معطوف على حصن «يفوقان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال
 الخمسة وضمير التثنية مبني على السكون في محل رفع فاعل «مرداس» مفعول به منصوب
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وجملة يفوقان في محل نصب خبر كان «في مجمع» جار
 ومجرور متعلق بالفعل يفوق.
 (الشاهد فيه) قوله «مرداس» حيث منعه من الصرف وهو منصرف.
 (٣) قوله : «أو التناسب» قال (نجم الدين) : يعني إذا قرئ منوناً فإن تنوينه للصرف موافق
 لتناسب الأي : التي قبله والتي بعده لا إذا وقف عليه بالالف لأن الألف يحتمل أن يكون
 بدلاً من التنوين وأن يكون للإطلاق، كما في قوله تعالى : ﴿الْفُتُونَا﴾ [الأحزاب : ١٠]
 و﴿الرُّسُولَا﴾ [الأحزاب : ٦٦] و﴿السَّيِّئَا﴾ [الأحزاب : ٦٧]..
 (٤) يجوز صرفهما جميعاً ومنعهما وصرف الأول ومنع الثاني لا العكس. (بخالدي). - قرئ
 منصرفين وممتنعين، ومنصرف الأول ممتنع الثاني دون العكس، قرأ بالأول نافع
 والكسائي، وبالثانية ابن عامر، وحمزة، وأبو عمرو، وحفص، وبالثالثة ابن كثير. (من
 حواشي الخبيصي)

[العدل]

(فالعدل^(١)) وهو التلفظ^(٢) بصيغة يراد بها أخرى^(٣) لقياس يستدل به عليه بالنظر إلى ذات الاسم (خروجه) أي: خروج الاسم المعدول به (عن صيغته الأصلية) المعدول عنها تحقيقاً (كثلاث ومثلث) وتحقيق العدل في ثلاث في قولك: جاء القوم ثلاث^(٤) أنه أفاد ما أفاده ثلاثة في قولك: «جاءني القوم ثلاثة ثلاثة» أي: منقسمين على هذا العدد، مع كون ثلاث غير مكرر فعلمنا أنه معدول به عن المكرر؛ لكونه أخصر، وكذلك مثلث، ومثله أحاد وموحد، وثني ومثنى، ورباع ومربع؛ قال الله تعالى ﴿أُولَئِكَ أَجْتَحِمُ مَتْنًى وَثُلَّةً وَرُبْعًا﴾ [فاطر: ١] وكذلك عشار ومعشر كما في قول الشاعر:

١٠ - تظل الطير عاكفة عليه - مربعة وآونة عشارا^(٥)

وفيما بين رابع وعاشر الخلاف، فيمتنع ذلك كله للعدل والوصف، وفيما

(١) اعلم أن أوزان العدل مشهور منها ستة فعل كزمر. ومفعل كمثلث. وفعل كثلث. وفعل كقطام. وفعل كأمس. وفعل كسحر.

(٢) كثلث.

(٣) ثلاثة ثلاثة.

(٤) والدليل على أصلهما أن في معنهما تكراراً دون لفظهما، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً، كما في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعلم أن أصلهما لفظ مكرر، وكذلك الحال في أحاد وموحد، وثني ومثنى إلى رباع ومربع بلا خلاف، وفيما وراءها إلى عاشر ومعشر خلاف، والصواب مجيؤها. (جامي).

(٥) (الإعراب): «تظل» فعل مضارع ناسخ يرفع المبتدأ وينصب الخبر «الطير» اسم تظل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «عاكفة» خبر تظل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «عليه» على حرف جر، والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر، والجار والمجرور متعلق بعاكفة «مربعة» حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره «وآونة» الواو حرف عطف وآونة منصوب على الظرفية متعلق بالفعل تظل «عشاراً» معطوف على مربعة منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (الشاهد فيه) قوله: «عشاراً» حيث أتى به ممنوعاً من الصرف للوصف والعدل.

بين رباع وعشار الخلاف فيمتنع ذلك كله للعدل والوصف^(١).

(و) كذلك (آخر) وتحقيق العدل فيه أنه جمع لأخرى مؤنث آخر، وهو أفعال تفضيل، وقياسه أن يستعمل باللام نحو الآخر^(٢) وبالإضافة نحو آخرهن، فإن عدما استعمل بمن نحو آخر من كذا، فلما ورد^(٣) مجرداً عن اللام والإضافة علمنا أنه معدول به عما فيه من^(٤) فيمتنع للعدل والصفة (و) كذلك (جمع) وتحقيق العدل فيه أنه جمع لجمعاء مؤنث أجمع، وقياس فعل أفعال في الصفات أن يجمع على جمع ساكن الوسط فيمتنع للوصف والعدل^(٥) وكل ذلك العدل الحقيقي (أو)

(١) وقد جاء إلى عشار ومعشر، وعليه قوله:

قل لعمر ويا بن هند لو رأيت الحرب شئنا
ازدلف القوم إلى الـ قسوم أحادي ومثنى
وثلاثا ورباعاً وخمسة فاطمنا
وسداسا وسباعاً وثماناً فاجتلدنا
وتساعاً وعشراً فأصببنا وأصببنا
لا ترى إلا كمياً قاتكاً منهم ومنا

(٢) ومنع أبو علي من كون آخر معدولاً به عن اللام استدلالاً بأنه لو كان كذلك لوجب كونه معفة كأمس وسحر المعدولين من ذي اللام فكان لا يقع صفة لتكرات كما في قوله تعالى ﴿مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] وأجيب أنه معدول عن ذي اللام لفظاً ومعنى، أي: عدل عن التعريف لا التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً ولو كان معنى اللام وهو التعريف في المعدول عن ذي اللام واجباً لوجب بناء سحر كما ذهب إليه بعضهم بتضمنه معنى الحرف، فتعريف سحر ليس لكونه معدولاً به عن ذي اللام لكونه علماً، (نجم الدين).

(٣) أي: مؤنثه.

(٤) يعني التي هي جمع أخرى مؤنث آخر بفتح الخاء التي بمعنى آخره نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِنَّهٗ لِأُخْرُنَّهٗ﴾ [الاعراف: ٣٩] فإنها تجمع على آخر مصروفاً نص عليه ابن مالك وغيره تقول: مررت بأول وآخر بأن مذكرها آخر بكسر الخاء بدليل قوله تعالى ﴿وَأَنَّ عَلَى النَّشْأَةِ الْآخِرِينَ﴾ [النجم: ٤٧] وليست من باب التفضيل.

(٥) في خ/ه: زيادة كحمراء أحمر حمراً فلما ورد جمع متحرك الوسط علمنا أنه معدول به عن ساكن الوسط.

كان العدل (تقديراً كعمر^(١)) فإن عمر ورد ممتنعاً عن العرب وليس فيه ظاهر إلا العلمية وقاعدة النحاة أنهم لا يمنعون إلا لعلتين، أو ما يقوم مقامهما، فإن صرفناه خالفنا كلام العرب، وإن منعناه لعله واحدة خرمتنا قاعدة النحاة فقُدِّر أنه معدول به عن عامر لما أنه لم يكن تقدير غيره، وكذلك ما أتى على هذا الوزن عنهم ممتنعاً كبُلع وقزح، فأما ماورد منصرفاً عن العرب على هذا الوزن بقيناه بحاله نحو أدد اسم طائر ولبد اسم للشيء الكثير قال الله تعالى ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَا لَا بَدَأُ﴾ [البلد: ٦] ومما يقدر فيه العدل^(٢) (قطام في) لغة (بني تميم)^(٣) فإنه يقدر مع العلمية أنه معدول به عن قاطمة والقطم في الأصل اشتهاه اللحم، وكان القياس أن لا يقدر فيه العدل؛ إذ لا ملجئ إلى ذلك لأن فيه التأنيث والعلمية^(٤) وأما في لغة أهل الحجاز فقطام مبني على الكسر فليس من هذا الباب كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

[الوصف]

(الوصف^(٥)) الذي يكون علة في منع الصرف (شرطه أن يكون) في الأصل كذلك أي: (وصفاً في أصل) وضع اللغة وليس بطائر فإذا كان كذلك (فلا تضره الغلبة^(٦)) أي: غلبة الإسمية غير العلمية على الوصفية، فأما غلبة العلمية فسيأتي

(١) في متن الحاجب: وزفر.

(٢) في متن الحاجب (وباب).

(٣) قوله: وقطام في تميم إنما اعتبر العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات الراء للأعلام المؤنثة مثل حضار ووبار، فإنهما مبنيان، وليس فيهما إلا سببان العلمية والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء، فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء، فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معرباً غير منصرف أيضاً حملاً على نظائره مع عدم الإحتياج إليه لتحقيق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف. (جامي) - ولهذا يقال: ذكر قطام هاهنا ليس في محله لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف. (منه)

(٤) فاعتبار العدل إنما هو طرد للباب وإلا فقد حصل نصاب المنع.

(٥) حقيقة الوصف كون الاسم موضوعاً لذات باعتبار معنى هو المقصود. (موشع)

(٦) لأن العارض لا يعارض الأصل ولأن معنى الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له فلا تخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وإنما يخرج الوصف العلم. (غاية).

أنها تزيل الوصفية لتضادهما (فلذلك^(١)) أي: فلاجل أن غلبة الإسمية على الوصفية وغلبة الوصفية على الإسمية لا تضر، بل المعتبر الأصل فيهما، ولا يعتبر بما طرأ (صرف أربع في) قولهم: (مررت بنسوة أربع) فإن أربعاً وإن كانت صفة للنسوة هنا فالوصفية طارئة^(٢) إذ هو في الأصل اسم عدد.

وكذلك (امتنع^(٣) أسود وأرقم) وإن كانا قد صارا اسمين (للحية) فلا تضر غلبة الإسمية الطارئة بل تمنعها اعتباراً بالوصفية^(٤) الأصلية إذ الأسود في الأصل صفة لكل محل فيه سواد، وأرقم في الأصل صفة لكل محل فيه رقم، فطرت الإسمية على هذين الوصفين وسميت الحية بذلك على أي صفة^(٥) كانت وكذلك (أدهم) اسم (للقيد) على أي صفة كان أبيض أو أدهم أو أحمر فمنعه اعتباراً بالوصفية الأصلية إذ هو صفة لكل محل فيه دهمة أي: سواد فلم يضره غلبة الإسمية الطارئة، ففي هذه الأسماء الثلاثة الوصف الأصلي ووزن الفعل (وضعف

مركز تحقيق مكتبة تراث علوم اسلامی

(١) عبارة (الجامي) فلذلك المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة. . وهو أولى؛ إذ غلبة الوصفية على الاسمية ليست مذكورة في كلام المصنف حتى يشار إليه بذلك.

(٢) قال (نجم الدين) : وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل على أن الوصف العارض لا يعتد به في منع الصرف، وأما صرفهم أربعاً فلفوات الإعتداد بوزن الفعل لقبوله التاء حيث يقال: أربعة.

(٣) امتنع الصرف لعدم مضرة الغلبة. (جامي).

(٤) فإن قيل: كيف يمتنع أسود وليس فيه سبب إلا الوصف الأصلي؛ لأن وزن الفعل مشروط بعدم قبوله التاء، وأسود قابل للتاء، حيث يقال للحية الأنثى: أسودة فكيف يصح التفريع الثاني؟ قيل: لا عبرة بقبوله التاء؛ إذ المراد بعدم قبوله التاء بقوله بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله، وأسود ممتنع من الصرف لاعتبار الوصف الأصلي، وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء، فتأنيثه بهذا الاعتبار سوداء، وإنما قبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع من الصرف لعدم تحقق قيد الوصفية ووزن الفعل.

(٥) الصحيح أن ذلك على الحية السوداء، وأرقم على الرقماء؛ إذ الغلبة تخصيص الاسم لبعض ما كان يطلق عليه.

منع^(١) أفعى) اسم (للحية) لأنه لم يتحقق فيه الوصفية الأصلية، وقد ورد منعه على ضعف توهماً أن فيه وصفاً في الأصل، وأن الفعا هو الخبث فسميت الحية أفعى سواء كان فيها خبث أم لا كما في قول الشاعر:

١١ - ومطرق ينفث سماً كما أطرق أفعى ينفث السم صِل^(٢)

(و) كذلك (أجدل) اسم (للمصقر) المختار أنه منصرف إذ لم يتحقق فيه الوصف وقد ورد منعه توهماً أن الجدل في الأصل، مأخوذ من القوة كما قال الشاعر:

١٢ - كأن العقيليين حين لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا^(٣)

(١) قال: فإن قيل هذه الأسماء منصرفة عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال وضعف منع أفعى للحية بل الحق صرف أفعى قيل: معناه وضعف منع من منع أفعى من الصرف لأن معناه يخالف قول الجمهور فكان ضعيفاً. (غاية تحقيق).

(٢) (اللفظة) «النفث» كالنفخ إلا أن النفث أقل من الثفل «طرق» من باب دخل طرق فهو طارق إذا جاء ليلاً «صِل» الصل الحية التي لا تنفع معها الرقية.

(الإهراء) «ومطرق» الواو وار رب ومطرق مجرور لفظاً مرفوع محلاً مبتدأ «ينفث» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «سماً» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والجملة خبر المبتدأ «كما» الكاف حرف جر و(ما) زائدة أو مصدرية «أطرق» فعل ماضٍ مبني على الفتح «أفعى» فاعل مرفوع بالضمة المقدرة «ينفث» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «السم» مفعول به منصوب مقدم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «صِل» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(الشاهد) «أفعى» حيث منعه من الصرف حيث لم يقل: أفعى بالتنوين.

(٣) (اللفظة) «فراخ» جمع فرخ ولد الطائر «القطا» طائر يشبه الحمام «الجدل» بفتح الجيم وسكون الدال، القتل من قولهم جدلت الحبل أجدله جدلاً إذا قتله قتلاً محكماً. «بازيا» واحد البزاة التي تصيد.

(المعنى) يصف الشاعر أعداءه بالضعف والجبن حينما يلقاهم.

(الإهراء): «كأن» حرف تشبيه ونصب ينصب المبتدأ ويرفع الخبر «العقيليين» اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم «حين» ظرف زمان منصوب متعلق

(و) كذلك (أخيل) اسم (للطائر) المختار أنه منصرف إذ لم يتحقق فيه الوصف وقد ورد منه توهماً أن فيه وصفاً في الأصل وأنه مأخوذ من الخيلان كقول الشاعر:

١٣ - دعيني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري يوماً عليك بأخيلاً^(١)
قلنا: لا بد من تحقق الوصفية الأصلية، ولا يقين في مثل هذه الأسماء،

بمحذوف حال والعامل في الحال ما في معنى كان من الفعل «لقيتهم» لقي فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع، وجملة لقيتهم في محل جر بإضافة حين إليها «فراخ» خبر كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفراخ مضاف و«القطا» مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر «لا قين» حال منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، ولا قى اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هم و«أجدل» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بازيا» بدل من أجدل منصوب.  (الشاهد) في «أجدل» حيث أتى به الشاعر ممنوعاً من الصرف.

(١) هذا البيت لحسان بن ثابت، وقد تقدمت ترجمته.

(اللغة) «الشيمة» بالكسر الطبيعة والخلق «أخيلاً» طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تشاءم به تقول أشأم من أخيل. (الإهراب): «دعيني» دعي فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير المخاطبة فاعل، والنون نون الوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به «وعلمي» الواو واو المعية، وعلمي مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منه من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعلم مضاف والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «بالأمور» جار ومجرور متعلق بعلم «وشيمتي» الواو حرف عطف، وشيمتي معطوف على علمي «فما» الفاء حرف عطف وما نافية تعمل عمل ليس «طائري» طائر اسم ما، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«طائر» مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «يوماً» ظرف منصوب على الظرفية متعلق بأخيلاً و«عليك» جار ومجرور متعلق بأخيلاً «بأخيلاً» الباء حرف جر زائد و«أخيلاً» اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً خبر ليس والالف للإطلاق. (الشاهد فيه) «بأخيلاً» حيث منه من الصرف للوصف ووزن الفعل.

والأبيات شاذة، أو مصنوعة، وأما (أولق) فمنصرف عند من جعله فَوْعَلْ ؛ بدليل مألوق. وممتنع عند من جعله أفعَل، من ولِق يلق ؛ لأنه اسم للجنون، قال الشاعر:

١٤ - لعمري إنني من حب أسماء أولق^(١)

فإن سمي به لم ينصرف.

[التانيث]

وثالث العلل (التانيث) وهو ينقسم إلى قسمين لفظي ومعنوي. فاللفظي بألفي التانيث، و (بالتاء) فالذي^(٢) بالتاء (شرطه العلمية) فلا يؤثر إلا معها واشترطت فيه لتحصنه عن الزوال حتى لو سمي به مذكر لم تزل التاء نحو حمزة فأما إذا لم يكن علماً انصرف لعدم تحصن التاء عن الزوال فقائمة في قولك: مررت بامرأة قائمة منصرف، وإن كان فيه الصفة والتانيث، لأن تانيثه معرض للزوال إذ لو وصفت به مذكراً فتقول: «مررت برجل قائم».

(و) القسم الثاني (المعنوي)^(٣) وهو (كذلك)^(٤) أي: يشترط فيه العلمية

(١) (اللغة) «أولق» الألق الجنون أو شبهه.

(الشاهد فيه) «أولق» حيث أتى به الشاعر ممنوعاً من الصرف للوصف ووزن الفعل. (الإعراب): (لعمري) اللام لام الابتداء، و«عمر» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعمر مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه، والخبر محذوف وجوباً، تقديره: يميني أو قسمي «إنني» إن حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء ضمير مبني على السكون في محل نصب اسم إن «من حب» جار ومجرور متعلق بأولق الآتي؛ لأنه ممنوع من الصرف «أولق» خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(٢) يحترز من التانيث الألف كحبل؛ فلا يشترط فيه العلمية، والمقصود بالتاء الزائدة في آخر الاسم المفتوح ما قبلها التي تقلب هاء في الوقف دون تاء أخت، وبنت، وهنت، فلو سميت بأحد هذه الثلاثة مذكراً انصرف. (خالدي)

(٣) وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنث خالياً عن أحد علامات التانيث. (خبيصي)

(٤) أي: كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية إلا أن بينهما فرقاً فإنهما في التانيث اللفظي شرط لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي لجوازه، ولا بد في وجوبه من شرط واحد، كما أشار إليه بقوله: «وشرط تحتم تأثيره». (جامي)

لتحصن تأنيثه فلا يزول ولو سمي به مذكر بخلاف النكرة، ألا ترى أن جريحاً^(١) في قولك: مررت بامرأة جريح منصرف مع أن فيه التأنيث والصفة، لكن تأنيثه معرض للزوال إذا وصف به مذكر، نحو: مررت برجل جريح (و) يختص التأنيث المعنوي بأن (شرط تحتم) أي: وجوب (تأثيره) أي: كونه علة مؤثرة في منع الصرف أحد ثلاثة (زيادة على الثلاثة) الأحرف نحو: زينب، وسعاد (أو) ثلاثة بشرط (تحرك) الحرف (الأوسط) نحو: سقر (أو) ثلاثة ساكن الوسط لكن فيه علة ثالثة وهي (المعجمة) مقوية (فهند) ودعد على ثلاثة أحرف ساكنة الوسط ولا عجمة فيه فحينئذ يجوز (صرفه) نظراً إلى أن سكون وسطه قد قاوم^(٢) أحد السببين، لأنه قد خف به ولم يمنع الممتنع من الصرف إلا للثقل فكانه بقي على سبب واحد، ويجوز منعه نظراً إلى أن فيه علتين فرعيتين من تسع، وقد جمع الوجهين الشاعر في قوله:

١٥ - لم تتلفع بفضل منزرها دعدٌ ولم تُغذْ دُغْدُ بالعلب^(٣)

(١) فإن سميت بجريح علماً امتنع من الصرف؛ لأن العلمية يلزم معها التأنيث؛ لكون العلم لا يجوز تأخير. (وصاهر). وقد أشار إليه السيد حيث قال: «في قولك: مررت بامرأة جريح» لا إذا جعل علماً.

(٢) أي: أبطل.

(٣) هذا البيت نسبة الأعلام لجريز بن عطية، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات. (اللغة) «تتلفع» تتفنع، ويقال: التلفع: هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد «العلب» بضم، ففتح: جمع علبة - بضم فسكون - وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب. «دعد» اسم امرأة. (المعنى): يصف هذه المرأة بأنها حضيرة رقيقة العيش، ناعمة الحال، فهي لا تلبس لباس الأعراب، ولا تتغذى غذاءهم.

(الإعراب): «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتلفع» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «بفضل» الباء حرف جر، وفضل اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بالفعل تتلفع، وفضل مضاف و«منزر» منزر مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ومنزر مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه «دعد» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «ولم» الواو حرف عطف، ولم حرف نفي وجزم وقلب «تغذ» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة «دعد» نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «بالعلب» جار ومجرور متعلق بالفعل «تغذ».

والتأنيث يخالف^(١) العجمة فإن الثلاثي ساكن الوسط فيها مصروف بكل حال على الصحيح^(٢) لأنها ضعيفة والتأنيث قوي (وزينب) زائد على الثلاثة (وسقر) متحرك الوسط (وماه) اسم بلد (وجور) اسم بلد فيهما التأنيث المعنوي والعلمية والعجمة مقوية؛ إذ هما بلدان من بلاد فارس العجم فجميع ذلك (ممتنع) لما وجد فيه شرط التحتم (فإن سمي به) أي: بالتأنيث المعنوي (مذكر^(٣)) كأن يسمى رجل بزینب (فشرطه الزيادة على الثلاثة) ولا يجزي تحرك الأوسط ولا زيادة العجمة لضعف التأنيث المعنوي حيثئذ؛ لكونه قد صار مدلول اللفظ مذكراً، والحرف الرابع يقوم مقام التاء فأما التأنيث اللفظي فلا فرق بين الثلاثي ساكن الوسط وغيره إذ التاء، علامة قوية للتأنيث. (فقدم) إذا سمي به مذكر (منصرف) وإن تحرك وسطه (وعقرب ممتنع) لما بينا من أن الحرف الرابع يقوم مقام التأنيث، والدليل على ذلك أننا إذا صغرنا الاسم الرابع المؤنث لم تدخله تاء التأنيث، مع أن التصغير يرد الأسماء إلى أصولها، فلولاً أن الحرف الرابع يقوم مقام التاء لردّها التصغير، وأنت تصغر عقرب على عقيرب، وتصغر قدما على قديمة - فلم يقم تحرك وسطه مقام التاء.

(فائدة) وأما أسماء القبائل والبلدان فما كان منها فيه ألف التأنيث أو تاؤه

(الشاهد فيه) قوله: «دعد» حيث ذكرها الشاعر مرتين وهي علم مؤنث ساكن الوسط غير أعجمي وقد أتى بها الشاعر منوناً في الجملة الأولى، وفي الجملة الثانية غير منون فدل على أن العلم المؤنث الثلاثي المعنوي ساكن الوسط غير أعجمي يجوز فيه الوجهان.

(١) لأن التأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير، بخلاف العجمة فلا معنى لها ثبوتي بل معناها عددي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها فالتأنيث أقوى.

(٢) إشارة إلى خلاف الزمخشري الذي يأتي.

(٣) فإن سمي المؤنث باسم المذكر فإن كان الاسم ثلاثياً متحرك الأوسط كرجل وحسن أو زائد على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن مع ساد مسد التاء أو ساد مسد الساد وإن كان ثلاثياً ساكن الوسط كزيد وبحر سمي بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه وأبو عمرو يمنعونه الصرف كماه وجور لظهور أمر التأنيث بالطرآن، وأبو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الأمرين، ويرجعون صرفه على صرف هند نظراً إلى أصله. (نجم الدين)

كقضاة، وبصري، وصعدة، وصنعاء، ومكة، أو ألف ونون زائدتين كنعمان ونحوه كخولان، ورحبان فهو ممتنع لذلك، وما خلا عن ذلك جاز صرفه نظراً إلى الحي والمكان، وهما مذكران، فما فيه إلا العلمية ومنعه نظراً إلى البقعة والقبيلة فيكون فيه التأنيث والعلمية مالم يعرض^(١) له ما يقتضي جواز صرفه كالثلاثي ساكن الوسط كفهد ومجزر اسمي قبيلة من المنصرف.

[المعرفة]

(المعرفة^(٢)) التي هي أحد العلل المانعة من الصرف (شرطها أن تكون علمية) لا غيرها من المعارف لأن تعريف اللام والإضافة يصيران الممتنع منصرفاً أو في حكمه، والمضمرات والمبهمات وإن كانت معارف فهي مبنيات، وكلامنا في المعربات فلم يبق إلا العلمية على أي صفة كانت فيدخل فيها أعلام الأناسي وسائر الحيوانات^(٣) المتخذة وغيرها^(٤) والجمادات^(٥) والأوزان^(٦) والأعداد^(٧) والتأكيد^(٨) ونحوها.

مركز المكتبة الإسلامية

[المعجمة]

(المعجمة^(٩)) التي هي أحد العلل المانعة من الصرف (شرطها أن تكون علمية

- (١) فإن عرض ففيه الوجهان.
- (٢) وإنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً فلم تجعل العلمية سبباً كما جعل البعض؛ لأن فرعية التعريف للتذكير أظهر من فرعية العلمية له. (جامي)
- وإنما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن، والتعريف ليس بعلة، بل التعريف صفة يوجد في العلم فيصير المعنى: التعريف شرطه كونه منسوباً إلى العلم لا إلى غيره من المضمرات وغيرها. (باختصار)
- (٣) كشذم، وعليان.
- (٤) كأسامة.
- (٥) كشر.
- (٦) كأفعل.
- (٧) واحد، اثنان، الخ.
- (٨) مثل أجمع ونحوه.
- (٩) وهو كون اللفظ مما وضعه غير العرب، ولتأثيرها في منع الصرف شرطان. (جامي)

في اللغة (العجمية^(١)) فيكون الاسم علماً في العجم نقل إلى علم في العرب كإبراهيم ونحوه، وذلك لتؤكد^(٢) فيه العجمة فلو كان اسم جنس في العجم نقل إلى اسم جنس في العرب فمنصرف وفاقاً، كديباج، واستبرق لنوعين من منسوج الحرير، وأما إذا نقل اسم جنس من العجم إلى علم في العرب فظاهر كلام الشيخ صرفه، وقال نجم الدين: يمتنع لأن المراد كونه علماً في العرب فقط فيمتنع قالون؛ إذ هو علم في العرب لأحد رواة نافع، وهو عند العجم اسم جنس للصدق نقل إلى علم في العرب، فأما لو نقل علم في العجم إلى اسم جنس في العرب انصرف^(٣) لكنه لا يعرف^(٤) له مثال (و) يشترط في تحتم^(٥) تأثير العجمة أيضاً (متحرك) الحرف (الأوسط) من الاسم الثلاثي نحو شتر (وزيادة على الثلاثة) الأحرف نحو إبراهيم (فنوح منصرف) ولا يجوز منعه على الصحيح^(٦) وذلك لخفته؛ إذ^(٧) اعتورته أحكام كلام العرب فصار من جنسه فكأن عجمته بطلت لضعفها بخلاف التأنيث كما تقدم فجاز في هند الوجهان لقوته (وشتر^(٨)) متحرك

- (١) هذا الشرط غير لازم، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً علماً كإبراهيم وإسماعيل، أولاً كقالون فإنه الجيد بلسان الروم سقى نافع به راويه عيسى لجودة قراءته..
- (٢) لأنه لو كان نكرة تصرفت فيه العرب بإدخال اللام والإضافة والتنوين فأشبهه كلامهم ذكره في (النجم الثاقب) و(الجامي)
- (٣) اتفاقاً.
- (٤) بل قد وجد كنتور وصابون وبيرم.
- (٥) الأولى حذف لفظ تحتم هنا إذ هو شرط في التأثير نفسه ولو كان شرطاً في التحتم لجاز الوجهان في نوح وهو منصرف حتماً على الصحيح. (سيدنا أحمد بن يحيى حابس)
- (٦) خلافاً للزمخشري فيجيز فيها الوجهين، ويجري مجرى المؤنث ساكن الحشو. ويقال: إن بينهما فرقاً؛ لأن في التأنيث ثقلاً ليس في العجمة.
- (٧) هذا. الخ يصلح علة لاشتراط العلمية في العجمية كما في «الخبيصي» لا لهذا لأن نوحاً كغيره في عدم جواز التصرف.
- (٨) الأولى في التمثيل بنحو لمك؛ إذ شتر ليس نصاً في المقصود، بخلاف لمك فإنه اسم لأبي نوح. لأنه يجوز أن يقال: امتنع شتر من الصرف لأجل تأويله بالبقعة والقلعة. (نجم الدين). وشتر: حصن بديار بكر.

الأوسط (وإبراهيم) زائد على الثلاثة (ممتنع^(١)) واعلم أن جميع أسماء الملائكة عليهم السلام ممتنعة للعجمة والعلمية إلا مالكا فمنصرف إذ هو عربي، ولا علة فيه سوى العلمية، ورضوان ممتنع وإن كان عربياً لزيادة الألف والنون^(٢)، وأسماء الأنبياء^(٣) عليهم السلام ممتنعة للعجمة والعلمية^(٤) أيضاً إلا سبعة وهي قوله:

١٦ - فثيث^(٥) ونوح ثم هود وصالح شعيب ولوط والنبي محمد فهذه منصرفة، فمحمد وصالح وشعيب لكونها عربية، ولا علة فيها إلا العلمية، والأربعة الآخر لسكون وسطها، ولو كانت فيها مع العجمة العلمية فهي مصروفة لما ذكرناه^(٦) أولاً.

[الجمع]

(الجمع) الذي هو علة في منع الصرف (شرطه^(٧)) أن يكون جمعاً له مفرد

- (١) وإنما خص التفريع بالشرط الثاني لأن غرضه التبيين على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع أنه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والأولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى (جامي)
- (٢) مع العلمية.
- (٣) وأما أسماء السور مثل نوح وهود ونحوهما فإن جعلت اسماً للنبي على حذف مضاف أي: سورة هود فالصرف، وإن جعلت اسماً للسورة فالمنع. (نجم الدين)
- (٤) إلا يحيى عليه السلام فإنه ممتنع لوزن الفعل والعلمية.
- (٥) قبله :-

ألا إن أسماء النبيين سبعة لها الصرف في إعراب من يتنشد (الإعراب): (ثيث) خبر مبتدأ محذوف تقديره فهم ثيث (ونوح) الواو عاطفة ونوح معطوف على ثيث (ثم) عاطفة (هود) معطوف على ثيث (وصالح) معطوف على ثيث والمعطوف على المرفوع مرفوع (شعيب) معطوف بحرف عطف محذوف والمعطوف على المرفوع مرفوع (ولوط) الواو عاطفة (ولوط) معطوف على ثيث (والنبي) الواو عاطفة (والنبي) معطوف على ثيث والمعطوف على المرفوع مرفوع (محمد) عطف بيان أو بدل من النبي مرفوع بالضمرة الظاهرة.

(الشاهد): أنه ذكر أسماء هؤلاء الأنبياء عليهم السلام مصروفة منونة.

(٦) وهو أن شرطها تحرك الأوسط. الخ.

(٧) أي: شرط قيامه مقام علتين.

من جنسه غالباً^(١) وأن يكون فيه (صيغة منتهى الجموع) وهي أن يكون ثالث حروفه ألفاً بعده حرفان مفتوح^(٢) أوله نحو: مساجد، وسلاسل، أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو: مصابيح، وقناديل، وقوارير، أو حرف مشدد من حرفين نحو: حواج وشواب ودواب؛ إذ لا يتصور فيما قد جمع على هذه الصيغ أن يجمع جمع تكسير^(٣) بعدها، وأما إذا كان قد جمع قبلها^(٤) لم يضر كأكالب - جمع أكلب، جمع كلب، وأناعم - جمع أنعام، جمع نعم^(٥) فأما جمع السلامة لهذه الصيغ فلا يضر كصواحبات جمع صواحب في قوله ﷺ: «أتئن كصواحبات يوسف» ولا بد أن يكون الجمع المذكور (بغير هاء) الصواب بغير تاء، لثلاثي يخرج نحو فواكه وفواره^(٦) فإنه ممتنع مع أن فيه الهاء وإنما انصرف مالحقته تاء التأنيث من الجمع المذكور لأنها من خواص الأسماء فتبعده عن شبه^(٧) الفعل فينصرف، ألا ترى أن مهالبة وجحاجة وبرامكة وفرانزة لما دخلتها التاء أشبهت المصدر، نحو: كراهية وطواعية وزناً ومعنى؛ من حيث أن المصدر جنس يدخل تحته القليل والكثير، والجمع يعم الواحد والاثنين والثلاثة وكذلك ياء النسبة إذا لحقت الجمع المذكور بتعدته عن شبه الفعل فينصرف لأنها من خواص الأسماء، وذلك مثل مدايني^(٨)

- (١) يحترز من عبايد فإنها جمع ولم يسمع لها مفرد، وقد قيل: إن مفردة عبدود أو عبيد أو عباد. والله أعلم - والعبايد: الناس الذاهبون في كل جهة.
- (٢) يخرج قطاير، وعلايط، مكسور ما بعد الألف؛ ليخرج علامات، وعرامات.
- (٣) لأنه يجمع الاسم جمع تكسير جمعاً بعد جمع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير فهو غاية جموع التكسير. (نجم الدين)
- (٤) جمع تكسير.
- (٥) والنعم في البقر والإبل والغنم، وأعلم أنه إذا جمع ما كان فيه صيغة منتهى الجموع جمع السلامة كقوله ﷺ: «أتئن كصواحبات يوسف» فإنه ممتنع.
- (٦) جمع فاره وهو الرجل الحديد النفس. (مسالك)
- (٧) وفي (المخالدي) لأن التاء تقرب من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية.
- (٨) قال في (الجامي): لا حاجة إلى إخراج مدايني فإنه مفرد محض وليس بجمع، لا في الحال ولا في المآل، وإنما الجمع مدائن، وهو لفظ آخر.

منسوب إلى المدائن، ومثال ما جمع الشروط (كمساجد^(١) ومصابيح) فيمتنع (وأما) نحو (فرازة^(٢) فمنصرف) لما قررناه أولاً.

واعلم أنه يرد على الجمع ثلاثة إشكالات منها باب مساجد، وججاجع علمين لشخصين (وحضاجر علماً) للماهية التي وضعت (للضبع) الموجودة في كل فرد من الضباع، فإن هذه الأمثلة المذكورة وإن وجد فيها الشرط وهو الصيغة فالمشروط وهو الجمع معدوم؛ إذ هي علم للمفردات. والجواب أن هذا المذكور كله (غير منصرف^(٣)) لأنه منقول^(٤) عن الجمع) إلى العلم كما ذكرنا، فهو في أصل اللغة وضعه جمع، والمعتبر الأصل، كما في أسود ونحوه، ولا يضر ما طرأ كما سبق، وذلك أنه في الأصل جمع لحضجر وهو عظيم البطن قال الشاعر:-

(١) وإنما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ولم يقل: الجمع شرطه أن يكون في الأصل كما قال في الوصف؛ لئلا يتوهم أن الجمعية كالوصف قد تكون أصلية معتبرة وقد تكون عارضة، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتصور العروض في الجمعية. (جامي).

(٢) جمع فرزان وهم وزراء الملك الواحد، فرزان بلفظ الهند. وإنما قال: فمنصرف ولم يقل: فمنصرفة مع وجوب تأنيث المبتدأ وهو فرازة لأن المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر. فإن قيل: ما الفرق بين التاء في فاطمة والتاء في فرازة؟ لأنكم قلتم: إن فاطمة تمتنع للعلمية والتأنيث، وفرازة منصرف؛ لأن التأنيث بعده عن شبه الفعل فما الفرق بين التأنيثين؟. الجواب: أن الجمع في فرازة هو الذي أشبه الفعل وحده؛ لأن الجمع علة مؤثرة في منع الصرف وحده فمنع الصرف لأجله، فلما دخلت التاء بعده عن شبه الفعل فصرف، وأما فاطمة فإنها لم تشبه الفعل إلا بالعلمية والتأنيث جميعاً فثبتت على المنع. والله أعلم وأحكم.

- لا يخفى أن هذا الجواب لا يدفع السؤال..

(٣) إجماعاً.

(٤) فإن قلت: لا حاجة في منع صرفه لاعتبار الجمعية الأصلية فإن فيه العلمية والتأنيث لأن الضبع هي أنثى الضبعان؟ قلنا: علميته غير مؤثرة لعدم اشتراطها في الجمع وإلا لكان بعد التنكير مصرفاً؛ لأن ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف والتأنيث غير مسلم لأنه علم الجنس من الضبع مذكراً كان أو مؤنثاً.

١٧ - حَضَجْر كَامِ التَّوَامِينَ تَوَكَّاتٍ عَلَى مَرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٌ^(١)

فسميت الضبع حضاجر بلفظ الجمع لعظم بطنها.

(و) الاشكال الثاني باب (سراويل إذا لم يصرف) وهو أشد إشكالاً من باب حضاجر، إذ ذلك قد تحقق أصله، وأنه جمع له مفرد من جنسه، وأما هذا فهو اسم للآلة المخصوصة، ولا مفرد له أبداً، ومدلول سرواله ومسامها في قول الشاعر:-

١٨ - عَلَيْهِ مِنَ اللُّومِ سُرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُ لِمُسْتَعْطَفٍ^(٢)

مدلول سراويل؛ إذ لم يقصد أن عليه قطعة فتكون مفرد سراويل، وإنما قصد

(١) البيت لسماعة النعماني.

اللغة: الحضجر: كهزبر العظيم البطن ومنه قيل للضبع حضاجر لعظم بطنها جعله في عظم بطنه كمن حملت بتوأمين وقاربت ولأدها فتوكأت على مرفقيها لثقلها مستهله عاشر رفعت صوتها للطلق في الشهر العاشر من حملها.

الإعراب: (حضجر) خبر مبتدأ محذوف (كام التوامين) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أيضاً لمبتدأ محذوف (توكأت) فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى أم التوامين والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (على مرفقيها) جار ومجرور متعلق بالفعل توكأت و(مرفق) مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، (مستهلة) حال منصوب بالفتحة، وهو مضاف و(عاشر) مضاف إليه.

الشاهد فيه على أن أصل حضجر لعظيم البطن. وفيه أيضاً شاهد آخر رفع حضجر على القطع.

(٢) هذا البيت لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه مصنوع.

(اللغة) «اللوم» الشح ودناءة الآباء «يرق» مضارع من الرقة وهي انعطاف القلب. (المعنى): يريد أنه رجل لثيم، لا يحن قلبه على أحد وإن كان ضعيفاً طالباً العطف. (الإعراب): «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من اللوم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الفاعل في استقر «سرواله» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «فليس» الفاء حرف عطف، وليس فعل ماضٍ ناقص، واسمها ضمير مستتر «يرق» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس «لمستعطف» جار ومجرور متعلق بالفعل يرق. (الشاهد فيه) أنه جعل واحد السراويل سرواله.

أن عليه شبه هذه الآلة المخصوصة من اللوم قطعاً (و) منع سراويل (هو الأكثر) فقد اختلف في توجيهه (فقل: إنه أعجمي حمل^(١) على موازنه) في العربية، وهو مصابيح وقناديل؛ إذ هما جمعان حقيقة، والنظير يحمل على النظير، لكنه يلزم على هذا القول أن يقال في الحد الجامع: وما أشبهه، وهذا كلام سيويه^(٢) (قل) هو للمبرد (عربي) وهو (جمع سروالة تقديراً) لا تحقيقاً؛ إذ مدلول سروالة مدلول سراويل كما تقدم، فهذا كالعدل التقديري في عمر (و) إذا صرف سراويل فلا إشكال^(٣) يرد عليه لأنها وإن وجدت فيه الصيغة وهي الشرط لم يوجد المشروط وهو الجمعية.

(و) الاشكال الثالث (نحو جوار^(٤)) وغوازي، وعوان، ولا خلاف أنه معرب (رفعاً وجراً) تقديراً^(٥)

(١) وفي كل من القولين قوة وضعف، فأما قول سيويه من منعه فقوته حمل النظير على النظير وضعفه أنه جعله أعجمياً، وهو عربي، وكلام المبرد فيه قوة من حيث جعله عربياً، وضعف من حيث جعله تقديراً. مركز تحقيق كتب التراث
(٢) وأبي علي.

(٣) قوله: فلا إشكال على من شرط صيغة المنتهى؛ إذ الشرط إنما يؤثر عند وجود السبب وهو مفقود هنا، وأما على من شرط صيغة فقدان النظير فيرد عليه، إلا أن يقال: إنه أعجمي، ويراد فقدان النظير في الأحاد العربية.

(٤) وحاصل ما ذكره (الجامي) أن فيه خلافاً ذهب بعض إلى أنه منصرف، لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة يقدم على منع الصرف الذي هو حكم من أحكامها، فلما أُعلّ سقطت الضمة مثلاً للثقل والياء للساكنين فصار موازناً لسلام وكلام، فصرف لعدم بقاء صيغة منتهى المجموع فيه. وذهب بعض إلى أنه بعد الإعلال غير منصرف؛ لأن فيه الجمعية مع الصيغة لأن المحذوف بمنزلة المقدّر، ولهذا لا يجري على الراء إعراب، وتنوين الراء تنوين عوض عن الياء المحذوفة، أو عن حركتها، وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب، وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال، فتكون الياء مفتوحة في حالتي النصب والجر، وأما الرفع فيجاء فيه الإعلال بأن تحذف الضمة للثقل، ويعوض عنها التنوين، ثم تحذف الياء للساكنين.

(٥) وفيه نظر لأن الكسائي وعيسى بن عمر يقولون: إنه ينجر بالفتحة وذلك لفظي لا تقديري. (سيدنا أحمد حابس رحمه الله تعالى)

(مثل^(١) قاضٍ) المنقوص وممتنع^(٢) في حالة النصب وفاقاً؛ إذ الياء باقية فيه لا تعل تقول: رأيت جوارِي وغوازي وعواني، وأصله في حالة الرفع والجر هذه جوارِي ومررت بجوارِي^(٣) استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فأتي بتنوين عوض عن الحركة المحذوفة فالتقى هو والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فالياء في حكم الموجودة لوجود عوضها^(٤) ولبقاء كسرة الراء لتدل عليها^(٥)، وتنوين العوض يجامع الممتنع، وهذا كلام المبرد ومن معه على أصل سيبويه^(٦) وبني عليه المصنف في شرحه، قلت: وهذا مبني على قول سيبويه والأكثر أن الكسرة إنما منع من الممتنع تبعاً للتنوين، وإذا زال التنوين بوجه^(٧) دخل الكسر^(٨) وينبغي على أن المنع مقدم على الإعلال، وقال ركن الدين: بل لما حذفت حركة الياء للاستثقال تطرفت الياء بعد كسرة فحذفت كما حذفت في الكبير المتعال، والليل إذا يسر^(٩)، وأتي بالتنوين عوضاً عنها، وكذا عن الأخفش. وقال الزجاج وأتباعه: بل يحكم بأنه

(١) أي: حكمه حكم قاضٍ بحسب الصورة في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه.

(٢) أي: ممتنع من التنوين.

(٣) بالفتح هكذا في (الغاية) ثم قال: ممنوعاً من الصرف، ونزلت الفتحة الوقعة في موضع جر منزلته في الاستثقال.

(٤) صوابه لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة.

(٥) فيكون ممتنعاً..

(٦) وجه التشكيل جعل كلام المبرد على أصل سيبويه؛ لأن سيبويه لم يُزو عنه أن التنوين عوض عن الحركة وإنما قال: التنوين عوض عن الياء كما ذكره (نجم الدين).

(٧) غير منع الصرف..

(٨) هذا فيه نظر لأنه يقال: أين الوجه الذي لأجله زال التنوين غير المنع، وهم ذكروا أنه يقدم المنع على الإعلال بإقرار المؤلف بقوله: وينبغي على أن المنع مقدم على الإعلال. بل هذا مذكور لهم ذكره غير المؤلف قال: أصله جوارِي بالتنوين بكون الاسم ينصرف في الأصل.

(٩) واعلم أن في كلام المبرد نظراً من حيث أنه يلزمه الجر بالفتحة لأنه قدره ممتنعاً من أول الأمر، وفي كلام ركن الدين، والأخفش من هذه الحيشية، ومن حيث أن الحذف الذي في ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤] للفواصل، وهو حذف جائز غير واجب؛ إذ هو ليس راجعاً إلى نفس الكلمة فلا وجه للإتيان بتنوين عوضاً عن الياء المحذوفة.

منصرف في حالة الرفع والجبر، إذ أصله جوارِيّ وجواريّ بالتثنية^(١)، ثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتثنية، حذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقي التثنية وهو للتمكين، ولم يبق بعد الألف إلا حرف واحد فيصرف؛ إذ هو كسلام وكلام، وهذا القول ضعيف من حيث أن كسرة الراء أكبر دلالة على أن الياء مرادة معتد بها، فصيغة الجمع فيها كالموجودة، وإلا لزم أن يقال: هذه جوار. واعلم أنه قد ورد جر مثل جوار بالفتحة^(٢) مع بقاء الياء كقول الشاعر:

١٩ - فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا^(٣)

(١) قال (نجم الدين): الحق ما قاله السيرافي وهو أن أصله جوارِيّ، وذلك لأن الإعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا، وذلك لأن الإعلال سببه قوي، وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة، وأما منع الصرف فسببه ضعيف؛ إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما تقدم استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتثنية فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً لأن المحذوف للإعلال كالتأنيث فحذف تنوين الصرف لكونه ممتنعاً، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً لكونه منقوصاً ومعنى بالفرعية فعوض التثنية من الياء. (نجم الدين).

(٢) واختار هذا القول عيسى بن عمر في النكرة، وأما في المعرفة فقالوا: يمنع التثنية في جميع أحواله ففي الرفع يكون ياء ساكنة وفي النصب ياء مفتوحة، لأن التثنية عندهم بالنكرة تنوين صرف، وأما في المعرفة فغير منصرف، وأما جوار فللعلمية وشبهه المعجمة، وأما قاض اسم امرأة فلها وللتأنيث. (ثاقب)

(٣) هذا البيت ينسب للفرزدق واسمه همام بن غالب تميمي بصري من شعراء عصر الدولة الأموية، وممن يحتج بشعره.

(اللغة) «مولى» المراد به هنا المملوك «هجوته» هجاء هجواً وهجاء: شتمه شتماً. (المعنى) يقوله لعبد الله بن أبي إسحاق النحوي، وكان يلحنه في بعض أشعاره فهجاء بذلك، وكان عبد الله مولى لآل الحضرمي، وآل الحضرمي كانوا حلفاء لبني عبد شمس بالولاء يقول: لو كان ذليلاً لهجوته، ولكنه أذل من الذليل.

(الإعراب) «فلو» الفاء حسب ما قبلها، ولو حرف امتناع لامتناع «كان» فعل ماضٍ ناقص يرفع المبتدأ وينصب الخبر «عبد الله» عبد اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وعبد مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره

[التركيب]

(التركيب^(١)) الذي هو علة في منع الصرف وهو تركيب المزج لأن ماعدها إما مبني كتركيب الصوت والعدد وكلامنا في المعربات وإما ما يصير الممتنع منصرفاً أو في حكمه كتركيب الإضافة، وإما محكي على حاله لو سمي به كتركيب الإسناد نحو تأبط^(٢) شراً، فلم يبق إلا تركيب المزج لكن (شرطه العلمية) فلا يؤثر إلا معها لأنه لو لم يكن كذلك لكان تركيبه معرضاً للزوال إذ الاسم الأخير منه كثناء التانيث^(٣) بدليل حذفه في الترخيم كهي (و) يشترط (أن لا يكون بإضافة) نحو عبد الله و غلام زيد ونحوه (ولا إسناد^(٤)) نحو قام زيد وخرج بكر ونحوه، ولا عدد نحو

«مولى» خبر كان منصوب «هجوته» (هجا) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو، وحذفت اللام لضرورة الشعر.

«ولكن» الواو حرف عطف، ولكن حرف استدراك ينصب المبتدأ ويرفع الخبر «عبد الله» عبد اسم لكن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعبد مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مولى» خبر لكن مرفوع بضممة مقدرة على الألف ومولى مضاف و«مواليا» مضاف إليه مجرور بالفتحة لضرورة الشعر. (الشاهد فيه) إجراء «مواليا» على الأصل للضرورة.

(١) حقبة التركيب: صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء، فلا يرد النجم والصعق علماً. (جامي)

(٢) سمي بهذا الاسم لأنه كان وهو حدث السن يأتي بالصيد في مزادة له كالضب، واليربوع وما شاكله منهما فتأتي أخته فتسرقه، فلما طال ذلك عليه جعل في المزادة حية وكان يحملها تحت إبطه وعلقها فلما أتت أخته لتسرقه لدغتها الحية وصاحت قائلة: يا أبناء إن أخي تأبط شراً. فسمي بذلك.

(٣) فكما اشترطت العلمية في المؤنث لتحصن التاء عن الزوال فكذا هنا.

(٤) فإن قلت: كان على المصنف أن يقول: وألا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً، ولا متضمناً لحرف العطف ليخرج مثل سيويه ونفطويه، ومثل خمسة عشر، وستة عشر علمين. قلنا: كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد أنهما من قبيل المبهنيات وأما الأعلام المشتملة على الإسناد فلم يذكر بناءها أصلاً فلذلك احتاج إلى إخراجها. (جامي).

أحد عشر، ولا صوت نحو سيويه . كل ذلك لما قررناه أولاً فإذا جمع الشروط المذكورة فلا فرق بين أن يكون الاسم الأول من المركبين صحيحاً (مثل بعلبك^(١)) أو معتلاً نحو معدي كرب، وقالي قلى، أو مركباً من أكثر من اسمين نحو: رام هرمز، وأذربيجان^(٢) ونحو ذلك.

[الألف والنون الزائدتان]

(الألف والنون) الزائدتان^(٣) (إن كانا في اسم) غير صفة (فشرطه^(٤) العلمية) إذ الألف والنون يمنعان الاسم لشبههما بألفي التأنيث^(٥) من حيث أنهما زيدتا معاً كألفي التأنيث وهاتان علامة للمذكر وتانك علامة للمؤنث والأولى من هاتين ألف كتينك، وهاتان يحذفان معاً للترخيم كتينك ويبقيان في التصغير كتينك تقول: عميران وحميراء وغير^(٦) ذلك وهذه المشابهة هي المانعة من الصرف على انفرادها^(٧) وإنما اشترطت العلمية لتحقيق المشابهة فقط^(٨) وهذا كلام البصريين،

مركز تحقيق كتب التراث

- (١) علم لبلد، وركب من بعل اسم صنم، وبك اسم العابد له. (شرح ابن مظفر)
- (٢) إقليم من أرض فارس، ورام هرمز بلد بين الروم، والعراق.
- (٣) تسمى مزيديتين لأنهما من حروف الزوائد، وتسمى مضارعتين لمضارعتهما لألفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث. (جامي)
- (٤) أي: شرط الألف والنون في منعهما من الصرف وإفراد الضمير باعتبار أنها سبب واحد أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف. (جامي).
- (٥) هكذا في الموشح وصوابه بألف التأنيث الممدودة كما ذكره (نجم الدين) . .
- المراد ألف التأنيث الممدودة لأن المقصورة ليست فيها زيادتان، وسميت ألفي التأنيث من باب التغليب وإلا فهي ألف وهمزة.
- (٦) ومن حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وهذه هي الوجهة في الشبه، إذ بفواتها تفوت المشابهة بخلاف بقية الوجوه ذكر معناه الرضي.
- (٧) لأنها أشبهت قائمة مقام علتين.
- (٨) إذ لو لم تكن علماً لم يمتنع دخول تاء التأنيث مع الألف والنون كما يمتنع مع ألفي التأنيث فيزول الشبه. شرح ابن الحاجب.

وعند الكوفيين أن العلمية أحد السببين فهي مؤثرة، والمشابهة^(١) المذكورة العلة الأخرى وذلك (كعمران) ومروان، وعثمان وغير ذلك (أو) يكون^(٢) الاسم (صفة) (ف) المشروط (انتفاء) وزن (فعلائة) من مؤنثه لأنها^(٣) إذا دخلت في مؤنثه تاء التأنيث بعدته عن شبه الفعل فيصرف لعدم تحقق المشابهة بين الألف والنون وألفي التأنيث؛ إذ هي^(٤) وحدها العلة المانعة عند البصريين، وعند الكوفيين هي مع الصفة.

(وقيل) يشترط (وجود فعلي) في مؤنثه لتحقيق انتفاء فعلائة والصحيح الأول^(٥) (ومن ثم اختلف في رحمن^(٦)) ولحيان لعظيم اللحية، فمن اشترط انتفاء فعلائة منعهما، إذ لا مؤنث لهذين اللفظين فقد صدق عليهما انتفاء فعلائة، ومن اشترط وجود فعلي صرفهما إذ لم يوجد، من حيث إنه لا مؤنث لهما كما ذكرنا (دون سكران) فمتفق على منعه؛ إذ مؤنثه سكرى ولم يوجد فيه سكرانة (وتدمان) فمتفق على صرفه؛ لأن مؤنثه ندمانة، ولم يوجد فيه ندمى^(٧).

واعلم أن الألف والنون إن كانا في اسم سباعي^(٨) أو سداسي^(٩) فزائدتان بلا اشكال وفي الخماسي الأغلب فيهما الزيادة إلا في نحو شيطان وقبآن وعلان

(١) صوابه والألف والنون.

(٢) صوابه أو كانا في صفة.

(٣) نسخة لأنه.

(٤) أي: المشابهة.

(٥) لأن وجود فعلي ليس مقصوراً بذاته بل المقصود إنتفاء. (نجم الدين)

(٦) في أنه منصرف أو غير منصرف، فإنه ليس له مؤنث لارحمن ولا رحمانية؛ لأنه صفة خاصة لله تعالى لا تطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث. (جامي).

(٧) قال الإمام المهدي: من النديم لا من التدم فيقال: ندمى. فهو غير منصرف بالإتفاق. ذكره في (الجامي)

(فائدة) ينصرف مافيه الألف والنون في اسم الجنس نحو: ربحان وسرحان. (خالدي)

(٨) مثل طبرستان.

(٩) مثل كوكبان.

وحسّان وتبّان ونحو ذلك فيحتمل أن اشتقاق هذه الألفاظ من شط^(١) إذا هلك وبطل وقب التمر أي: أكله، وعلاً، وحسّ، وتب، فهما زائدتان ويحتملان الأصالة^(٢) حيث يكون اشتقاقهما من شطى إذا بعد، وقبن إذا ذهب في الأرض وعلن وتبن^(٣) وحسن فيكونان أصليين^(٤)، وأما في الاسم الرباعي فهما أصليتان بلا اشكال نحو: عيان^(٥)، وعمان، وإبان.

[وزن الفعل]

(وزن^(٦) الفعل) لا وزن^(٧) الاسم فليس بعلة (شرطه أن يختص بالفعل) فلا

- (١) صوابه من شاط؛ إذ لو كان من شط لقليل فيه: شططان.
- قال في المصباح: وفي الشيطان قولان أحدهما أنه من شطن إذا بعد عن الحق، وعن رحمة الله فتكون النون أصلية، ووزنه فيعان، وكل عات متمرد من الجن والإنس والدواب فهو شيطان. والقول الثاني: أن الياء أصلية، والنون زائدة عكس الأول، وهو من شاط يشيط إذا بطل واحترق فوزنه فعلان. (منه)
- (٢) إنما يحتمل الأصالة النون، وأما الألف فلا؛ إذ هي زائدة بلا اشكال.
- (٣) تبن كفرح تبناً وتبانة فطن. فهو تبن والتبّان بائع التبن.
- (٤) قيل: جاء رجل اسمه حيان إلى ملك، فقيل للملك: أينصرف حيان أم لا؟ فقال الملك: إن أحياء الأمير فلا ينصرف، وإن حيينه ينصرف. ووجهه إن أكرمه فكأنه أحياء فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الألف والنون مع العلمية وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه فيكون من الحين فينصرف. (جار بردي).
- (٥) لأن أقل أبنية الكلمة على ثلاثة حروف. وإن جعلناهما زائدتين بقيت على حرفين. - (هنا) نسخة.
- (٦) قوله: وزن الفعل فإن قيل: لا فائدة في هذا الخبر؛ لأن الإضافة في قوله: وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى الوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل، وفيه تكرار لا طائل تحته، قيل: يضاف الشيء إلى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول: زيد أبو عمرو أو أستاذه أو نحوهما من الإضافات التي لا يراد بها الاختصاص والإضافة هنا من قبيل إضافة العام إلى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني، وهو وجود زيادة في أوله كزيادة الفعل، إذ لا اختصاص فيه لأنه قسيم الاختصاص فيفيد الخبر. فاعرف. (هـاية تحقيق)
- (٧) في خ/ه: يحترز من وزن الاسم.

يوجد في الاسم إلا أعجمياً كبثم اسم للضبغ المعروف، وشلم اسم لبيت المقدس، أو منقولاً عن الفعل إلى الاسم بأن يكون فعلاً في الأصل وسُمي به (كشمر) اسم فرس، وبذر اسم بئر^(١)، وعثر اسم موضع؛ لأنها في الأصل أفعال نقلت إلى الأسماء (وضرب) مغير الصيغة مخفف الراء ومشدها ونحو انطلق واقتدر^(٢) واستخرج إذا سمي بهذه كلها امتنعت لوزن الفعل والعلمية فهذه الأوزان المختصة بالأفعال، وأما الأوزان المشتركة بين الفعل^(٣) والاسم نحو قعل كضرب إذا سمي به فإنه ينصرف لأن وزنه في الاسم جمل، وأما جلا^(٤) في قول الشاعر:

٢٠ - أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني^(٥)

(١) بمكة المشرفة حفرها هاشم بن عبد مناف على فم شعب أبي طالب، ذكره في سيرة ابن هشام.

(٢) وكذلك لو سمي بما في أوله نون زائدة مثل نضرب ونخرج، وما أشبه ذلك من أوزان المستقبل على جميع أحواله امتنع.

(٣) واعلم أن الوزن المشترك بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقاً، خلافاً ليونس فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقاً، سواء غلب أو لم يغلب فمنع الصرف من نحو جبل وعضد وجعفر وخاتم أعلاماً، واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل، واستدل بقول: أنا ابن جلا وطلاع الثنايا... الخ والجواب أنه إن كان علماً فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله:

نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم قديد
وإن لم يكن علماً فهو صفة موصوف مقدر أي: أنا ابن رجل جلا أمره، أي: انكشف، أو جلا الأمور أي: كشفها، وفيه ضعف؛ لأن الموصوف بالجملة لا يقدر إلا بشرط يذكره في باب الصفة. (نجم الدين)

(٤) هو جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: قد ورد ممتنعاً بدليل عدم تنوينه، وهو غير مختص بالفعل فأجاب بقوله: فأما جلا.

(٥) هذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، أحد بني رياح بن يربوع. وهو شاعر مخضرم مشهور في الجاهلية والإسلام.

(اللفظة) «جلا» أصله فعل ماض، فسمي به كما سمي بيزيد ويشكر ونحو ذلك فهو الآن علم، وقيل هو باق على فعليته، وهو مع فاعله جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها، وقيل: هو جلا بالتنوين مصدر أصله المد

فجلا فعل ماض فيه فاعله، فهو صفة لموصوف محذوف أي: أنا ابن رجل جلا^(١) فيكون^(٢) جملة محكية على حالها (أو يكون) هذا الاسم ليس بوزن خاص كما ذكر أولاً بل (في أوله زيادة كزيادته) أي: كزيادة الفعل وهي أحد حروف نأيت

فقصره، والأصل أنا ابن جلاء، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يدهن فيكتفم بعض الأمور، وإنما هو شجاع؛ فهو لذلك يعلق كل أموره «طلاع الثنايا» طلاع صيغة مبالغة لطلع، والثنايا: جمع ثنية وهي الطريق في الجبل وهذه العبارة كناية عن كونه بمن تستند إليه عظام الأمور. «أضع العمامة» أراد وضع عمامة الحرب على رأسه.

(المعنى) الشاعر يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، وبأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه، وبأنه قوام بأعباء الأمور حال لصعابها.

(الإعراب): «أنا» ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «ابن» خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وابن مضاف «جلا» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهذا الإعراب بناء على أنه منصرف أو مجرور بفتحة مقدرة بناء على أنه غير منصرف «وطلاع» الوار حرف عطف وطلاع معطوف على خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وطلاع مضاف و«الثنايا» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني «أضع» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون وحرك بالكسر لإثقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «العمامة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والنون الموجودة نون الوقاية، والواو مبني على السكون فاعل، والياء ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

(الشاهد فيه) استدل بعضهم أن جلا غير منصرف لأنه غير منون، وتأوله الشارح بما ذكره. وفيه شاهد آخر، وهو قوله: أنا ابن جلا حيث حذف الموصوف وهو رجل، والجملة صفة، فليس بعلم منقول، كما هو رأي الشارح.

(١) وقيل: بل جلا هنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة عن الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده. ذكر معناه السعد.

(٢) صوابه: أو يكون؛ لأنه لا يكون جملة محكية على حالها إلا إذا كان علماً، وقد ذكر أنه غير علم.

فإنه يمتنع بشرط أن يكون مؤنثه (غير قابل^(١) للتاء) إذ لو قبلها انصرف لأنها تبعده عن شبه الفعل، إذ هي من خواص الأسماء (ومن ثم^(٢) امتنع أحمر) إذ مؤنثه حمراء ولا يقال: أحمر، وكذلك أحمد، ويزيد، وتغلب اسم قبيلة، ونرجس حيث جعل علماً؛ لأن الألف والياء والتاء والنون في أوائل هذه الأسماء مزيدة بخلاف نهشل^(٣) فيصرف؛ لأن نونه أصلية إذ وزنه فعلل (وانصرف يعمل^(٤)) في قولهم جمل يعمل؛ لأنه وإن كان الياء في أوله زائدة فهو يقال في مؤنثه يعملة^(٥).

(و) اعلم أنه (ما) كان من الممتنع (فيه علمية مؤثرة إذا نكر^(٦) صرف) بإدخال رب ونحوه، اعلم أن العلمية في شيء من باب الممتنع تكون مؤثرة وشرطاً وهو التأنيث بالتاء، والمعنوي، والتركيب، والعجمة، والألف والنون في الاسم

(١) قبولاً قياسياً؛ لثلا يرد عليه أربع إذا سمي بها فإن لحق التاء للتذكير ولا يرد أسود فإن مجيء التاء في أسودة للحية الأثني ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمنع من الصرف، بل باعتبار غلبة الاستسمية العارضة.

(٢) أي: ومن أجل الإشتراط عدم قبول التاء. (جامي)

(٣) اسم للرجل واسم للذئب واسم للمصقر.

(٤) قوله: يعمل إذا كان صفة فإن كان علماً امتنع على كل حال؛ لأن العلم لا يجوز تغييره ولا يصح دخول التاء فيه. (وضي)

(٥) وإنما اشترط في هذا ألا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ولا يكون عرضة له كي عمل؛ لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل؛ إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل تجره التاء إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم، وترجع التاء في الجر، إذ الوزن في الاسم فانصرف أرمل، ويعمل مع الوصف الأصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدير الزيادة الجواز إلحاق التاء نحو أرملة ويعملة، وأما إلحاق التاء في أسودة فلا يضر؛ لأن هذا إلحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء، والأصل أن يقال في مؤنثة سوداء. (نجم الدين)

(٦) قوله: إذا نكر بأن يؤول بواحد من الجماعة المسمى به نحو: هذا زيد، ورأيت زيدا آخر فإنه أريد به المسمى بزيد، ويجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم: لكل فرعون موسى أي: لكل مبطل محق. (جامي)

عند الكوفيين^(١) ومعنى كونها مؤثرة أنها أحد العلتين، ومعنى كونها شرطاً أن العلة الثانية لا تؤثر وتعتبر في المنع إلا مع العلمية، وهذا القسم إذا نكر بقي بلا سبب؛ لأن العلمية التي هي شرط تزول بالتكثير فيزول المشروط وهي العلة الثانية، وتكون في شيء من هذا الباب مؤثرة لا شرطاً، وذلك حيث وجدت مع وزن الفعل كأحمد والعدل كعمر، فإذا نكر هذا زالت العلمية وبقيت العلة الأخرى، فإذا انضمت إليها علة أخرى امتنع كالصفة مع الوزن أو العدل نحو أحمر وثلاث، وتكون في شيء من هذا الباب شرطاً لا مؤثرة، وذلك في الألف والنون في الاسم عند البصريين كما تقدم وسائر باب الممتنع مما عدا ما ذكر لا يعتبر^(٢) فيه العلمية فإن وجدت في شيء منه فهي غير معتبرة رأساً^(٣) وإنما قسمناها كذلك (لما تبين) الآن (من أنها) أي: العلمية (لا تجامع) شيئاً من باب الممتنع حيث اعتبرت في حال كونها (مؤثرة إلا ماهي) أي: الذي هي أي: العلمية (شرط فيه) كما بينا في التائشين المذكورين أولاً، والتركيب والعجمة والألف والنون عند الكوفيين (إلا العدل ووزن الذهل) فإنها تجامعها حيث وجدت مع أحدهما مؤثرة من غير شرط (و) لا يقال: إذا كانت معهما مؤثرة فزالت بقي في العدل علة وهي العدل وبقي في وزن الفعل علة وهي الوزن فنجمعهما في اسم ونمنعه لأجلهما؛ لأننا نقول: (هما) أي: العدل ووزن الفعل (متضادان)^(٤) من حيث إن لكل واحد منهما صيغة تخالف

(١) وأما البصريون فإنما اشترطوا العلمية لتحقيق المشابهة فقط، والكوفيون جعلوها أحد السببين.

(٢) ولا مؤثرة ولا شرطاً كما في الجمع وألف التائش. (خالدي)

(٣) كما لو وجدت مع ألفي التائش ومع صيغة منتهى الجموع. (جامي معني)

(٤) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: إذا كانت العلمية تجامع العدل ووزن الفعل مؤثرة وليست فيهما شرطاً كأنهما يمتنعان من غيرها العدل مع الصفة في نحو أحاد، والوزن مع الصفة في نحو أحمر، فإذا اجتمع في كلمة علمية ووزن فعل وعدل فلم قلتم: ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، وإذا نكر ما هذا حاله زالت العلمية وبقي العدل ووزن الفعل فلا ينصرف؟ أجاب الشيخ بأن قال: هما متضادان، يعني أن اجتماعها محال؛ لأن صيغ العدل قد تقدمت ليس شيء منها على وزن الفعل لمانع من الصرف. «رصاص». قوله: وهما متضادان قد قيل: إن إصميت بكسرتين علماً لمفازة من أوزان الفعل مع وجود الفعل فيه فإنه

صيغة الآخر وجمع الضدين في شيء واحد محال (فلا يكون) معها أي : مع العلمية (إلا أحدهما) إما العدل كما في عمر أو الوزن كما في أحمد (فإذا نكر) الذي العلمية فيه شرط ومؤثرة أو شرط فقط (بقي بلا سبب^(١)) وذلك حيث تكون العلمية شرطاً ومؤثرة أو شرطاً فقط كما سبق ، لأنها تزول بالتشكير ويزول السبب الثاني بزوالها ، لأنه إذا انتفى الشرط بطل المشروط (أو) بقي (على سبب واحد) وذلك حيث تكون العلمية مؤثرة فقط كما قررناه وهو مع العدل أو وزن الفعل ، لأنها تزول بالتشكير وبقي السبب الآخر (و) يتفرع على هذا الأصل فروع وهو باب أحمر ونحوه من الصفات إذا سمي بها أعلام ثم نكرت فحينئذ (خالف سيبويه^(٢)) الأخفش^(٣) (في مثل أحمر^(٤)) وأصفر وأبيض وأخضر وأسود وأغبر مما كان في أصله صفة ثم

أمر من صحت يصمت وقياسه أن يجيء بضميتين فلما جاء بكسرتين عُلِمَ أنه معدول عنه .
والجواب أن هذا أمر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وإن لم يشتهر . (جامي)
فالأوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقاً أو تقديراً لم تجامع وزن الفعل . (منه)

(١) لا ترى إلى أذربيجان فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون فإذا زالت العلمية زالت سائر العلل لزوالها لأنها شرط فيها كلها . (نجم ثاقب)

(٢) قوله : وخالف سيبويه الأخفش وأنكر بعضهم نسبة هذا المذهب إلى الأخفش فقال : من حكى عنه هذا فيه خطأ وكتابه يدل عليه فإنه قال في الأوسط : وما كان صفة من أفعال فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، نحو آدم وأحمر ، ثم قال : القياس أن ينصرف في النكرة فهذا نص منه موافق لمذهب سيبويه ، والصرف وإن كان قياساً من وجه لكنه مخالف لما ذكره في كتابه وللكلام العرب أيضاً فلا يعتبر . والله أعلم . (هطيل)

(٣) قوله : الأخفش . . . الخ المشهور وهو تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ لما حكوه من موافقته للقاعدة جعله أصلاً ، وأسند المخالفة إلى الأستاذ وإن كان غير مستحسن تنبيهاً على ذلك . (جامي) . واسمه سعيد بن مسعدة ذكره في تاريخ ابن خلكان . ، وهو الأوسط . والأخفش الأكبر اسمه عبد الحميد بن عبد المجيد وهو شيخ سيبويه ، وأما الأخفش الأصغر فهو علي بن سليمان بن فضل وروى عنه الشعر والعلم . (بمني)

(٤) المراد بنحو أحمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي فدخل فيه سكران وأمثاله ويخرج عنه أفعال التأكيد نحو أجمع فإنه منصرف عند التشكير بالإتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذا أفعال التفضيل المجرد عن من التفضيلية فإنه بعد التشكير منصرف بالإتفاق لضعف معنى الوصفية فيه . (جامي) .

جعل (علماً) لشيء بعينه فإنه (إذا نكر) بعد ذلك فإنه ممتنع عند سيبويه (اعتباراً) من سيبويه (للصفة الأصلية بعد التنكير) لأن ذلك إذا سمي به أعلام زالت الصفة؛ لأن العلمية ضد لها، فإذا طرأت عليها أزلتها، فإذا نكر زالت العلمية فتعود الصفة الأصلية لزوال العلمية التي أوجبت زوال الصفة؛ إذ قد اعتبرنا الوصف الأصلي في أسود ونحوه حيث طرأت عليها الاسمية^(١)، واعتبرنا الجمعية الأصلية وإن طرأت عليها العلمية.

وقال الأخفش: يصرف أحمر ونحوه في هذه الحالة؛ لأننا قد قلنا: إنما كانت العلمية فيها مؤثرة إذا نكر صرف لبقائه على سبب واحد^(٢) وقال^(٣): يلزم سيبويه أن يمنع حاتماً ونحوه وأفعّل التفضيل لو سمي به ولم تصحبه من، نحو أن تسمي رجلاً أفضل؛ لأن حاتماً في أصله صفة من الحتم وهو القطع، وفيه العلمية الآن وأفضل صفة في الأصل^(٤) فإذا سمي به ثم نكر عادت له الصفة فيمتنع لها ولوزن الفعل، فقال الشيخ جواباً عن سيبويه: (ولا يلزمه) يعني سيبويه أن يمنع (باب^(٥) حاتم)؛ إذ لا يكون فيه حال التنكير إلا الوصفية فقط، وحال التسمية به إلا العلمية فقط؛ إذ لا يجتمعان في اسم واحد كما قدمنا، وأحدهما وحده لا يمنع فلم

- (١) وفيه بحث؛ لأن الوصفية لم تزل بالكلية عنها بل بقي شائبة من الوصفية؛ لأن الأسود اسم للحية السوداء، والأرقم للحية التي بها سواد وبياض، وفيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في أحمر بعد التنكير؛ لأنها قد زالت بالكلية في أحمر. (جامي).
- (٢) قال: فإن الوصفية قد زالت بالعلمية، والعلمية بالتنكير، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه إلا سبب واحد.
- (٣) قوله: ويلزم سيبويه... الخ عبارة (الجامي) ولما اعتبر سيبويه الوصفية الأصلية بعد التنكير وإن كان زائلاً لزمه أن يعتبره في حال العلمية أيضاً فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الأصلي والعلمية، فأجاب عنه المصنف بقوله: ولا يلزم... الخ. (جامي بلفظه)
- (٤) أراد بأصالة أفعّل عدم استعماله بدون من أو الإضافة فتجرده عنها فرع.
- (٥) أي: كل علم كان في الأصل وصفاً فإن اعتبر فيه أيضاً الوصفية الأصلية والعلمية حكم منع صرفه للعلمية والوصفية. (جامي).

يمنعه (لما يلزم) فيه (من) إيهام^(١) أنه يحصل من منع حاتم لذلك (اعتبار) أمرين (متضادين)^(٢) وهما العلمية والوصفية (في حكم)^(٣) واحد وهو منع الصرف^(٤) وكذلك لا يلزم سبويه أن يمنع أفضل بعد أن كان علماً ثم نكر إلا أن يكون معه لفظ، من نحو أن يسمى رجل أفضل من ثم ينكر، عادت الوصفية فيمنعه سبويه؛ لأن أفضل لا يكون صفة مع تجرده عن من واللام والإضافة أبداً، وسبويه يلتزم منه حيث سمي به ومعه من ثم نكر، ويقول به لعود الوصفية، وأما مع تجرد أفضل عما ذكر فليس بصفة.

واعلم أنه لا خلاف بين الشيخين أن أحمر ونحوه حال التنكير قبل العلمية ممتنع للوصف ولوزن الفعل، وأنه في حال العلمية ممتنع لها ولوزن الفعل وإنما الخلاف إذا كان علماً ثم نكر كما ذكر.

ولا خلاف بين النحاة في أمر (و) هو قوله (جميع الباب) الممتنع (باللام)

- (١) الأولى حذف إيهام كما في (الجامي) وغيره.
- (٢) إذ الوصف يقتضي العموم، والعلمية تقتضي الخصوص، وبين العموم والخصوص تنافي؛ لأن العلمية وضع اللفظ لمدلول تعيينه لا يتجاوز، والوصفية وضعه باعتبار معنى لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً، وامتنع كون الشيء مختصاً وغير مختص. (خبيصي) - قوله: متضادين فإن قلت: التضاد إنما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية، فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين. قلنا: يلزم تقدير أحد المتضادين بعد زواله مع ضد آخر في حكم، وإن لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معاً غير مستحسن. (جامي)
- (٣) قوله: في حكم واحد وأما في حكمين فيصح كقوله: -

- أتاني وعيد الحوص من آل جعفر - فيا عبد قيس لو نهيت الأحواصا
فاعتبر العلمية في أحوص كأحمد وأحمد، واعتبر الوصفية فيه فلذلك جمع على حوص كأحمر على حر، ذكر معنى ذلك في المناهل، والحكماء جمعه باعتبار الوصفية، وجمعه باعتبار العلمية.
- (٤) بخلاف ما اعتبرت فيه الوصفية الأصلية مع سبب آخر كما في أسود وأرقم. (جامي)
 - (٥) ونحوها كالميم. - سواء كانت اللام معرفة نحو قوله تعالى ﴿وَأَنْشَرْنَا عَنْكُمُوهَ فِي الْفَسْخِ﴾ [البقرة: ١٨٧] أو موصولة «كالأعمى والأصم» أو زائدة كقول الشاعر: -

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

أي: لام^(١) التعريف (أو الإضافة) أي: كونه مضافاً في نفسه نحو أحمدكم لا كونه مضافاً إليه فلا يكسر أبداً فإذا كان مضافاً فإنه (يجر بالكسرة)^(٢) من غير تنوين، واختلفوا هل يحكم بمنعه أم بصرفه أو يفصل في ذلك فقال الزجاج^(٣) وأتباعه: يحكم بصرفه؛ لأنه قد دخل عليه ما هو من خواص الأسماء^(٤) فبعده عن شبه الفعل، وقال سيبويه والأكثر: يحكم بمنعه؛ لأنه لم يمنع من الممتنع في الأصل إلا التنوين فقط والكسر تبع له، فإذا زال التنوين لوجود اللام والإضافة لا لأجل المنع^(٥) عاد الكسر فهو ممتنع، وقال الأعلام والشيخ وغيرهما من المتأخرين: يفصل فإن كان أحد علته العلمية انصرف لزوالها؛ لوجود تعريف اللام أو الإضافة؛ إذ لا يجمع بين تعريفين^(٦) وما لم يكن أحد علته العلمية كمساجد وحمراء وحبلى وأحمر وثلاث وعطشان صفات حكمنا بمنعه، وهذا هو الأقرب^(٧) عندي.



(أوضح المسالك). وإنما خص اللام والإضافة من بين سائر خواص الاسم؛ لقوة تأثيرهما لنقلهما الاسم من خصوص إلى عموم؛ ولأن التنوين قد سقط من غير المنصرف وهو ضد الألف واللام والإضافة.

(١) إذا دخل عليه عامل الجر.

(٢) (٣١١هـ / ٩٢٣م) هو أبو إسحاق إبراهيم، عالم في النحو واللغة ولد ومات في بغداد. أخذ عن المبرد علم القاسم بن عبد الله بن سليمان الوزير العباسي وكتب أسرارته من آثاره (شرح أبيات كتاب سيبويه - كتاب معاني الكلمات)

(٣) مما يتغير به مدلوله بخلاف كونه مسنداً إليه، ومفعولاً، وداخلاً عليه حرف الجر، فإن ذلك بالعامل، والعامل لا يغيره عن مدلوله. (خبیصی)

(٤) لأنه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعهما الكسر بل حذف؛ لأنه لا يجامعهما؛ لأن التنوين دليل تمام الاسم، وإضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافر، وأما تنافر اللام والتنوين فقد مر. (نجم الدين). باستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير. (نجم الدين الرضوي)

(٥) كأحمد.

(٦) وقواه الإمام المهدي في التاج. قال ركن الدين: وهذا أقرب إلى الحق من المذهبين الأولين. (رضي)

[المرفوعات]

(المرفوعات)^(١) جمع مرفوع، ومرفوع مذكر وجمع بالالف والتاء؛ لأن كل مذكر لم يُسَمَّع فيه جمع تكسير ولا تكاملت فيه شروط جمع السلامة وستأتي، جُمِعَ بالالف^(٢) والتاء نحو مجرورات، ومنصوبات، وحمامات، وسرادقات، وإيوانات، وإصطبلات، وغير ذلك^(٣) وقدم المرفوعات؛ لأنها عمدة غالباً^(٤)؛ إذ لا يتم الكلام إلا بمرفوع (هو) ضمير مذكر عائد إلى لفظ ما^(٥) ويجوز أن تعيده إلى المرفوعات فتقول: هي؛ لأن كل ضمير توسط بين مذكر ومؤنث وهما في المعنى لشيء واحد - يجوز تذكيره باعتبار المذكر، وتأنثه باعتبار المؤنث. (ما) موصولة بمعنى الذي أو موصوفة بمعنى شيء (اشتمل^(٦)) صلة، أو صفة (على علم الفاعلية^(٧)) أي: أسماء مشتملة على الرفع يدخل الفاعل وما أشبهه كالمبتدأ، والخبر، واسم كان^(٨) وخبر إن، ومفعول مالم يسم فاعله، وسائر المرفوعات.

مركز تحقيق كتب التراث الإسلامي

- (١) لما فرغ من تقسيم المعربات باعتبار الإنصاف وعدمه شرع في تقسيم آخر للمعربات باعتبار أقسام الإعراب فقال: ... الخ.
- (٢) لأنهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره، فكان غير العاقل فرعاً عن العاقل، كما أن المؤنث فرع عن المذكر فألحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه. (نجم الدين).
- (٣) من صفات غير العقلاء كالجبال الراسيات، والكواكب الطالعات. (هندي)
- (٤) يحترز من التأكيد نحو جاءني زيد زيد. وقد يقال: إنه يحترز عن فاعل المصدر؛ إذ لا يلزم ذكره. (سيدنا أحمد حابس)
- (٥) شكل عليه، وجه التشكيل أنه إنما يعود إلى متقدم لفظاً أو معنى أو حكماً، كما سيأتي.
- (٦) معنى الإشتغال على علم الفاعلية أن يصير علم الفاعلية حرفاً من جملة حروفه، أو حركة من جملة حركاته.
- (٧) وإنما لم يقل: هو ما شتمل على الرفع، لثلا يذكر في الحد لفظ المحدود وذلك معيب؛ لأنه يوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة. (رصاص)
- (٨) أما اسم كان فالظاهر أنه قد دخل في الفاعل، لا فيما أشبهه، بدليل أن المصنف لم يعده من المرفوعات، وهو مذهب بعض النحويين.

[الفاعل]

(فمنه^(١)) أي: ما اشتمل على الرفع (الفاعل) وقدمه على المبتدأ والخبر؛ لأن عامله لفظي^(٢) (و) حقيقته (هو ما^(٣) أسند الفعل) نحو قام وضرب (أو شبهه) كاسم الفاعل نحو ﴿تُخَلِّفُ لَوْلُوكُمْ﴾ [النحل - ٦٩] «وجائل وشاحها» والصفة المشبهة نحو «حسن وجهه» وأفعال التفضيل^(٤) ويدخل في هذا اسم المفعول ويخرج بما سيأتي، فهذه تسند^(٥) (إليه) أي: إلى الفاعل وقد دخل في هذا المبتدأ فإنه يسند إليه الخبر فعلاً كان أو شبهه أو غيرهما^(٦)، ويدخل فيه أيضاً مفعول ما لم يُسم فاعله نحو «ضرب زيد» (وقدم) المسند وهو الفعل أو شبهه (عليه) أي: على المسند إليه وهو الفاعل نحو «قام زيد» و«خرج بكر» خرج المبتدأ؛ لأن الخبر وإن أسند إليه فالمبتدأ مقدم غالباً^(٧)، وإن تأخر تارة لفظاً فهو مقدم رتبة وقوله: (على

(١) أي: إذا عرفت هذا فنقول: منه الفاعل أي: مما اشتمل، أو من المرفوعات، وتذكيره وترحيده لما عرف من التأويلات في هو ما اشتمل، والفاعل مبتدأ مقدم الخبر وإنما قدم؛ لأنه أصل المرفوعات؛ لأنه أحد جزئي الجملة الفعلية وهي التي هي أصل الجمل؛ ولأن عامله قوي بخلاف المبتدأ؛ ولأنه أسد في باب الركنية؛ حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء مسدود؛ ولأن رفعه لا ينسخ بخلاف المبتدأ. (هندي)

(٢) وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنه باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم، بخلاف الفاعل؛ ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان أقوى، بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق. (جامي)

(٣) أي: اسم حقيقة أو حكماً ليدخل فيه مثل: أعجبتني أن ضربت زيداً. (جامي)

(٤) وذلك مثل (مارأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فأحسن هنا مسند إلى الكحل؛ لأنه فاعله. (خبيصي)

(٥) بالأصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل، وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع، بقرينة ذكر التوابع بعدها. (جامي) والله أعلم وأحكم.

(٦) مثل «هذا زيد» فزيد خبر هذا مع أنه لا فعل ولا شبه الفعل.

(٧) يحتز إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه يقدم الخبر.

جهة^(١) قيامه به) أي: قيام المسند بالمسند إليه فإن الفعل في قام زيد إنما يقوم ويتحصل بزيد؛ إذ لولا الذات لم يحدث فعل وقد خرج من هذا القيد مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأن الفعل وقع عليه ولم يقم به، وقال الشيخ: على جهة قيامه ولم يقل: على أنه قام به ليدخل في الحد الفاعل حقيقة نحو «قام زيد» والفاعل المجاز نحو «مات بكر» و«اشتد الحر» ولا فرق بين أن يكون الفاعل اسماً كما مثلنا، أو في تأويل الاسم كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات - ٥] أي: ولو ثبت صبرهم فإن وما دخلت عليه في تأويل المصدر كما سيأتي وكقول الشاعر:

٢١ - يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهاباً^(٢)

ففاعل (يسر) ما المصدرية مع الفعل وهو ذهب؛ إذ ذلك في تأويل المصدر أي: يسر المرء ذهاب الليالي، ونحو ذلك (مثل قام زيد) فزيد فاعل، أسند إليه

(١) أي: على جهة لا يغير صيغة الفعل إلى فعل ويُفَعَّلُ وأشباههما مما ضم أوله وكسر ما قبل آخره في الماضي، وفتح ما قبل آخره في المضارع. (نجم الدين).

(٢) لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين.

(المعنى) إن المرء يفرح بذهاب الأيام والليالي، وهو لا يدري أن في ذهابها قطعاً لأجله، فذهاب الأيام والليالي ذهاب لعمر المرء.

(الإعراب): «يسر» فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره «المرء» مفعول به، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، متقدم على الفاعل «ما» حرف مصدرى، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذهب» فعل ماضٍ مبني على الفتح «الليالي» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها الثقل. وما المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر فاعل) يسر (والتقدير: يسر ذهاب الليالي المرء. «وكان» الواو حرف عطف وكان: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح «ذهابهن» ذهاب: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وذهاب مضاف وهن: ضمير عائد إلى الليالي مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه «له» جار ومجرور، والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتي «ذهاباً» خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(الشاهد فيه) قوله: «ما» فإنها حرف مصدرى منسبقة مع ما بعدها بمصدر فاعل والتقدير: يسر ذهاب الليالي المرء.

الفعل كما ترى (وزيد^(١) قائم أبوه) فهذا فاعل؛ لشبه الفعل وهو قائم؛ إذ اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو «حسن وجهه» وأفعّل التفضيل مشبهات للفعل كما سيأتي (والأصل^(٢)) في الفاعل (أن يلي فعله) أي: رافعه^(٣) من فعل أو شبهه، فيقدم على سائر المعمولات من المفاعيل وغيرها؛ والوجه في ذلك أنه أحد جزئي^(٤) الجملة التي يتم بها الكلام، بخلاف المفاعيل فإنها فضلات؛ ولأنه إذا كان ضميراً متصلاً بالفعل سكن^(٥) له لامه نحو «ضربت» بخلاف غيره، فإن قدم عليه غيره من المعمولات لفظاً كان مؤخراً في الرتبة (فلذلك) أي: فلأجل أن الأصل في الفاعل أن يلي فعله (جاء) أن تؤخره وتقدم المعمول عليه وتعيد الضمير من المفعول إليه؛ لتقدمه رتبة وإن تأخر لفظاً تقول: (ضرب غلامه زيداً) بإعادة الضمير وهو الهاء من المفعول المتقدم لفظاً إلى الفاعل المتأخر لفظاً المتقدم رتبة فجاز إعادة الضمير إليه؛ لأن معناه «ضرب زيداً غلامه» (وامتنع) أن تجعل الفاعل في محله والياً للفعل وتعيد منه ضميراً إلى المفعول المؤخر مع كون رتبته التأخير؛ إذ لا يجوز أن تقول: (ضرب غلامه زيداً) بإعادة الضمير، وهو الهاء من الفاعل المتقدم لفظاً ورتبة، إلى المفعول المؤخر فيهما؛ إذ لا بد أن يتقدم ما يعود إليه

(١) الأولى «زيد قائم أبواه»؛ لأنه يتمحض للفاعلية ليفيد النص المقصود بالمقام بخلاف قائم أبوه، فإنه يصح أن يكون فاعلاً ويصح أن يكون مبتدأ. ذكره (نجم الدين).

(٢) أي: ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه إن لم يمنع مانع. (جامي)، وهو حيث يجب تأخير الفاعل كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

- ولو قال: والأولى أن يليه لكان أخصر وأوضح وأحسن، أما الأول فلتترك الفعل، وأما الثاني؛ فلأن الأصل يحتمل المعاني بخلاف الأولى فإنه لا يحتمل سوى معنى واحد، وأما الثالث؛ فلمراعاة الإشتقاق على ما عرف في علم البديع. (هناية تحقيق)

(٣) إنما كان الأصل الفاعل أن يلي فعله؛ لأنه اشتد اتصاله به لفظاً ومعنى، أما اللفظ؛ فلأنهم سكنوا له آخر الفعل كراهة أن يجتمع أربع حركات متوالية، وأما المعنى؛ فلأنه المحدث له والموجد.

(٤) حقيقة، ومن الفعل مجازاً من حيث إسكانهم لامه عند اتصال ضمير به كضربت، وإيقاعهم إياه بين الفعل وإعرابه في مثل يفعلان. (خبيري)

(٥) صوابه غير له لامه؛ ليدخل نحو «ضربوا».

الضمير لفظاً ورتبة أو رتبة فقط أو معنى أوحكماً^(١) على تفصيل سيأتي في المبني، وهذا رأي: البصريين، وأما الكوفيون^(٢) فيجوزونه مطلقاً، واستدلوا بقول الشاعر:

٢٢ - جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار^(٣)

- (١) فإن قيل: قد جاز الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم يعتبر التفسير بزيد، كما اعتُبر في تنازع الفعلين عند أعمال الثاني، قيل: الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة، والضمير في غلامه مضاف إليه وهو غير عمدة، ألا ترى أنه لا يضم المفعول في الأول إذا عمل الثاني عند تنازع الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسراً.
- (٢) القائل بهذه المسألة الأخفش، وابن جني. وأما الكوفيون فيهربون من الإضمار قبل الذكر غاية الهرب، فالرواية عنهم غلط.
- (٣) سِنِمَار المذكور هو رجل عَمَار، عمر للنعمان بن المنذر قصر الخورنق، فلما تم اللقاء من أعلى منكساً على رأسه، وليس له ذنب إلا حسنه، وقد قال الشاعر في ذلك شعراً:
- جزى سنمار جزاء به اقتدت وما إليها كهلهها وغلامها
بنى القصر حتى استحسنت شرفاته وأيدها آجرها ورخامها
وغودر من أعلى ذراها منكساً ولا ذنب إلا حسنها وانتظامها
- نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد، والله أعلم.

(اللغة) «أبا الغيلان» كنية لرجل «سنمار» بكسر السين والنون وتشديد الميم - اسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى قصر الخورنق بالكوف - للنعمان، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر؛ لثلا يعمل مثله لغيره، فخر ميتاً، وأن العرب قد ضربت به المثل في سوء المكافأة، يقولون: «جزاني جزاء سِنِمَار».

(الإعراب): «جزى» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر «بنوه» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وبنو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. «أبا الغيلان» أبا مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف (الغيلان) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «عن كبر» جار ومجرور متعلق (بجزى) «وحسن» الواو حرف عطف و«حسن» معطوف على كبر والمعطوف على المجرور مجرور، وحسن مضاف و«فعل» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «كما» الكاف حرف جر وتشبيه و«ما» مصدرية «يجزي» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر «سنمار» نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، و«ما» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور

فأعاد الضمير من الفاعل وهو بنوه إلى مفعول مؤخر وهو أبا الغيلان.
وبقول الآخر:

٢٣ - لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر^(١)
فأعاد الضمير من الفاعل وهو طالبوه إلى المفعول المؤخر وهو مصعباً ونحو
ذلك كثير^(٢).

متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع (جزى) والتقدير:

جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابها لجزاء سمنار.

(الشاهد فيه) قوله: «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث آخر المفعول «أبا الغيلان» عن الفاعل «بنوه» مع أن في الفاعل ضميراً متصلاً يعود على المفعول.

(١) هذا البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير.

(اللغة) «طالبوه» قصدوا قتاله «ذعروا» خافوا «كاد ينتصر» لأن أحسن وسيلة لانتصاره عليهم الخوف منه، وهو مقتبس من قوله «نصرت بالرعب».

(الإعراب): «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بيذر الآتي «رأى» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر «طالبوه» طالبو فاعل مرفوع بالواو، وطالبو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه «مصعباً» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «ذعروا» ذعر فعل ماضٍ مبني للمجهول والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل «وكاد» الواو حرف عطف و(كاد) فعل ماضٍ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب «لو» شرطية غير جازمة «ساعد» فعل ماضٍ مبني على الفتح «المقدور» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفعل والفاعل فعل الشرط لا محل له من الإعراب «ينتصر» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من ينتصر وفاعله في محل نصب خبر (كاد) وجواب لو محذوف يدل عليه خبر (كاد)، وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها، وجملة «رأى طالبوه» في محل جر بإضافة لما إليها.

(الشاهد فيه) قوله: «رأى طالبوه مصعباً» حيث آخر المفعول عن الفاعل، مع أن في الفاعل ضميراً يعود إلى المفعول؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(٢) وأجيب بأن ذلك لضرورة الشعر، وأطراد عدم جوازه في سعة الكلام.

واعلم أنه قد يعرض ما يوجب الجري على الأصل وهو تقديم الفاعل وجوباً (و) لا يجوز تأخيره وذلك في ثلاثة مواضع الأول منها (إذا انتفى الإعراب^(١) لفظاً^(٢)) لا تقديرأ فهو ممكن (فيهما) أي: في الفاعل والمفعول (و) انتفت (القرينة) اللفظية^(٣) والمعنوية نحو «ضرب موسى عيسى» و«شتمت سعدى سلمى» ففي هذا يجب تقديم الفاعل؛ إذ لو أجزنا تأخيره لالتبس الفاعل بالمفعول، ولم يتميز أحدهما من الآخر مع عدم القرينة، فأما إذا وجدت قرينة لفظية^(٤) نحو «هويت موسى سعدى» و«ضرب موسى^(٥) العالم عيسى» أو معنوية كـ «أكل الكمثرى يحيى» و«استخلف المرتضى المصطفى» جاز تقديم المفعول كما ترى؛ لأن الكمثرى مأكول قطعاً؛ إذ هو العنبرود، والثاني مما يوجب فيه تقديم الفاعل قوله (أو كان مضمراً^(٦) متصلاً) بالفعل نحو «ضربت زيداً» و«زيداً ضربته» فإنه يجب تقديم الفاعل لثلا بفصل الضمير لغير عذر، وهو لا يجوز كما سيأتي، فأما إذا كان الفاعل ضميراً منفصلاً جاز أن يقدم المفعول نحو «ماضرب زيداً إلا أنا» وهذا هو القسم الثاني مما يجب فيه تقديم الفاعل.

مركز تحقيق كتب التراث

- (١) قوله: الإعراب... الخ الدال على فاعلية الفاعل، ومفعولية المفعول بالوضع، لفظاً فيهما أي: في الفاعل المتقدم صريحاً، وفي ضمن الأمثلة، والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة، والقرينة أي: الأمر الدال عليهما لا بالوضع؛ إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه، فلا يرد عليه أن ذكر الإعراب مستغن عنه؛ إذ القرينة شاملة له. (جامي)
- (٢) نصب على التمييز أي: انتفى، لفظ الإعراب لا تقديره. (نجم الدين)
- (٣) اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر، كما يجيء، فيلزم كل واحد منهما مركزه؛ ليعرفا بالمكان الأصلي. (نجم الدين)
- (٤) ومن القرينة اللفظية اتصال حرف التعدية بأحدهما فإنه لا يتصل إلا بالمفعول نحو «مر بعيسى موسى».
- (٥) وقد يقال: يحتمل أن موسى فاعل، والعالم مفعول، وعيسى بدل من العامل، فلا قرينة. (سيدنا أحمد حابس) فالأولى في التمثيل «ضرب موسى العالم عيسى الفاضل» أو «ضرب موسى عيسى الفاضل» كما مثل به نجم الأئمة الرضي.
- (٦) يرد عليه «زيداً ضربت» فإنه تقدم المفعول مع كونه الفاعل مضمراً متصلاً وأجيب: بأن مراد الشيخ امتناع تقديم المفعول على الفاعل فقط لا تقديمه على الفعل والفاعل. (رضي)

الثالث مما يوجب تقديم الفاعل قوله : (أو وقع مفعوله) أي : مفعول الفاعل (بعد إلا) لغرض حصر الفاعل وإطلاق المفعول نحو «ما ضرب زيداً إلا عمرأً» أي : لم يحصل ضرب من زيد إلا على عمرو، وأما عمرو فيمكن أن له ضارباً غير زيد (أو) بعد (معناها) أي : معنى^(١) إلا، وهو إنما ضرب زيد عمرأً فإنه يجب تقديم الفاعل ليتم غرض انحصاره؛ إذ لو أخرته مع إنما خاصة نحو «إنما ضرب عمرأً زيداً» انعكس المعنى، وصار المحصور هو المفعول فأما مع إلا فلا ينعكس مهما بقي بعد إلا^(٢)، ولو أخرت الفاعل وقلت : «ما ضرب إلا عمرأً زيد إلا أنا» منعنا هذا ليطرد باب الحصر، ويجري على سنن واحد، وأما قول الشاعر :

٢٤ - تزودت^(٣) من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف مابي كلامها^(٤)

(١) قال في الغاية : «إنما» بمعنى «ما» و«إلا» لا بمعنى «إلا» فقط فكان في جعل إنما بمعناها تساهل، وكون «إنما» بمعنى «ما» و«إلا» اختيار المصنف، وإلا فالمذكور في المفتاح وغيره وهو أن إنما متضمنة معنى «ما» و«إلا» لأنه يعني «ما» و«إلا». (منها)

(٢) أي : والياً.

(٣) التزود أخذ الزاد والمعنى أخذت الزاد من ليلى بتكلمي ساعة فما زاد كلامها إلا ضعف ما بي من العشق والمحبة.

- ويمكن أن يجاب عن البيت بأن يقدر في زاد ضمير يرجع إلى التكليم، أو إلى الزاد الدال عليه تزودت، وكلامها بدل عن الضمير في زاد فعلى هذا يخرج البيت من الإحتجاج.

(شرح أبيات)

(٤) نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح.

(الإهراب) : «تزودت» تزود فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، والثناء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل «من ليلى» من حرف جر، وليلى اسم مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بالفعل تزود. «بتكليم» الباء حرف جر وتكليم اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق أيضاً بالفعل تزود، وتكليم مضاف و«ساعة» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره «فما» الفاء حرف عطف و«ما» نافية «زاد» فعل ماضٍ مبني على الفتح «إلا» أداة استثناء ملغاة «ضعف» مفعول به لزاد منصوب بالفتحة الظاهرة و«ما» اسم موصول مبني على السكون في محل

فشاذ، وهذا هو الصحيح^(١)، وهذا هو الموضع الثالث مما يجب فيه تقديم الفاعل فلذلك أجاب في المسائل كلها بقوله: (وجب تقديمه) أي: تقديم الفاعل في الثلاث الصور للأعذار التي ذكرنا.

(و) هذه ثلاثة مواضع يجب فيها تقديم المفعول عكس الأول لأعذار ستأتي الأول منها (إذا اتصل به) أي: بالفاعل (ضمير مفعول)^(٢) نحو «ضرب زيداً غلامه» وهذا رأي: البصريين كما تقدم فيجب تقديم المفعول به ليعود إليه الضمير إذ لو أخر لم يجز لعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة إلا على رأي: الكوفيين كما سبق.

الثاني مما وجب فيه تأخير الفاعل قوله: (أو وضع الفاعل بعد إلا) قصداً لحصر المفعول وإطلاق الفاعل نحو «ماضرب عمرأ إلا زيد» فمعنى هذا أنه لم يحصل ضرب على عمرو إلا من زيد فقط، وأما زيد فيمكن أن له مضروباً غير عمرو (أو معناها) أي: معنى إلا نحو «إنما ضرب زيداً عمرو» فلا يجوز تقديم الفاعل مع قصد حصر المفعول؛ إذ لو قدم الفاعل في معنى إلا انعكس الكلام وصار المحصور الفاعل إذ قولك: «إنما ضرب زيد عمرأ» معناه أن زيداً لم يضرب أحداً من الناس غير عمرو، فيكون من الكلام الأول الذي يجب فيه تقديم الفاعل،

جر مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف، صلة الموصول «كلامها» كلام: فاعل مرفوع للفاعل زاد، وكلام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به وهو قوله: «ضعف» على الفاعل وهو قوله: «كلامها» مع كون المفعول منحصراً بإلا، وهذا جائز عند بعضهم، ويروى العجز (فما زادني إلا غراماً كلامها) والشاهد هو هو.

(١) إشارة إلى خلاف الكسائي، وابن الأنباري، فعندهما يجوز «ماضرب إلا عمرأ زيد» وحجتهما أن زيداً في ما ضرب إلا عمرأ زيد متقدم المعنى، وليس بمستثنى، وأن المراد «ماضرب زيد إلا عمرأ».

(٢) ويرد عليه «ضرب زيداً هنداً وغلامها عمرأ» والأولى أن يقال: ضمير مفعوله. يقال: لا يرد عليه فإنه لم يتصل بالفاعل فيه ضمير مفعول؛ إذ غلامها ليس بفاعل اصطلاحاً وإنما هو تابع للفاعل كما لا يخفى نعم، هو فاعل لغوي والمتبادر هو الفاعل الاصطلاحي، وهذا ظاهر. قال (نجم الدين): وكذا لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل نحو «ضرب زيداً الذي ضرب غلامه». (خالدي)

ولما كان ينعكس المعنى هنا لو قدم الفاعل منع تقديمه هنا ومع إلا، وإن كان لا ينعكس معها مهما بقي الفاعل بعد إلا^(١) وأخر عنه المفعول، بل المعنى بحاله نحو «ماضرب إلا زيد عمراً» إلا أنا منعنا^(٢) ذلك في إلا ليجري باب الحصر على سنن واحد، وهذا هو الصحيح^(٣).

الثالث مما وجب فيه تأخير الفاعل قوله (أو اتصل مفعوله) أي: مفعول الفاعل (وهو) أي: الفاعل (غير متصل) نحو «ضربني زيد» فيجب تقديم المفعول؛ لأنه لا يجوز فصل الضمير إلا لأعذار ستأتي^(٤) وليس هذا منها، وهذا إذا لم يكن الفاعل متصلاً، فإذا كان ضميراً متصلاً وجب تقديمه على ضمير المفعول نحو «زيداً ضربته» فيجب تقديم التاء على الهاء كما سبق، وجواب المسائل الثلاث^(٥) كلها قول الشيخ: (وجب تأخير) أي: تأخير الفاعل وتقديم المفعول كما قررنا للأسباب التي ذكرنا (وقد) هنا للتقليل^(٦) إذا دخلت على المضارع إلا في كتاب الله تعالى فهي للتحقيق نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب - ١٨]. مركز تحقيق كتب علوم إسلامي

- (١) والياً.
- (٢) وقد أجاز بعضهم إتيان الفاعل بعد إلا محتجاً بقول الشاعر:-
ما عاب إلا لنسيم فعمل ذي كرم وما هجا قط إلا جبا بطلا
- (٣) إشارة إلى خلاف الكسائي وابن الأنباري..
- (٤) في قوله: ولا يسرغ المنفصل.
- (٥) الرابع إذا أضيف المصدر إلى المفعول لثلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه نحو «أعجبني ضرب زيد عمرو».
- (٦) ظاهر كلام السيد أن «قد» في قول الشيخ للتقليل فقط والذي عليه المحققون من النحاة، منهم (نجم الدين) أن قد للتحقيق مطلقاً سواء دخلت على ماضي أو على مضارع، إلا أنه قد ينضم إلى التحقيق في المضارع التقليل كقولنا: إن الكذب قد يصدق. أي: يصدر منه الصدق حقيقة لكن على قلة. ومثله قول الشيخ. وقد ينضم إليه التكثير نحو قوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب - ١٨] وقد لا ينضم إليه شيء كقوله تعالى ﴿قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجْهَكَ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. (خالدي)

(يحذف الفعل) الراح للفاعل (لقيام^(١) قرينة^(٢)) ولا يجوز الحذف إلا لقرينة تدل على المحذوف حالية أو مقالية فيحذف حينئذ حذفاً (جوازاً في قولك زيد^(٣) لمن قال: من قام) ؟ فالقرينة المقالية سؤال السائل والفاعل زيد وتقدير الفعل قام، وحذف لدلالة سؤال السائل عليه، ومثل هذا قول الشاعر:

٢٥ - ألا هل أتى أم الحويرث مرسلني نعم خالد إن لم تعقه العوائق^(٤)

- (١) اللام بمعنى الوقت لا للعلة، وأن قيام القرينة شرط للحذف لا علة، بل العلة الإيجاز والاختصار أي: وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف. (غاية تحقيق).
- (٢) اعلم أنه لا يحذف شيء إلا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزاً أو واجباً، ولا بد في واجب الحذف مع القرينة من لفظ يسد مسد المحذوف أو يكون المحذوف، في مثل: لأن الأمثال لا تغير... .
- (٣) قوله: زيد لمن قال: «من قام» الحويرث على أن زيدا فاعل لفعل محذوف مقدر، أي: قام زيد، واعترض عليهم بأن السؤال جملة اسمية، فالأولى أن زيد مبتدأ خبره محذوف، أي: زيد قام؛ لأن المطابقة بين السؤال والجواب أمر مهم عندهم. والصواب أنه فاعل؛ لأن «من قام» جملة اسمية صورية، وفعلية حقيقة، وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى فكان الأصل أن يقال: «أقام زيد أم قام عمرو» إلى غير ذلك لكن لما تعذر هذا التطويل وضع لفظ «من» عاماً لتلك الذوات، وضمنت معنى كلمة الاستفهام فوجب تصديرها على الفعل فصارت الجملة الفعلية في صورة الاسم لهذه الضرورة، فروع في جواب المطابقة مع أصل السؤال تنبيهاً على ذلك، ويدل على ذلك التصريح بالجملة الفعلية في بعض الأجوبة كقوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا﴾ [يس: ٧٩] ولا يخالف هذه الرعاية إلا لنكتة كقوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ يُحْيِيهَا﴾ [الباقية: ٢٦]. (شريف) والنكتة الإهتمام بأمر الله تعالى. وفي (الجامي) إنما قدر حذف الفعل، ولم يقدر حذف الخبر؛ لأن تقدير حذف الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها، والتقليل في الحذف أولى. (منه)
- (٤) ينسب هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

(اللغة) «تعقه» عاقه عن كذا حبسه عنه وصرفه وبابه قال.

(الإهراب): «ألا» الهمزة للإستفتاح ولا نافية «هل» حرف استفهام «أتى» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر. «أم الحويرث» أم مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأم مضاف والحويرث مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مرسلني» مرسل فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومرسل

أي: أتاها خالد فحذف الفعل لدلالة السؤال عليه ومثال القرينة الحالية نحو أن يكون قوم منتظرون لقدوم زيد فيراه أحدهم فيقول: زيد بمعنى، بمعنى قديم زيد (و) من الفعل المحذوف جوازاً لقيام قرينة مقدرة قول الشاعر^(١) (ليبك) هذا فعل مغير الصيغة (يزيد) هذا قائم مقام الفاعل (ضارع) هو الذليل، وهذا فاعل لفعل محذوف جوازاً؛ لقيام قرينة مقالية؛ إذ هنا سؤال مقدر تقديره مَنْ يبيكه؟ فقال: ضارع أي: يبيكه ضارع (لخصوصية) ومختبط هو السائل مما تطيح الطوائح.

مضاف والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «نعم» حرف جواب «خالد» فاعل لفعل محذوف التقدير (أتاها خالد) «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تعمه» فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وهو فعل الشرط، والهاء ضمير متصل، مبني على الضم في محل نصب مفعول به «العوائق» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجواب الشرط محذوف.

(الشاهد فيه) قوله: «نعم خالد» أي: نعم أتاها خالد، فحذف الفعل لدلالة السؤال عليه.

(١) والبيت هو:

لِيُبَكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمَخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

هذا البيت ينسب لأبي نبيك النهشلي [الحارث بن نبيك] وقيل: لأوس بن حجر، وعلى رواية لِيُبَكَّ مغير الصيغة، أما من رواه لِيُبَكَّ مبنياً للمعلوم فلا شاهد فيه.

الشاهد فيه: حذف عامل الفاعل لقرينة والتقدير يبيك ضارع و(ضارع) فاعل لفعل محذوف أي: يبيكه ضارع ثم حذف الفعل و(يزيد) نائب فاعل يبك المجزوم بلام الأمر. (الإعراب): (ليبك) اللام لام الأمر (ليبك) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة (يزيد) نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (ضارع) فاعل بفعل محذوف تقديره يبيكه ضارع (لخصوصية) جار ومجرور متعلق بضرارع (ومختبط) الواو عاطفة ومختبط معطوف على ضارع (مما) (من) حرف جر و(ما) اسم موصول أو مصدر مجرور بمن مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بمختبط (تطيح) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة (الطوائح) فاعل مرفوع بالضمة، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(و) قد يحذف فعل الفاعل (وجوباً في) ما كان بعد الفاعل فعل مفسر^(١) للفعل المحذوف وثم قرينة تدل على المحذوف (مثل) قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة - ٦] فإن «أحد» فاعل لفعل محذوف، دلت عليه إن الشرطية؛ إذ لا تدخل إلا على الأفعال، وفسره استجارك^(٢) المذكور وتقديره إن استجارك أحد من المشركين فأجره فحذف استجارك الأول لدلالة الثاني عليه ومثل قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥] فإن المفتوحة المشددة وما دخلت عليه فاعل لفعل محذوف وجوباً، دلت عليه لو، وفسر بصبروا المتأخر؛ لأن معنى الآية ولو ثبت أنهم صبروا، أي: لو ثبت صبرهم، ومثل هذا قول حاتم الطائي: «لو ذات سوار^(٣) لطمنتي لكان أهون علي»، أي: لو لطمنتي ذات سوار لكان أهون علي (وقد يحذفان معاً) أي: يحذف الفعل^(٤) والفاعل جميعاً جوازاً لقيام قرينة (مثل: نعم لمن قال: أقام زيد؟) أي: نعم قام زيد، فيقدر المحذوف جملة فعلية؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال.



(١) فيجب فيه الحذف؛ لثلاث يجمع بين المفسر والمفسر، فإن قيل: فليكن الجمع بينهما كما في المفسر بأي: وإن وعطف البيان نحو «رأيت غضنفرأ» أي: أسداً، ونحو قوله تعالى: ﴿وَتَذَرْتَهُ أَنْ يَتَأَيَّرَ عَيْسَى﴾ [الصافات: ١٠٤] ونحو «جاءني أبو الفضل زيد» قيل: ذلك تفسير المعنى، وهذا تفسير المحذوف فصح الجمع بين المفسر والمفسر. ولا يصح هنا؛ لأنه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفاً، فلا يكون المفسر تفسيراً للمحذوف. (غاية)

(٢) إنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسر الظاهر؛ لأن الغرض بهذا الظاهر تفسير مقدر، فلم أظهرته لم يحتج إلى مفسر؛ لأن الإبهام المحجوج إلى التفسير؛ إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض في الإبهام ثم التفسير إجداء وقع في النفوس لذلك المبهم؛ لأن النفوس تشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم المقصود منه. (نجم الدين)

(٣) وهذا مثل للكريم وأصله أن حاتم الطائي أسر في بلاد غيره، فأمرته امرأة أن يفصد ناقة لها، وكانت عادة الجاهلية أكل الفصيصة في المخمصة فنحرها، فقيل له في ذلك: فقال: هذا فزده، فلطمته فقال: لو ذات سوار لطمنتي لكان أهون علي أي: لو لطمنتي من كانت كفواً لي. قيل: أنه ما يلبس السوار إلا الحرة، وأخذ من هذا إبدال الصاد بالزاي.

(٤) وأما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلا عند الكسائي. (نجم الدين) والله أعلم

[التنازع]

(وإذا تنازع الفعلان) ومشبهها^(١) الفعلين كاسم الفاعل، واسم المفعول فصاعداً ليدخل نحو قوله ﷺ: (كما صليت وباركت وترحمت وتحننت على إبراهيم) وقول الشاعر:

٢٦ - فكم دقت ورقت واسترقت فضول الرزق أعناق الرجال^(٢)

(ظاهراً) فصاعداً، قيل: أو مضمراً منفصلاً على رأي^(٣) نحو «ما قام وقعد إلا أنا» فأما^(٤) المتصل فلا تنازع فيه، لاستواء الفعلين في صحة الإضمار فيهما (بعدهما^(٥)) إذ لو كان بعد الأول منهما وقبل الثاني كان معمولاً للأول وفي الثاني ضمير يعود إليه نحو «ضربني زيد وأكرمني» و«ضربت زيداً وأكرمته»؛ لأنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، ولا يعمل ما بعد حرف العطف فيما قبله^(٦) فإذا جمع الشروط (فقد يكون) التنازع (في الفاعلية) أو المفعولية لما لم يسم فاعله

(١) في خ/ه: وشبه الفعلين.

(٢) اللغة: دقت: يقال: دق الشيء فالدق: رقت: الرق بالكسر من الملك وهو العبودية واسترقت: استرق مملوكه وأرقه وهو ضد أعتقه. فضول الرزق: الفضل ضد النقص جمعه فضول وضد النقص الزيادة.

(الإهراب): (فكم) كم خبرية في محل رفع مبتدأ (دقت) دق فعل ماض، والتاء للتأنيث (ورقت) الواو عاطفة (رق) فعل ماض والتاء للتأنيث (واسترقت) الواو عاطفة (استرق) فعل ماض والتاء للتأنيث (فضول الرزق) فاعل تنازعه الثلاثة الأفعال، و(فضول) مضاف، والرزق مضاف إليه (أعناق الرجال) مفعول به تنازعه الثلاثة الأفعال و (أعناق) مضاف و(الرجال) مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (كم) الخبرية. (الشاهد فيه) حيث تنازع الأفعال «دقت ورقت واسترقت» الفاعل والمفعول.

(٣) في خ/ه: في رأي: الكسائي.

(٤) في خ/ه: زيادة الضمير.

(٥) قال (نجم الدين): لا حاجة إلى قوله: بعدهما؛ إذ قد يكون التنازع قبلهما إذا كان منصوباً نحو «زيداً ضربت وقتلت» و«إياه ضربت وأكرمت».

(٦) لأن المعمول إنما يقع حيث يقع عامله، فكما أن أكرمت لا يتقدم على الواو عاطفة فكذلك مفعوله الذي هو زيد.

(نحو «ضربني وأكرمني زيد») و«ضرب وأكرم زيد» وأقائم ومكرم زيد» هذا حيث^(١) يقتضي كل واحد من الفعلين فاعلاً أو ما يقوم مقامه (وقد يكون التنازع (في المفعولية مثل: ضربت وأكرمت زيداً) و«هَازِمٌ أَقْرَبُ وَأَكْنَبُ» [الحاقة - ١٨] و«أنا مكرم ومفضل زيداً» (و) يكون التنازع (في الفاعلية والمفعولية) في حال كون العاملين (مختلفين)^(٢) بحيث يقتضي الأول منهما الفاعل، والثاني المفعول نحو «ضربني وأكرمت زيداً» أو^(٣) العكس نحو «ضربت وأكرمني زيداً» وحيث لا خلاف بين النحاة جميعاً أن الإعمال لأي الفعلين شئت جائز، وإنما اختلفوا في المختار، وقد بينه الشيخ بقوله: (ويختار البصريون^(٤) إعمال) العامل (الثاني) لقربه وجواره؛ إذ القرب والجوار قد يعتبر مع فساد المعنى كقوله:

٢٧ - كأن ثبيراً في عرائين وبله كبير أناس في بجادٍ مُزْمَل^(٥)

(١) في خ/ه: فيما.

(٢) حال من الفعلين تقديره ويكون التنازع في الفاعلية عن الفعلين مختلفين ذكره ركن الدين، قال: ولا يصح أن يكون مختلفين حال من قوله: «في الفاعلية والمفعولية» لأمرين أحدهما: أنه قد علم أن الفاعلية والمفعولية مختلفين فلا حاجة إلى زيادة مختلفين. الثاني: أنه لو كان حالاً منهما لقال: مختلفتين، ويحتمل أنه أراد مختلفين؛ لثلاثتهم نحو «ضرب ضرب» أن فيه تنازعا، فإن ذلك تأكيد لا تنازع فيه، والمراد حصول الاختلاف في العمل وإن اتفق لفظ الفعلين فلا عبرة به نحو «ضربت وضربني زيد» ذكره (نجم الدين). (وصاص)

(٣) في خ/ه: والعكس.

(٤) قال (نجم الدين): إنما اختار البصريون إعمال الثاني؛ لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد، وأيضاً لو أعملت الأول مع العطف في نحو «قام وقعد زيد» لفصلت بين العامل والمعمول بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على شيء وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الأصل.

(٥) هذا البيت ينسب لامرئ القيس.

اللغة: ثبير: جبل بمكة. عرائين: جمع عرينين معظم الأنف أو كله شبه به أول المطر لتقدمه على الوجه واستعاره له وبله أي: مطر أي: كأن هذا الجبل ملفوف في بجاد أي: كساء مخطط حال نزول المطر عليه، أي: كأنه بين الجبال حال نزول المطر عليه كبير أناس ملفوف في بجاد أي: كساء.

فوصف البجاد بأنه مزمل، والصفة في الحقيقة لكبير فأولى^(١) وأخرى مع عدم الفساد؛ ولأن إعمال الثاني هو الوارد في كتاب الله العزيز وهو لا يأتي إلا على الفصيح كقوله تعالى ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابَهُ﴾^(٢) إذ لو أعمل هاؤم لأضمر المفعول في أقرأوا وقال: أقرأوه؛ إذ^(٣) هذا هو المختار كما سيأتي وقول الشاعر:-

٢٨ - وكمثاً مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب^(٤)

فنصب لون باستشعرت، وقول الآخر:

الإعراب: (كأن) حرف تشبيه ونصب (ثبيراً) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة (في عرائين) جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال والعامل فيه (كأن) لما فيها من معنى الفعل: و(عرائين) مضاف و(وبل) مضاف إليه و(وبل) مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه (كبير) خبر (كأن) مرفوع بالضمة، و (كبير) مضاف و(أناس) مضاف إليه (في بجاد) جار ومجرور متعلق بمزمل، و(مزمل) صفة لكبير، وكان حقه الرفع ولكنه جر بالكسرة لأنه مجاور لبجاد. (الشاهد فيه) حيث وصف البجاد بأنه مزمل فجرز مزمل بالكسرة للمجاورة، والصفة في الحقيقة لكبير، وأراد المصنف أن يستشهد للبصريين لإعمال الثاني لقربه وجواره.

مركزية شريعة علوم

(١) في خ/ه: فأولى غير موجود.

(٢) في خ/ه: زيادة فأعمل: أقرأوا.

(٣) في خ/ه: وهذا.

(٤) البيت للطفيل الغنوي. (اللغة) (الكمت) السواد المخلوط بحمرة.

(المعنى) كأنه يصف خيلاً وأن ألوانها كمت مشوبة بحمرة كأن عليها شعار ذهب والشعار ما يلي الجسد من الثياب والمذهب هاهنا من أسماء الذهب والمدماة الشديدة الحمرة.

الإعراب: (الواو) عاطفة (كمتاً) معطوف منصوب بالفتحة الظاهرة، أو يكون (كمتاً) مفعول لفعل محذوف تقديره: امدح كمتاً (مدماة) صفة لكمتاً منصوب بالفتحة الظاهرة (كأن) حرف تشبيه ونصب (متونها) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة و(متون) مضاف و(هاء) الغائب مضاف إليه (جرى) فعل ماض ولا بد فيه من إضمار الفاعل لأنه عمدة ففاعله ضمير مستتر (فوق) ظرف مكان متعلق بالفعل جرى وفوق مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه (واستشعرت) الواو عاطفة و(استشعرت) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على الخيل (لون) مذهب (لون مفعول به لاستشعرت ولون مضاف، ومذهب مضاف إليه.

(الشاهد فيه) إعمال الثاني «استشعرت» حيث نصب «لون» به وأضمر في «جرى» فاعلاً، ولو أعمل الأول لرفع اللون به.

٢٩ - ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم^(١)
 فرفع بنو بسبني. وقول الآخر:

٣٠ - قضى كل ذي^(٢) دين فوفى غريمه وعزة ممطول مُعْنَى غريمها^(٣)

(١) هذا البيت ينسب للفرزدق.

(المعنى) يقول: ليس من الانصاف أن أساب مقاعساً بآبائي؛ وذلك لضعفهم وشرفي،
 ولكن الانصاف أن أسب أشراف قريش وتسبني، وبنو عبد شمس من أشراف قريش أبوهم
 عبد مناف بن قصي.

الإعراب: (ولكن) لكن حرف استدراك ونصب (نصفاً) اسم لكن منصوب بالفتحة
 الظاهرة (أو) حرف مصدري (سببت) فعل وفاعل والجملة من الفعل والفاعل في تأويل
 مصدر خبر لكن (وسبني) الواو عاطفة (سب) فعل ماض والنون نون الوقاية والياء ضمير
 المتكلم مفعول به (بنو عبد) (بنو) فاعل «سبني» وبنو مضاف و(عبد) مضاف إليه و(عبد)
 مضاف و(شمس) مضاف إليه (من مناف) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال (وهاشم)
 الواو عاطفة و(هاشم) معطوف على عبد شمس لأن عبد شمس وهاشم أخوان توأمان
 وأباهم عبد مناف.

(الشاهد فيه) حيث أعمل الثاني «سبني» فرفع «بنو»، ولو أعمل الأول لقال: وسبوني؛ لأن
 التقدير لو سببت بني عبد شمس وسبوني.

(٢) لقائل أن يقول: لا نسلم أن قضى ووفى تنازعا في غريمه؛ لأن التنازع إنما يكون إذا توجه
 العاملان لمعمول واحد، وقضى غير موجه إلى غريمه؛ إذ لا يقال: قضى غريمه بل دين
 غريمه أو حقه، ولو قدم المضاف ليكون التقدير حق غريمه لا يكون موفى موجهاً إليه؛ إذ
 لا يقال وفى حق غريمه، وإذا ثبت أنه لا تنازع فيكون مفعول قضى محذوفاً، والتقدير
 قضى كل ذي دين دين غريمه فوفى غريمه.

(٣) هذا البيت ينسب لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة.

(اللفظة) (ممطول) اسم مفعول من قولهم: مظل المدين إذا سوف في قضاء الدين، ولم يؤده
 (معنى) اسم مفعول، من قولهم: عناء الأمر يعنيه بتضعيف عين الفعل، وهي النون؛ إذا
 شق عليه، وسبب له العناء.

(الإعراب): قد اختلف في إعراب هذا البيت وسنعره على الوجه الذي يتحقق به
 الاستشهاد هنا فنقول مستعينين بالمولى عز وجل: (قضى) فعل ماض (كل) فاعل و(كل)
 مضاف و(ذي) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة و(ذي)
 مضاف و(دين) مضاف إليه (فوفى) الفاء عاطفة (وفى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر
 تقديره هو و(غريمه) تنازع فيه الفعلان (قضا ووفى) فعمل فيه الفعل الأقرب وهو (وفى)

فنصب غريمه بوفى وغير ذلك من الآيات والآيات .

(ويختار الكوفيون) اعمال العامل (الأول^(١)) لسبقه وتقدمه ؛ إذ قد اعتبرته العرب في قولهم ثلاث من البط ذكور ، وثلاثة ذكور من البط ، فالبط مؤنث ولفظ ذكور جمع ذكر ، وهو مذكر فحيث يسبق^(٢) ذكر البط يحذفون الهاء من ثلاثة ، ويقولون : ثلاث من البط ذكور ؛ لأن هذه قاعدة أسماء العدد حذف الهاء من ثلاثة إلى عشرة حيث المعدود مؤنث ، وحيث يسبق لفظ الذكور على البط يشبتون الهاء في ثلاث ، كما إذا كان المعدود مذكراً وسيأتي ؛ ولأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر .

والجواب عن الأول أنه إنما فعل ذلك للقرب والجوار وذلك ظاهر ، وعلى^(٣) الثاني أنه إذا جاز الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير في ضمير الشأن كما يأتي جاز هنا .

(فإن أعملت الثاني) أي : العامل الثاني على رأي : البصريين وكان الأول يقتضي فاعلاً أو اسم مالم يُسم فاعله ، والثاني مفعولاً أو فاعلاً أو اسم مالم يُسم فاعله (أضمر الفاعل) أو اسم مالم يسم فاعله (في) العامل (الأول على وفق) الاسم (الظاهر) الذي هو معمول للعامل الثاني ، فإن كان مفرداً مذكراً فالضمير كذلك ،

(وعزة) الواو واو الحال (عزة) مبتدأ (مطول) خبر المبتدأ (معنى) خبر ثان (غريمها) نائب فاعل تنازعه كل من العاملين وهما (مطول ومعنى) و(غريم) مضاف و(هاء) الغائب مضاف إليه والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(الشاهد فيه) حيث إعمل الثاني «وفى» فنصب «غريمه» وفيه شاهد آخر لم يذكره المؤلف وهو قوله : «مطول معنى غريمها» حيث تنازع عاملان اسمان وهما قوله : «مطول ومعنى» معمولاً واحداً وهو قوله : «غريمها» ، وقد يقول البعض أنه لا شاهد هنا على أن يقول : إن غريمها مبتدأ ، ومطول ومُعْنَى خبران ، أو مطول خبر ومُعْنَى صفة له ، أو حال من ضميره .

(١) ومما استدل به المنصور بالله ﷺ على أن إعمال الأول أولى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْاٰ

فِجْرَةً أَوْ قُرًى أَنْفَقُوا لَئِيَّهَا﴾ [الجمعة: ١١] فأعاد الضمير إلى التجارة للتقدم .

(٢) في خ/هـ : سبق .

(٣) في خ/هـ : وعن .

وإن كان مؤنثاً فالضمير كذلك، وإن كان مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً فالضمير كذلك^(١) على وفقه؛ لأنه المفسر للضمير، ولا يختلف المفسر والمفسر.

مثال حيث الأول يقتضي فاعلاً والثاني مفعولاً نحو «ضربني وأكرمت زيداً» «ضربتني وأكرمت هنداً» «ضرباني وأكرمت الزيدَين» «ضربتاني وأكرمت الهنديَين» «ضربوني وأكرمت الزيدَين» «ضربتني وأكرمت الهندات»، وحيث الأول يقتضي مفعول مالم يسم فاعله والثاني مفعولاً «ضرب وأكرمت زيداً» «ضربت وأكرمت هنداً» «ضرباً وأكرمتُ الزيدَين» «ضربتُ وأكرمت الهنديَين» «ضربوا وأكرمت الزيدَين» «ضربن وأكرمت الهندات» وحيث كل واحد يقتضي فاعلاً «ضربني وأكرمني زيد» «ضرباني وأكرماني الزيدان»... الخ قال الشاعر:

٣١ - جفوني ولم أجف الأخلاء إنني بغير جميل من خليلي مُهْمَلٌ^(٢)



- (١) في نسخة (هـ) «كذلك» غير موجودة.
(٢) لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين.

(اللغة) (جفوني) جفا ماضٍ من الجفاء، والجفاء: أن تفعل بغيره ما يسؤده، أو أن تترك مودته، تقول: جفاء يحفوه جفأة وجفوة (الأخلاء) جمع خليل، وه كالصديق وزنا ومعنى (جميل) هو الأمر الحسن الذي تملك عاقبته، وتحسن آخرته (مهمل) اسم فاعل، فعله أهمل فلان الأمر الفلاني إذا لم يعبأ به، لم يعطه شيئاً من عنايته، ولم يلق إليه باله.

(الإهراب): (جفوني) (جفا) فعل ماضٍ وواو الجماعة التي تعود إلى قوله: الأخلاء الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع فاعل والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به (ولم) الواو عاطفة لم حرف نفي وجزم وقلب (أجف) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (الأخلاء) مفعول به منصوب (إن) حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم اسم (إن) (لغير) جار ومجرور متعلق بقوله: مهمل الآتي و(غير) مضاف و(جميل) مضاف إليه (من) حرف جر (خليل) اسم مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(خليل) مضاف وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل و(مهمل) خبر (إن) مرفوع بالضممة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: «جفوني ولم أجف الأخلاء» حيث أعمل العامل الثاني وهو قوله: «لم أجف» في المفعول المتأخر وهو قوله: «الأخلاء»، ولما كان «جفا» العامل الأول يحتاج إلى مرفوع أضمر فيه الفاعل، وقد أشار إليه المصنف.

فنصب الأخلاء بأجف ولو أعمل الأول وهو جفوني لرفع الأخلاء وحذف الضمير من جفوني، فلما أعمل الثاني أضمر الفاعل في الأول (دون الحذف) لضمير الفاعل من الأول فلا يجوز؛ لأنه عمدة لا يتم الكلام إلا به (خلافاً^(١) للكسائي) فقال: إذا كان الأول يقتضي فاعلاً أو ما يقوم مقامه لم يجز^(٢) الإضمار فيه، وإعمال الثاني؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ولكن يعمل الأول وإلا حذف ضمير الفاعل منه مع إعمال الثاني. وجوابنا على الكسائي أنه لا يجوز حذف

(١) قوله: خلافاً للكسائي... الخ فإن قيل: قد جاء حذف الفاعل لدون سد شيء مسدده نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَنْصُرْ﴾ [سهم: ٣٨] حيث حذف بهم، وهو فاعل عند سيويه ونحو «ما قام وقعد إلا أنا» في الأول وهو الفاعل ونحو «أضربن» حيث حذف الفاعل وهو الياء ونحو «أكرموا القوم» حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظاً لا لتقاء الساكنين وإن ثبت خطأ؛ لئلا يلتبس الجمع بالواحد ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِنْ أَنْذَرْتُمْ فِي يَوْمٍ مَسْفُورٍ﴾ [البلد: ١٤] حيث حذف فاعل المصدر، قلت: إن المصدر ضعيف في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِنْ أَنْذَرْتُمْ فِي يَوْمٍ مَسْفُورٍ﴾ فيكون من باب عدم الفاعل لعدم الإقتضاء في الجوامد لا من باب حذف الفاعل، والأمثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسباً منسياً. (هـ) وفيه أن المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم أن يكون المتعدي مثل: «ضربت وأكرمت زيدا» منزلاً منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل في نحو «ماضرب وأكرم إلا زيد» فالأقرب أن يعنذر في البواقي إما عن مثل «ما قام وقعد إلا أنا» فإنه في صورة المستثنى ومن تزيا بزى قوم فهو منهم، وإما عن نحو ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَنْصُرْ﴾؛ فلأنه ليس مما ذهب إليه الجمهور ولأنه في زي المفعول يلزم الجار وكون الفعل في صورة يلزم استتار فاعله، وإما عن الآخرين؛ فلأن الضمة والكسرة بعض الواو والياء، فكأن الفاعل غير محذوف لسد الجزء مسد الكل.

قال الرضي في كلام الكسائي فحاله كما قيل:

فكنت كالساعي إلى مشعب موابلاً من سبل الراعد

(٢) وهو ليس بجيد؛ لأنه قد ثبت في كلامهم الإضمار قبل الذكر ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل. (سعيد) بل قد ثبت في ما قام وقعد إلا أنا قال (نجم الدين): ويلزم البصريين أيضاً متابعة الكسائي في مذهبه؛ لأنهم يوافقونه في أنه من باب الحذف لا الإضمار. (نجم الدين)

الفاعل ويجوز إضمماره قبل الذكر على شريطة التفسير، وقد فُسر بالاسم المتأخر؛ إذ قد^(١) جاء مثل ذلك في ضمير الشأن ونعم وبش وفي غيرهما كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وحيث^(٢) جاز إعمال الثاني مع اضممار الفاعل في الأول كما قررنا (خلافاً للفراء) فيما كان الأول يقتضي فاعلاً والثاني مفعولاً، فيقول: إما أعمل الأول وإلا أعمل الثاني وأتي بفاعل الأول ضمير منفصل متأخر بعد الاسم ليعود الضمير إليه؛ لأن في كلام البصريين محذوراً وهو الإضممار قبل الذكر، وفي كلام الكسائي محذوراً أعظم منه، وهو حذف ضمير الفاعل فيقول (في مثل) هذا المثال (ضربني وضربت زيداً) هو «ضربتني وضربت هنداً هي» «ضربني وضربت الزيدَين هما» «ضربتني وضربت الهنديين هما» «ضربني وضربت الزيديين هم» «ضربتني وضربت الهندات هن» فأما إذا كان الفعلان يطلبان فاعلين معاً قال^(٣) الفراء في مثل ذلك: يعمل الفعلان معاً^(٤) في الاسم الظاهر نحو «ضربني وأكرمني زيد» «ضربتني وأكرمتني هند» «ضربني وأكرمتني الزيدان» «ضربتني وأكرمتني الهندان» «ضربني وأكرمتني الزيدون» «ضربتني وأكرمتني الهندات» هذه رواية الشيخ^(٥) عنه.

(و) إذا أعملت الثاني على كلام البصريين وكان الأول يطلب مفعولاً نحو «ضربت وضربني زيد» . . . إلى آخر الصور، و«ضربت وأكرمت زيداً» (حذفت^(٦)

(١) في خ/ه: «قد» غير موجودة.

(٢) ولا يخفى عليك أن معنى قوله: وجاز على ما في الأمالي هو جواز كل واحد من إضممار الفاعل كما هو المذهب المختار، وحذفه كما هو مذهب الكسائي. (سعيدى) وقوله: خلافاً للفراء أي: في الوجهين.

(٣) في خ/ه: فإن.

(٤) لأنهما ينصبان عليه انصبابة واحدة.

(٥) ذكر في (النجم الثاقب) أن الشيخ روي عنه عدم جواز إعمال الثاني وظاهره الإطلاق قال: فأما أعمل الأول وإلا أخرجناه عن باب التنازع بأن يقول: ضربني زيد وضربت زيداً وذكر في (النجم الثاقب) أيضاً أن السيدين أبا القاسم و(نجم الدين) حكيا عن الفراء الإضممار بعد الظاهر مطلقاً، وما ذكره مؤلف الحاشية عن الشيخ جعله في النجم حكاية ابن مالك عن الفراء. (سيدنا أحمد حابس)

(٦) في خ/ه: زيادة ضمير.

المفعول) من الأول ولا تضمه فلا تقل^(١) «ضربت و ضربني زيد»؛ لأن المفعول فضلة فلا ملجئ لاضماره قبل الذكر بخلاف الفاعل كما سبق فإنك تضمه؛ لأنه عمدة كما قررنا فلا يجوز^(٢) حذفه، وقد ورد أضمار المفعول في قول الشاعر:

٣٢ - إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود^(٣)

فأضمر في ترضيه مع اعمال الثاني وهو يرضيك وهو قليل فلا^(٤) يعتد به؛ إذ الأرجح عدم إضمار المفعول كما ذكرنا فيحذف (إن استغنى^(٥) عنه) أي: عن

(١) في خ/ه: فلا تقول.

(٢) في خ/ه: فلا يجوز حذفه مقدم على فإنك تضمه.

(٣) لم ينسب هذا البيت لقائل معين.

(اللغة) «جهاراً» بزنة كتاب أي: عياناً ومشاهدة وتقول: رأيته جهراً وجهاراً(و) كلمت فلانا

جهراً وجهاراً(كل ذلك في معنى العلن.

(المعنى) إذا كانت بينك وبين أحد صداقة وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على

إرضاء صاحبه متمسكا بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقه عنه.

(الإهراب): «إذا» ظرف زمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل

نصب «كنت» كان فعل ماضٍ ناقص والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع اسم

كان «ترضيه» ترضي فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت والهاء ضمير متصل

مبني على الكسر في محل نصب مفعول به، والجملة في محل نصب خبر كان، وجملة كان

ومعمولها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط و«يرضيك» الواو حرف عطف

ويرضي فعل مضارع والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به

«صاحب» فاعل يرضي مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة في محل نصب

معطوفة على جملة ترضيه «جهاراً» منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين

«فكن» الفاء رابطة لجواب الشرط وكن فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر تقديره أنت «في

الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة

الظاهرة على آخره «للود» جار ومجرور متعلق بأحفظ.

(الشاهد فيه) قد بينه المصنف فلا فائدة للتكرار.

(٤) في خ/ه: ولا.

(٥) وذلك فيما كان مفعولاً واحداً أو ثانياً من باب أعطيت مثل «ضربت و ضربني زيد» «ضربت وأكرمت زيداً» و«أعطاني وأعطيت زيداً درهماً» وليس من باب علمت.

المفعول كما ذكرنا (ولاً) يستغنى عنه (أظهرت) المفعول ولم^(١) تضره ولم تحذفه وذلك في باب حسب وأخواتها نحو (حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً) «حسباني منطلقاً وحسبت الزيددين منطلقين» «حسبوني منطلقاً وحسبت الزيددين منطلقين» «حسبتي^(٢) منطلقاً وحسبت هنداً منطلقاً» «حسبتاني منطلقاً وحسبت الهنديين منطلقين» «حسبني منطلقاً وحسبت الهندات منطلقاً» فلا يجوز حذف المفعول^(٣) الثاني من الفعل الأول فلا يقال «حسبني وحسبت زيداً منطلقاً» ؛ وذلك لأنه في الأصل خبر، والمفعول الأول مبتدأ، ولا يجوز حذف خبر المبتدأ إلا لقرينة ولا قرينة هنا ولا يجوز^(٤) إضماره فلا تقول: «حسبني إياه وحسبت زيداً منطلقاً» ؛ لأن إضمار المفعول قبل الذكر لا يجوز كما قررنا^(٥) (وإن أعملت الأول) على اختيار الكوفيين (أضمرت الفاعل) في العامل الثاني وفاقاً^(٦) حيث كان الثاني يطلب فاعلاً ولا فرق بين أن يقتضي الأول فاعلاً أو مفعولاً تقول: «ضربت وأكرمني زيداً» «ضربت وأكرماني الزيددين» و«ضربت وأكرمت الزيددين» إلى آخره

مركز تحقيق كتب التراث

- (١) في خ/ه: ولا تضره.
- (٢) فإن قيل: إن أحدهما مذكر والآخر مؤنث فكيف التنازع؟. أجيب بأن التنازع حصل في الصفة التي هي الانطلاق لا بالنظر إلى تذكير وتأنيث.
- (٣) أقول: الضابط أنه لا فائدة في التقييد بالمفعول الثاني فإنه لو وقع التنازع في المفعول الأول لكان الحكم كذلك كقولك «حسبت قاعداً وحسبت زيداً قائماً» فإنك إذا أعملت الثاني يجب الإظهار في الأول؛ لأنه لا يجوز الحذف في الأول ولا الإضمار لعين ما ذكره في المفعول الثاني. (سعد الدين) أقول: التقييد بالمفعول الثاني يحتاج إليه؛ لأن التقييد به باعتبار المثال والتنازع فيه في المفعول الثاني ولا وجه لهذا القول.
- (٤) إذا لم يجر حذفه فليجز إضماره قبل الذكر، وهي امتناع جواز حذفه، قلنا: يمتنع الإضمار قبل الذكر في مطلق المفعول. فإن قيل: فليجز الإضمار بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في «ضربني وأكرمت زيداً هو» فتقول هاهنا: «حسبني وحسبت زيداً قائماً إياه» لما ذكره السيرافي. والجواب أن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح، ولا سيما إذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولاً واحداً حقيقة لعلمت وبابه. (نجم الدين)
- (٥) في خ/ه: كما قرّر.
- (٦) بين البصريين والكوفيين، وبين الفراء والكسائي.

«ضربني وأكرمني زيد» «ضربني وأكرمني الزيدان» «ضربني وأكرمني الزيدون» إلى آخره ولا إضمار هنا قبل الذكر؛ لأن الضمير الذي في العامل الثاني يعود إلى الاسم الظاهر الذي هو معمول العامل الأول، والأصل فيه أن يلي عامله فكأنه مقدم على العامل الثاني فيعود الضمير من العامل الثاني إلى ذلك المعمول ومن هذا قول الشاعر:-

٣٣ - إن الفرزدق صخرة عادية طالت فليس تنالها الأوعالا^(١)

فأعمل طالت، ونصب به الأوعالا كما ترى، وأضمر فاعل تنالها ومفعوله فيه. (و) كذلك إذا عملت الأول وكان الثاني يقتضي مفعولاً أضمرته فيه أيضاً وسواء كان الأول يقتضي فاعلاً^(٢) أو مفعولاً مثاله «ضربني وأكرمته زيد» «ضربني وأكرمتها الزيدان». الخ^(٣) «ضربت وأكرمته زيداً» و«ضربت وأكرمتها الزيدان». الخ والوجه أنه لا موجب للحذف؛ إذ لا إضمار قبل الذكر كما قررنا فحينئذ يضم (المفعول) في العامل الثاني (على المختار^(٤)) ومنه قول الشاعر:

مركز تحقيق كتب التراث

(١) البيت للبياح الزنجي

(اللغة) «العادية» القديمة يصفها بالشدة والصلابة. «الأوعال» الجبال الصغار واحدها وعل، ويروى فلا تطيعه الأوعالا، فيكون المراد بالأوعال الحيوان المعروف. (الإهواب): (إن) حرف توكيد ونصب (الفرزدق) اسمه منصوب بالفتحة الظاهرة (صخرة) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (عادية) صفة لصخرة (طالت) طال فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر جوازاً والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لصخرة (وليس) ليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر (تنالها) تنال فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر والهاء ضمير متصل مفعول به والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس (الأوعالا) مفعول به لطالت. (الشاهد فيه) قد بينه المصنف.

(٢) أو اسم مالم يسم فاعله.

(٣) «ضرب وأكرمته زيد» ضَرَبَ وأكرمتها الزيدان». الخ.

(٤) وجه الاختيار أن الثاني أقرب الطالبين إلى المطلوب فالأول إن لم يحض بمطلوبه مع الإمكان أن يشتغل بما يقوم مقامه ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقه أن لا يعمل مع وجود الأقرب، وحتى يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنه ليس بمطلوبه، وأنه موجه إلى غيره، ويجوز الحذف؛ لأنه فضلة. (نجم الدين)

٣٤ - أساء ولم أجزه عامر فعاد لحلمي به محسناً^(١)
وقول الآخر:

٣٥ - إذا هي لم تستك بعود أراكة تُنخل فاستاكت به عود أسحل^(٢)
وقد جاء حذفه خلاف المختار في قول الشاعر:

٣٦ - يرنو إلي وأرنو من أصادقه في النائبات فأرضيه ويرضيني^(٣)

- (١) لم أطلع على قائله في المصادر التي بين يدي.
(اللغة) «أساء» من الإساءة، وهو فعل ما يكره صاحبه «جزى» جزاء بما صنع يجزيه جزاء بمعنى المكافأة على الشيء «عاد» بمعنى رجع.
(المعنى) أنه عامله معاملة حسنة مقابل إساءته.
(الإعراب): (أساء) فعل ماض مبني على الفتح وفاعله عامر الآتي، (الواو) عاطفة (لم) حرف نفي وجزم وقلب (أجزه) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) والهاء ضمير الغائب مفعول به الفاء عاطفة (عاد) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو (لحلمي) جار ومجرور متعلق بمحسناً وخبر عاد منصوب بالفتحة الظاهرة.
(الشاهد فيه) حيث أعمل الأول على اختيار الكوفيين وأضمر المفعول في قوله: «ولم أجزه»
(٢) القائل عمرو بن أبي ربيعة، يصف امرأة تستعمل سواك الأراك.
(اللغة) «تنخل» أي: اختيار «الإسحل» شجر يشبه الأثل يستاك به ينبت بالحجاز.
(الإعراب): (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (هي) فاعل بفعل يفسره ما بعده تقديره إذا لم تستك هي لم تستك (لم) حرف نفي وجزم وقلب (تستك) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر جوازاً (بعود) جار ومجرور متعلق بالفعل تستك وجمله تستك لا محل لها مفسرة و(عود) مضاف (أراكة) مضاف إليه والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة (إذا) إليها (تنخل) فعل ماض وهو مع نائب الفاعل الآتي في محل جر صفة لعود (فاستاكت) الفاء عاطفة استاك فعل ماضٍ والناء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر جوازاً (به) جار ومجرور متعلق باستاكت (عود) نائب فاعل للفعل تنخل وعود مضاف (أسحل) مضاف إليه.
(الشاهد فيه) رفع عود أسحل بالفعل الأول والتقدير تُنخل عو إسحل فاستاكت به ولو أعمل الثاني لقال تُنخل فاستاكت بعود أسحل.
(٣) (اللغة) «رنا» إليه أدام النظر وبابه سما فهو ران. «النائبات» واحدها نائبة المصيبة.

أي : وأرنو إليه (إلا أن يمنع) من إضمار المفعول^(١) (مانع فتظهر) وذلك في باب حسبت وأخواتها حيث كان فعل الفاعل الأول مثنى أو مجموعاً مطلقاً أو مفرداً مؤنثاً، ومفعولاه مفردين مذكرين، وفاعل الفعل الثاني مفرداً، ومفعولاه مثنيين^(٢) نحو «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً»^(٣) فالياء في حسبني مفعوله الأول وفاعله الزيدان ومفعوله الثاني منطلقاً، وفي حسبتهما فاعله ومفعوله الأول ومفعوله الثاني منطلقين، فلا يجوز في منطلقين هذا حذفه؛ لأنه خبر في الأصل، ولا يجوز حذفه إلا لقريئة، ولا يجوز إضماره؛ لأنك إن أضمرت مثنى كما كان حال إظهاره يطابق المفعول الأول^(٤) خالف المفعول الثاني من الفعل الأول المفسر لهذا المضمر، فيكون المثال «حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً» فخالف منطلقاً هذا، وهو مفسره، والمفسر لا يخالف المفسر، وإن أضمرت مفرداً ليطابق المفسر

(الإعراب) : (يرنو) فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل (إلى) جار ومجرور متعلق بيرنو (وأرنو) الواو عاطفة و«أرنو» معطوف على يرنو وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (من) اسم موصول فاعل يرنو المتقدم مبني على السكون في محل رفع فاعل (أصادقه) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً والهاء ضمير الغائب مفعول به والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة موصول (في النائبات) جار ومجرور متعلق بيرنو (فأرضيه) الفاء عاطفة أرضي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والهاء مفعول به (ويرضيني) الواو عاطفة يرضي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً والنون للوقاية والياء مفعول به.

(الشاهد فيه) حيث حذف الجار والمجرور من الفعل الثاني وهو أرنو، ولو أعمل الثاني لقال أرنو إلى من أصادقه؛ لأن أرنو لا يتعدى بنفسه بل بواسطة حرف الجر.

(١) وكذلك الحذف.

(٢) في خ/ه: زيادة «أو مجموعان أو مفرد ومؤنث».

(٣) فإن قيل: التنازع إنما يكون حيث يصلح أن يكون الظاهر لكل واحد من الفعلين، والظاهر

في هذا المثال لا يصلح للثاني؛ لأنه مفرد ومفعوله الأول مثنى فلا يتحقق التنازع.

وأجيب: بأنهما تنازعا في القدر المشترك بين المفرد والمثنى والمجموع والقدر المشترك

بينهما غيره قطعاً فلما أعمل الأول أفرد. (سميدي)

(٤) في خ/ه: زيادة من الفعل الثاني.

خالف حاله^(١) الأول والذي يعود إليه^(٢) وهو الزيدان فما بقي إلا إظهاره وقس على هذا كل ما لم يتطابق فيه المفسر والمفسر والمعود إليه^(٣) فأما مع المطابقة ففي حالة أفراد الجميع وتذكيرها نحو «حسبني وحسبته إياه زيد منطلقاً»^(٤) فتضميره إن شئت^(٥) وتظهره إن شئت^(٦) فتقول: «حسبني وحسبته منطلقاً زيد منطلقاً» وقس على هذا ففيه كفاية لمن له من ربه بعض هداية. (وقول امرئ القيس:

٣٧ - ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(٧))

(١) في حاشية الهندي وهو إن أضمر مفرداً خالف المفعول الأول... الخ. فينظر ما أراد بقوله: خالف حاله الأول.

لأنظر؛ لأنك إذا قلت: حسبني وحسبتهما إياه الزيدان منطلقاً، يعني بإفراد الضمير ليطابق منطلقاً الآخر المفسر خالف إياه حاله الأول، وهو لفظة هما من حسبتهما، وهو خبر له. فتأمل.

(٢) عبارة (الجامي) ولو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول. : وهي أولى من عبارة السيد فتأمل.

(٣) الحاصل أن المفعول الأول المتصل بالفعل الأول وهو الياء له ست حالات، والمفعول الأول للفعل الثاني وهو له ست حالات، ويحصل إذا ضربت ستة في ستة ستة وثلاثون فالمطابقة في ستة إذا كان المفعول الأول للفعل الأول مفرداً، وفاعله مفرداً أو مثنيين مذكرين، أو مؤنثين، أو مفردين مؤنثين، أو مجموعين مذكرين، أو مؤنثين، والمخالفة في ثلاثين صورة.

(٤) فلا يلزم الإظهار. وفي «الخالدي» ما معناه أنه يجب الإظهار في صورة المطابقة طرداً للباب. والله أعلم وأحكم..

(٥) فاجعله من باب التنازع.. في نسخة (ي) زيادة كما بينا.

(٦) إخراجه من باب التنازع ولا يجوز الحذف لذكر المفعول الأول..

(٧) القائل: امرئ القيس.

(الإعراب): (لو) حرف امتناع لامتناع (أن) حرف توكيد ونصب (ما) مصدرية (أسعى) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم أن (لأدنى) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف وتقدير الكلام لو ثبت كون سمي لأدنى الخ وأدنى مضاف و(معيشة) مضاف إليه (كفاني) كفا فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مبني على

هذا البيت من أعظم حجج الكوفيين على البصريين^(١)؛ لأن الشاعر فصيح وقد أعمل الأول وهو كفاني فرفع به قليل مع ارتكاب خلاف^(٢) المختار وهو حذف ضمير المفعول من الثاني فلم يقل أطلبه مع عدم الضرورة الملجئة له إلى أعمال الأول؛ إذ لو أعمل الثاني ونصب قليلاً لم ينكسر البيت، فما فعل ذلك إلا وإعمال الأول هو المختار؟ فأجاب الشيخ في^(٣) هذا بأن قال: (ليس) هذا البيت (منه) أي: من باب التنازع (لفساد المعنى) لوجعلناه تنازعاً، وبيان ذلك أن لو معناها امتناع الشيء لامتناع غيره فإذا وجد في سياقها وسياق جوابها في اللفظ مثبت فهو في المعنى منفي نحو «لوجئتني لأكرمك» معناه لكن لم تجتني فلم

السكون في محل نصب مفعول به (ولم) الواو عاطفة لم حرف نفي وجزم وقلب (أطلب) فعل مضارع مجزوم وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (قليل) فاعل كفاني (من المال) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

(الشاهد فيه) قد بينه المصنف بياناً شافياً للمراد.

- (١) في خ/ه: «على البصريين» غير موجود.
- (٢) ولو أعمل الثاني لم يلزمه ارتكاب أمر محذور. (سعيدى). وأجاب الإمام المهدي عن الكوفيين بأن هذا البيت من باب «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» مما يكون نفي المنفي مع نقيض المقدم أولى من نفيه مع المقدم، فيكون انتفاء الطلب الموجه إلى قليل من المال مع نفي السعي لأدنى معيشة أولى من انتفائه مع ثبوت السعي لأدنى معيشة، فيكون من باب التنازع ولا فساد فيه. وأجاب الفارسي عن الكوفيين بأن الواو للحال في قوله: «ولم أطلب» لا العاطفة فلم يثبت الطلب فلا تناقض حينئذ. ورد المصنف هذا الجواب بأن الواو الحالية أصلها العاطفة. (خالدي) ورد جواب المهدي بأننا منازعون له في كلامه فلا نسلم له ذلك، والمنتازع فيه لا يكون حجة.

اعلم أنه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافاً للجرمي، وذلك لعدم السماع نحو «أعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً» على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول و«أعلمني وأعلمته إياه زيد عمراً قائماً» على إعمال الأول وإضماره مفاعيل الثاني والأولى أن يقال: وأعلمته ذلك» قصداً للاختصار؛ إذ مفعول أعلمت وهو ذلك مضمونه مضمون المفعولين.

(نجم الدين معنى)

- (٣) في خ/ه: «في» غير موجودة.

أكرمك، وإن وجد في سياقها وسياق جوابها في اللفظ منفي كان في المعنى مثبتاً نحو «لو لم تجتني لم أكرمك» معناه لكن جتني فأكرمك، وإن اختلف الذي في سياقها وسياق جوابها نفيًا وإثباتًا، كما في البيت، فالذي في سياقها مثبت، وهو قوله: «ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل». والذي في سياق جوابها منفي وهو قوله: «ولم أطلب» فيقدر المثبت منفيًا والمنفي مثبتًا، فيكون^(١) تقديره: ماسعيت لأدنى معيشة، ولا كفاني قليل، وطلبت القليل وهذه مناقضة ظاهرة، كونه ماسعي لأدنى معيشة، وطلب القليل؛ إذ من طلب القليل فقد سعى لأدنى معيشة، فما بقي إلا أن يقدر أن كفاني موجه إلى قوله: «قليل» وأطلب موجه إلى مفعول محذوف تقديره: وطلبت المجد والرفعة، ويدل على أن هذا مقصده^(٢) قوله في البيت الذي بعد هذا:

٣٨ - ولكن ما أسعى للمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي^(٣)
فحينئذ يخرج من باب التنازع؛ إذ من شرطه أن يتوجه العاملان إلى معمول واحد.

(١) في خ/ه: (فيكون) غير موجودة.

(٢) في خ/ه: مقصودة.

(٣) (اللفظة) (المجد) الكرم (مؤثّل) التأثّل: اتخاذ أصل مال.

(الإهراب): (ولكن) لكن حرف استدراك ونصب و(ما) مصدرية (أسعى) فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والجملة من ما ومدخولها في تأويل مصدر اسم لكن أي: ولكن سعيي (لمجد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكن (مؤثّل) صفة لمجد وصفة المجرور مجرور (وقد) الواو حرف عطف، «قد» حرف تقريب (يدرك) فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة (المجد) مفعول به مقدم (المؤثّل) صفة للمجد وصفة المنصوب منصوب (أمثالي) فاعل يدرك مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل الياء وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

هذا البيت شاهد على تقدير مفعول أطلب، كما بينه المصنف.

[مفعول^(١) مالم يُسَمِّ فاعله]

هذا من جملة المرفوعات وقد أخرج من حد^(٢) الفاعل فأفرد بالذكر وحقيقته (هو كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو) أي: المفعول (مقامه) أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه ورفع به، وذلك يفعل لأغراض^(٣) إما لتعظيم الفاعل كـ «قطع اللص» ولا يذكر الإمام تعظيماً له، أو لتحقير الفاعل نحو «قُتِلَ عليٌّ عليه السلام» ولا يذكر^(٤) ابن ملجم لعنه الله تعالى و«قُتِلَ عمر» ولا يذكر أبا لؤلؤة تحقيراً للفاعل، أو للخوف من الفاعل نحو «قُتِلَ سعيد بن جبير» ولا يذكر الحجاج خوفاً منه، أو للخوف عليه نحو «سُرِقَ المتاع» ولا يذكر السارق خوفاً عليه أن يعرف أو جهلاً به أو للاختصار كقوله تعالى ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسَبْكَهُمْ﴾ [الرحمن: ٤١] ^(٥) أول توافق القوافي كقول الشاعر:

٣٩ - وما المال والأهلون إلا وديعة ولا بد يوماً أن ترد الودائع^(٦)



(١) أي: فاعل ذلك المفعول وإنما أضيف إلى المفعول للملازمة كونه فاعلاً لفعل متعلق به . . . (جامي).

- في (الرضي) أي: مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله . (منه) وقولهم: فعل مالم يسم فاعله أي: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله أضيف الفعل إلى المفعول؛ لأنه صيغ له . (نجم الدين) وإنما لم يفصل عن الفاعل، ولم يقل: ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال: ومنها المبتدأ لشرط اتصاله بالفاعل حتى سماه فاعلاً . (جامي)

(٢) بقوله: على جهة قيامه به . . . الخ .

(٣) أي: عشرة .

(٤) في خ/ه: ولا تذكر .

(٥) تقدير الفاعل: يعرف الناس المجرمين، وحذف الفاعل، وهو (الناس) لقصد الاختصاص .

(٦) قبله قوله :-

وما المرء إلا كالشهاب وضوءه يعمود رماداً بعد إذ هو صاعد

لكل امرئ أبا أم عمرو - وديعة وتعرف مابين الرجال الطبائع

طبائع منها ناقص وزيادة وهل تستوي في الراحتين الأصابع

(المعنى) جعل المال والأهلين كالوديعة، والوديعة لا بد من أن ترد في يوم من الأيام .

أولاً إصلاح النظم كقوله:

- ٤٠ - وإذا شربت فإنني مستهلك مالي وعرضي وأفر لم يكلم^(١)
أو لإيثار غرض السامع نحو «هزم عدوك» أو لتقويم السجع^(٢) كقوله تعالى
﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدُكَ مِنْ يَقَمَرٍ تُجَرَّى﴾ [البل - ١٩] أو ليوافق المسبوق السابق^(٣) نحو «من

الإعراب: ما نافية ملغاة مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة الواو عاطفة والأهلون معطوف على المال والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد أداة استثناء ملغاة خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة الواو حرف عطف لا نافية للجنس بد اسمها مبني على الفتح في محل نصب ظرف زمان متعلق بترد مصدرية فعل مضارع منصوب بأن مبني للمجهول نائب فاعل وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة أي: لا بد من رد الودائع والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية.

(الشاهد فيه) قوله: «أن تُردَّ الودائع» حيث أتى بالفعل مبنيًا للمجهول لأجل القافية.

(١) ينسب هذا البيت لعنترة.

(الإعراب): «وإذا» الواو حسب ما قبلها وإذا شرطية ظرفية لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. «شربت» شرب فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، وهو فعل الشرط في محل جر بإضافة إذا إليها «فإنني» الفاء رابطة لجواب الشرط وإن حرف ناسخ مشبه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم إن «مستهلك» خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة إنني مستهلك لا محل لها جواب الشرط «مالي» مال (مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومال مضاف والياء مضافة إليه مبني على السكون في محل جر «وعرضي» معطوف على مالي «وأفر» خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكلم» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وإنما حرك بالكسر لأجل الروي، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً، تقديره هو، والجملة من الفعل ونائبه في محل رفع خبر ثان.

(الشاهد) في قوله: «لم يكلم» حيث أتى بالفعل مبنيًا للمجهول لإصلاح النظم، والأصل لم يكلمه أحد، فحذف الفاعل، وأقام المفعول مقامه لإصلاح الشعر.

(٢) صوابه لتقويم الفواصل. (غاية) لحق الأدب في القرآن؛ إذ السجع في الأصل: هدير الحمام.

(٣) هذا أعم من أن يكون في النظم أو في غيره فلا حاجة إلى قوله: ليوافق القوافي...

طابت سريرته حمدت سيرته» أو غير ذلك من الأغراض^(١) (وشرطه) أي: شرطه إقامة المفعول مقام الفاعل بعد حذفه (أن تغير صيغة الفعل) الماضي (إلى فُعِلَ) كضَرَبَ ودُحِرَجَ وانطَلِقَ واستُخْرِجَ وذلك بأن يضم أوله ويكسر ما قبل آخره ثلاثياً كان أو أكثر كما مثلنا (و) في الفعل المضارع إلى (يُفَعِّلُ) نحو يُضَرَّبُ ويُدَحَّرَجُ وَيُسْتُخْرِجُ فيضم أوله، ويفتح ما قبل آخره، على أي: صفة كانت كما مثلنا.

(و) اعلم أنه وإن جاز حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه في هذا الباب فليس ذلك على الإطلاق فإنه (لا يقع) أي: لا يقام (المفعول الثاني من باب علمت) مقام الفاعل مع تغيير صيغة الفعل فلا تقول: «عَلِمَ زيداً قائماً» والوجه في ذلك^(٢) أن الثاني في الأصل خبر للمبتدأ وهو زيد فدخلت عليهما علمت فنسخت الإبتداء ونصبتهم، فلو أقمنا الثاني مع كونه في الأصل خبراً لصار الآن خبراً^(٣) مخبراً عنه، وذلك لا يجوز، فأما الأول فتقييمه^(٤) ولا يخرج (ولا) يقام المفعول (الثالث^(٥)) من



(١) أو لإيثار غرض المتكلم كقول الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأجشعهم إذ أجشع القوم أعجل

(٢) في خ/ه: (في ذلك) غير موجودة

(٣) في خ/ه: (خبراً، ومخبراً عنه، وعنى بقوله: «مخبراً عنه» أي: يصير الآن مسنداً إليه، وهو في الأصل مسند؛ لأنه خبر لمبتدأ).

قال (نجم الدين): وفيما قالوا نظراً لأن كون الشيء مسنداً إلى الشيء شيء آخر في حالة واحدة، ولا يضرب كما في قولنا: «أعجبني ضرب زيد عمرأ» فأعجبني مسند إلى ضرب، وضرب مسند إلى زيد، ولو كان لفظ مسند إلى شيء مسند ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجوز، وهذا كما يكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه، بالنسبة إلى شيئين كفرس في قولك: «غلام فرس زيد».

(٤) في خ/ه: فيقام.

(٥) واعلم أن الثالث من باب أعلمت، والثاني من باب علمت، كما يجيء في باب، والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأول؛ إذ معنى «أعلمت زيداً عمرأ فاضلاً» صيرت زيداً يعلم عمرأ فاضلاً والثاني والثالث هما مفعولا علمت، فما ثبت لهما ثبت لهما. (نجم الدين). - قال (نجم الدين): إنما لا يقوم مقام الفاعل؛ لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن جاز أن لا يذكر لفظاً،

باب أعلمت) وهو قائم مثلاً في قولك «أعلمت زيداً عمراً قائماً» فلا يقال: أعلمت زيداً عمراً قائماً» لما ذكرناه في باب علمت فأما الأول منهما و^(١) الثاني فتقيمه ولا كلام (و) كذلك لا تقيم^(٢) (المفعول له)^(٣) مقام الفاعل حيث غيرت صيغة الفعل، فلا يقال: «ضرب الصبي تأديب» والوجه في ذلك أن الأمر المشعر بكونه مفعولاً له هو النصب فإذا ذهب بإقامته مقام الفاعل زال المشعر بكونه مفعولاً له، وعلل الشيخ منع ذلك بأن المفعول له قد يكون علة لأفعال متعددة نحو «ضربت وشتمت وحبست الصبي تأديباً» فإذا غيرت صيغتها لم يقيم^(٤) مقام فاعلها جميعاً^(٥) وإن أقيم مقام فاعل أحدها بقي ما عداه بلا فاعل، ولا ما يقوم مقامه، والتعليل الأول أصح (و) لا يقام (المفعول معه كذلك) أي: مقام الفاعل مع تغيير صيغة الفعل؛ لأنك إن أقمته مع تبقية واو المعية، و^(٦) قلت: جيء وزيد، كان عطفاً على غير معطوف عليه وإن حذفها وقلت جيء زيد، زال المشعر بكونه مفعولاً معه؛ إذ لولا هي لم

كما أن الفاعل من ضروريات الفعل، ولا شك أن الفعل لا بد له من مصدر؛ إذ هو جزؤه، وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما، ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه، وأما المفعول له فغرض؛ إذ رب فعل يفعل بلا غرض، وأما المفعول معه فهو مصاحب، ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع أن معه الواو التي هي دليل الانفصال، والفاعل كجزء الفعل، ولو حذفها لم يعرف كونه مفعولاً معه.. (منه بالمعنى)، وأما المتأخرون فقالوا: يجوز نيابة عن الفاعل إذا لم يلتبس، كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة نحو «ظن زيداً قائماً»؛ لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل، والذي أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللبس يرتفع مع لزوم كل من المفعولين مركزه.. (منه).

(١) في خ/ه: أو الثاني.

(٢) في خ/ه: لا يقام.

(٣) بلا لام وأم معها فيجوز نحو «ضرب للتأديب». (جامي).

(٤) في خ/ه: فإذا غيرت صيغة الفعل وأقيم المفعول له مقام فاعلها جميعاً.

(٥) إذ الشيء الواحد لا يقوم مقام الجميع؛ لأنه إذا كان فاعلاً للمجموع لم يكن فاعلاً لكل واحد منها بناء على أن المجموع مغاير لكل واحد منها فإذا كان كذلك كان بعض تلك الأفعال خالياً عن الفاعل.. من خط سيدنا صديق رحمه الله..

(٦) في خ/ه: قلت: بدون واو.

ينصب على المفعول معه (وإذا) تعددت المفاعيل متنوعة و(وجد المفعول به) فيها^(١) (تعين له) أي: لإقامته^(٢) مقام الفاعل وإن كان معه غيره من المفاعيل؛ لأن الفعل يفتقر في كمال مفهوميته إليه كما يفتقر إلى الفاعل^(٣) (تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ) ترفعه. لقيامه مقام الفاعل إذ هو المفعول به (يوم الجمعة) مفعول فيه، وهو ظرف زمان (أمام الأمير) مفعول فيه، وهو ظرف مكان (ضرباً) مفعول مطلق (شديداً) صفة للمفعول المطلق (في داره) جار ومجرور (فتعين^(٤) زيد) للإقامة مقام الفاعل، ولا يقام غيره من المفاعيل المذكورة مقام الفاعل مع وجود زيد، وهو المفعول به لما ذكرنا^(٥) أولاً وهذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون والأخفش إقامة غيره مقامه مع وجوده ومن ذلك قراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٦) فأقام الجار والمجرور وهو «بما» مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو «قوماً» وغير ذلك (فإن لم يكن) المفعول به موجوداً (فالجميع) وهو^(٧) الطرفان المذكوران غير لازمي الظرفية، والمصدر، والجار والمجرور (سواء) في إقامة أيها شئت مقام الفاعل؛ لعدم المرجح لأحدها على الآخر (والأول من باب أعطيت أولى) بالإقامة (من الثاني) في قولك: «أعطيت زيدا درهماً» فالأولى أن تقول: «أعطي زيداً درهماً»؛ لأن في الأول ربحاً في الفاعل من حيث أنه الآخذ للدرهم^(٨)، ويجوز إقامة الثاني؛ إذ ليس خبراً في الأصل كما في (علمت) وبابه. وفي تهذيب ابن يعيش: لا يجوز إقامة الثاني كما في باب علمت.

(١) في خ/ه: منها.

(٢) في خ/ه: للإقامة.

(٣) في خ/ه: زيادة فلذلك.

(٤) في خ/ه: فتعين.

(٥) في خ/ه: ذكرناه.

(٦) من سورة الجاثية من الآية (١٤). وقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ببناء الفعل للمجهول ولم يرفع قوما نائب فاعل له فتعين إقامة الظرف.

(٧) في خ/ه: وهي.

(٨) في خ/ه: «للدراهم» غير موجود.

[المبتدأ والخبر]

(وَمِنْهَا) أي: من المرفوعات (المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم)، أو ما في معناه ليدخل نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه أي: سماعك وقوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١) أي: صيامكم خير^(٢) لكم، وقوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٣) أي: الإنذار وعدمه سواء، وذلك كثير. وقوله: (المجرد عن العوامل اللفظية) وهي: إن وأخواتها، وكان وأخواتها، وحسبت وأخواتها، وحروف الجر؛ إذ لو دخل أي هذه عليه تغير^(٤) حكمه واسمه، وقد دخل في هذا اللفظ الخبر والصفة الواقعة بعد حرف النفي كما سيأتي.

وقوله: (مسنداً إليه) خرج الخبر، وأحد قسمي المبتدأ: وهو الصفة المذكورة أولاً؛ لأنها مسندان، فلما أراد أن تدخل^(٥) الصفة المذكورة في جملة المبتدأ قال: (و) من جملة (المبتدأ الصفة) سواء كانت من المشتقات كضارب ومضروب وحسن، أو من غيرها كقرشي ونحوه (الواقعة بعد حرف النفي) كما، ولا، وإن (وَأَلْفِ الاستفهام) ونحوها: كهل، ومن، ومتى، وكيف، وكم، وأين، وأيان، رافعة لظاهر، أو مضمرة منفصلة، بالفاعلية، أو الاسمية لما لم يسم فاعله، وهذا الظاهر يسد مسد الخبر (مثل: زيد قائم) هذا مثال المبتدأ المسند إليه الخبر^(٦)، فزيد مبتدأ مسند إليه الخبر^(٧) وهو قائم (وما قائم أبواك) هذا مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر فهي مبتدأ، وأبواك فاعلها ساد مسد خبرها «وما مضروب العمران» و«ماقرشي قومك» في غير المشتقة. ومثال الواقعة بعد حرف النفي رافعة لضمير منفصل وهي مبتدأ قول الشاعر:

(١) من سورة البقرة من الآية (١٨٤).

(٢) في خ/ه: خبر لكم غير موجود.

(٣) من سورة البقرة من الآية (٦).

(٤) في خ/ه: لغير.

(٥) في خ/ه: يدخل.

(٦) في خ/ه: الخبر غير موجود.

(٧) في خ/ه: خبره.

٤١ - خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم يكونا لي على من أقاطع^(١)
 فواف مبتدأ، وهو اسم فاعل مثل: قاض وأنتما فاعل ساد مسد الخبر (و)
 مثال الرافعة لظاهر بعد ألف الاستفهام (أقائم الزيدان) و«هل مضروب عمران»
 حيث رفعت الظاهر باسمية مالم يسم فاعله، و«أقرشي قومك» في غير
 المشتق، ومثال الصفة المشبهة «أحسن الغلامان، وأحسن القرشيان» فحيث تفرد
 الصفة، ويشئ فاعلها، أو يجمع: يكون مبتدأ^(٢)، وفاعلها ساد مسد الخبر كما
 ذكر؛ إذ لا ضمير فيها حينئذ، وحيث تتطابق هي والظاهر بعدها تثنية وجمعاً تكون

(١) لم أعتد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

(اللغة) «واف»: اسم فاعل من الوفاء، وفعله وفي يفي والوفاء: أن تحافظ على المودة فتكون
 صديقاً لأصدقاء صديقك وحرباً على أعدائه «أقاطع» من المقاطعة وهو الهجر.
 (المعنى) يقول لصديقين له: إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره وأقطع حبل مودته فإنكما
 لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاء بمهود المودة.
 (الإعراب): (خليلي) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً
 المكسور ما بعدها تقديرأ؛ لأنه مثنى، و خليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح
 في محل جر و(ما) نافية و (واف) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من
 التقاء الساكنين (بعهدي) جار ومجرور وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه والجار
 والمجرور متعلق بواف (أنتما) فاعل واف ساد مسد الخبر (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان
 خافض لشرطه منصوب بجوابه (لم) حرف نفي وجزم وقلب (تكونا) فعل مضارع ناقص
 مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع
 (لي) جار ومجرور متعلق بتكون (هلي) حرف جر (من) اسم موصول مبني على السكون في
 محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون (أقاطع) فعل مضارع مرفوع وفاعله
 ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة
 الموصول والعائد إلى الموصول محذوف تقديره أقطعه.

(الشاهد فيه) قوله: «ما واف أنتما» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله: «أنتما» عن خبر
 المبتدأ الذي هو قوله: «واف» لكون هذا المبتدأ وصفاً أي: اسم فاعل معتمداً على حرف
 النفي «ما»

(٢) في خ/ه: زيادة (وما بعدها).

خبراً، والظاهر بعدها مبتدأ، وحينئذ^(١) فيها ضمير يعود إليه، ولو قلنا: إنه فاعل لاجتماع للصفة فاعلان، وذلك لا يجوز. (فإن طابقت مفرداً جاز الأمران) يعني حيث تكون مفردة، والظاهر بعدها مفرداً، وكانت الصفة بعد حرف النفي أو أي آلات الاستفهام كما ذكر أولاً فيجوز أن تجعلها مبتدأ، والظاهر بعدها فاعل ساد مسد الخبر، ولا يقدر^(٢) فيها ضمير، ويجوز أن تجعلها خبراً مقدماً، والظاهر بعدها مبتدأ، ففيها ضمير يعود إلى المبتدأ هو فاعل، وذلك نحو: «أقامت زيدا» و«ما مضروب عمر» ونحو ذلك.

[الخبر]

(والخبر هو المجرد) عن العوامل اللفظية كما تقدم. يدخل في هذا المبتدأ؛ إذ هو كذلك فقال: (المسند) خرج المبتدأ إذا كان غير الصفة المذكورة، ودخلت^(٣)؛ لأنها مسندة فأخرجها من هذا الحد؛ لتدخل في حد المبتدأ بقوله: (المغاير للصفة المذكورة) أولاً أي: من شرط الخبر أن يكون غيرها؛ لأنها مبتدأ كما سبق (وأصل المبتدأ التقديم) على الخبر؛ لأنه محكوم عليه بالخبر وشرط المحكوم عليه بالخبر أن يعلم قبل الحكم (ومن ثم) أي: ومن حيث أن أصل المبتدأ التقديم (جاز: في داره زيد) بإعادة الضمير الذي في داره، وهو الهاء إلى المبتدأ، وهو زيد، فلولا أن رتبته التقديم لما جاز إعادة الضمير إليه؛ إذ لا بد أن يتقدم ما يعود إليه الضمير^(٤) الغائب لفظاً، أو معنى، أو حكماً كما سيأتي (وامتنع: صاحبها في الدار) بإعادة الضمير من المبتدأ، وهو صاحبها المتقدم^(٥) لفظاً ورتبة إلى الخبر وهو في الدار المتأخر لفظاً ورتبة فلا يصح هذا، بل يجب تقديم الخبر فتقول: «في الدار صاحبها» (وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما) أي: بوجه، أي وجه؛ لأن التخصيص يقرب النكرة من المعرفة؛ إذ من حق المبتدأ أن

(١) في خ/ه: لأن فيها حينئذ ضميراً.

(٢) في خ/ه: ولا تقدر.

(٣) في خ/ه: زيادة (هي).

(٤) في خ/ه: ضمير الغائب بدون أل.

(٥) في خ/ه: المقدم.

يكون معلوماً كما ذكرنا؛ لأنه محكوم عليه بالخبر، ولا يحكم على نكرة إلا مخصصة^(١) إما بصفة (مثل: وَلَقَبْدُ) هذا مبتدأ (مُؤْمِنٌ) صفة للمبتدأ فقد تخصص عن الكافر وقوله: (خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) هذا هو الخبر (وَأَرْجُلٌ) مبتدأ (في الدار) الخبر (أَمِ امْرَأَةٌ^(٢)) معطوف على المبتدأ وهو أَرْجُلٌ وقد تخصص^(٣) بكون السائل عارفاً أن أحد الشخصين في الدار وإنما يطلب التعيين؛ فهو أقل جهالة مما لو لم يعلم أن في الدار أحداً. (وَمَا أَخَذَ^(٤)) مبتدأ (خَيْرٌ مِنْكَ) هذا الخبر، وقد تخصص المبتدأ بنفي الأخيرة عن جميع من يعرف دون المخاطب، فهي ثابتة له، وهذه المسألة على أصل بني تميم^(٥) في عدم إعمال

(١) في خ/ه: مخصصة.

(٢) لاختصاصها لثبوت أحدهما في الدار. (خبيصي) فكأنه قال أي: الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها.

- فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة.

(٣) قال (نجم الدين): لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ بكونه يعلم أحدهما في الدار لجاز الابتداء بأي: نكرة كانت إذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ماذكروا ولو كان المجوز للتنكير في «أرجل في الدار» أم «امرأة» معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار للزم امتناع «أرجل في الدار» و«هل رجل في الدار» أو «امرأة» لعدم لفظة أم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ. بلفظه.

(٤) لاختصاصه بعموم الشمول المستفادة من النفي بعد أن كان عاما بعموم الأفراد. (خبيصي). - قوله: وما أحد خير منك. الخ أن وجه التخصص فيه أن النكرة في سياق العموم وقولك أحد أعم جنس الإنس حيث لم يبق أحد فيه خير. فيه نظر وذلك أن التخصص أن يُجْعَلَ لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: ما أحد خير منك فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد، فلم يتخصص بعض الأفراد، لأجل العموم بشيء فكيف ذلك؟ والخصوص ضد العموم. بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك؛ لأنك عينت للمحكوم عليه وهو كل فرد، ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين المحكوم عليه. (نجم الدين) بلفظه.

(٥) في خ/ه: الكوفيين.

ما عمل ليس، وَ شَرُّ^(١) مبتدأ (أَهْرُ) فعل ماضٍ فاعله فيه (ذَا) مفعولٌ أَهْرُ (نَاب) مضاف إليه، وقد تخصص المبتدأ - هنا - بأنه فاعل في المعنى؛ لأن معناه ما أَهْرُ ذا ناب إلا شر على الصحيح^(٢) (و في الدار^(٣)) خبر مقدم (رجل) مبتدأ مؤخر، وتخصص بتقديم حكمه عليه فأشبه^(٤) الفاعل (وسلام^(٥)) مبتدأ (عليكم) الخبر، وتخصص المبتدأ بالصفة، أو بالإضافة مقدرتين، أي: سلام مني، أو سلامي.

وكذلك كل مصدر أريد به دعاء خير كما ذكره، أو شر نحو ﴿وَيَلِّ الْمُطْغِفِينَ﴾^(٦)؛ لأن أصل هذا سلمت سلاماً، فحذف الفعل؛ لكثرة الاستعمال، ورفع سلامٌ؛ ليفيد الثبوت والاستمرار؛ إذ لو بقي منصوباً لكان فعله إما ماضياً فيكون السلام قد

(١) قال (نجم الدين): أما قول المصنف في ما التعجبية، وفي شر أَهْرُ ذا ناب: إن ذلك لما كان في المعنى فاعلاً، والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه، وكذا يختص هذا به أيضاً، فقد ذكرنا ما عليه، وهو أن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم فأنت حاكم على غير المختص، فلا يتم قولهم إذا في تعليل كون المبتدأ معرفة، أو مختصاً أن الحكم ينبغي أن يكون على مختص، ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء بأي: نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها أو تأخر؛ لأن المختص في الصورتين حاصل عند المتكلم. منه.

(٢) إشارة إلى خلاف بعضهم فقال: إنه مختص بالصفة تقديره «ما أَهْرُ ذا ناب إلا شر عظيم».

(٣) ولا يجوز «قائم رجل» لاتساعهم في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها، وقيل: لأن الظروف متعين للخبرية ولا يصح أن يكون مبتدأ مختصاً بخلاف غيره فقد يقع مبتدأ.. (رصاص).

(٤) وجه الشبه بالفاعل: أن الفاعل تخصص بتقديم فعله عليه في مثل «قام رجل» ومن حق الفاعل أن يكون معرفة فلما تقدم فعله تخصص به، وهذا مثله بعد التقدير في ما أَهْرُ ذا ناب إلا شر، فهذا المراد بالوجه الذي تخصص به الفاعل.

(٥) أي: مختص بنسبته إلى المتكلم غير مطرد في جميع الأدعية؛ إذ ليس معنى ويل لك ويلي لك؛ لأن معنى ويل الهلاك فالأولى أن يقال: تنكيره لرعاية أصله حتى كان مصدراً منصوباً، ولا تخصيص فيه. (نجم الدين) باختصار.

(٦) سورة المطففين الآية (١).

مضى، أو مضارعاً فيكون السلام في الحال، أو مستقبلاً فيكون السلام مستقبلاً، ومن ثم كان سلام إبراهيم عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة حيث قال: (سلام) فقس على هذا موقفاً إن شاء الله تعالى.

(والخبرُ قد^(١) يكونُ جملةً)؛ لإفادتها ما يفيد المفرد من الأحكام اسمية (مثل: زيدٌ أبوه قائمٌ) فزيدٌ مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثانٍ، والهاء ضميرُ زيدٍ، وقائمٌ خبرٌ عن أبيه والجملة الاسمية خبرٌ عن زيدٍ (و) فعلية^(٢) خبريةٌ نحو: (زيدٌ قام أبوه) فزيدٌ مبتدأ وقام فعل ماضٍ^(٣) وأبوه فاعله، والهاء ضمير يعود إلى زيدٍ، والجملة الفعلية خبر عنه، وشرطيةٌ نحو: «زيدٌ إن تعطيه يشكرَكَ» ، وقد تكون طلبيةٌ نحو: «زيدٌ اضرِبْه»، وقسميةٌ نحو: قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾^(٤) فالذين مع صلته مبتدأ، وقوله لنهديَنَّهُمْ سُبُلَنَا خبره، ولا تكون طلبية إلا على تأويل^(٥) خبر محذوف تقديره مقول فيه اضرِبْه، ونحو ذلك، فإذا كان الخبر جملة (فلا بد من عائد^(٦)) يربط بين المبتدأ والخبر وهو الضمير، أو نحوه (وقد يحذف) العائد للعلم

- (١) قد للتقليل؛ لأن أصل الخبر الأفراد. قيل: التركيب. (نجم الدين). وعبرة (الجامي): ولما كان الخبر المعرّف - فيما سبق - مختصاً بالمفرد؛ لكونه قسماً من الاسم، فلم تكن الجملة داخلة فيه؛ أراد أن يشير إلى خبر المبتدأ يكون جملة أيضاً، فقال: والخبر. بلفظه.
- (٢) ولم يذكر الظرفية؛ لأنها راجعة إلى الفعلية.
- (٣) في خ/ه: «ماضٍ» غير موجود.
- (٤) من سورة العنكبوت من الآية (٦٩).
- (٥) ذكر (الرضي): أنه لا حاجة إلى التأويل، واعترضه (الشريف) بأنه لا عذر عن التأويل؛ لأن الخبر حال من أحوال المبتدأ، وليس الضرب من أحواله في «زيد اضرِبْه» فقدّر القول ليكون حالاً من أحواله. ٥.١.:
- (٦) إنما قال: لا بد من عائد، ولم يقل: من ضمير؛ لأن العائد أحد أربعة أشياء. الأول: - الضمير نحو: «زيد ضربته»، الثاني: - الإشارة إلى المبتدأ نحو: قوله تعالى ﴿وَلْيَأْسُ الْفُقُورَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] و﴿أَلَمْ ذَلِكَ أَلِكْتَبْ لَا رَبِّبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢-١] على أنه اسم للسورة، الثالث تكرير لفظ المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿أَلْفَايَعُهُ مَا أَلْفَايَعُهُ﴾ [القارعة: ٢-١] ﴿أَلْمَاةُ مَا أَلْمَاةُ﴾ [الحاقة: ٢-١] وأكثر ما تكون في مواضع التعظيم والتهويل، الرابع: - العموم نحو «نعم الرجلُ زيدٌ». ثاقب.

به نحو: «البرُّ الكَرُّ بستين» فالبرُّ مبتدأ أول، والكَرُّ مبتدأ ثانٍ وبستين خبرٌ عنه والجملة خبرٌ عن البرِّ والعائدُ محذوفٌ تقديرُه الكَرُّ منه بستين وكذلك «السمنُ منوان بدرهم» والكَرُّ والمنا مكيالان.

فائدة: واعلم أن الظروف، والحروف، والأفعال، والجمل، إذا وقعت بعد المبتدأ، أو ما في حكمه كانت خبراً، وإن وقعت بعد النكرات كانت نعتاً، وإن وقعت بعد المعرفة كانت حالاً، وإن وقعت بعد الموصولات كانت صلات^(١) ذكره ابن يعيش (وما وقع) الخبر فيه (ظرفاً) أو جاراً ومجروراً^(٢) نحو: «زيد عندك» و«زيد في الدار» (فالأكثر أنه مُقدَّرٌ بجملة)؛ إذ لا بد للظرف، والجار والمجرور، من متعلق، وأصل التعلقات للأفعال^(٣)، فيقدر متعلقه فعلاً فيه فاعله ضمير، والفعل مع فاعله جملة أي: زيد استقر عندك أو في الدار، وقال الكوفيون: يقدر مفرد، وهو اسم الفاعل أي: مستقر ونحوه^(٤)؛ إذ اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة لما سيأتي.



- وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو: قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. (جامي).
- وإنما احتاجت الجملة إلى الضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصد جعلها جزء الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير ونحوه. (رضي). - وقد تحذف للطول كقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]؛ لأن التقدير أجرهم لكن حذف لدخولهم في العموم. من (الأسرار).

- (١) مثال الأول: - «زيد من الكرام»، ومثال الثاني: - «مررت برجل من الكرام»، ومثال الثالث: - «مررت بزيد على فرس»، ومثال الرابع: - «جاءني الذي في الدار» - (بلفظه) والظروف نحو «مررت بزيد عندك»، والأفعال نحو «مررت برجل يضرب» و«بزيد يضرب»، والجمل نحو «مررت بزيد قائم أبوه» و«مررت برجل أبوه قائم».
- (٢) لم يذكره؛ لجريه مجرى الظرف حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً. (خالدي).
- (٣) والصحيح تقدير الفعل؛ لوقوع الاتفاق في أن الظرف إذا وقع صلة نحو: «جاءني الذي في الدار» أنه مقدر بالجملة نحو استقر فكذلك هنا أنه يقدر بالجملة؛ لأن الفعل أقوى حملاً على الموصول الذي اتفق عليه. (رصاص).
- (٤) في خ/ه: «ونحوه» غير موجود.

(و) اعلم أنه قد تقدم^(١) لك أن أصل المبتدأ التقديم، ويجوز تأخيره، وقد يعرض له أربعة مواضع توجب تقديمه وهي (إذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام مثل: ^(٢) «مَنْ أبوك؟» فمن مبتدأ وهو اسم استفهام والاستفهام له صدر الكلام ليفهم من أول الأمر، ومن ذلك «أيهم أفضل» فأيهم مبتدأ، وكذلك الشرط نحو: «من يكرمني»^(٣) فإني أكرمه»، وضمير الشأن مثل: «هو زيد قائم» والقصة «فلذا هي شخصة أنصكر الذين كَفَرُوا»^(٤) وغير ذلك.

القسم الثاني قوله: (أو كانا معرفتين)^(٥) مثل: «زيد القائم»، و«عمرو القاعد»، و«بكر المضروب»، ونحو ذلك، القسم الثالث قوله: (أو متساويين) رتبة

(١) في خ/ه: قدم.

(٢) فإن قيل: من نكرة، وأبوك معرفة؛ فلا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة. قيل: مَنْ نكرة ظاهراً، ومعرفة معنى؛ لأن معناه أهذا أبوك أم ذاك أو غيرهما؟ (هاية) - وإنما قال: مشتملاً ولم يقل: ماله صدر الكلام، لعمومه إذ يكون مشتملاً على ماله صدر الكلام وليس بصدر نحو: غلام من ضربت؟. (نجم الدين). وهذا مذهب (سيبويه)، وذهب بعض النحاة إلى أن أبوك مبتدأ؛ لكونه معرفة، ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ، لتضمنه معنى الإستفهام. (جامي).

(٣) قيل: كلمة الشرط مبتدأ، والشرط والجزاء خبر عنه. وقيل: الشرط من تنمة المبتدأ والخبر الجزاء وحده. (شريف).

(٤) من سورة الأنبياء من الآية (٩٧).

(٥) والضابط في التقديم في المعرفتين أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمه أن يحكم عليه بالأخرى يجب تقديم اللفظ الدال عليه، ويجعله مبتدأ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالمطالب أن يحكم بشبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه، ويجعله خبراً فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأراد أن يعرفه ذلك قلت: زيد أخوك فإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين أردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك. (شرح تلخيص).

في التخصيص مثل: - «أفضل»^(١) منك أفضل مني» فيجب تقديم المبتدأ في الصورتين؛ إذ لو أجزنا تأخير، لم يحصل لنا القطع بالمبتدأ منهما بل يلتبس المبتدأ بالخبر.

القسم الرابع قوله: (أو كان الفعل^(٢) خبراً له) أي: فعلاً للمبتدأ مثل: -^(٣) «زيد قام» فيجب تقديم زيد وهو المبتدأ؛ لأجل [أن] يتمحض للابتداء، لأنه لا يمكن أن يكون فاعلاً من حيث أن الفاعل لا يتقدم على فعله كما قررنا أولاً فلو أخرناه لكان فاعلاً لفعله قطعاً. وجب تقديمه^(٤) أي: تقديم المبتدأ في الأربع الصور المذكورة؛ لما بينا.

(١) فإن قيل: ما الفرق بين قولك للقاتل أفضل منك أفضل مني وبين قولك: أفضل مني أفضل منك حتى ويجب التقديم في المبتدأ والتأخير في الخبر؟.

قيل: الفرق بينهما واضح، وبيانه أنه ما كان مبتدأ فهو معرفة، وما كان خبراً فهو نكرة لما ثبت أن شرط الخبر أن يكون نكرة؛ ليفيد المخاطب حصول العلم بما جهل، فإذا قيل: أفضل مني أفضل منك، فهو خطاب من علم بمن هو أفضل من المتكلم، ولم يعلم أنه أفضل منه، فأخبر بما جهل وهو أن المدح زائد على المخاطب في الفضل، وبالعكس - أيضاً - إذا قيل: أفضل منك أفضل مني فهذا إخباره بزيادة فضل المدح على نفسه، ولم يعلم بزيادة فضل المتكلم. (مسالك).

- وإنما صح الابتداء بأفضل منك، وإن لم يكن معرفة؛ لأن من في أفعال التفضيل قائمة مقام اللام فاعرف. (شرح رصاص).

(٢) لأنه لو كان فعلاً لغير المبتدأ جاز تقديم الخبر نحو: - «زيد قام أبوه» فيجوز «قام أبوه زيد». (خبصي).

(٣) وهذا حيث كان فيه خبر مستكن، وأما إذا كان فيه ضمير بارز نحو: «الزیدان قاما»، فإنه يجوز فيه التأخير نحو: «قاما الزیدان». (خبصي) - قال في (شرح التسهيل): فإن قلت: إن تقديم الخبر في نحو «قاما الزیدان» يوهم فاعلية المبتدأ على لغة أكلوني البراغيث. قلت: لا يمنع ذلك من التقديم؛ لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، فالعمل على الأكثر راجح. ولعل الصحيح إذا كان الخبر فعلاً للمبتدأ، وجب تقديم المبتدأ؛ إذ تأخيره يلتبس بالفاعل، وهو إذا كان مفرداً. (رصاص).

(٤) ومما يجب فيه تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء نحو: «الذي يأتيني فله درهم» نظراً إلى أصل الفاء الذي رتبته التعقيب؛ وأيضاً لكونه فاء الجزاء، وهو عقيب الشرط الذي له صدر

وهذه أربعة مواضع^(١) عكس تلك فيجب - هنا^(٢) - تقديم الخبر (و) هي (إذا تضمن الخبر المفرد) احتراز من أن يكون الخبر جملة مصدرة بما له صدر الكلام؛ فإنه يتقدم المبتدأ نحو: «زيد من أبوه؟» فإن «من» قد وقع في صدر جملة، ولا يضره تقديم^(٣) زيد عليه، فاحتراز عن هذا بقوله: المفرد (ماله صدر الكلام مثل: - «أين زيد»^(٤)) هذا المبتدأ و(أين) الخبر، ووجب تقديمه؛ لأنه استفهام، وقد مر الوجه في ذلك (أو كان) تقديم الخبر (مصححاً له) أي: للمبتدأ مثل: «في الدار» هذا الخبر «رجل» هذا هو^(٥) المبتدأ، وهو نكرة، فلولا تقديم الخبر لم يصح الابتداء بالنكرة كما مر. (أو لمتعلقه^(٦)) أي: لمتعلق الخبر (ضمير في المبتدأ مثل «على التمرة مثلها زيداً») فعلى التمرة الجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف وهو استقر كما قدمنا، حيث قلنا: الأكثر أنه مقدر بجملة، و(مثلها) هو المبتدأ، و(الهاء) فيه ضمير يعود إلى متعلق الخبر وهو (على التمرة)، فوجب تقديم ذلك المتعلق؛ ليعود الضمير إلى متقدم لفظاً متأخر رتبة، ولو آخر فقيل:

مركز تحقيق تكملة علوم راسدي

الكلام؛ لاستحقاق أداته صدر الكلام ويجب - أيضاً - تأخير الخبر إذا جاء بعد إلا لفظاً أو معنى نحو «ما زيد إلا قائم» و«إنما زيد قائم»؛ لأنك إن قدمته من غير إلا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز التقديم مع إلا لما يجيء في باب الاستثناء، ويجب أيضاً تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو «لزيد قائم» أو كان ضمير الشأن للزوم تصدرهما. (نجم الدين).

- (١) في خ/ه: «صور».
- (٢) في خ/ه: «هنا» غير موجود.
- (٣) في خ/ه: تقدم.
- (٤) فإن قيل: كيف قلتم إن أين خبر مقدم مفرد مع قولكم: وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة؟. فالجواب: أنه خبر مفرد صورة واقع موقع الجملة فلا منافاة. (نجم الدين).
- (٥) في خ/ه: «هو» غير موجود.
- (٦) فإن فتح لام متعلقه يراد به مجموع ما وقع خبراً لفظاً وهو على التمرة في مثالنا نظراً إلى أن الخبر في الحقيقة استقر أو مستقر الذي هو مقدر، وإن كسر يراد به المرجوع إليه وهو التمرة خاصة، نظراً إلى أنه جزء الخبر وهو على التمرة. (سميدي).

مثلها على التمرة زبدأ، عاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز،^(١) وإن حذف الضمير وقيل: مثل زيد على التمرة بإضافة مثل إلى مميزه وهو زيد، فسد المعنى؛ إذ المراد الإخبار بأن على التمرة مثل جرمها من الزبد (أو يكون) الخبر المقدم (خبراً عن أن المفتوحة) المشددة التي تسبك الجملة بعدها مصدراً، وتكون هي وجملتها مبتدأ (مثل: عندي) هذا هو الخبر (أنك منطلق) هذه الجملة هي المبتدأ؛ لأنها في تأويل انطلاقتك، فيجب تقديم الخبر هنا - للفرق بين هذه وبين إن المشددة المكسورة التي لا يتقدم شيء مما في حيزها عليها، أو لثلاثا تلتبس هذه^(٢) بـان المكسب^(٣)، أو لثلاثا تكون عرضة^(٤) لدخول إن المكسورة عليها، فحيث (وجب تقديمه^(٥)) أي: تقديم الخبر في الأربع الصور للوجوه التي ذكرنا.

(وقد^(٦) يتعدد الخبر) وجوباً وجوازاً، فالجواز حيث المبتدأ غير متعدد لا لفظاً ولا معنى مثل: - (زيد عالم عاقل فاضل)، ومثل قوله تعالى ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٧)، ويجوز الاقتصار على واحد من هذه الأخبار،

مركز تحقيق كتب التراث

(١) فأما لو كان الضمير في صفة للمبتدأ نحو: «على التمرة زيد مثلها» جاز تأخير الخبر بأن يتوسط بينه وبين صفته نحو «زيد على التمرة مثلها» إذ الفصل بين الصفة والموصوف وهو زيد.

(٢) صوابه لثلاثا يلتبس بأن المفتوحة التي بمعنى لعل كالتي في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] أي: لعلها. (خالدي)؛ لأنها لا تكون إلا في صدر الكلام فخالفوا بينهما.

- إما في الكتابة أو باعتبار الغفلة في اللفظ عن حركة الهمزة. (شريف).

(٣) في خ/ه: بزيادة المفتوحة المشددة التي بمعنى لعل.

(٤) فتكون معمولة، وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد فكرهوا ما يؤدي إليه. (سميدي).

(٥) وكذا فيما كان تقديمه دالا على ما لا يفهم بالتأخير كالتعجب في: «لله درك» إذ لولا تقديمه لالتبس الإنشاء التعجبي بالأخبار المراد الأنشاء. (خبيصي).

(٦) إنما جاز تعدد الخبر؛ لأن الخبر حكم والمتكلم قد يحكم بحكم واحد وقد يحكم بأحكام متعددة كما في الصفات فإنه قد يصف الشيء بصفات متعددة. (سميدي).

(٧) من سورة البروج من الآية (٦).

وتستعمل^(١) بالعطف أيضاً، فتقول: «زيدٌ عالمٌ وعاقِلٌ وفاضِلٌ» ويتعدد الخبر وجوباً^(٢) حيث المبتدأ متعدد لفظاً نحو قوله:

٤٢ - يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظة^(٣)
فقوله^(٤): «يد» و «أخرى»

(١) في خ/ه: ويستعمل.

(٢) لفظاً ومعنى . .

(٣) البيت لطرفة بن العبد

(اللغة) (يداك) مثنى يد مضاف إلى ضمير إلى ضمير المخاطب. (يد خبرها يرتجى) الرجاء الأمل (وأخرى لأعدائها غائظة) أراد أنه شجاع يغيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء.

(المعنى) وصف رجلاً بأنه كريم جواد، وبأنه شجاع لا يهاب الآخرين، وبأنه نفاع لأحبابه وقاصدي معروفه، برار لأعدائه ومن يناله.

(الإعراب): (يداك) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، ويذا مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه (يدٌ) مبتدأ ثان مرفوع بالضمزة (خير) مبتدأ ثالث مرفوع وخبر مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه (يرتجى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمزة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل ونائبه في محل رفع خبر المبتدأ الثالث وجملة المبتدأ الثالث وخبره خبر المبتدأ الثاني وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول و«أخرى» الواو عاطفة أخرى مبتدأ (لأعدائه) جار ومجرور متعلق بغائظة وأعداء مضاف والهاء مضاف إليه (غائظة) خبر أخرى والجملة خبر ثان عن قوله يداك.

والبعض من النحويين أعرب البيت هكذا: (يداك) مبتدأ و(يدٌ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمزة (خيرها) خبر مبتدأ وضمير الغائبة مضاف إليه (يرتجى) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ليد و«أخرى» الواو عاطفة (أخرى) معطوف على يد مرفوعة بضمزة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (لأعدائها) جار ومجرور متعلق بقوله غائظة الآتي وأعداء مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (غائظة) نعت لأخرى.

(الشاهد فيه) قد وضحه المصنف. وهو (يداك يد. وأخرى) حيث جاء الخبر متعدداً لتعدد المخبر عنه؛ ولذلك وجب العطف بالواو.

(٤) في خ/ه: «فقوله»: يد وأخرى خبران عن يداك (خير موجود).

خبران عن يداك،^(١) وحيث يتعدد المبتدأ معنى يجب تعدد الخبر كذلك^(٢) كقوله:

٤٣ - والعيش شح وإشفاق وتأميل^(٣)

فالعيش مبتدأ متعدد معنى، والأخبار ما بعده، فلا يجوز الإقتصار - هنا - على واحد، ولا تستعمل بغير عطف، وأما المتعدد فيه الخبر لفظاً لا معنى، مثل^(٤) «هذا

(١) وتحقيق الكلام فيه أن يداك مبتدأ ويد مبتدأ ثان وخبرها مبتدأ ثالث وقوله: يرتجى (خبر عن خبرها والجملة خبر عن (يد) وكل ذلك خبر عن (يداك)، وأخرى لأعدائها غائظة، أخرى مبتدأ وغائظة خبره والجملة خبر ثان عن قوله: (يداك) ولعل هذا مراد السيد.

(٢) يعني يتعدد لفظاً لكن كلام السيد لا يحتمله كما ترى.

(٣) صدر البيت في خ/ه: «المرء يسعى لشئ ليس يدركه هذا عجز بيت أوله:-

والمرء ساع لأمر ليس يدركه والعيش شح وإشفاق وتأميل وهو لعبدة بن الطيب.

(اللغة) (العيش): الحياة (الشح): البخل مع حرص. (الإشفاق) يقال ولي عليه شفقة وشفق: رحمة ورقة، وخوف من حلول المكروه به مع نصح. (تأميل) تأمل الشيء نظر إليه مستبيناً، والأمل الرجاء.

(الإعراب): (والمرء) الواو بحسب ما قبلها و (المرء) مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة (ساع) خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة (لأمر) جار ومجرور متعلق بساع (ليس) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر جوازاً (يدركه) يدرك فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة لأمر (والعيش) الواو حرف عطف و (العيش) مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة (شح) خبر المبتدأ (والشفاق) الواو عاطفة، وإشفاق معطوف عليه (وتأميل) الواو عاطفة تأميل معطوف أيضاً كذلك، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه قوله: (والعيش شح وإشفاق وتأميل) حيث تعدد الخبر بالواو؛ لأن المبتدأ وهو قوله: العيش متعدد في المعنى، وإن كان مفرداً في اللفظ.

(٤) في خ/ه: كهذا.

حلوا^(١) حامضاً أي: مز^(٢) فلا يجوز^(٣) الإقتصار أهنا - على واحد ولا يستعمل بعطف^(٤) ويقوم مقامهما واحد تقول: هذا مز (وقد يتضمن^(٥) المبتدأ معنى الشرط^(٦)) فيصح حينئذ دخول الفاء في الخبر، ولا يجب بخلاف ما إذا كان المبتدأ شرطاً والخبر جملة فيجب^(٧) الفاء نحو: «من يأتيني فله^(٨) درهم» فيجب الفاء هنا،

(١) فإن قيل: فإذا كان كل واحد ليس بمستقل خبراً لفظاً ومعنى ففي أيهما يكون الضمير الراجع إلى المبتدأ؟ إن قيل: في الأول أو في الثاني فلا اختصاص، وإن قيل: منهما جميعاً أدى إلى أن كل واحد منهما خبر على انفراده ولا يصح، بل يختل المعنى؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الشيء حلواً غير حلوا، قلنا: يكون الضمير في الذي هما بمعناه وهو ممزوج..

(٢) في خ/ه: أي: مز غير موجود.

(٣) في خ/ه: فلا يصح.

(٤) في خ/ه: بالعطف. لأن مجموعه بمن: زلة مفرد، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض الكلمة على بعض وعليه مذهب (ابن مالك) وذهب (أبو علي) و(نجم الدين) إلى جوازه لدلالة كل واحد منهما على معنى كما في زيد عالم عاقل.

(٥) وجه التضمن: أن الذي فيه إيهام هو الفعل الذي هو صلته [و] سبب لما بعده فإن الإتيان سبب لأخذ الدرهم فاستدعى

في خ/ه: أي: مز غير موجود.

في خ/ه: فلا يصح.

(٦) حقيقة الشرط: توقف أمر على أمر إذا حصل الأول حصل الثاني، وهو كون الثاني ملزوماً للأول، وقيل: كون الأول سبباً للثاني ويرد عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ يَتَمَرِّقِينَ اللَّهَ﴾ [النحل: ٥٣] فإن قوله: (وما بكم) مبتدأ متضمن لمعنى الشرط وقوله: (فمن الله) خبره أي: ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله مع أن النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست سبباً لصدور النعمة من الله تعالى بل الأمر بالعكس فإن صدورها من الله سبب لإيصالها وإلصاقها بهم، إلا أن يراد السببية؛ ليحكم به أو الإخبار عنه أي: ما حصل بكم من نعمة فيحكم أو فيخبر أنهما صادرة من الله، ولا شك أن النعمة لو حصلت بهم لكانت سبب الحكم، أو الإخبار بكونها صادرة من الله. (غاية تحقيق).

(٧) في خ/ه: فتجب.

(٨) اعلم أن دخول الفاء على ثلاثة أوجه واجب وهو مع (أما) نحو: «أما زيد فقام» ولا يحذف

وأما إذا لم يكن شرطاً حقيقة، فيجوز دخولها، ويجوز حذفها؛ لئلا يستوي المشبه والمشبّه به (وذلك الاسم^(١) الموصول بفعل^(٢)) يصلح للشرطية كأن يقصد به العموم أو ظرف كذلك، أو جار ومجرور (و) الاسم (النكرة الموصوفة^(٣) بهما) أي: بفعل أو ظرف يقصد بهما العموم (مثل: - «الذي يأتيني فله درهم») هذا مثال المبتدأ وهو (الذي) الموصول بفعل وهو (يأتيني) قصد به العموم أي: جميع من أتى لا أنه رجل معهود؛ فالخبر جملة وهو قوله: فله درهم، فيجوز دخول الفاء؛ إذ هذا يشبه «من يأتيني فله درهم» ويجوز حذفها؛ إذ ليس بشرط حقيقة ومن ذلك قوله تعالى: - (٤) ﴿وَمَا أَصْبَحَكُمْ مِنْ مُصِيبِكُمْ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾^(٥) وذلك كثير. (والذي في الدار^(٦) فله درهم)^(٧) وهذا مثال الموصول بظرف يصلح للشرطية كما تقدم. ومثال الموصول بجار ومجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ فَمِنَ

إلا في الضرورة كقولهم: «أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المراكب» أو لإضمار القول كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتُم؟ وجائز في مثل هذا المثال أي: فله درهم وممتنع فيما عدا ذلك لا تقول «زيد فقام». (هزيل).

- (١) وإنما قال: الاسم لا الفعل ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول؛ لأنك لا تقول: «القائم فله درهم» وأجازه المبرد والكوفيون: ثاقب.
- وفي حكم الاسم الموصول الاسم الموصوف به: (جامي).
- (٢) لأن الشرط لا يكون جملة اسمية وذلك؛ لشدة أداة الشرط للأفعال، وأما الجزاء فليبعده عنها جاز وقوعه جملة اسمية: (نجم الدين).
- (٣) ولقائل أن يقول: ينبغي أن يقول: والنكرة الموصوفة به؛ لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة أو يُفْرَدُ نحو: (زيد أو عمرو قائم) ولا يقال: قائمان إلا أن يحمل على حذف المضاف من الضمير أي: الموصوف بأحدهما أي: بأحد المذكورين. (غاية).

- (٤) في خ/ه: بزيادة (على قراءة غير نافع).
- (٥) من سورة الشورى من الآية (٣٠).
- (٦) ويدل على أنها موصولة، وليست شرطية سقوط الفاء في قراءة (نافع) و(ابن هاجر). ١.١.١: (هزيل).
- (٧) في خ/ه: هذا المثال غير موجود.

﴿الله﴾^(١) (وكل رجل يأتيني) فله درهم، ف: (كل) مبتدأ نكرة مضاف إلى) رجل و (يأتيني) فعل^(٢) قصد به العموم وهو صفة لرجل و (فله درهم) الخبر (أو) كل رجل (في الدار فله درهم) هذا مثال النكرة الموصوفة بظرف يصلح للشرطية كما تقدم^(٣).

(وليت^(٤) ولعل) إذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فإنهما (مانعان) من دخول الفاء في الخبر^(٥) (باتفاق) بين سيويه^(٦) والأخفش، لكن قال سيويه: إن العلة في منع الفاء أن ليت ولعل لهما صدرا الكلام، والمبتدأ إذا كان متضمناً لمعنى الشرط استحق صدر الكلام، ولا يدخل ذو تصدير على مثله فما بقي إلا حذف الفاء وإخراج المبتدأ عن^(٧) معنى الشرط لذلك.

وقال الأخفش: إن العلة^(٨) أن ليت ولعل لإنشاء التمني والترجي، والمبتدأ

(١) من سورة النحل من الآية (٥٣).

في خ/ه: هذه الآية مقدمة على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْتَعَكُمْ مِنْ تُمُصِيكُمْ فِيمَا كَسَبَتْ أُيُودِكُمْ﴾ [الشورى: ٣١].

(٢) الصواب أن يقال: إن لفظ كل لفظ قصد به العموم وأما يأتيني فلا عموم؛ لأن الفعل لا يوصف بعموم ولا خصوص.

(٣) في خ/ه: كما مثلنا.

(٤) اعلم أن إن وأخواتها من نواسخ المبتدأ وقد ذكرناها - ها هنا - أن المبتدأ إذا كان موصولاً بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بأحدهما دخلت الفاء في الخبر قيل: فهل يصح أن تدخل إن وأخواتها على المبتدأ الذي تدخل الفاء في خبره أم لا؟ فقال الشيخ: ليت... الخ. (رصاص). - وجميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إلا ما استثنى وهو (إن) عند بعضهم وكذا (أن) (و) لكن (وذلك) لأنه إنما دخلت الفاء؛ لمشابهة المبتدأ كلمة الشرط فلزمها التصدير ولا تدخلها نواسخ المبتدأ؛ لأن تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وما كان كذلك لا يدخل على جملة مصدرة بما له صدر الكلام كالتمني والترجي. ١. ه: (هطيل)

(٥) في خ/ه: الخبر غير موجود.

(٦) فلا يقال: ليت الذي يأتيني فله درهم، وكذا لعل؛ لأن خبرهما لا يحتمل الصدق والكذب.

(٧) في خ/ه: (من) مكان عن.

(٨) في خ/ه: إن العلة غير موجودة.

المتضمن لمعنى الشرط للخبر المحض^(١) فمع دخولهما يخرج عن معنى الشرط فلا تدخل الفاء .

(والحق بعضهم (إن) بهما) والملحق هو سبويه ؛ لأنه^(٢) علل بالتصدير وإن كذلك لها صدر الكلام فمع دخولها على ذلك المبتدأ يخرج عن معنى الشرط فيمتنع^(٣) الفاء . وقال الأخفش : تدخل الفاء في خبر إن ؛ إذ لا تنافي بينهما وبين المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط ، إذ كلاهما للإخبار المحض ؛ لأنه علل في ليت ولعل بالإشياء كما مر ، وحجة الأخفش قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَدَى تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(٤) ونحو ذلك كثير ، وتدخل الفاء في خبر أن المفتوحة كقوله : ٤٤ - علمت يقيناً أنما حم كونه فسعي امرء في صرفه غير نافع^(٥)

(١) أي : العلة يريد أن خبر ليت ولعل لا يحتمل صدقاً ولا كذباً ؛ لأن لعل للترجي ، وليت للتعني والذي يقع بعد الفاء خبر محض يحتمل الصدق والكذب ، فكان في اجتماعهما تناقض فما بقي إلا حذف الفاء ؛ ليكون ما بعدها خبراً .

(٢) في خ هـ / بزيادة الذي . مركز تحقيق كتيب علوم اسلامی

(٣) في خ هـ / فيمنع

(٤) من سورة الجمعة من الآية (٨) .

(٥) لم أطلع على قائله

(اللفظة) : (حُم) أي : قدر (والكون) بمعنى الحدوث والوجود ، فيكون يقيناً مصدراً للتنوع من غير لفظ الفعل إن كان العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل وإن كان بمعنى اليقين ، وهو اعتقاد جازم مطابق للواقع يكون للتأكيد (والمعنى) علمت يقيناً أن الذي قدر الله وقوعه وحدوثه فسعي كل امرئ في صرفه غير نافع .

(الإعراب) : (علمت) فعل وفاعل (يقيناً) صفة لمصدر محذوف تقديره علماً يقيناً فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه (أن) حرف مصدري ونصب (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسمه (حُم) فعل ماض مبني للمجهول (كون) نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره و(كون) مضاف و(الهاء) مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فسعي) الفاء رابطة لتضمن أن معنى الشرط (سعي) مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وسمي مضاف و(امرئ) مضاف إليه (في صرفه) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لامرئ وصرف مضاف والهاء مضاف إليه (غير) خبر المبتدأ وغير مضاف و(نافع) مضاف إليه وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر أن ، والجملة من أن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر ساد مسد مفعولي علم .

ولكن كذلك كقوله :

٤٥ - فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون^(١) ركان كذلك .

(وقد يحذف المبتدأ لقيام^(٢) قرينة) حالية أو مقالية ، جوازاً ووجوباً ، فالجواز (كقول المستهل^(٣) : الهلال والله^(٤)) أي : هذا الهلال ، وقول من شم طيباً : المسك أي : هذا المسك ، وهذا في القرينة الحالية ، ومثال القرينة المقالية من سئل

(محل الشاهد) قوله : فسمي امرئ... الخ حيث دخلت الفاء على خبر (أن) لتضمنه معنى الشرط .

(١) ينسب هذا البيت للأفوه الأودي

(اللغة) (فارق) فارق بين الشبثين من باب نصر أي فصل (قالياً) القلى البغض تقول قلاه يقلبه قلى وقلاه بالفتح والمد ويقلاه لغة علي (الإعراب) : (فوالله) : الواو حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف (ما) نافية (فارقتكم) فارق فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف دال على الجمع (قالياً) حال منصوب بالفتحة الظاهرة لكم جار ومجرور متعلق بقالياً (ولكن) الواو عاطفة (لكن) حرف استدراك ونصب (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لكن (يقضى) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى ما والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فسوف) (الفاء) رابطة لتضمن لكن معنى الشرط (سوف) حرف دال على التنفيس (يكون) فعل مضارع تام وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى ما والجملة من يكون وفاعله في محل رفع خبر لكن .

الشاهد فيه قوله : (فسوف يكون) حيث دخلت الفاء في خبر لكن لتضمنها معنى الشرط (٢) أي وقت قيام قرينة .

(٣) المستهل : طالب الهلال ، كما يقال لطالب الفهم مستفهم .

في خ هـ / زيادة المبصر للهلال .

(٤) وإنما أتى بالقسم إما جرياً على قاعدة العرب ، وإما لبيان ضمة لام الهلال . فإن لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل : لأن المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالإشارة . (سعيدى) .

«كيف أنت؟» فقال^(١) : صحيح أي : أنا صحيح ، و«متى سفرك؟» فقال : غداً أي : سفري غداً ، و«كم دراهمك؟» فقال : عشرون أي : دراهمي عشرون ، ومثال حذفه وجوباً كما يأتي^(٢) في قطع الصفات^(٣) نحو : «الحمد لله الحميد» أي : هو الحميد و«أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين» أي : هو عدو المؤمنين ونحو قولهم : «سمع^(٤) وطاعة» أي : أمري سمع وطاعة وكقول الشاعر :

٤٦ - قالت : حنان ما أتى بك ها هنا أذو نشب أم أنت بالحي عارف^(٥)

(١) في خ ه / فقلت .

(٢) مراده كما يأتي في كثير من الكلام لأن المقصود أنه سيأتي في موضع معروف .

(٣) قال السيد شريف : ووجه حذف المبتدأ أن المرفوع بالمدح أو الذم مثلاً وصف لما قبله خولف فيه الإعراب للافتنان ، والغرض من هذا الافتنان إظهار الاهتمام للمذكور من جهة أن فيه زيادة إيقاظ للسامع ، وتحريك رغبته في الاستماع ، وذلك الاهتمام إنما يكون لمدح أو ذم ونحوهما مما يقتضيه المقام ، ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله ، ذكره في (حاشية الكشف) و في (الرصاص) فإن قلت إن حذف المبتدأ في هذه المواضع واجب وقد قلتم : إنما حذف وجوباً فلا بد فيه من قرينة ، وعوض من المحذوف؟ قلنا : نعم يجب ذلك إلا أن يكون المحذوف أورد سماعاً فإنه يكون واجباً وإن يكن قرينة وعوض نحو (سقياً ورهياً) في المصادر و(أهلاً وسهلاً) في المفعول به فإن ذلك يجب فيه حذف الفعل سماعاً ولا يعرف فيه قرينة ولا عوض . (منه) . يفهم من كلام (الرصاص) أن حذف المبتدأ في نحو : (الحمد لله الحميد) سماعٌ وقد صرح الشيخ (لطف الله) بأنه قياس .

(٤) الأصل فيه النصب لأنه مصدرٌ جيء به بدلاً من الفعل ، والتزم حذف ناصبه لثلا يجمع بين البدل والمبدل منه ، ثم رفع ليفيد الثبوت فحمل الرفع على الناصب في التزام الحذف . (ابن عقيل) .

(٥) البيت لمنذر بن درهم الكلبي

(اللغة) (الحنان) الرحمة (النشب) بفتحين المال والعقار ، وقد ورد في غير هذا الموضع بالسين (نسب) ولعله أنسب

(المعني) وصف أنه التقى بمحبوبته على غير ترقب منها فأنكرته ، وأنها خافت عليه صولة قومها فلقتته الجواب الذي يذكره إن سأله أحد عن سبب مقدمه .

أي: أمري حنان، وغير ذلك^(١) (و) يحذف^(٢) (الخبر جوازاً) حيث وجدت قرينة تدل عليه (مثل: «خرجت فإذا السبع») فحذف الخبر تقديره فإذا السبع موجود أو حاصل أو كائن، ونحو ذلك من المتعلقات العامة^(٣)؛ لأن إذا الفجائية تدل على الخبر^(٤)؛ إذ لا يأتي بعدها إلا مبتدأ والخبر غالباً^(٥) (و) قد (يحذف الخبر وجوباً فيما) وجدت فيه القرينة (والتزم في موضعه) أي: في موضع الخبر المحذوف (غيره) أي: وجد عوض عنه يقوم مقامه (نحو لولا زيد لكان كذا) ولولا علي لهلك عمر؛ وذلك لأن لولا تدل على المتعلقات العامة، وهي الحصول، والوجود،

(الإهراء): (فقلت): قال فعل ماض والتاء تاء التانيث والفاعل ضمير مستتر جوازاً (حنان) خبر مبتدأ محذوف تقديره: أمري حنان، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول (ها) اسم استفهام مبتدأ (أتى)، أتى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً (بك) جار ومجرور متعلق بالفعل أتى (هاهنا) (ها) حرف تنبيه (هنا) ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب، والعامل فيه أتى، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ما (أذو نسب) الهمزة للاستفهام (ذو) خبر مبتدأ محذوف تقديره أنت ذو نسب، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و(نسب) مضاف إليه (أم) عاطفة (أنت) ضمير منفصل مبتدأ (بالحي) جار ومجرور متعلق بعارف الآتي (عارف) خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. (الشاهد فيه) رفع حنان بتقدير مبتدأ أي: أمري حنان.

- (١) في خ هـ / بزيادة قول الشاعر:
سأشكر عمراً إن تراخت منيتي أيادي لم تمنن وإن هي حلت.
فتن غير محبوب عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت
- (٢) في خ هـ / يحذف غير موجودة.
- (٣) سميت عامة؛ لأنه لا يخلو الفعل عن كل منها..
- (٤) لما فيها من الدلالة على الوجود؛ إذ لا يفاجأ الشيء إلا بعد وجوده، فإن كان وجوداً خاصاً من قيام أو قعود لا يحذف..
- (٥) إذ قد تليها الها الجملة الفعلية نحو «خرجت فإذا قد قام زيد» حكاه الأخفش عن بعض العرب. هندي، ومعنى عبارة (الخبيصي) فإن كان خاصاً لا دليل عليه فواجب الاتيان به لقوله ~~فلولا قومك~~ . الخ الحديث وإن كان خاصاً مدلولاً عليه جاز الأمران كقوله: فلولا الغمد.. الخ اه:

والثبوت والكون والاستمرار، وجوابها^(١) يقوم^(٢) مقام الخبر أي: لولا علي موجود لهلك عمر، وهذا^(٣) فيما كان الخبر فيه عاماً بحيث^(٤) تدل عليه لولا فلو كان غير عام بحيث لا تدل عليه لولا لم يجب^(٥) الحذف كقوله **لعل** لعائشة: (لولا قومك حديثوا عهد بالكفر لآسست البيت على قواعد إبراهيم) **عليه السلام** فجاء بالخبر وهو حديثوا عهد إذ (لولا) لا تدل عليه وكذلك قول الشاعر:

٤٧ - اذاب الرعب منه كل غضب فلولاً الغمد^(٦) يمسكه لسالا^(٧)

(١) في خ/ه: زيادة أي: لولا.

(٢) ولا يجوز أن يكون جوابها خبر المبتدأ؛ لكونه جملة خالية عن الضمير في الأغلب نحو «لولا علي لهلك عمر»..

(٣) في خ/ه: (وهذا) غير موجود.

(٤) في خ/ه: (بحيث) غير موجود.

(٥) يجب حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع، في قطع الصفات نحو قولك: «يا بن زيد الكريم العاقل» برفع العاقل على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو العاقل، الثاني قولهم: «لا سواء» تقديره ولا هما سواء، فهما مبتدأ واجب حذفه وسواء خبره، الثالث في نعم وبش إذا قلت: «نعم الرجل زيد» فنعم فعل مدح والرجل فاعله وزيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو زيد وهذا أحد القولين، والقول الثاني أن زيدا مبتدأ ونعم الرجل خبر مقدم. والله أعلم.

(٦) المختار أن هذا البيت مما يجوز فيه الأمران لدلالة الغمد والسيلان على الإمساك بخلاف قوله **لعل**: «لولا قومك... الخ». فلا دليل عليه فوجب الإتيان بالخبر..

(٧) هذا البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية، فلا يحتاج بشعره على قواعد النحو والتصرف، ولعل المصنف جاء به للتمثيل لا للاحتجاج والإستشهاد.

(اللغة «أذاب» الإذابة: إسالة الحديد ونحوه من الجامدات (الرعب) الفزع والخوف (غضب) هو السيف القاطع (الغمدة) قراب السيف وجفنه.

التمثيل به «فلولا الغمد يمسكه» حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا وهو جملة (يمسك)؛ لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كوناً خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم، والجمهور على أن الحذف

فجاء بالخبر وهو) يمسكه (إذا) لولا (لا تدل عليه ونحو ذلك كثير .
 (و) مما يحذف^(١) فيه الخبر وجوباً (نحو^(٢)) «ضربي زيداً قائماً» وهو كل
 مصدر أضيف إلى فاعله أو مفعوله أو إليهما^(٣) بعده حال منهما، أو من أحدهما،
 فضربي مصدر مضاف إلى فاعله وهو ياء المتكلم وزيداً مفعوله والخبر محذوف
 تقديره حاصل والظرف أيضاً محذوف وهو إذا كان^(٤) والحال وهو قائم ساد مسد
 الخبر^(٥)؛ إذ أصل المثال ضربي زيداً حاصل إذا كان^(٦) قائماً فحذف منه ما ذكر^(٧)

واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا لا يكون إلا كوناً
 عاماً.

والبيت لأبي العلاء المعري ولم يأت به للاحتجاج وإنما جاء به للتمثيل .
 (الإعراب): (يذيب) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة (الرهب) فاعل يذيب (منه)
 جار ومجرور متعلق بـ يذيب (كل) مفعول به يذيب وكل مضاف و(عضب) مضاف إليه
 (فلولا) حرف امتناع لامتناع (الغمذ) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
 (يمكسه) : فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر جوازاً والهاء ضمير الغائب مفعول به
 مبني على الضم في محل نصب والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ
 (لسالا) (اللام) واقعة في جواب لولا (سال) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى
 السيف والجملة من سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .
 التمثيل به في قوله : (لولا الغمد يمسكه) حيث أتى بخبر المبتدأ الواقع بعد لولا مذكوراً .

- (١) في خ/ه: حذف .
- (٢) في خ/ه: مثل .
- (٣) في خ/ه: (إليهما) غير موجود .
- (٤) وكان تامة وحذف الظرف لدلالة الحال عليه . (خببصي) .
- (٥) والقرينة الدالة على تعيين الخبر، وهو حاصل هو الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً
 بالقيام؛ لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله فقد حصل بشروط وجوب الحذف .
 (خالدي) والله أعلم .
- (٦) قال (نجم الدين) : هذا ما قالوه، وفيه تكلف كثير، وهي حذف إذا مع الجملة المضاف
 إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان إلى غير ذلك، فالأولى أن يقدر ضربي زيداً يلبسه
 قائماً، وضربي زيداً يلبسني قائماً .
- (٧) في خ/ه: ذكرنا .

للإيجاز^(١)، ومن ذلك تضاربنا قائمين، حيث أضيف المصدر إلى فاعله ومفعوله، وبعده حال منهما ففيه ذلك التقدير المذكور^(٢) وكذلك^(٣) حيث أضيف أفعَل التفضيل، وهو مبتدأ إلى المصدر^(٤) المذكور نحو «أكثر شربي السويق ملتوتاً» ففيه التقدير المذكور أولاً^(٥) (و) مما يحذف فيه الخبر وجوباً (مثل كل رجل وضيعة^(٦)) مما كان المبتدأ معطوفاً عليه مبتدأ آخر بواو المعية كالمثال المذكور، تقديره: كل رجل مقرون وضيعة مقرونة، فحذف الخبر الأول وهو مقرون وجوباً لسد وضيعة مسده^(٧)، والثاني وهو مقرونة جوازاً لدلالة واو المعية عليه، ولم يسد مسده شيء، وهذا كلام نجم الدين.

(و) مما يحذف فيه الخبر وجوباً (مثل لعمرك^(٨) لأفعلن كذا) فلعمرك مبتدأ والخبر محذوف أي: قسمي أو يميني، فحذف الخبر المذكور لدلالة المقسم به عليه ولسد جواب القسم وهو لأفعلن كذا^(٩) مسده.

مركز تحقيقية كويتية علوم إسلامية

- (١) في خ/ه: بزيادة (ومثال إضافته إلى المفعول ضربي زيد قائماً)
- (٢) في خ/ه: الأول.
- (٣) في خ/ه: (كذلك) غير موجود.
- (٤) فإن إضافة أفعَل التفضيل إلى المصدر توجب معنى المصدرية فيكون مثل «ضربي زيداً قائماً»: (سعيد).
- (٥) في نسخة (ه): بزيادة قول الشاعر:-
خير اقتراني من المولى حليفه مني وشر بعدي وهو غضبان
- (٦) فإن قيل: فهلا نصب وضيعة إذا كان الواو بمعنى مع، قلنا: إنما ينصب الواو بمعنى مع إذا كانت مصاحبة لمعلول فعل أو معنى فعل وهما هنا ليس في اللفظ فعل ولا معنى فعل فلم يصح نصبه. «رصاص».
- (٧) ولدلالة واو المعية عليه إذ هي تدل على المقارنة.
- (٨) العنر والعنر بمعنى واحد، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله. (جامي).
- (٩) في خ/ه: (كذا) غير موجود.

[خبر إن]

(خبر إن) أي: ومن جملة المرفوعات خبر^(١) إن (وأخواتها) أنْ وكان ولكن وليت ولعل وتسمى المشبهة بالفعل (هو المسند) يعم كل مسند كخبر المبتدأ وكان وغيرهما^(٢) (بعد دخول هذه الحروف^(٣)) خرج ماعدا خبرها (مثل إن زيداً قائم) وعلمت أن زيداً في الدار، وكان عمرأ أسدً، وكذلك سائرهما.

ووجه شبهها^(٤) بالفعل من حيث كون أن المفتوحة على وزن ضَرْبَ ثلاثة أحرف مفتوحة كلها، وحمل عليها سائر أخواتها فعملت العمل الفرعي من الفعل، وهو الذي يتقدم منصوبه^(٥) على مرفوعه، ولم تعمل العمل الأصلي، وهو أن الأصل في الفاعل أن يلي فعله، وذلك لثلاثي المستوي المشبه والمشبّه به (وأمره^(٦)) أي: أمر خبر إن وأخواتها (كأمر خبر المبتدأ) في أقسامه من وقوعه مفرداً نحو «إن زيداً قائم» وجملة نحو «إن زيداً أبوه قائم» ونكرة كما ذكرنا، ومعرفة نحو «إن زيداً القائم» وفي أحكامه من وقوعه متجداً كما ذكرنا ومتعددأ نحو «إن الله غفور رحيم» ومثبأ كما ذكرنا ومحذوفاً كقول الشاعر:

(١) في خ/ه: (خبر إن) غير موجود.

(٢) في خ/ه: (وغيرها) بزيادة (فقال) بعدها.

(٣) هذا فيه نظر؛ لأنك تقول: إن زيداً القائم أبوه قاعدٌ فقوله: القائم مسند إلى قوله: أبوه بعد دخول إن فكان عليه أن يقول: الذي كان خبراً في الأصل بعد دخول هذه الحروف. (نجم الدين).

(٤) أما لفظاً فلإنقسامها كالفعل إلى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله، وأما معنى؛ فلأن معانيها معاني الأفعال مثل أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت. (جامي).

(٥) فشبّه منصوبها بالمفعول به.

(٦) أي: أمره وشأنه، والمراد أمره كأمره بعد أن صح كونه خبراً لوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يكون خبراً لباب (إن) حتى يرد أنه لا يجوز أن يقال: «إن زيداً؟» و«من أبوك؟» ولا يجوز أن يقال: «إن أين زيد» و«إن من أبوك؟» لاستحقاقها الصدر. (جامي).

٤٨ - إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضوا مهلاً^(١)

أي: إن لنا محلاً، وإن لنا مرتحلاً، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة، فلا بد من عود الضمير كما قدمنا، وقد يحذف للعلم - كما تقدم - نحو: «إن البر الكر بستين» أي: منه.

(إلا في تقديمه^(٢)) يعني: فلا يجوز تقديمه على اسمها، وإن كان مبتدأ وخبراً في الأصل، والسبب في عدم جواز تقديم خبرها ما قررناه أولاً من أنها عملت عمل الفعل الذي عمله فرعي، من حيث أنه يتقدم منصوبه على مرفوعه، ولو أجزنا تقدم خبرها على اسمها المنصوب أشبهت^(٣) الفعل الذي يعمل العمل الأصلي إلا في بعض الحالات وهو (إلا إذا كان خبرها ظرفاً^(٤))، أو جاراً ومجروراً، نحو «إن عندك زيدا» و«إن في الدار زيدا» قال الله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ

(١) البيت للأعشى.

(اللفظة) (محلاً) مصدر ميمي من أحل أي: أقام (مرتحلاً) مصدر ميمي من ارتحل أي: سافر (السفر) المسافرين (مهلاً) تأخيراً وتمهلاً.

(المعنى) إن حللنا وأقمنا وإن ارتحلنا ومتنا فإن في المسافرين قبلنا عبدة وإمهالاً لنا لنتعص (الإعراب): (إن) حرف توكيد ونصب (محلاً) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة حذف خبره أي: إن لنا محلاً (وإن) الواو عاطفة (إن) حرف توكيد ونصب (مرتحلاً) اسم إن منصوب وخبرها محذوف تقديره (وإن) لنا مرتحلاً وإن الواو عاطفة (في السفر) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن (إذ) حرف تعليل (مضوا) مضى فعل ماض والواو ضمير الغائبين فاعل (مهلاً) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(الشاهد فيه): (إن محلاً وإن مرتحلاً) حيث حذف خبر إن وهو ظرف لقريئة والتقدير إن لنا في الدنيا محلاً وإن لها عنها مرتحلاً.

(٢) فإن تقدم خبرها على اسمها بطل عملها، ورفعت الاسم والخبر على أصل المبتدأ والخبر تقول: إن قائمٌ زيدٌ (يرفعهما. (رصاص).

(٣) صوابه لساوت؛ لأن الشبه حاصل..

(٤) وتقديمه مع تعريف الاسم جوازاً ومع تنكيره وجوباً نحو قوله - ﷺ -: (إن من البيان لسحراً وإن من الشعر لحكمة). (جامي)

- هذا إذا كان اسم (إن) ظاهراً، وأما إذا كان ضميراً فلا يجوز التقديم مطلقاً نحو: - «إن»

ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ^(١) والعلة في جواز ذلك أنهم اتسعوا في الظرف^(٢) ما لم يتسعوا في غيره^(٣) فأجازوا تقديمه^(٤) على عامله المعنوي^(٥) كما سيأتي فكذا هنا.

[خبر لا التي لنفي الجنس]

(خبر لا^(٦)) هو^(٧) من جملة المرفوعات (التي لنفي الجنس) تخرج التي بمعنى ليس، والفرق بينهما، أن هذه تنصب الاسم وترفع الخبر، وتلك عكسها، وأن هذه لنفي الجنس كله، إذا قلت: «لأرجل في الدار» فقد نفيت جنس الرجال الواحد، والاثنين، والجماعة؛ لتأكيدهما للنفي، وتلك لنفي ما دخلت عليه دون ما عداه نحو «لأرجل في الدار»^(٨) فقد نفيت المفرد فقط، وأما الاثنان والجماعة فلا.

في الدار إياك» بل يجب اتصال الضمير بعامله نحو: - «إنك في الدار» وقد ذكر ذلك في المضمرات.

مكتبة تلي شات

- (١) من سورة الغاشية الآية (٢٥) و(٢٦).
- (٢) في خ/ه: الظروف.
- (٣) في خ/ه: في غيرها.
- (٤) لكثرة وقوعه في كلامهم، وقوة حاجة غير الظروف إليها؛ لأنها أوعية لجميع الأشياء فهي كالمحارم حيث لا يدخل غيرها لشدة الحاجة إليها، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور. (نجم الدين)
- (٥) وذلك نحو: - «أكل يوم لك ثوب جديد» وعلى المنفي بما في قول بعض الصحابة: «نحن عن فضلك ما استغنيا» دون غيره. (خبيصي).
- (٦) لا فرق بين لا رجل، ولا رجل في إفادة الاستغراق، وإنما الفرق بينهما أن لا رجل نص في إفادة الاستغراق، ولا يحتمل التخصيص، وأما لا رجل فيحتمل التخصيص بأن يقول: بل رجلان ذكر معناه (الرضي) قال: ؛ لأن النكرة في غير الموجب كالنفي والنهي والاستفهام تفيد العموم فلا فرق بينهما إلا بما ذكر، وإنما كان لا رجل نصاً في الاستغراق لتضمنه (من) الاستغراقية بخلاف لأرجل وهو مثل قولك «جاءني من رجل» وما جاءني رجل في كون الأول نصاً في الاستغراق والثاني غير نص ذكر معناه (الرضي).
- (٧) في خ/ه: (هو) غير موجود.
- (٨) في خ/ه: زيادة (ولا امرأتان)

(هو المسند) يعم كل مسند (بعد دخولها) خرج ما عداها^(١) (مثل: لا غلام رجل ظريف فيها^(٢)) فالخبر ظريف، ورفع خبرها حملاً لها^(٣) على «إن» من حيث إنها لتأكيد الإثبات، ونقيضة لها من حيث أن هذه للنفي وتلك للإثبات، والنقيض يحمل على النقيض كما يحمل النظر على النظر^(٤) (ويحذف) خبر لا حذفاً (كثيراً) جوازاً؛ وذلك حيث وجدت قرينة نحو قولك: «لا رجل» جواباً للقاتل: «هل من رجل في الدار؟» و«لا بأس للشاكي» أي: عليك، و«لا إله^(٥) إلا الله» أي: لا إله في الوجود إلا الله، ولا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا عليّ عليه السلام أي: لا سيف^(٦) موجود، وذلك للعلم به، وطلباً للتخفيف.

(و) قال الشيخ: (بنو تميم لا يشبتونه^(٧)) في كلامهم رأساً إما للعلم به وهو

(١) أي: ماعدا خبرها..

(٢) قوله: فيها أي: في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال، لأن الظرافة لا تنقيد بالظروف ونحوه، وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب، وليكون مثلاً لنوعي خبرها..

مركزية كبرى علوم

(٣) في خ/ه: (لها) غير موجود.

(٤) والحاصل أن علة حمل «لا» على «إن» هو النفي؛ لأنه من حمل النقيض على النقيض إذ «إن» لتأكيد الإثبات و«لا» لتأكيد النفي فالتأكيد هو الجامع بينهما، والنقيضان هما النفي والإثبات، وحينئذ عرفت أن «لا» عملت لأجل النفي، وأن النفي علة تامة للحمل فيها، وأما «ما» فهي محمولة على ليس من حمل النظر على النظر؛ إذ هي نظيرة ليس من وجهين الدخول على الاسمية؛ والثاني النفي، فالنفي في عمل ما جزء علة وهو علة منحصرة.

(٥) مسألة إذا قلت: لا إله إلا الله، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار، فارتفاع هذه الألفاظ وهي الله، وعلي، وذو الفقار إما على الصفة على المحل أو على البدل، وإما لأنها خبر وتقدير الخبر: الله إله، فقدّم إله للاهتمام به فقل: إله الله، فأريد الحصر فأدخل النفي فقل: لا إله إلا الله، وأما من يجعله بدلاً أو صفة والخبر محذوف؛ فالتقدير: لا إله موجود إلا الله، وهو أحسن من قولهم: لا إله لنا إلا الله؛ لأنه لا يفيد على هذا، ولا يصح أن يكون هذا الاستثناء هو الخبر؛ لأنه لم يذكر إلا لتبيين الحصر والمراد العموم..

(٦) في خ/ه: (لا سيف) غير موجود.

(٧) قال (نجم الدين): - بنو تميم لا يلفظون به إلا إذا كان ظرفاً. قال (الأندلسي): لا أدري من أين نقله؟ ولعله فاسد. قال: والحق أن بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً أو

مراد-كالذي يأتي - لا مع اسمها، فيه جواباً لسؤال كما سبق، وإما لإغناء النفي^(١) عنه كما سبق نحو: - «لا إله إلا الله» و«لا سيف إلا ذو الفقار»، الخ، ولكنه يقال: لا يجب الحذف عندهم إلا إذا ظهر المعنى فلا يحمل كلام الشيخ على إطلاقه، ويجعلون ظريف صفة لرجل^(٢) على المحل. ومنه قول حاتم الطائي التميمي^(٣):

٤٩ - إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح^(٤)
فيحتمل أن مصبوح صفة على المحل ويحتمل أنه تكلم بلغة أهل الحجاز.

قامت قرينة، وأما إذا لم تقم؛ فلا يجوز حذفه رأساً؛ إذ لا دليل عليه بل بنو تميم كأهل الحجاز في إيجاب الإثبات، فعلى هذا القول يجب إثباته..



(١) والاستثناء.

(٢) بل لغلام.

(٣) اللغة لا النسب.

(٤) ينسب هذا البيت لحاتم بن عبد الله الطائي.

(اللغة) (اللقاح) جمع لفوح وهي الناقة الحلوب (أصربها) جمع أصرار وهو خيط يشد به الضرع؛ لثلاً يرضعها ولدها. (مصبوح) اسم مفعول من صبحته بتخفيف الباء إذا سقيته الصبوح وهو الشرب بالغداة.

: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (اللقاح) اسم لغدا محذوفاً يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً، والتقدير إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها، والجملة من الفعل غدا واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذا إليها (غدت) (غدا) فعل ماض ناقص بمعنى صار و(الثاء) للتأنيث واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللقاح (ملقى) خبر غدا وهو اسم مفعول (أصرة) نائب فاعل للملقى وأصرة مضاف و(الهاء) ضمير الغائبة مضاف إليه و(لا) نافية للجنس (كريم) اسمها (من الولدان) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم (مصبوح) خبر لا ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لكريم على موضعه والخبر محذوف تقديره موجود.

(الشاهد فيه) قوله: (مصبوح) حيث ذكر خبر لا؛ لأنه لم يكن مما يعلم فإذا لم يعلم يجب ذكره ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع والخبر محذوف؛ لعلم السامع تقديره موجود.

[اسم ما ولا]

(اسم ما ولا) هو من جملة المرفوعات (المشبهتين بليس) ووجه الشبه أنهما للنفي كهي، وأنهما يدخلان على المبتدأ والخبر كهي، و «ما» أكثر شبهاً بليس من «لا» من حيث أنها تكون لنفي الحال كليس بخلاف^(١) «لا» فلذلك دخلت «ما» على المعارف ودخلت في خبرها الباء^(٢) كليس تقول: «ما زيد بقائم» كما تقول: «ليس زيد بقائم» وقد حد الشيخ اسمهما بقوله: (هو المسند إليه) يعم كل مسند إليه (بعد دخولهما) أي: دخول «ما» و«لا» خرج ما عدا اسمهما (مثل: - ما زيد قائماً) فزيد اسم «ما» وقائماً خبرها وهذا مذهب أهل الحجاز، وبه ورد التنزيل قال تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣) ﴿مَا هِيَ أُنْثَىٰ تَهْتَهِ﴾^(٤) وأما بنو تميم فلا يعملونهما بل يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر كما يأتي، ومثال إعمال (لا) قوله: «لا رجل» هذا اسمها «أفضل منك» خبرها وهو في (لا) شاذ أي: إعمال (لا) عمل ليس شاذ لضعف شبهها بليس إلا إذا اتصلت بها التاء كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِيءَ مَنَاصِرَ﴾^(٥) فالتاء^(٦) اسمها وما بعدها الخبر أي: وليس الحين حين مناصر، وقد ورد إعمال (لا) شاذاً في نكرة كقوله:  مركز تحقيق وتوزيع علوم إسلامي

٥٠ - فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتية عن سواد ابن قارب^(٧)

(١) فإنها لنفي المستقبل إذا دخلت على المضارع ولنفي الحال إذا دخلت على الاسم ذكر معناه في الغاية.

(٢) على الاطراد وإلا فقد دخلت الباء في خبر لا في قول الشاعر: - فكن لي شفيعاً... البيت، وتدخل لا على المعارف كما في قوله: وحلت سواد القلب... الخ ولكن ليس على الاطراد.

(٣) من سورة يوسف من الآية (٣١).

(٤) من سورة المجادلة من الآية (٢).

(٥) من سورة ص من الآية (٣).

(٦) في كلام المصنف نظر فإن التاء ليست اسماً وإنما هي حرف فلعله خطأ من الناسخ والصحيح حذف أحد جزأيه فحذف هنا الاسم وبقي الخبر منصوباً والتقدير) ولات الحين حين مناصر.

(٧) البيت لسواد بن غارب الأسدي الدوسي - يخاطب فيه رسول الله ﷺ.

وفي معرفة كقوله :

- ٥١ - وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا في حبها متراخياً^(١)
وغير ذلك^(٢).

[المنصوبات]

(المنصوبات) وقد تقدم وجه جمعها بالالف والتاء، والكلام على ما،

(اللغة) «فتيلاً» هو الحيط الرقيق الذي يكون في شق النواة.

(الإهراب) (فكن) فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (لي) جار
ومجرور متعلق بقوله شفيحاً الآتي (شفيحاً) خبر كن (يوم) منصوب على الظرفية الزمانية
ناصبه قوله شفيحاً (لا) نافية عاملة عمل ليس (ذو) اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة
(ذو) مضاف و(شفاعة) مضاف إليه (بمغن) الباء حرف جر زائد (مغن) خبر لا، وهو اسم
فاعل فعله متعد يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر، وجمله لا ذو شفاعة
بمغن في محل جر بإضافة يوم إليها (فتيلاً) مفعوله (هن سواد) جار ومجرور متعلق بمغن
(ابن) صفة لسواد و(ابن) مضاف و(قارب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله : «ذو شفاعة» حيث ورد أعمال لا شاذاً في نكرة

- (١) هذا البيت للناطقة الجعدي : وهو عبد الله بن قيس من بني جمعة العامريين، ولد بالفلج
جنوبي نجد، ولما شب اضطرب فيما يضطرب فيه قومه من حروب، ويقال : إنه ظل
ثلاثين عاماً في الجاهلية لا ينطق الشعر، ثم تفجر على لسانه، فسمي الناطقة لنبوغه فيه،
ويقال : إن نبوغه فيه إنما كان في الإسلام.

(اللغة) (حلت) حل بالمكان من باب رد (باهياً) أي : طالباً (متراخياً) أي : متباطئاً.

(الإهراب) (وحلت) : (حل) فعل ماض و(التاء) للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي (سواد) مفعول به حلت وسواد مضاف والقلب مضاف إليه (لا) نافية تعمل
عمل ليس و(أنا) اسمها (باهياً) خبرها وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً (سواها) مفعول به
لباغ و(سوى) مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (ولا)
(الواو) عاطفة و(لا) نافية (في حبها) جار ومجرور متعلق بقوله متراخياً الآتي و(حب)
مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه و(متراخياً) معطوف على قوله باغياً السابق.

(الشاهد فيه) قوله : «لا أنا باغياً» حيث ورد أعمال (لا) في معرفة.

- (٢) وإنما لم يذكر الشيخ اسم كان وأخواتها في المرفوعات بناء منه أنه قد دخل في حد الفاعل
عند البصريين. وأما عند الكوفيين فهو باق مرفوع بالفاعلية..

وتذكير هو، فخذ من هنالك موقفاً إن شاء الله تعالى (هو ما^(١)) اشتمل على علم
المفعولية) لتدخل المفاعيل الخمسة^(٢)، وما أشبهها، ولما كانت المفاعيل الخمسة
هي الأصل^(٣) أخذ في تعدادها وتحديدتها فقال: (فمنه المفعول المطلق) وسمي
مطلقاً؛ لأن لفظ المفعول يطلق عليه من غير ضميمة^(٤) بخلاف سائرهما فيقال:
مفعول به.. الخ، ولأنه يطلق^(٥) على الفعل لتأكيد أو نحوه^(٦)؛ ولهذا قُدِّم على
غيره^(٧)، ويسمى المصدر كما سيأتي (و) شرع في حده بقوله: (هو اسم) يحتز به
من نحو «ضَرَبَ ضَرَبَ»، فضرِب الثاني تأكيد للأول، وليس مفعولاً مطلقاً (ما)
أي: اسم المفعول الذي (فَعَلَهُ فاعِلُ فِعْلٍ) يحتز من المحال^(٨) والقديم تعالى
فإنهما اسمان ولم يفعلهما فاعل (مذكور^(٩)) احتراز مما لو لم يذكر فعل المفعول
المطلق^(١٠) نحو: «أعجبني القيام» فإن القيام اسم^(١١) لقمت^(١٢)، وقمت لم
يذكر، وكذا «أعجبني إعجابك» فإن إعجابك اسم^(١٣) فعله فاعل فعل، لكن ذلك

مركز تحقيقات كميتر علوم اسلامی

- (١) أي: اسم.
- (٢) في خ/ه: (خمسة) غير موجود.
- (٣) في خ/ه: (هي الأصل) غير موجود.
- (٤) صوابه من غير تقييد بالباء أو في أو مع؛ لأنه قد يطلق عليه ضميمة، وهو مفعول مطلق كحمداً له وغير ذلك..
- (٥) أي: يستعمل معه.
- (٦) كالنوع والعدد.
- (٧) ولأنه فعل الفاعل حقيقة.
- (٨) إذ المحال غير مقدور لأحد، وأما القديم تعالى فلو كان مفعولاً لكان محدثاً.
- (٩) لفظاً أو حكماً.
- (١٠) إذ يصير مصدراً لا مفعولاً مطلقاً.
- (١١) أي: مصدر.
- (١٢) صوابه فإن القيام اسم لحدث فعله فاعل فعل؛ وهو قمت ثم يذكر ذلك الفعل؛ إذ لا معنى لقوله: أن القيام اسم لقمت فتأمل. وأخصر من هذا لو قال: اسم لفعل لم يذكر.
- (١٣) في خ/ه: بزيادة «ما».

الفعل لم يذكر^(١)، ولا يقال: إعجابك^(٢) فعل لفاعل الفعل؛ لأننا نقول: فاعل أعجبني هو الإعجاب، والإعجاب فاعله المخاطب، فليس فاعلهما واحداً، وقوله: (بمعناه^(٣)) أي: يكون الفعل بمعنى المفعول المطلق احتراز من نحو «كرهت قيامي»، فإن قيامي اسم لفعل وهو قمت، والكراهة ليست بمعنى القيام، ولا بد أن يكون الفعل المذكور بلفظ المفعول المطلق نحو «ضربت ضرباً» أو بمعناه نحو «قعدت جلوساً» (و) إذا جمع^(٤) الشروط فإنه (يكون) أي: المفعول المطلق لأحد ثلاثة معان وهي قوله: (للتأكيد) وحقيقته ما لا تزيد دلالته على دلالة الفعل، فإن ضرباً في «ضربت ضرباً» لا يدل إلا على حدوث الضرب، والفعل كذلك مع زيادته بالدلالة على الزمن، وإنما أتى بالمصدر؛ لتأكيد الحدث فقط.

(و) الثاني (النوع) وهو الذي يدل على نوع من الفعل خاص.

(و) الثالث (العدد) وهو الذي يدل على مقدار من العدد^(٥)، وقد بينها حيث قال: (مثل: «جلست جلوساً») هذا مثال التأكيد (وجلسة) بكسر الجيم هذا مثال النوع، وكذا إذا أضيف المصدر أو وصف نحو: «سرت سير البريد» و«ركبت ركوب الأمير» و«ضربت ضرباً شديداً» ونحو ذلك، و«رجع القهقري^(٦)» فإن هذا للنوع لدلالته على نوع مخصوص كقول امرئ القيس:

(١) وهو أعجبت فلاناً مثلاً.

(٢) يعني أنه لم يفعله فاعل الفعل الذي هو أعجب، لأن فاعله إعجابك، وهو لا يفعل نفسه. (نجم الدين) معنى.

(٣) وليس المراد به أن الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم، فإن معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء. (جامي).

(٤) في خ/ه: (إذا جمع الشروط) غير موجود.

(٥) في خ/ه: من الفعل.

(٦) القهقري مصدر بنفسه عند سيبويه ويكون من النوع الأول، وقال المبرد: هو في الأصل صفة لمصدر أي: الرجوع القهقري، وعد بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل؛ فكأنه يقهر القهقري، وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين؛ إذ هي إثبات حكم لا دليل عليه.

٥٢ - حلفت لها بالله حلقة فاجر لناموا فما إن حديث ولا صالي^(١) وجلسنة (وجلستين) بفتح الجيم فيهما هذا مثال العدد، وهو الذي يدل على عدد مقدر كما ترى (فالأول) وهو المصدر التوكيدي^(٢) (لا يثنى ولا يجمع)؛ لأنه جنس يشمل القليل والكثير، ويطلق على الجنس الواحد، والجنسين، والأجناس، فلا تأتي تثنيته وجمعه إلا تكثير الحروف، وهذا خلاف موضوع العربية (بخلاف أخويه^(٣)) وهما النوع والعدد؛ لأن لتثنيتهما وجمعهما ثمرة وهو التكثير؛ إذ لا يفهم فيهما قبل التثنية إلا نوع واحد^(٤) وذلك ظاهر.

(١) البيت لامرئ القيس.

(اللفة) : (الفاجر) : الكذوب و(من حديث) : إما على حذف مضاف أي : من ذي حديث أو على جعل الحديث بمعنى : المحادث كالعشير بمعنى المعاشرة و(الصالي) : المصطلبي وهو الذي يتدفأ بالنار قوله : ولا صالي أي : موقد للنار.

الإعراب : - (خلفت) (حلف) فعل ماضٍ و(الناء) ضمير المتكلم مبني على الضم في محل رفع فاعل حلف (بالله) جار ومجرور متعلق بحلف (حلقة) مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة و(حلقة) مضاف و(فاجر) مضاف إليه (لناموا) (اللام) واقعة في جواب القسم و(ناموا) (نام) فعل ماضٍ و(الواو) ضمير الغائبين فاعل والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم (فما) (ما) نافية (إن) زائدة (من) حرف جر زائدة (حديث) مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً (ولا) (الواو) عاطفة ولا نافية (صالي) معطوف على حديث والخبر محذوف.

(الشاهد فيه) قوله : (حلقة فاجر) حيث أتى بالمفعول المطلق المبين للنوع وفي البيت شاهدان آخران أولهما قوله : «لناموا» حيث حذف قد قبل الفعل الماضي وذلك بعد القسم شذوذاً وثانيهما : - حذف خبر ما المكفوفة عن العمل تشبيهاً بلا والتقدير فما حديث ولا صال (مُتَبَّه) إلى ذي حديث.

(٢) إذ المراد بالتأكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها، والتثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها فيتناقضان.

(٣) يعني : النوع والعدد وذلك؛ لأن النوع قد يكون نوعين فصاعداً، والعدد قد يكون اثنين فصاعداً. (نجم الدين).

(٤) في خ/هـ : بزيادة (وعدد واحد)

(وقد^(١) يكون) المفعول المطلق (بغير لفظه) أي: بغير لفظ الفعل مع اتحاد المعنى (مثل: «قعدت^(٢) جلوساً») و«حبست منعاً» ومنه قول امرئ القيس:

٥٣ - ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت عليّ وآلت حلفاً لم تحلل^(٣)

(وقد يحذف الفعل) أي: فعل المفعول المطلق (لقيام قرينة) حالية أو مقالية تدل على الفعل المحذوف، ويكون ذلك الحذف (جوازاً كقولك لمن قدم: خير مقدم) أي: قدمت خير مقدم، وإنما كان خيرُ مصدرراً بالإضافة إلى المصدر وهو مقدم فأخذ حكمه^(٤)، وقيل: إن قوله: «خير مقدم» صفة لمصدر محذوف تقديره قدمت قدوماً خير مقدم، وهذا مثال القرينة الحالية، ومثال القرينة المقالية أن تقول لشخص: «أيا ضرب ضربت فلاناً» فيقول: ضرباً مبرحاً أي: ضربته ضرباً مبرحاً ونحو ذلك^(٥) (و) قد يحذف فعل المصدر (وجوباً سماحاً) وهو ما لم يعلم له ضابط

(١) وفائدة التصريح بهذا الحكم مع أنه قد علم من قوله: بمعناه في حد المفعول المطلق بيان قلته، ذكر معناه في (الغاية) ..

(٢) هذا الحكم خاص للتأكيد، وأما النوع والعدد فلا يجوز أن يكون إلا بلفظه.

(٣) القائل امرئ القيس وقد ورد في بعض الشواهد بلا نسبة.

(اللغة) «الكثيب» القل من الرمل جمعه أكثبة وكثب وكثبان «آلت» حلفت «لم تحلل» لم تستثن. والمقسم عليه محذوف.

(الإعراب) (ويوماً) منصوب على الظرفية الزمانية والعامل فيه تعذر (على ظهر) جار ومجرور متعلق بتعذر و(ظهر) مضاف و(الكثيب) مضاف إليه (تعذر) فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي (عليّ) جار ومجرور متعلق بتعذر و(آلت) (الواو) عاطفة (آلى) فعل ماض و(التاء) للتأنيث (حلفاً) مفعول مطلق والعامل فيه الفعل آلى لأن آلى بمعنى حلف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (لم) أداة جزم (تحلل) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وإنما حرك بالكسر لأجل الروي، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي وجملة تحلل جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: حلفه حيث نصب المصدر وهو (حلفه) بفعل من معناه هو (آلى)

(٤) لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه. (جامي).

(٥) في خ/ه: (ونحو ذلك) غير موجود.

باستقراء^(١) لغتهم (مثل : سقياً) لزيد^(٢) (ورعياً) له ، هذا مثال الدعاء بالخير فحذف الفعل وهو سُقِيَتْ ورُعِيَتْ وجوباً سماعاً ومنه قوله :

٥٤ - سقياً لقوم لدينا هم وإن بعدوا وخيبةً للأولى وجدائهم عَدَمٌ^(٣) (وخيبة) لزيد (وجدعاً) له ، هذا مثال الدعاء بالشر من خاب أمله خيبة ، وجدع الله أنفه جدعاً (وحمداً) لله أي : حمدت (وشكراً) لله أي : شكرت (وعجباً) لزيد أي : عجبت^(٤) ، وهذه الثلاثة أخبار لا دعاء قال الشاعر :

٥٥ - نور الخمار ونور وجهك تحته عجباً لوجهك كيف لم يتلهب^(٥)

(١) أي : تتبع .

(٢) في خ / هـ : (لزيد) غير موجود .

(٣) لم أطلع على قائله .

(اللمغة) «سقياً» دعاء لهم بالسقي «خيبة» أي : خاب خيبة إذا لم ينل ما طلب .

(الإعراب) (سقياً) مفعول مطلق حذف فعله وجوباً (لقوم) جار ومجرور متعلق بالعامل في سقياً (لدينا) ظرف زمان و(لدى) مضاف و(نا) مضاف إليه والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم (هم) مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لقوم (وإن) (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه (بعدوا) (بعد) فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة وهو فعل الشرط و(واو) الجماعة فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام (وخيبة) (الواو) عاطفة و(خيبة) معطوف على سقياً (للأولى) جار ومجرور متعلق بالعامل في خيبة (وجدائهم) (وجدان) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (وجدان) مضاف و(هم) مضاف إليه (عدم) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(الشاهد فيه) حيث أتى بقوله : «سقياً» مفعولاً مطلقاً محذوف الفعل ، وهذه من المصادر السماعية التي يجب فيها حذف الفعل

(٤) فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال أي : العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً ، قيل : يرد عليه قد قالوا : «حمدت الله حمداً ، وشكرته شكراً ، وعجبت عجباً» فأجاب بعضهم بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء ، وبعضهم بأن وجوب الحذف إنما هو في ما استعمل باللام نحو حمداً له ، وشكراً له ، وعجباً له . (جامي) .

(٥) لم أطلع على قائله .

ولا يجب^(١) حذف فعل هذه المصادر إلا إذا كان معمولها مجروراً باللام^(٢) لوروده في السماع كذلك بينا، وإنما حذفت أفعالها؛ لأن العرب كأنهم علموا بالحدس^(٣) أنه يكثر دورانها على الألسنة فلم ينطقوا بها إلا محذوفة الأفعال للتخفيف^(٤).

(و) قد يحذف فعل المفعول المطلق وجوباً (قياساً) وهو ما علم له ضابط كلي باستقراء لغتهم وذلك (في مواضع منها) أي: من المصادر المحذوفة أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع) المصدر (مثبتاً^(٥)) يحترز مما وقع المصدر منفياً من أول الأمر نحو: «ما زيد يسير سيراً» فيذكر الفعل، ولا بد من كون الإثبات (بعد نفي)

(اللفظة) «الخمار» كل ماستر شيئاً «يتلهب» لهب النار لسانها وكني أبو لهب بذلك لجماله والتهبت النار أي: أتقدت وألهبها غيرها أو قدها.

(الإهراب) (نور الخمار) (نور) خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا و(نور) مضاف و(الخمار) مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة (ونور) الواو عاطفة و(نور) معطوف على نور الخمار و(نور) مضاف و(وجه) من وجهك مضاف إليه مجرور بالكسرة و(وجه) مضاف و(الكاف) مضاف إليه (تحت) منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف حال و(تحت) مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، ويحتمل قوله: (نور وجهك) أن الواو واو الحال، ونور مبتدأ ونور مضاف ووجه من وجهك مضاف إليه، ووجه مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه، تحته منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر، وتحت مضاف وهاء الغائب مضاف إليه، والجملة الاسمية في محل نصب حال (هجياً) منصوب على المصدرية لفعل محذوف وجوباً (لوجهك) جار ومجرور متعلق بأعجب المحذوف و(وجه) مضاف و(الكاف) مضاف إليه (كيف) اسم استفهام منصوب على الحال مبني على الفتح (لم) حرف نفي وجزم وقلب (يتلهب) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر جوازا يعود إلى الوجه.

(الشاهد فيه) قوله: «عجياً» حيث أتى به مصدراً ويراد به الإخبار.

(١) في خ/ه: (يجب) غير موجودة.

(٢) أو بمن نحو «عجياً من زيد».

(٣) التقدير والفهم.

(٤) قال (نجم الدين): وكان القياس أن يكون مما حذف فيه الفعل قياساً، وهو عند استعمالها باللام..

(٥) لأن الاستثناء بعد النفي للإثبات. (سعيد).

احتراز مما وقع مثبتاً من غير نفى نحو «زيد»^(١) سيراً فلا يجب حذف الفعل . (أو) كان المصدر مثبتاً بعد (معنى نفى) فإنه يجب حذف الفعل ؛ ليدخل في هذا «إنما أنت سيراً» ؛ لأن إنما بمعنى ما وإلا ، إذ هي تفيد الحصر ويكون الإثبات بعد نفى (داخل) ذلك النفي (على اسم) فلو دخل على فعل كان هو الناصب للمصدر نحو : «ما سرت إلا سيراً» فلذلك قال : على اسم ، ومن شرط ذلك الاسم الذي دخل عليه النفي أن (لا) يصلح أن (يكون) المصدر (خبراً)^(٢) عنه أي : عن الاسم وذلك بأن يكون الاسم الذي دخل عليه النفي من أسماء الأعيان^(٣) أو ضمائر^(٤) كما ذكره في المثال إذ لا يصح أن يخبر بأسماء المعاني عن أسماء الأعيان نحو : «زيد سيراً» ؛ إذ لا يكون زيد هو السير إلا على جهة المبالغة فيصح ذلك نحو : «زيد صوم»^(٥) فيحترز بالقيد المذكور في الكتاب مما لو كان الاسم الذي دخل عليه النفي اسم معنى نحو : «ماسيري إلا سير شديداً» فإنه يصح أن يخبر بسير عن سيري ؛ فلا يجب النصب فإذا لم يجب فلا فعل محذوف وجوباً .

(أو) لم يقع المصدر خبراً بعد نفى وإثبات كما ذكرنا بل (وقع)^(٦) المصدر (مكرراً) بعد اسم لا يصح أن يقع المصدر خبراً عن ذلك الاسم فهذا شرط لا بد منه (مثل : «ما أنت إلا سيراً») هذا مثال ما جمع القيود ، وهو مصدر توكيدي (وما أنت إلا سير البريد)^(٧) مصدر نوعي (وإنما أنت سيراً) هذا مثال معنى النفي (وزيد ضرباً

(١) في خ/هـ : (زيد بسير سيراً)

(٢) وإنما وجب الحذف في الجامع الشروط ؛ لوجود القرينة والساد فالساد النفي وحرف الاستثناء ، والقرينة انتصاب المصدر بعد اسم لا يصح أن يكون خبراً .

(٣) نحو : زيد .

(٤) نحو : أنت أو هو .

(٥) في خ/هـ : (نحو : - زيد صوم) غير موجود .

(٦) وإنما جمع بين الضابطين ؛ لا شراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه . (جامي) .

(٧) وإنما مثل بمثالين تنبيهاً على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة ، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ ، أو إلى ما يشبه به فعله أو إلى مفرد ومضاف . (جامي) .

- أما القرينة في الضابطة الأولى : فهي ما المشبهة بليس فإنها تقتضي خبراً ، ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر ، وأما الساد مسد هذا المحذوف فهي إلا التي للاستثناء ، وأما القرينة في

ضرباً^(١) هذا مثال المكرر، فأما لو كرر المصدر بعد فعل فهو الناصب له نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾^(٢)

(ومنها) أي: من المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع المصدر) فيه (تفصيلاً) يحترز من قوله «منتت مناً» فإن مناً ليس بتفصيل (لأثر) أي: لفائدة (بمضمون جملة) يحترز^(٣) من وقوعه تفصيلاً لنفس المضمون كقولك: «زيد سافر سافراً قريباً أو بعيداً»^(٤) «متقدمة»^(٥) على المصدر (نحو فشدوا الوثاق) هذه جملة من فعل أمر وفاعل ومفعول كما ترى ومضمونها شد الوثاق فبين أثرها وهو فائدتها التي تتبعها بقوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ^(٦) بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاءُ﴾^(٧) ومثل هذا «زيد سافر إما

الثانية فهي المبتدأ فإنه يقتضي خبراً ولا يصلح خبراً إلا فعل هذا المصدر، وأما الساد فالتكرير قائم مقامه وعوضاً عنه. (غاية تحقيق).

- فإن قيل: فليس زيد هو الفعل فكيف صح أن يكون خبراً عن زيد؟ قلنا: إن قولك: «زيد يسير» بمعنى سائر. (رصاص).

(١) في خ/ه: (زيد سيراً سيراً) مركز تحقيق كتب علوم اسلامی

(٢) من سورة الفجر الآية (٢١).

(٣) في خ/ه: (من قوله: يحترز من وقوعه تفصيلاً إلى قوله: (زيد سافر سافراً قريباً أو بعيداً) غير موجود.

(٤) في بعض النسخ بزيادة (ومضمون الجملة مصدرها مضافاً إلى الفاعل، أو المفعول، وأثر المضمون فائدته ومقصوده والغرض منه صح.

(٥) يحترز من المتأخرة نحو: [إما يتأدب زيد بالضرب تأديباً، أو يهلك هلاكاً فاضربه، وإما تمنون مناً، أو تغدون فداء فشدوا]. هندي.

(٦) قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ...﴾ الخ أي: تمنون مناً أو تغدون فداء فحيثئذ يجب حذف أفعال هذه المصادر لقيام القرينة، وهي الجملة التي هذه هي فوائدها والت زموها؛ لأن الأول قد وقع موقع الفعل لفظاً، فاستغنى عنه لفظاً ومعنى، ألا ترى أن شد الوثاق متضمن لفوائد وجودية من مَنْ أو استرقاق، أو قتل، أو فداء، فلما ذكرت تلك المعاني بألفاظ المصادر لم تذكر أفعالها استغنى بهذه الجملة عما تقدم. (هطيل).

- واعلم أن ضابط هذا القسم: أن تذكر جملة طلبية أو خبرية يتضمن مصدراً يطلب منه فوائد وأغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة. وجب حذف أفعالها. (نجم الدين الرضي).

(٧) من سورة محمد من الآية (٤).

ربحاً وإما خسارة» فلو فسر نفس المضمون لقال: إما رخواً وإما وثيقاً، ولقال: في المثال المذكور: إما قريباً^(١) وإما بعيداً، فلا يجب حذف الفعل في مثل هذا.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع للتشبيه^(٢)) يحترز مما لم يقع للتشبيه نحو «لزيد صوت صوت حسن»، وقوله: (علاجاً^(٣)) في تلك الحال احتراز مما لم يقع علاجاً في تلك الحال نحو قولك: «لزيد علم علم الفقهاء» و«هدي هدي الصلحاء» وقوله: (بعد جملة) أي: إذا وقع المصدر بعد جملة كما يأتي لا إذا وقع بعد مفرد نحو قولك: «الصوت صوت^(٤) حمار» ومن شرط الجملة أن تكون (مشملة على اسم) احتراز من نحو: «مررت به فإذا هو يصوت صوت حمار» فلم يحذف الفعل كما ترى وقوله: (بمعناه) أي: من شرط ذلك الاسم الذي اشتملت عليه الجملة أن يكون بمعنى المصدر يحترز من نحو: «مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار» فإن ضرب ليس بمعنى الصوت وقوله: (وصاحبه) يحترز من نحو: «في الدار صوت صوت حمار» فلم يذكر صاحب الصوت وهو المصوت (مثل: مررت به فإذا له صوت صوت حمار) هذا

(١) الأولى إما قريباً وإما بعيداً؛ لأن قريباً وبعيداً صفة مشبهة لا مصدر.

(٢) فأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً نحو: «إذا له صوت صوت حسن» فقال سيويه: يجب رفعه على أنه بدل من الأول أو وصف له، وإنما حكم فيه بالبدل لا التأكيد اللفظي كما في «جاءني زيد زيد»؛ لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الأول، ولو لم يكن الصفة لكان تأكيداً لا غير، ومن جعله وصفاً مع أن الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد، وإنما اختار سيويه في المصدر الموصوف الاتباع دون النصب على المصدرية؛ لكونه لفظ الأول ومعناه فالأولى أن يجعل الثاني مع تابعه تابعاً للأول.

(٣) أي: حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح واحترز به من نحو: «لزيد زهد زهد الصلحاء»؛ لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح (جامي).

(٤) كان من حقه أن يقول: غير صالح لنصبه، وإلا ورد عليه: «مررت بزيد فإذا هو مصوت صوت حمار» فإن مصوت ناصب صوت حمار. (ثاقب)

مثال ما جمع القيود فيحذف^(١) فعله وجوباً قياساً^(٢) كما ذكر (وصراخ^(٣) صراخ الشكلى^(٤)) وهي: المرأة الحزينة.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف^(٥) أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع) المصدر فيه (مضمون جملة) يحترز من وقوعه مضمون مفرد نحو: «ضربت ضرباً»^(٦) (لا محتمل لها) أي: للجملة (غيره) أي: غير المصدر (نحو: «له علي ألف درهم اعترافاً») فمضمون الجملة - وهي له علي ألف درهم -^(٧) الاعتراف بذلك القدر وقوله: اعترافاً تأكيد لنفس مضمون الجملة كما ذكرنا. (ويسمى هذا المصدر تأكيداً لنفسه) أي: لنفس مضمون الجملة.

(ومنها) أي: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع) أي: المصدر فيه (مضمون جملة^(٨) لها) أي: للجملة (محتمل غيره) أي: غير ذلك المصدر، يعني: أن الجملة ذات محتملين الحق والكذب (نحو: - زيد قائم) فهذه

(١) وإنما وجب الحذف عند اجتماع القيود؛ لوجود قرينة المحذوف، ولسد شيء مسده، أما الأول: فالنصب المشعر بحذف الفعل لا سيما والعلاج ذال على الحدث المقتضي لكون المصدر مفعولاً مطلقاً، وأما الثاني: فالجملة المتقدمة وقد عرفت الشرط في وجه سدها عن المحذوف.

(٢) في خ/ه: قياساً غير موجود.

(٣) وإنما مثل بمثاليين؛ لأن الأول اسم مصدر، والثاني مصدر حقيقية، وقيل: إن المصدر الأول مضاف إلى النكرة والثاني إلى المعرفة. (خاية تحقيق) - وتقدير الفعل يصوت صوت حمار، ويصرخ صراخ الشكلى، فحذف الفعل للاستغناء عنه بما في قولك: صوت من الدلالة عليه ووقع موقعه لفظاً فأغنى عنه لفظاً ومعنى. (هطيل).

(٤) الشكلى: التي مات ولدها وليس معها غيره.

(٥) وإنما وجب حذف الفعل الناصب للمؤكد لنفسه ولغيره؛ لكون الجملتين كالتابيتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه أي: الفعل فلا يجوز تقدم المصدر على الجملتين؛ لكونهما كالعامل الضعيف، ولا يمتنع التوسط نحو «زيد حقاً قائم»، (رضي).

(٦) فإن ضرباً مضمون مفرد وهو الفعل وحده دون فاعله. (رضي).

(٧) في خ/ه: بزيادة (هو).

(٨) في خ/ه: بزيادة يحترز من رجوع القهقري فإنه مضمون المفرد.

جملة خبرية تحتل الصدق^(١) والكذب، والمصدر وهو قوله: (حقاً) أكد أحد المحتملين كما ترى ولذلك قال: (ويسمى) المصدر (توكيداً)^(٢) لغيره) أي: لغير الكذب،^(٣) بل أكد الحق هذا كلام الشيخ في شرح المفصل، وقال ركن الدين: يعنى أنه توكيد لغير مضمون الجملة؛ إذ مضمونها نسبة القيام إلى زيد، وقوله: حقاً توكيد لغير مضمون الجملة، وكذا في الخبيصي، وهو الأقرب عندي.

(ومنها «أي»: ومن المصادر المحذوف أفعالها وجوباً قياساً (ما وقع) لفظ^(٤) المصدر فيه (مثنى)^(٥) مثل لبيك وسعديك) وحنانيك وهذا ذيك ودواليك معناه ألبيك تلبية^(٦) بعد تلبية، وأسعدك اسعاداً بعد اسعاد، وأتحنن لك تحنناً بعد تحنن،

(١) قوله: يحتل الصدق والكذب، وليس المراد أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتل الكذب من حيث العقل أي: لا يمتنع عقلاً أن يكون مدلول اللفظ ثابتاً. (نجم الدين) الرضي.

(٢) أي: لدفع احتمال غيره. (جامي).

(٣) فيه نظر؛ لأنه لم يتقدم ما يعود إليه الضمير وهو الكذب، وقد وجه بأن الضمير يعود إلى حقاً وأن اللام للتعليل أي: أتى به لأجل يدفع احتمال غيره وهو الكذب. (سيدنا صديق)، وتحقيق هذا أنه أتى بالمصدر توكيداً للفعل الذي هو أحق وهو غير الجملة التي هي زيد قائم لفظاً ومعنى.

(٤) لا معناه.

(٥) قال (نجم الدين): ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِيجَ الْبَصَرَ كَرَيْنًا﴾ [الملك: ٤] أي: رجماً كثيراً مكرراً أو كان لغير التكرير مثل «ضربته ضربتين» أي: مختلفتين، بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا. (بلفظه).

(٦) من ألب على كذا إذا أقام بالمكان فكان المعنى أدوم دواماً بعد دوام على طاعتك. (هطيل). فإن أصله لباً لباً وسعداً سعداً ثم ثني فقيل: لبيك وسعديك، وحذفت نون التثنية للإضافة إلى الكاف، وفي ذلك نحوه جهة سماعية وجهة قياسية، فجهة السماع أن تثنية المصدر سماع لا يقاس عليها، فلا يقال: ضربيك وقتليك، ومعناه للتكثير، بل يوقف على ماسمع من العرب، والقياسية وهي كل مصدر سمع مثنى فإنه يجب حذف فعله قياساً. «رصاص». إذا أريد التكرير وأما إذا لم يرد فجائز وذلك حيث لم يرد التثنية. وفي (الجامي) أصله ألب لك إلباين أي: أقيم بخدمتك وامثال أمرك ولا أبرح عن مكاني

وأداولك مداولة بعد مداولة، وأهذ في طاعتك هذا بعد هذ أي: أسرع، ومنه قول الشاعر:

٥٦ - أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض^(١)
وقول الآخر:

٥٧ - إذا شق مرد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لا بس^(٢)

اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ورد إلى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه، ويجوز أن يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألْب فلا يكون محذوف الزوائد:

(١) هذا البيت ينسب لطرفة بن العبد.

(اللفظة) «التحنن» الرحمة والخير فمعنى قول القائل: حنانيك تحنناً بعد تحنن، أي: كلما كنت في رحمة وخير فلا تقطعن ذلك وليكن موصولاً بآخر من رحمتك.

(الإهراب) (أبا) منذر منادى بحرف تداء محذوف منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف و(منذر) مضاف إليه (أفنيت) أفنى فعل ماضٍ وتاء المخاطب فاعله (فاستبق) استبق فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت (بعضنا) بعض مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وبعض مضاف ونا المتكلم مضاف إليه (حنانيك) مصدر منصوب بالياء وحنان مضاف والكاف مضاف إليه بعض مبتدأ مرفوع بالابتداء وبعض مضاف و(الشر) مضاف إليه (أهون) خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة من حرف جر بعض اسم مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بأهون.

الشاهد فيه: نصب حنانيك على المصدر النائب عن الفعل، وقد ثنى حنانيك لإرادة التكثير لأن الثنية أول مراتب التكثير.

(الشاهد فيه) حيث نصب «حنانيك» على المصدر النائب عن الفعل وقد ثنى حنانيك لإرادة التكثير؛ لأن الثنية أول مراتب التكثير.

(٢) هذا البيت ينسب للشاعر عبد بني الحسحاس.

(اللفظة) «البرد» هو الثوب (شق البرد) تمزيقه (البرد) بضم فسكون الكساء (دواليك) مأخوذ من مدالة الشيء المناوبة.

(المعنى) كان من عادة العرب إذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل منهما برد الآخر ثم تداول على تمزيقه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولهما على شق البرد حتى ألا يبقى فيه ملابس.

فلا فعل لهذه المصادر من جنسها، وأما لبيك فمأخوذ من لفظ لبيك^(١) كسبحل من سبحان سبحان الله، وجعل ما فيها من التثنية التي هي أول ألفاظ تكثير العدد يقوم مقام الفعل فحذف وجوباً قياساً، وأما لفظ التثنية فيها فهو سماع.

[المفعول به]

(المفعول به) هذا هو القسم الثاني من المفاعيل (و) حقيقته (هو ما وقع عليه فعل^(٢) الفاعل) ونعني بالوقوع هو تعلق الفعل بما يتوقف تمام

(الإعراب) (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط (شق) فعل ماض مبني للمجهول وهو فعل الشرط لا محل له من الإعراب (برد) نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها (شق) فعل ماض مبني للمجهول جواب الشرط وهو العامل في إذا النصب لا محل له من الإعراب (بالبرد) جار ومجرور متعلق بشق (مثله) مثل نائب الفاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ومثل مضاف وهاء الغائب مضاف إليه (دواليك) مصدر في موضع الحال منصوب بالياء لأنه مثنى، والكاف للخطاب (حتى) ابتدائية (كلنا) كل مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وكل مضاف، ونا المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (هيز) خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وغير مضاف و(لايس) مضاف إليه.

(الشاهد فيه) حيث نصب «دواليك» على المصدر الموضوع موضع الحال، وثنى؛ لأن المداولة من اثنين والكاف للخطاب لا يتعرف ما قبلها بها، فلذا يصح وقوعه حالاً.

(١) وفي (الخبصي) وأما لبي يلبى فمأخوذ من لفظ لبيك. وهو الأولى لأن لبيك ليس من جنس لبيك وإنما الذي من جنسه لبي.

(٢) قوله: فعل الفاعل، والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار إسناده إلى فاعل حقيقة أو حكماً، يخرج زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعل ولا بشكل بمثل: «أعطني زيداً درهماً» فإنه يصدق على (درهماً) أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه، فإن مفعول مالم يُسم فاعله في حكم الفاعل، وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد أنه لو قال: ما وقع عليه فعل لكان أخصر.

والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر، فإنهم يقولون في «ضربت زيداً»: إن الضرب وقع على زيد، ولا يقولون في «مررت بزيد»: إن المرور وقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة. (جامي) وخرج الحال؛ لأن تعلق الفعل به بواسطة حرف في المعنى فمعنى «ضربت زيداً قائماً» في حال القيام وخرج المستثنى والتشيز بما خرج به. عصام.

فائدته^(١) عليه ليدخل في هذا المفعول حقيقة (نحو ضربت زيداً) وقتلت عمراً، وشتتت خالدأ، وخلق الله العالم^(٢) (و) المفعول مجازاً نحو المفعول الأول من باب (أعطيت زيداً درهماً) ونحو: لم أضرب بكراً (وقد يتقدم^(٣)) المفعول به (على الفعل)^(٤) إذ الفعل قوي التصرف فيعمل في مفعوله متقدماً^(٥) ومتأخراً نحو: «زيداً

(١) قوله: تمام فائدته . الخ يَرُدُّ عليه «مررت بزيد» فإنه قد تعلق به الفعل، ولا يعقل بدونه مع أنه لا يسمى مفعولاً به اصطلاحاً. قال في النجم الثاقب: فالأولى أن يقول في الحد: ما تعلق به الفعل المتعدي خاصة . .

(٢) هذا عند الجمهور أعني: أن خلق الله العالم مفعول به، وعند الجرجاني، والزمخشري، وابن الحاجب، ورجحه ابن هشام أنه مفعول مطلق، قالوا: لأن المفعول ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان بإيجاد الفاعل. (فاكهى معنى).

(٣) ليس حكماً مختصاً بالمفعول به بل بالمفعولات الخمسة فيه على سواء إلا المفعول معه وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي الأصل للعطف لموضوعها أثناء الكلام. (نجم الدين).

(٤) في خ / هـ بزيادة (لوجود قرينة جوازا لفظية أو معنوية فاللفظية (زيداً ضرب عمرو) والمعنوية (أكل الكمثرى موسى) ومن اللفظية مثل (ما أراد زيد أخذ) ويجب تأخير المفعول به عن الفعل إذا كان الفعل صلة الحرف نحو (من البر أن تكف لسانك) أو مقروناً بلام الإبتداء مثل (وإن الله مع المحسنين) والقسم نحو (والله لأقولن الحق) ولا يجوز فيها تقديم المفعول به استفهاماً أو شرطاً أو مضاف إلى الاستفهام أو الشرط مثل (من رأيت) و(أيهم لقيت) و(من تكرم أكرم) و(أيهم تدع أحبك) والمضاف إليه نحو (غلام من رأيت) و(فعل أيهم استحسن) أو كان جواباً لأما مثل قوله تعالى ﴿فَأَمَّا آلِثَبَدٍ فَلَا لَقَهْرَ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩-١٠].

(٥) جوازاً ووجوباً أما جوازاً مثل: «الله أعبد» ووجه الحبيب أتمنى» وأما وجوباً فما تضمن معنى الإستفهام أو الشرط مثل «من رأيت؟» و«من تكرم أكرم» هذا إذا لم يمنع مانع من التقديم كوقوعه في حيِّز أن نحو «من البر أن تكف لسانك» اه: (جامي). وكذلك بمنع تقديم المفعول إذا أكد الفعل بنون التوكيد وأما قوله: «والله فاعبد» فللضرورة. نجم معنى والله أعلم وأحكم . .

ضربت» وقوله: (و قد يحذف^(١) الفعل) الناصب للمفعول به (لقيام قرينة) تدل عليه حاله أو مقالية حذفاً (جوازاً مثل «زيداً» لمن قال: «من أضرب؟») أي: اضرب زيداً ونحو ذلك (و) مثال القرينة الحالية أن ترى شخصاً متهيئاً للحدج فتقول: مكة أي: تريد مكة، ومنه قوله:

٥٨ - لن تراها^(٢) ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً^(٣)

أي: وأنت^(٤) ترى لها طيباً في مفارق الرأس (وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول به (وجوباً في أربعة أبواب الأول) منها أي: من الأربعة الأبواب (سماحي

(١) قال (نجم الدين): وأعلم أن المفعول به يحذف كثيراً إلا في أفعال القلوب كما يجيء في بابها أن شاء الله تعالى، وكذا المتعجب منه فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على تعيينه نحو «ما أحسنك وأجمل» ولا يحذف المجاب به نحو «ضربت في جواب: من ضربت؟» (إذ هو مقصود الكلام وكذا إذا كان مستثنى نحو «ماضربت إلا زيداً».

(٢) وذلك لأنه لما أثبت بعد النفي ونصب بعد الإثبات علم أن المراد إثبات الفعل المثني وهو ترى، هطيل.

مركز ترميز و توثيق و نشر

(٣) هذا البيت ينسب لابن قيس الرقيات.

(اللغة «المفارق» جمع مفروق وهو حيث يتفرق الشعر.

(الإعراب) (لن) حرف نفي ونصب واستقبال. (تراها) ترى: فعل مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت والهاء ضمير الغائبة في محل نصب مفعول به (ولو) الواو في قوله ولو اعتراضية ولو شرطية (تأملت) فعل ماض والتاء ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع فاعل (إلا) أداة استثناء (ولها) الواو للحال و لها جار ومجرور متعلق بـ ترى المحذوف (في) حرف جر (مفارق) اسم مجرور والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من قوله: طيباً ومفارق مضاف و(الرأس) مضاف إليه (طيباً) مفعول به لـ ترى محذوف والتقدير: لن تراها إلا وأنت ترى طيباً. والجملة المحذوفة في محل نصب حال، ولا بد من تقدير أنت قبل الفعل المحذوف؛ لثلاثاً يدخل الواو على المضارع المثبت؛ إذ لا يكون إلا بالضمير وحده فتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) حيث نصب طيباً بفعل رأيت دل عليه ما قبله.

(٤) وفائدة تقدير أنت لثلاثاً تدخل واو الحال على المضارع المثبت، إذ لا يكون إلا بالضمير وحده.

نحو امرء ونفسه^(١) أي: اترك امرءاً ونفسه ﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾^(٢) أي: انتهوا عن قولكم الله ثالث ثلاثة، واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد وقيل^(٣) إنه صفة لمصدر محذوف أي: انتهوا انتهاء خيراً لكم، وقيل^(٤): إنه خبر لكان^(٥) مقدرة أي: انتهوا يكون الانتهاء خيراً لكم (وأهلاً وسهلاً) أي: أتيت أهلاً لا أجنب، ووطئت سهلاً من الأرض لا حَزْناً، وقيل: إنهما مصدران محذوف فعلهما أي: أهلت أهلاً وسهلت سهلاً، وكذلك^(٦) مرحباً أي: أتيت مرحباً.

[المنادى]

(الثاني) من الذي يجب حذف فعله (المنادى) وهو الأول مما يحذف فعله^(٧) قياساً (و) حقيقته (هو المطلوب إقباله) يدخل في هذا أنا طالب إقبالك ويخرج بقوله: (بحرف نائب^(٨) مناب أدهو^(٩)) ونعني بالنائب حروف النداء وهي «يا وهيا وأي: والهمزة» على ما يجيء، وقد خرج من الحد المندوب؛ لأنه غير مطلوب الإقبال عند المصنف، وليس بمنادى بل متفجع عليه وكذا خرج المتوجع منه نحو «الويل والثبور» (لفظاً) ذلك الحرف، وذلك نحو «يازيد» أي: أدعو زيداً (أو

(١) والواو تحتل أن تكون بمعنى مع وهي الناصبة نفسه ويحتمل أن تكون عاطفة أي: دع امرءاً ودع نفسه على المبالغة.

(٢) من سورة النساء من الآية (١٧١) - دليل الحذف عدم جواز إعمال انتهوا كما لا يخفى.

(٣) الفراء.

(٤) الكسائي.

(٥) وليس بوجه؛ لأن كان لا تقدر قياساً.

(٦) في خ/ه: (كذلك مرحباً، أي: أتيت مرحباً) غير موجود.

(٧) في خ/ه: (فعله) غير موجود.

(٨) يحذف الفعل هنا؛ لأن حرف النداء قائم مقام الفعل فلم يجمع بين النائب والمنوب عنه

هذا إذا كان الحرف ملفوظاً به ولم يجز أيضاً ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لثلاثي يلتبس بالأخبار. ركن الدين - ولدلالته عليه وإفادته فائدته. (نجم الدين).

(٩) الأولى أن يقدر بلفظ الماضي أي: دعوت أو ناديت؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية

مجيشها بلفظ الماضي.

تقديرًا) نحو قوله تعالى ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١) أي: يا يوسف وقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾^(٢) فالتقدير^(٣) أدعو يوسف.

(و) اعلم أن المنادى يبنى ويعرب وقد بينهما الشيخ بقوله: (يبنى على ما يرفع^(٤) به) من ضمة أو ألف أو واو (إن كان مفرداً) يحترز من المضاف والمشبّه به وسيأتي (معرفة) يحترز من النكرة غير المقصودة والمبني (مثل يازيد) هذا مثال المتعرف بالعلمية في الأصل^(٥) (ويارجل) هذا مثال المتعرف بحرف النداء؛ لأجل قصده بالخطاب^(٦) (ويازيدان)^(٧) مثال المثني وهو الذي يرفع بالألف (ويا زيدون) مثال المجموع الذي يرفع بالواو، ويارجال مثال جمع المكسر المتعرف بحرف النداء لكنه يقال: لِمَ بني هذا؟ ولم خص بالضم؟ ولم بني على الحركة ولم يُننَ على السكون كما هو أصل المبنيات؟ قلنا: وجه بنائه أنه وقع موقع المضمر^(٨) إذ «يا» بمثابة أدعو، وزيد بمثابة الكاف، كأنك قلت: أدعوك، وخص^(٩) بالضم إذ

(١) من سورة يوسف، من الآية (٢٩).

(٢) من سورة يوسف، من الآية (٤٦).

(٣) في خ/ه: (فالتقدير أدعو يوسف) غير موجود.

(٤) هذا أولى من قولهم: يبنى على الضم؛ لأنه لو قال: ما بني على الضم لخرج عنه المثني نحو «يا زيدان» والمجموع نحو «يا زيدون».

- وقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتهما بالنسبة إلى النصب ولطلب الاختصار بالتقديم في بيان النصب بقوله: وينصب ما سواهما. (جامي).

(٥) وأما الآن فقد جرد عن ذلك وعرف بحرف النداء إذ لا يجتمع تعريفان..

(٦) فيكون التعريف لمجموع الأمرين وهو حرف النداء وقصده بالخطاب..

(٧) في خ/ه: بزيادة (كقوله)

قالت هريرة لما جئت زائرهما ويلى عليك ويلى منك يارجل

(٨) فإن قيل: إن العَلَمَ إذا بني أو جمع لزم فيه اللام فكيف يصح «يازيدان» و«يازيدون» بلا لام، قيل: إن صح ذلك لقيام حرف النداء مقامه وكونها في حكمها في إفادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع التعريف وهو محذور..

(٩) في خ/ه: (الضمير) - وكونه مثله في الأفراد والتعريف والخطاب. موشح.

(١٠) الأجود أنه خص بالضم؛ لأنه في الأصل معرب فلما شابه الضمير بني فخص بأشرف الحركات وهي الضمة؛ لأنها أشرف حركات الإعراب فتأمل..

لو بني على الفتح التبت حركة البناء بحركة الإعراب في الممتنع في «يا أحمد»^(١)، و«حمل» حيث يفرق بينهما التنوين، ولو بني على الكسر التبت في بعض الأحوال بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة ياؤه، وبقيت الكسرة لتدل عليها نحو «يا إسحاق» وبني على الحركة ليدل على أن بناءه عارض لا أصلي.

(و) يعرب المنادى حين أن (حين أن يخفض بلام الإستغاثه^(٢)) لأنه لام جر، ولا يجوز إلغاؤه^(٣) لكنه مفتوح في المستغاث به؛ لأنه وقع موقع الضمير واللام مع المضممر مفتوحة نحو «لك» و«له» فكذلك فيما وقع موقع المضممر (مثل: بالزيد لممرو) وتكون مع المستغاث له مكسورة نحو «يا لله للمسلمين» فرقاً بين المستغاث به والمستغاث له، وكذلك تكون في المستغاث به بعد واو العطف نحو

(١) الأولى في التمثيل بنحو أحمر؛ لأنه لو بني على الفتح وقيل: يا أحمر لم يعلم هل هو نكرة مقصودة مبني على الفتح أو غير مقصودة، وهو متنع، فتلتبس حركة البناء بحركة الإعراب، بخلاف أحمد فإنه لا يلتبس إلا في حالة حذف حرف النداء هل هو مبني أو منصوب بفعل. (املاء).

- ولقائل أن يقول: التباس حركة البناء بحركة الإعراب حاصل أيضاً مع الضم، كما إذا قلت: يا أحمد، وذهل السامع عن حرف النداء التبت عليه هل الحركة التي على أحمد حركة بناء وأنت قلت: يا أحمد أم حركة إعراب وأنت قلت: جاءني أحمد، فالأجود ما ذكر أولاً في الحاشية..

(٢) وهذه هي لام التخصيص دخلت علامة الإستغاثه، وإنما خصت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناه؛ إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، فاللام معد لأدعو المقدر عند سيئويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول وجاز ذلك مع أن أدعو متعد بنفسه لضعفه بالإضمار أو لضعف النائب منابه. (نجم الدين). واعلم أنه لا يستعمل من حروف النداء والإستغاثه والتعجب إلا (يا) وحدها؛ لكونها أشهر في النداء فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في المنادى والمستغاث به والمتعجب منه كقول الشاعر:

- يا ما أميلح... الخ.

(٣) فإن قلت: إنما يمنع الجار في المعربات والمنادى هاهنا مبني والعامل لا يظهر في البناء، قلت: حرف النداء مقتضى للبناء، واللام مقتضى لأن يعمل فيه، وكان أقرب من حرف النداء فأعمل فيه لأجل القرب.

«يأزِيد ولِعَمرو»^(١) ولِبكر» فاللام مع المعطوف مكسورة أيضاً حيث لم تكرر «يا» نحو قوله:

٥٩ - يا لَعَطَافِنا ويا لَرِيَّاح وأبي الحشرج الفتى النفاح^(٢)
يا لَقُومي من للعلی والمساعي يالْقُومي من للندی والسماح

(و) إذا لحقت ألف الاستغاثة بالمستغاث به فإنه (يفتح لإلحاق ألفها) أي:
ألف الاستغاثة (فلا لام) يدخل المستغاث به (حينئذ)؛ لأن اللام تقتضي جر آخر

(١) بكسر اللام إذا لم يُعَدَّ معه حرف النداء، فإن أعيد فتح كما في البيت، وإنما كسرت في المعطوف مع أنه منادى آخر؛ لأن المعطوف يجب أن يكون مغايراً للمعطوف عليه معنى فكسر اللام لتدل المغايرة اللفظية على المغايرة المعنوية، وقيل: لضعف الواو النابتة عن العامل. سيد شريف.

(٢) هذان البيتان مما لم أطلع على قائل لهما. يرثي رجالاً من قومه هذه أسماؤهم يقول: لم يبق للعلی والمساعي من يقوم بهما بعدهم.

(اللغة) «عطافنا - رياح - أبي الحشرج» أسماء رجال من قومه «النفاح» كثير العطاء، ويروى «الوضاح» من الوضح وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمه. «العلی» بالضم جمع علياً وهي صفة رفيعة «المساعي» هي مآثر أهل الشرف والفضل ومكرماتهم واحداً مسعاة «السماح» الجود.

(المعنى) يقول: لم يبق للعلی والمساعي من يقوم بهما بعدهم.

(الإهراب) (يا) حرف نداء واستغاثة (لعطافنا) اللام حرف جر وعطاف اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة وعطاف مضاف ونا مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جنى لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلت عليه يا عند ابن الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ النحاة سيبويه (ويا) الواو عاطفة ويا حرف نداء واستغاثة واللام جارة والرياح اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف على نحو ما تقدم (وأبي) الواو عاطفة وأبي معطوف على ما تقدم وهو مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة وأبي مضاف و(الحشرج) مضاف إليه (الفتى) صفة له مجرور بكسرة مقدرة (النفاح) صفة أيضاً مجرور بالكسرة الظاهرة.

(الشاهد فيه) إدخال لام الاستغاثة على المستغاث به مفتوحة وهو قوله: «يالْعَطَافِنا - يالْرياح - يا لَقُومي»

الاسم، والألف تقتضي فتحه، ولا يكون مفتوحاً مجروراً في حالة واحدة فحذفنا اللام وأبقينا الألف؛ لأن فيه تطويلاً للصوت فتقول: يا زيدا، وحركة الاسم مع الألف حركة بناء لبقاء علة البناء فيه^(١) وإنما فتح لأجل الألف، ولك أن تلحق بالألف ها السكت فتقول: (يا زيدا ويمرّب وينصب ما سواهما) أي: ماسوى المبني والمجرور بلام الاستغانة وذلك المضاف (مثل: يا عبد الله) و«يا غلام زيد» و«يا صاحب عمرو» و«يا ذا المال» و«يا أخا العرب» (و) المشبه^(٢) بالمضاف من كل اسمين ارتبط أحدهما بالآخر على غير جهة الإضافة بأن يكون الثاني معمولاً للأول (نحو يا طالعا جبلاً) فجبلاً مفعول لطالع، أو يكون الثاني متعلقاً بالأول نحو «يارقيقاً بالعباد» أو معطوفاً عليه نحو «يا ثلاثة وثلاثين» اسم رجل، لا إذا قصد نداء عدد ثلاثة وحدهم وثلاثين وحدهم فإن الإسمين هنا مبنيان؛ لأن كل واحد منهما منادى مفرد على انفراده، ومن جملة ما ينصب لشبهه بالمضاف الاسم الموصوف بجملة كقول الشاعر:

٦٠ - أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثله جرير^(٣) ولكن في كليب تواضع^(٤)

- (١) وهو وقوعه موقع المضمّر وكونه مثله في الأفراد والتعريف والخطاب..
- (٢) وضابط المشبه بالمضاف كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام آخر إليه. (جامي) - ووجه المشابهة من ثلاثة أوجه: الأول: أن الأول عامل في الثاني كالمضاف في المضاف إليه، والثاني: أن الثاني بتمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف، والثالث: أن الأول مختص بالثاني كتخصيص المضاف بالمضاف إليه.
- (٣) يرفع جرير على أنه بدل من شاعر وتنوينه للضرورة، وإن نصب فعلى أنه عطف بيان.
- (٤) هذا البيت ينسب للصلتان العبدى.

(المعنى) كان الصلتان قد دُعِيَ ليحكم بين الفرزدق وجرير ففضل جريراً في الشعر والفرزدق في الشرف.

(الإعراب) (أيا) شاعراً أيا حرف نداء و شاعراً منادى منصوب بالفتحة الظاهرة والسبب في نصبه أنه وصف بالجملة بعده (لا) نافية للجنس (شاعر) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (اليوم) ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بخبر (لا مثله) خبر لا مرفوع بالضممة الظاهرة ومثل مضاف وهاء الضمير مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (جرير) خبر مبتدأ محذوف (ولكن) الواو عاطفة ولكن حرف استدراك (في) حرف جر (كليب) اسم

وقول الآخر:

- ٦١ - أعبدأ حل في شعبي غريباً ألؤماً لا إبالك واغتراباً^(١)
وكذلك الموصوف بظرف كقوله:
- ٦٢ - أدارأ بحزوى هجت للعين عبرة فماء الحياء يرفض أو يترقرق^(٢)

مجرور بني وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (تواضع) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وجملة لا شاعر اليوم مثله في محل نصب صفة لشاعر

(الشاهد فيه) قوله: (أيا شاهراً) حيث نصب المنادى من قبيل التشبيه بالمضاف لأنه موصوف بجملة.

(١) هذا البيت ينسب لجريز.

(المعنى) جريز يُعبر العباس بن يزيد الكندي بحلولة في شعبي لأنه كان حليفاً لبني فزارة، وشعبي من بلادهم، والحلف عار عند العرب، جعله عبداً لثيماً نازلاً في غير أهله فأنكر عليه أن يجمع بين اللؤم والغربة.

(الإعراب) (أعبدأ) الهمزة للنداء و عبداً منادى منصوب بالفتحة الظاهرة (حل) فعل ماض مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعبد (في شعبي) جار ومجرور متعلق بحل (غريباً) حال من الضمير المستتر في حل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (ألؤماً) الهمزة للاستفهام و لؤماً مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة حذف فعله وجوباً (لا أبا) لا نافية للجنس و أبا اسمها منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة (ولك) اللام زائدة وكاف الخطاب مجرور باللام الزائدة وأبا مضاف وكاف الضمير مضاف إليه وخبر لا محذوف (واغتراباً) الواو عاطفة واغتراباً منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف والتقدير وتغترب اغتراباً وجملة الفعل المحذوف معطوف على جملة ألؤماً.

(الشاهد فيه) قوله: (أعبدأ حل) حيث نصب المنادى لأنه موصوف بالجملة بعده وفيه شاهد آخر وهو قوله: (ألؤماً واغتراباً) فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة دالة على التوبيخ والعامل في هذا المصدر محذوف وجوباً.

(٢) هذا البيت ينسب لذي الرمة.

وفي خ/ه: فماء الهوى يرفض أو يترقرق.

(اللغة) «حزوى» جبل من جبال الدهناء. قال الأزهري: وقد نزلت به «العبرة» الدمعة «ما

وقول الآخر:

٦٣ - ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام^(١)

الهوى هو الدمع لأن الهوى يبعثه «يرفض» ينصب متفرقاً «يتفرق» أن يجيء ويذهب فتري له حركة وتلألاً.

(الإعراب) (أداراً) الهمزة حرف نداء و داراً منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (بحزوى) الباء حرف جر و حزوى اسم مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر والجار والمجرور في محل نصب صفة لدار (هجت) هاج فعل ماض والتاء للمخاطبة فاعل مبني على الكسر في محل رفع فاعل (للمعين) جار ومجرور متعلق بهجت (هيرة) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (فماء) الفاء حرف عطف ماء مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة و ماء مضاف و (الحياة) مضاف (يرفض) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (أو) عاطفة (يتفرق) معطوف على يرفض، و فاعل يتفرق ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة معطوف على جملة لها محل من الإعراب فهي في محل رفع.

في البيت شاهدان أولهما قوله: (أداراً) حيث نصب المنادى النكرة المقصودة بالنداء، والقياس فيه البناء على الضم، ومسوغ نصبه أنه منكوز في اللفظ لاتصافه بالمجرور، ووقوعه موقع صفته فكأنه قال: أداراً مستقراً بحزوى فجري لفظه على التنكير وإن كان معرفة مقصوداً بالنداء وثانيهما قوله: (حزوى) حيث صحت الواو فيه لكونه اسماً لا وصفاً.

(١) هذا البيت ينسب للأحوص.

(اللغة) «نخلة» كناية عن المرأة، كما كني عنها الآخر بالسرحة في قوله: -

أبى الله إن سرحة مالك. «ذات عرق» موضع بالحجاز أحد مواقيت الحج المكانية.

(المعنى) يقول لهذه المرأة: أيتها المرأة الموجودة في المكان المسمى بذات عرق ومكنى عنها بالنخلة السلام عليك ورحمة الله.

(الإعراب) (ألا) أداة استفتاح (يا) حرف نداء (نخلة) منادى مشبه بالمضاف منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه تعلق به شيء من تمام معناه وهو الوصف المتعلق عليه تمام المعنى (من ذات) من حرف جر ذات اسم مجرور بمن وذات مضاف و (هرق) مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل نصب صفة لنخلة (عليك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (ورحمة الله) الواو عاطفة ورحمة الله معطوف على السلام، وقدم عليه للضرورة، أو الواو للحمية، ورحمة الله مفعول معه عند ابن جني و (السلام) مبتدأ مؤخر.

ونحو قوله ﴿ يا عظيمًا يرجى لكل عظيم ﴾^(١)

(و) مما يعرب بالنصب النكرة غير المقصودة نحو (يارجلًا لغير معين) ويا ملاحًا احمطني قال الشاعر:

فيا راكباً إما عرضت فبيلغن نداماي : من نجران أن لا تلاقيا^(٢)

وفي البيت (شاهدان) أولهما قوله : (يا نخلة من ذات هرق) حيث نصب المنادى لأنه نكرة موصوفة بالجار والمجرور وثانيهما قوله : (عليك ورحمة الله السلام) يريد عليك السلام ورحمة الله فقدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه وقال ابن جني : أن ورحمة الله معطوف على الضمير في عليك .

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج : ٦ ص : ٢٥٦

عن عائشة قالت افتقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليل فالتصته فإذا هو ساجد كالثوب الطريح وهو يقول سجد لك خيالي وسواي وآمن بك فؤادي هذه يدي بما جنيت على نفسي يا عظيمًا يرجى لكل عظيم اغفر الذنب العظيم

(٢) هذا البيت ينسب لعبد يغوث ، وهذا البيت من قصيدة له هي آخر شعره ، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته بني تميم في يوم الكلاب الثاني ، ويشبهه قول مالك بن الربيع من قصيدة تشبه على الناس بقصيدة عبد يغوث وهو :-

فيا راكباً إما عرضت فبيلغن بني مالك والريب أن لا تلاقيا
(اللغة) «عرضت» أتيت العروض بالفتح وهي مكة والمدينة وما حولها ، وقيل : واليمن أيضاً «نداماي» جمع ندمان بمعنى النديم .

(الإهراب) (فيا راكباً) يا حرف نداء و راكباً منادى منصوب بالفتحة الظاهرة (إما) كلمة مركبة من إن وما فإن شرطية وما زائدة (عرضت) عرض فعل ماض فعل الشرط وتاء المخاطب فاعله (فيلغن) الفاء واقعة في جواب الشرط ، وبلغ فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (نداماي) مفعول أول لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندامى مضاف ، ويا المتكلم مضاف إليه (من نجران) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من نداماي (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف والتقدير أنه أي : الحال والشأن (لا) نافية للجنس (تلاقيا) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب وألفه للإطلاق وخبر لا محذوف والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة ، وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغاً .

(الشاهد فيه) قوله : (إيا راكباً) حيث جاء بالمنادى منصوباً لفظاً لكونه نكرة غير مقصودة .

(١) وتوابع^(١) (المنادى) يحترز من توابع غير المنادى فستأتي (المبني) يحترز من توابع المضاف، والمشبّه به، والنكرة غير المقصودة، والمستغاث المجرور فإنها معربة لإعراب متبوعها (المفردة)^(٢) يحترز من التوابع المضافة^(٣) فإنها منصوبة ولو كان المتبوع مضموماً وهذه التوابع المذكورة محدودة^(٤) هنا هي (من التأكيد)^(٥) نحو «يا تميم أجمعون» (والصفة) نحو «يا زيد العاقل» (وعطف البيان) نحو «يا غلام بشر»^(٦) يعني أن اسم الغلام بشر (والمعطوف بحرف) نحو «يا زيد والحسن» ومن شرط المعطوف بحرف أن يكون من النوع (الممتنع)^(٧) دخول (يا) وسائر

- (١) كان عليه أن يقول: توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثه فإن توابعه لا ترفع نحو «يا زيدا وعمرا» و«يا تميماً أجمعين» و«يازيداه أخا عمرو»؛ لأن المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة تقول: «يا لزيد وعمرو» ولا يجوز رفعها ومصيها لظهور إعراب المتبوع. (نجم الدين).
- (٢) حقيقة أو حكماً، وقيد التوابع لكونها مفردة؛ لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة بالإضافة المعنوية، وحينئذ لا يجوز فيه إلا النصب، وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا يكون مضافاً معنوياً، ولا لفظياً، ولا شبه مضاف، أو حكماً بأن يكون مضافاً لفظياً، أو مشبهاً بالمضاف فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالإضافة اللفظية والمشبّه بالمضاف؛ لأنهما كالتوابع لمفرد في جواز الرفع والنصب نحو «يازيد الحسن الوجه» و«الحسن الوجه» و«يا زيد الحسن وجهه» و«الحسن وجهه». (جامي). وينبغي أن يزيد أن لا يكون المبني أياً، واسم الإشارة من قولك: «يا أيها الرجل» و«يا هذا الرجل» فليس يجوز في ذلك إلا الرفع وسيأتي ولعل عذره أنه سيذكره..

- (٣) إضافة معنوية.
- (٤) في خ/ه: (محدودة) غير موجودة.
- (٥) المعنوي لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناء وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً قال الشاعر:-

إنني وأسطار سطرن سطرأ لقائل يانصرُ نصرُ نصرأ
وكان المختار عند المصنف ذلك. (ح)

- (٦) وتووين بشر دليل على أنه عطف بيان لا بدل.
- (٧) وإنما قال: الممتنع دخول (يا) عليه ولم يقل: المعروف اللام لثلا يرد «يا محمد» و«الله» فإنه لا ينصب. (سميدي).

حروف النداء (عليه) أي: على المعطوف وذلك حيث هو معرف بحرف التعريف نحو «يا زيد والحارث» إذ لا يجوز دخول حرف النداء على الألف واللام لئلا يجمع بين تعريفين فلا يقال: «يا الحارث» فأما إذا كان المعطوف غير معرف باللام فإنه يجوز دخول حرف النداء كما سيأتي فله حكم غير هذا فهذه التوابع المذكورة (ترفع على لفظه^(١)) أي: على لفظ المتبوع وهو المنادى؛ لأن حركته أشبهت حركة الإعراب لعروضها فجعلت حركة التابع وإن كان معرباً مماثلة لحركة المتبوع في الصورة (وتنصب) هذه التوابع المذكورة (على محله) أي: على محل المتبوع؛ لأنه مفعول في الأصل وقياس توابع المبنيات أن تتبع على المحل^(٢) كما يأتي وذلك (مثل يا زيد العاقل) بالرفع على اللفظ (والعاقل) بالنصب على محل المنادى إذ هو مفعول به في الأصل ومنه قوله:

٦٥ - فما سعد بن مامة وابن قيس بأكرم منك يا عمر الجوادا^(٣)

(١) لأنه لما كانت الضمة التي هي حركة البناء تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وحروف النداء كالعامل وكذا فتحة لا رجل. (نجم الدين).

(٢) وهو القياس لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا المبني في بنائه ألا ترى أنك لا تقول: «جاءني هؤلاء الكرام» بجر الصفة على اللفظ بل يجب الرفع فيها على المحل..

(٣) هذا البيت ينسب لجبرير بن عطية يمدح فيه عمر بن عبد العزيز بن مروان، وفي رواية أخرى يروي البيت «في كعب بن مامة» وفي خ/ه: «وابن أروى» بدلاً من «وابن قيس». (الإهراب) (فما) ما نافية حجازية عاملة عمل ليس (كعب) اسم ما مرفوع بالضمة الظاهرة (ابن) نعت لسعد وابن مضاف و(أمامة) مضاف إليه (وابن) الواو عاطفة وابن معطوف على اسم ما والمعطوف على المرفوع مرفوع وابن مضاف و(قيس) مضاف إليه (بأكرم) الباء حرف جر زائد أكرم خبر ما الحجازية (منك) جار ومجرور متعلق بأكرم (يا) حرف نداء (عمر) منادى مبني على الضم في محل نصب (الجوادا) نعت لعمر باعتبار محله ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وقد روي يا عمر بفتح الراء، فيكون عمر منادى مبنيًا على الفتح لأنه منعت بالجواد المنصوب أو مبنيًا على ضم مقدر منع من ظهوره فتح الإتيان، والجوادا نعت لعمر على اللفظ.

(الشاهد فيه) قوله: «الجوادا» فإنه صفة لعمر، وعمر منادى مبني على الضم، وقد ورد في

ومثال التأكيد على هذا «ياتمिम أجمعين» وعطف البيان «يا غلام بشراً» والمعطوف بحرف «يا زيد والحارث» وقوله تعالى: ﴿يَنْجِبَالُ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(١) واعلم أنه لا خلاف بين النحاة أن الأمرين سواء فيما عدا المعطوف المذكور فأما هو فقد بينه الشيخ بقوله: (والخليل) بن أحمد في المعطوف (يختار الرفع)^(٢)؛ لأن حرف العطف يقوم مقام العامل وهو حرف النداء فكأنه باشر الاسم وكان الألف واللام نزعا (وأبو عمرو) بن العلاء القاري المشهور في رواية نجم الدين والجرمي^(٣) في رواية ركن الدين يختار في المعطوف المذكور (النصب)^(٤)؛ لأنه لا يجوز دخول حرف النداء على ما فيه الألف واللام كما سبق والإتباع على محل المبني أولى (وأبو العباس) وهو المبرد^(٥) فصل وقال: (إن كان) المعطوف المذكور (كالحسن) والفضل والعلاء والحارث، وكل ما كان في أصله صفة أو

البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها، فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترناً بال جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى.

(١) الأولى في التمثيل بقول الشاعر:-

الايازيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق

إذ الآية تحتل أن يكون نصب والطير مفعولاً معه، والخمر كل ما يستر الإنسان من شجر وغير معناه سيرا فقد جاوزتما موضع المخافة في الطريق * من سورة سبأ من الآية (١٠).

(٢) مع تجويزه النصب؛ لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة وما يقوم مقامها لكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة إعراباً فصارت رفعاً. (جامي).

(٣) نسبة إلى جرم (قبيلة).

(٤) جرياً على القياس في إعراب توابع المبني «كضربت هؤلاء الرجال». (غبيصي).

(٥) قال الرضي: ومذهب المبرد ليس على ما أحال عليه المصنف، ولا يدل عليه كلامه، وذلك أنه قال: إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل؛ لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه، ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط، وكأنه مجرد عنهما، لأن تعريفه بالعلمية. قال: وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو؛ لأن اللام إذا تفيد التعريف، فليس الاسم كالمجرد عنها، فعلى مذهب المبرد في الحسن والصعق معاً اختيار الرفع؛ لأن اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما ذهب إليه المصنف.

مصدراً (فكالخليل) في اختيار الرفع لجواز تقدير حذف اللام ومباشرة حرف النداء للمعطوف، إذ حرف العطف قائم^(١) مقام حرف النداء ولا م التعريف في ذلك غير لازمة بل يجوز حذفها، وإن لا يك: ون كذلك بل كانت اللام لازمة^(٢) لا يجوز حذفها كالصعق^(٣) والنجم للثريا^(٤) فكأبي عمرو في اختيار النصب^(٥) وهذا التفصيل الأقرب (و) لما فرغ من ذكر التوابع غير المضافة أراد أن يبين التوابع (المضافة) فقال^(٦): المضافة إلى اسم بعدها إذا كان ذلك من باب الإضافة (المعنوية) لا اللفظية^(٧) مثل: «يا زيد الحسن الوجه» فالحسن مضاف إلى الوجه إضافة لفظية فيجوز فيه الوجهان^(٨)؛ لأنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فإضافتها

(١) في خ/ه: (يقوم)

(٢) ويحتاج هاهنا - إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها، وذلك بأن ننظر إلى العلم فإن كان غالباً أي: كان في الأصل اسم جنس وصار لكثرة الاستعمال علماً له كانت اللام في مثله لازمة؛ لأنه لم يصير علماً إلا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم، وذلك في الأسماء كالبیت، والنجم، والكتاب، وأما في الصفة كالصعق، وأما أن تكون منقولة من الصفة أو المصدر أو لا، والمنقول من أحدهما كالعباس، والحسن، والحسين، والفضل، والعلاء، تكون اللام فيه عارضة غير لازمة؛ لأنها لم تصر مع اللام أعلاماً حتى تكون كأحد أجزائها بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وإن لم يكن العلم محتاجاً إلى التعريف وذلك للمح الوصفية الأصلية، ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كالحسن، والحسين، وكذا إن كانت في الجنس فإنها لازمة؛ لأن اللام إذا تفيد معنى التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها. (نجم الدين) والله أعلم.

(٣) اسم رجل، وهو خويلد بن نوفل، سمي بذلك لاحتراقه بالصاعقة..

(٤) في خ/ه: بزيادة (والبيت) للبيت الحرام، و(الكتاب) كتاب سيبويه

(٥) لامتناع جعله منادى مستقلاً..

(٦) في خ/ه: (فقال) غير موجودة.

(٧) يعني: فحكمها حكم المفردات؛ لأن إضافتها كلا إضافة.

(٨) وفيه سؤال وهو أن يقال: إن الحسن الوجه لو دخل عليه حرف النداء لكان منصوباً؛ لأنه مضاف فكذلك إذا كان تابعاً، فكان قياسه أن لا يجوز الرفع، ولا يحفظ له جواب، فينظر في ذلك، ولعل الجواب: أنه يجوز في التوابع ما لا يجوز في المتبوعات..

دون المعنوية في القوة^(١) وأيضاً فالمنادى معرفة فلا يوصف إلا بمعرفة والإضافة اللفظية بمجرد لا تفيد تعريفاً كما مر فلا بد فيها من اللام؛ لتعرف كموصوفها، ومع دخول اللام فيها لا يصح مباشرة حرف النداء لها فكان فيها الوجهين، ذكره ركن الدين، فأما إذا كانت إضافة التوابع المذكورة معنوية، وهي ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً فإنها (تنصب) مثل: «يا تميم كلهم»^(٢) و«كلكم» في التأكيد و«يا زيد ذا الجمة»^(٣) و«يا بكرُ صاحب المال» في الصفة و«يا زيد أبا عبد الله» و«يا عمر أبا حفص» في عطف البيان و«يا زيد وعبد الله» و«يا عمرو وغلّام زيد» في المعطوف بحرف^(٤)، وذلك لأن المتبوع إذا كان منادى مضافاً نصب، وكذا التابع؛ لأن حرف النداء كأنه مباشر له لعدم المانع.

و(أما البدل) مطلقاً^(٥) (والمعطوف غير مذكر) وهو الذي لا يمتنع دخول (يا) عليه نحو: «يا زيد وعمرو» فهذا كله (حكمه حكم المستقل)^(٦) بنفسه (مطلقاً)^(٧) في أفراد وإضافة في تابع أو متبوع مثال البدل «يا زيد أخانا - يا أخانا زيد» فهذا في بدل الكل، وبدل الغلط: «يا زيد عبد الله» و«يا عبد الله»^(٨) زيد ومثال

- (١) فأشبهت المفرد ولذا قيل: إنها مفردة حكماً..
- (٢) بالغيبة في كلهم؛ لأن الاسم الظاهر موضوع على الغيبة وإنما جاز كلكم؛ لأن الياء دليل الخطاب.
- (٣) بالضم مجتمع شعر الرأس، وبالفتح الشيء الكثير..
- (٤) ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه مضافاً لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية. (جامي).
- (٥) سواء كان بدل الكل أو بدل البعض أو بدل الاشتمال أو الغلط..
- (٦) وذلك لأن البدل هو المفصود بالذكر والأول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقية ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدراً فيه. (جامي).
- (٧) قوله: مطلقاً أي: سواء كانا باللام أم لا، وقال الهندي: أي: سواء كانا مفردين أم مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين أو مختلفين نحو «يا زيد طالعاً جبلاً» و«يا زيد رجلاً صالحاً»..
- (٨) ومثال بدل البعض «يا قريش بني هاشم» و«يا بني آدم قريش»..

المعطوف المذكور هنا: «يا زيد وعبد الله» و«يا عبد الله وزيد» و«يا زيد وعمرو» و«يا عبد الله وأخا زيد»^(١) فتعامل كل واحد من هذه معاملة المنادى المستقل إذا كان مضافاً نصب وإن كان مفرداً بني على ما يرفع به من غير نظر إلى تابع أو متبوع (والعلم^(٢) الموصوف بابن) أو ابنة^(٣) . الخ (مضافاً إلى علم^(٤) يختار فتحه) ويجوز ضمه نحو: «يا زيد بن عمرو» و«يا بكر بن خالد» و«يا هند بنت عاصم» و«يا فاطمة بنت بكر» فمتى كان الاسم المنادى المفرد علماً موصوفاً بابن أو ابنة والابن^(٥) مضافاً إلى علم فإنه يختار^(٦) فتح المنادى المفرد حينئذ إبتاعاً^(٧) لحركته حركة الابن؛ للتخفيف لكثرة نداء الأعلام، ودوران ذلك على ألسنتهم، فإن كان الأول غير علم نحو: - «يا رجل ابن زيد» فالضم فيه لا غير إلا أن يكون مضافاً أعرب^(٨) وكذلك لو كان الذي أضيف إليه الابن أو نحوه غير علم نحو: - «يا زيد بن أخينا»^(٩) و«يا هند بنت عمنا» فالضم في المنادى فقط حيث كان مفرداً

- (١) أو «يا زيد ورجلاً» إذا أردت التذكير أو «يا زيد ورجل» إذا قصدت التعريف. (نجم).
- (٢) المنادى المبني على الضم إما كونه مبنياً على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه عن جواز الضم، فإن جواز الضم لا يكون إلا في المبني على الضم. (جامي).
- (٣) في نسخة (هـ): بزيادة (دون بنت)
- وأما بنت فليس مثلها أي: ابن وابنة في النداء ذكره (نجم الدين).
- (٤) لم يفصل بينهما فاصل فأما إذا فصل لم يصح ولو بصفة أخرى نحو: «يا زيد الظريف ابن عمرو» فإنه يرفع؛ لأنه غير كثير استعماله. (نجم الدين).
- (٥) في خ/هـ: بزيادة (أو الابنة).
- (٦) والضم هو الأصل؛ لأنه منادى مفرد، وأما ابن فإنه منصوب؛ لأنه صفة مضافة فيجب نصبها.
- (٧) يعني: باتباع حركة المنادى حركة الصفة وإنما فعل هذا دون العكس لوجهين أحدهما أن حركة الإعراب لمعنى، وحركة البناء لغير معنى، والدال على المعنى أحق بأن يكون متبوعاً. الثاني: أن حركة الصفة ما يستحقه الموصوف في الأصل وهو النصب.
- (٨) في خ/هـ: (أعرب) غير موجودة.
- (٩) وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها فخففوه لفظاً بفتح، وخففوه خطأ بحذف ألف ابن وابنة. (نجم).

والإعراب حيث كان مضافاً أو في حكمه^(١) (و) لما فرغ من تبين نداء غير المعروف باللام أخذ في بيان المعروف به فقال: (إذا نودي) الاسم (المعرف)^(٢) باللام) قيل: (يا أيها الرجل، ويا أيهذا الرجل، ويا هذا الرجل) يعني: أنه لا يجوز دخول حرف النداء على لام التعريف، فإذا أرادوا نداء ما فيه اللام وضعوا وصلة إلى نداء ذلك وهي (أي) (وجعلوا هاء التنبيه)^(٣) عوضاً عما تضاف إليه (أي) (في المثال الأول، وأي: موصوفة بالإشارة في المثال الثاني، واسم الإشارة وحده في المثال الثالث كما ترى بناء على أن المنادى في اللفظ هو^(٤) الرصلة والمعرف باللام صفة له، وفي التحقيق أنه المنادى المقصود، ولا يقال: يجب نصب أي: كالمنادى المضاف إذ هاء التنبيه واسم الإشارة قائمان مقام ما تضاف إليه أي: وهي لا تستعمل إلا مضافة؛ لأننا نقول: ليس القائم مقام المضاف إليه كهو سلمنا^(٥) فالأرجح عندي كلام الحسن الأخفش أن أي: الموصول مبنية على الضم لحذف صدر صلتها^(٦)، وذا اللام خبر مبتدأ محذوف وهو صدر الرصلة كما قد جاء^(٧) في ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٨) وقد رجح هذا الإمام يحيى بن حمزة رحمته واستدل له بوجوه كثيرة. قلت: ومن أعظم مرجحاته سلامته عن

(١) نحو: يا ثلاثة وثلاثين وابن أخينا

(٢) سواء كان المعروف جنساً كالمثال أو موصولاً نحو ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وأما إذا كان علماً

كالفرزدق، والصمق، والثريا، فلا يدخل حرف النداء عليه بل تقول: «يا من هو الفرزدق» ولا يجوز أن يترصل إليه بما ذكر من أي: وهاء التنبيه إلا إذا كان اسم جنس يعلم ذلك؛ والعلة في ذلك أن المعروف باللام صفة لأي: والأعلام لا تقع صفة. ذكره ابن حيان.

(٣) لأنك إذا أتيت بأي: لزمته هاء التنبيه؛ لأن التنبيه مناسب النداء لأن ما بعدها هو المقصود، وإنما خصت دون أخواتها لأنها أقل حروفاً. (نجم ثاقب).

(٤) في نسخة أخرى (هي).

(٥) تسليم جدل.

(٦) تقديره «يا الذي هو الرجل».

(٧) أي: البناء على الضم وحذف صدر الرصلة.

(٨) من سورة مريم من الآية (٦٩).

الاشكالات^(١) الواردة على التزام رفع ذي اللام وتوابعه مع القول بأن حركتها حركة إعراب، (و) هذا جواب عن سؤال مقدر يقال: إذا كان المعرف باللام صفة لهذه الوصلة التي دخل عليها حرف النداء فأجيزوا فيه الوجهين الرفع على اللفظ والنصب على المحل كما تقدم. فقال الشيخ مجيباً عن هذا: قد (التمموا) يعني العرب (رفع^(٢) الرجل) ولم يجيزوا فيه النصب وذلك (لأنه المقصود بالنداء) في الحقيقة وإنما وضع المتبوع وصلة كما ذكر (و) رد سؤال آخر فقيل: فأجيزوا في تابع الرجل الوجهين نحو: «يا أيها الرجل العالم» كما قلتم في توابع المنادى المبني. فأجاب الشيخ بأن قال: والتمموا رفع (توابعه لأنها توابع معرب^(٣)) إذ الضمة التي في الرجل حركة إعراب إذ قد بُعِدَ عن حرف النداء وليست بحركة بناء كما في «يا زيد العاقل» (وقالوا: يا الله خاصة) يعني: بإدخال حرف النداء على ما فيه الألف^(٤) واللام، وذلك خاص في اسم الله؛ لأن اللام لازمة فيه فصارت

(١) منها أن الرجل إذا كان منادى فهي ضمة بناء، وإن كان صفة منادى جاز فيه الوجهان، وأيضاً فكيف يكون الضمة إعراباً وهي جملة المفاعيل، وأيضاً إذا كان حركة الرجل إعرابية فلا عامل لها إلا على الوجه الذي ذكرنا.

(٢) وإنما قال: رفعه ولم يقل ضمه؛ لبعده عن حرف النداء فلما بعد عن حرف النداء صار معرباً، فلما كان مقصوداً جلبت له صورته، وأما توابعه فلا بد فيها من الإعراب لأنها تابعة لمعرب.

(٣) فصار الرجل في نحو: - «يا أيها الرجل» كالنعامة قال الشاعر:

مثل النعامة إن قيل أحملني لحقت بالطير أو طُيرت صارت مع الأبل

إن قيل: لم وجب الرفع؟ قيل: هو كالمنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصوداً دون موصوفه، فإن قيل: إذا يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم، قيل: هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله. «خالدي».

(٤) لأن اللام لازمة وعوض بخلاف «الناس» فهي عوض عن الهمزة؛ لأن أصله الأناس وليست لازمة؛ لأنه يقال: ناس هي سعة الكلام و«النجم» لازمة وليست بعوض فلا يقال: «يا الناس ويا النجم».

كالجزء من الكلمة لكونها عوضاً من^(١) همزة إله، وأيضاً فقد كثر دورانه في دعاء^(٢) الناس له تعالى فاغتفر في ذلك ما لم يغتفر في غيره، وأما قوله:

٦٦ - فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسباني شراً^(٣)
وقول الآخر:

٦٧ - من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني^(٤)

(١) في خ/ه: (هن)

(٢) في خ/ه: ودعاؤه.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي لم يعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

(الإهراب) (يا) حرف نداء (الغلامان) منادى مبني على الألف لأنه مثنى في محل نصب اللذان صفة لقوله: الغلامان باعتبار اللفظ (فرا) فعل ماضٍ و(ألف الاثنين) فاعل والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (إياكما) منصوب على التحذير بفعل مضمر تقديره أحذركما (أن) مصدرية (تكسباني) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون و(ألف الاثنين) فاعل و(النون) للوقاية و(الياء) مفعول أول (شراً) مفعول ثانٍ. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة.

الشاهد فيه قوله: (يا الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء وأل في غير اسم الله تعالى وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

(٤) هذا البيت من الأبيات التي لا يعرف قائلها

(اللغة) «تيمت قلبه» ذلكته واستعبده «عني» أي: على من نيابة الحرف عن الحرف.

ورد هذا البيت بلا نسبة.

(الإهراب) (من أجل): جار ومجرور و(أجل) مضاف و(كاف المخاطبة) مضاف إليه والجار والمجرور علة لمحذوف أو خبر لمبتدأ محذوف (يا) حرف نداء (التي) اسم موصول منادى (تيمت) (تهم) فعل ماضٍ و(الناء) تاء المخاطبة مبني على الكسر في محل رفع فاعل (قلبي) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(قلب) مضاف و(ياء) المتكلم مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول و(أنت) ضمير منفصل مبتدأ (بخيلة) خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة (بالوصل) جار ومجرور متعلق ببخيلة (مني) (من) حرف جر و(ياء) المتكلم مجرور مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالوصل.

فقليل^(١).

(ولك في مثل^(٢)) قول جرير:

٦٨ - (يا تيم تيم عدي) لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر^(٣)
وقول الآخر:-

٦٩ - يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل^(٤)

(الشاهد فيه) قوله: «يا التي» نداء ما فيه أل تشبيها بقولهم: «يا الله» وقال (السيرافي): كان (أبو العباس) لا يميز يا التي (ويظن على البيت، و(سيبويه) غير متهم فيما رواه، ومن أصحابنا من يقول: أن قوله: «يا التي تيمت قلبي» على الحذف كأنه قال: «يا أيتها التي تيمت قلبي» فحذف وأقام الصفة مقام الموصوف.

(١) صوابه فشاذا، والفرق بين القليل والشاذ: أن القليل يقاس عليه والشاذ لا يقاس عليه..

(٢) يعني بمثله المنادى المفرد إذا تكرر لفظه وولي الاسم الثاني اسم مجرور بالإضافة فالثاني واجب النصب ولك في الأول الضم والنصب..

(٣) (اللغة) «السوءة» الفعل القبيحة أراد يمتعون من هجائي حتى تأمنوا أن ألقىكم في بلية.

(الإعراب) (يا) حرف نداء (تيم) منادى ويجوز فيه الضم على اعتباره مفرداً علماً ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثاني كما هو رأي: سيبويه أو تقدير إضافته إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه الثاني (تيم) منادى منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف أو على أنه تابع بدل أو عطف بيان أو تأكيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول مضموماً، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوباً، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف و(تيم) مضاف و(عدي) مضاف إليه (لا) نافية للجنس (أبا) اسم لا (لكم) اللام حرف زائد و(الكاف) مجرور باللام الزائدة وأبا مضاف والكاف مضاف إليه، وخبر لا النافية محذوف (لا) ناهية ويحتمل أن تكون لا نافية (يلقينكم) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا الناهية وضمير المخاطبين مفعول به مقدم مبني على الضم في محل نصب والميم علامة الجمع (في سوءة) جار ومجرور متعلق بيلقي (همز) فاعل يلقي مرفوع بالضممة الظاهرة.

(الشاهد فيه): إقحام تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه فعامل الثاني في منع التنوين للإضافة معاملة الأول.

(٤) هذا البيت ينسب لعبد الله بن رواحة.

(اللغة) «اليعملة» الناقة القوية «الذبل» جمع ذابل من شدة السير وطول السرى.

(الضم^(١)) في تيم وزيد الأولين على أن كل واحد منهما منادى مفرد (والنصب) على أن الأول مضاف إلى عدي محذوف دل عليه المذكور، وأصله يا تيم عدي تيم^(٢) عدي، أو أن تيماً الأول مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني مؤخر بعد لفظ عدي فأقحم بينه وبين الاسم الأول للتأكيد، وأصله «يا تيم عدي تيم» وكذلك في «يا زيد زيد اليعملات» (و) المنادى^(٣) (المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه) خمس لغات فصيحة وهي (يا غلامي) بإثبات ياء المتكلم وإسكانها للتخفيف (و يا غلامي) بإثباتها مفتوحة وهذا هو الأصل على الصحيح لأن ياء المتكلم اسم على حرف واحد فقوي بالفتحة^(٤) (ويا غلام) بحذف الياء وتبقيّة

(الإعراب) (يا) حرف نداء (زيد) منادى مبني على الضم في محل نصب أو منصوب بالفتحة الظاهرة كما تقدم في البيت قبله (زيد) منصوب لا غير على أنه تابع للسابق أو منادى وزيد مضاف و(اليعملات) مضاف إليه (الدليل) صفة لليعملات (تطاول) فعل ماض مبني على الفتح (الليل) فاعل تطاول مرفوع بالضمّة الظاهرة (عليك) جار ومجرور متعلق بتطاول (فانزل) (الفاء) استئنافية و (انزل) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت .

(الشاهد فيه) قوله : «يازيد زيد اليعملات» لك في زيد الأول الضم على تقديره منادى مفرداً، وزيد الثاني إما منادى سقط منه حرف النداء، وإما عطف بيان، وإما مفعولاً بتقدير أعني، ولك في زيد الأول النصب وذلك على أن الأصل «يا زيد اليعملات زيد اليعملات» .

(١) أما الضم في الأول فلا لأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على، مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك مذهب سيويه، أو مضاف إلى عدي المحذوف لقرينة المذكورة، وذلك مذهب المبرد، والسيرافي أجاز الفتح مكان النصب على أن يكون في الأصل «يا تيم» بالضم تيم عدي بالفتح إتباعاً لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو، وتعين النصب في الثاني لأنه إما تابع مضاف أو تابع مضاف . . .

(٢) وهو الظاهر والدليل عليه أنا لو قلنا: إن المضاف إلى عدي هذا هو الأول أدى إلى محذورين أحدهما: التقديم والتأخير من دون فائدة والثاني: الفصل بين المضاف والمضاف إليه . .

(٣) في خ/ه: (المنادى) غير موجود .

(٤) وأما سكون الواو في ضربوا فلثقل الفتحة عليها بعد الحركة . .

الكسرة لتدل عليها (ويا غلاماً) بقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة؛ لأن الألف أخف كما قلبت في قوله تعالى: ﴿يَحْشَرْنَآ﴾ (وبالهاء^(١) وقفاً) نحو «غلاماه» وتسمى هاء السكت وإنما أتى بها لبيان الألف وفيه لغتان غير ذلك «يا غلام» بفتح الميم بعد حذف الألف و«يا غلام» بالميم^(٢) مضمومة لكن استضعفهما^(٣) الشيخ فتركهما (وقالوا: يا أبي ويا أمي) بالخمسة الوجوه المذكورة في باب غلامي (و) زادوا على ذلك (يا أبت ويا أمت) بإبدال^(٤) الياء بتاء^(٥) التانيث إذ قد يوقف على هذا بالهاء فيقال: يا أبه (فتحاً) للتاء لإبدالها عن حرف مفتوح وهو ياء المتكلم إذ فتحه هو الأصل كما قدمنا (وكسراً) للتاء لمناسبة أصلها وهي الياء^(٦) (و) قالوا: يا أبتا وأمتا (بالألف) مع التاء وجعلوهما عوضاً عن الياء (دون الياء) فلم يأتوا بها مع التاء ويقولوا: يا أبتى ويا أمتى لئلا يجمعوا بين العوض والمعوّض عنه^(٧) (وقالوا) في نوع من المضاف^(٨) إلى المضاف إلى ياء المتكلم وهو (يا ابن أمّ ويا ابن همّ) خاصة مثل باب غلامي مطلقاً فأجازوا فيه الخمس اللغات المذكورة أولاً قال الشاعر:

مركز تحقيق كتب التراث

(١) في الأوجه كلها وقوله: وقفاً أي: في حال الوقف تقول: «يا غلاميه، يا غلاميه، وياغلاميه ويا غلاماه، فرقاً بين الوقف والوصل.

ليس لغة خامسة كما ذكر السيد وإنما قوله: وبالهاء وقفاً عائد إلى الأربع وفي إعادة السيد إلى قوله: ياغلاماه نظراً، وذلك ظاهر والله أعلم ذكره الشيخ لطف الله (الجامي)، وقد سبق السيد هذا (السعيدى) وعبارة الموشح تقتضي الأمرين.

(٢) في خ/ه: بالضم

(٣) ووجه ضعفهما أنها حذفت ياء المتكلم ولم يوجد عوض لها، ولا قرينة تدل عليها.

(٤) في خ/ه: من قوله: (بإبدال الياء) إلى قوله: (فيقال: ياأبه) غير موجود.

(٥) قال (نجم الدين): وإنما أبدلت تاء التانيث عن الياء؛ لأن تاء التانيث تدل على التفخيم في بعض المواضع نحو علامة ونسابة والأب والأم مظلّتا التفخيم يعني: أنهما أصل التفخيم ومنهما يكتسب المكارم فلذلك دخلت تاء التانيث.

(٦) وفي (الغاية) لكونها بدلاً من حرف يناسبه الكسرة.

(٧) وأما الجمع بين الألف والتاء فغايتة أنه جمع بين عوضين وهو جائز. (سعيدى)

(٨) وكان الأصوب أن يقال: وقالوا: في نوع من المضاف إليه المضاف إلى ياء المتكلم، أو قالوا: في نوع من المضاف إلى ياء المتكلم.

٧٠ - يا ابنة عما لا تلومي واهجمي ألم يك يبيّض لولم يصلح^(١)
والوجه كثرة دوران هذا على ألسنتهم دون ابن خال وابن جد وابن أخ وابن
أخت^(٢) فلا يثبت فيه هذا الحكم لقلة دورانه .
وزادوا في هذا لغة سادسة فصيحة هنا للتخفيف لأجل كثرة الإضافات
ضعيفة في باب غلامي كما تقدم لعدم ما ذكرناه هنا، وهي يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ
بحذف الألف وفتح الميم خاص .

(١) هذا البيت ينسب لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة، ويروى عجز البيت:
(فليس يخلو عنك يوماً مضجعي)

(اللمعة) «ابنة» تارة للتأنيث وتقلب هاء للوقف «تلومي» اللوم مصدر لومه إذا عدله،
«اهجمي» بمعنى النوم بالليل فهو خاص بنوم الليل، ولعل المراد هنا لازمه وهو السكوت
فإن النوم يلزمه السكوت «الصلح» ذهاب الشعر .

(المعنى) أن الشاعر يقول: أن زوجتي تدعي علي ذنباً وهو الكبر والشيخوخة، والحال إنني
لم أصنع شيئاً من ذلك الذنب، وكأنه يقول لها: لا تلوميني على هذا فإني لولم أصلح لشاب
رأسي، والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكراهة .

يروى عجز البيت هكذا مكان ألم بك . الخ فليس يخلو عنك يوماً مضجعي

(الإهراب) (يا) حرف نداء (ابنة) منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف
(وما) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفاً، وهو مضاف والياء
المنقلبة ألفاً مضاف إليه (لا) ناهية (تلومي) فعل مضارع مجزوم بلا علامة جزمه حذف
النون وياء المؤنثة ضمير متصل في محل رفع فاعل (واهجمي) الواو عاطفة اهجمي فعل أمر
مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل (ألم) الهمزة للاستفهام (يك) فعل مضارع
ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة واسمه ضمير مستتر جوازاً
(يبيض) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً، والجملة من الفعل والفاعل في محل
نصب خبر يكن (لو) شرطية (لم) أداة جزم ونفي وقلب (يصلح) فعل مضارع مبني
للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وإنما حرك بالكسر لأجل الروي وجواب لو
محذوف دل عليه الكلام ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

(الشاهد فيه) إثبات الألف في (وما) وإبدالها من الياء إذ أصله يا ابنة عمي .

(٢) فلا يكون فيه إلا اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة .

[ترخيم المنادى]

(و) لما فرغ من ذكر المنادى^(١) أخذ في بيان (ترخيم المنادى) فقال: وهو (جائز) مطلقاً لما سيأتي، والترخيم في أصل اللغة بمعنى التحسين كقول الشاعر:
 ٧١ - لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هرا ولا نزر^(٢)
 أي: حسن الحواشي، وبمعنى القطع يقال: رخت الدجاجة بيضها أي: قطعتها وهو المراد هنا (و) قوله: والترخيم (في غيره) أي: غير المنادى^(٣)
 (ضرورة^(٤)) في الشعر لا في السعة^(٥) كقول الشاعر:

(١) ولا ترخيم إلا في المنادى المضموم، ولا يرخم العلم المنادى المفتوح لوقوعه موصوفاً بآبى أو ابنة مضافاً إلى علم ذكره (صاحب الكشف)، وإنما لم يكن الترخيم إلا في المضموم؛ لأن المفتوح مع الصفة بمن: زلة اسم واحد كالمركب ولا ترخيم في وسط الكلمة، أو لأن في ترخيم المفتوح إخلالاً بالفتحة المجتنب للتناسب والاتباع. (منهل صافي).
 (٢) هذا البيت ينسب لذي الرمة. واسمه غيلان بن عقبة.
 (اللفظة) «لها» أي: لمية «البشر» ظاهر جلدها «هرا» بضم الهاء هو الكلام الكثير الذي ليس له معنى «نزر» بفتح النون وسكون الزاي: المعجمة. القليل.
 (المعنى) يصف امرأة بعذوبة المنطق ولين الكلام، وذلك مستحب في النساء.
 (الإهراء) (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (بشر) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (مثل) صفة لبشر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ومثل مضاف و(الحرير) مضاف إليه (ومنطق) الواو عاطفة و(منطق) معطوف على بشر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره (رخيم) صفة لمنطق مرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة و(الحواشي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل (لا) نافية (هرا) صفة أيضاً لمنطق مرفوع بضمزة مقدرة منع من ظهورها التعذر (ولا) الواو عاطفة لا نافية (نزر) معطوف على ما قبله والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: «رخيم الحواشي» بمعنى الحسن واللين.

(٣) في خ/ه: (غير المنادى) غير موجود.

(٤) بالنصب مفعولاً لأجله وبالرفع خبر.

(٥) في خ/ه: لا في سعة الكلام.

٧٢ - ألا أضحت حبالكم رماماً وأضحت عنك شاسعة أماماً^(١)
وقول الآخر:

٧٣ - ديار مئة إذ ميّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب^(٢)

(١) ينسب هذا البيت لجرير.

(اللفظة) «الحبال» هنا يراد بها حبال الوصل وأسبابه «الرمام» جمع رميم، وهو الخلف البالي «الشاسعة» البعيدة.

(المعنى) أن أواصر المحبة والألفة قد رمت، وأصبحت أمانة بعيدة عنك بعداً شاسعاً، لا سبيل إلى عودتها.

البيت لجرير.

(الإهراب) (ألا) أداة استفتاح (أضحت) (أضحى) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر و(التاء) تاء التانيث (حبالكم) (حبال) اسم أضحى مرفوع بالضممة الظاهرة وحبال مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر والميم علامة الجمع (رماماً) خبر أضحى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (وأضحت) الواو عاطفة وأضحى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والتاء تاء التانيث (منك) جار ومجرور متعلق بشاسعة (شاسعة) خبر أضحى مقدم (أماماً) اسم أضحى مرفوع بضممة على التاء المحذوفة للضرورة.

(الشاهد فيه) قوله: «أماماً» حيث رُخ: م في غير النداء للضرورة وترك الميم على لفظها مفتوحة وهي في موضع رفع.

(٢) هذا البيت لذي الرمة. واسمه غيلان بن عقبة.

(اللفظة) «تساعف» تذاقي، ويروى مساعفه، ورخم «مئة» فقال: «مي» في غير النداء ضرورة، وقيل كانت تسمى مي ومية.

(المعنى) اذكر ديار مية عندما كانت مواتية وعندما لم يكن لها نظير في العرب ولا في العجم (الإهراب) (ديار) مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وديار مضاف و(مئة) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب (مي) مبتدأ مرفوع بضممة على التاء المحذوفة (تساعف) فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر تقديره هي ونا ضمير متكلم مبني على السكون في محل نصب والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر وجلة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة إذ إليها (ولا) الواو للحال أو العطف (لا)

وقول الآخر:

٧٤ - لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره طريف بن مال ساعة الجوع والخصر^(١)
 أي: ابن مالك، وأمامة، ومية، وذلك كثير (و) الترخيم (هو) حذف (في)
 آخره) أي: في آخر المنادى (تخفيفاً)^(٢)

نافية (برى) فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (مثلها) مثل
 مفعول به مقدم منصوب بالفتحة الظاهرة ومثل مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه (هجم)
 فاعل برى مرفوع بالضمّة الظاهرة (ولا) الواو عاطفة لا نافية (هرب) معطوف على عجم
 والمعطوف على المرفوع مرفوع والجملة الفعلية في محل نصب حال.
 الشاهد فيه: (إذمي) حيث حذف التاء منه للضرورة وفيه شاهد آخر وهو قوله: ديار حيث
 نصبه بفعل مقدر تقديره اذكر وهذا الفعل كثير الحذف في كلام العرب.

(١) ينسب هذا البيت لامرئ القيس .
 (اللغة) «تعشو» يقال: عشا إلى النار وعشاها واعتشى بها رآها ليلاً على بعد فقصدتها
 مستضيئاً بها ليصل إلى الضيافة . «الخصر» بالتحريك شدة البرد.
 (المعنى) يمدح طريف بن مالك لأنه رجل كريم وأنه يوقد النيران ليلاً ليراها السائلون
 فيقصدوا نحوها

البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي .
 اللغة: تعشو ترى ناره من بعيد فتقصدوها . الحصر: بالتحريك شدة البرد .
 (الإهراب) (لنعم) اللام للتوكيد (نعم) فعل ماض دال على إنشاء المدح (الفتى) فاعل نعم
 (تعشو) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والجملة من الفعل والفاعل
 في محل نصب حال من فاعل نعم (إلى ضوء) جار ومجرور متعلق بتعشو و(ضوء) مضاف
 و(ناره) مضاف إليه ونار مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه (طريف) خبر مبتدأ محذوف
 وجوباً أي: هو طريف، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة نعم الفتى (ابن) نعت لطريف
 و(ابن) مضاف و(مال) مضاف إليه وأصله مالك فحذف آخره ضرورة (ساعة) ظرف زمان
 متعلق بتعشو وساعة مضاف و(الجوع) مضاف إليه و(الحصر) الواو عاطفة والحصر
 معطوف على الجوع .

الشاهد فيه قوله: (مال) حيث رُحِمَ من غير أن يكون منادى ضرورة.

(٢) قال (نجم الدين): يعنون بالحذف التخفيف مالم يكن له موجب كما في باب قاض
 وعصا، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا أيضاً: حذف بلا علة،

لا للإعلال كحذف^(١) واو أخ وأب ونحوهما كما سيأتي.

(وشرطه) أي: شرط الترخيم (أن لا يكون^(٢)) المنادى (مضافاً^(٣)) نحو «يا عبد الله»؛ لأنه إن رخم الاسم الأول كان الترخيم في وسط الكلمة، وإن رخم الثاني فهو غير منادى، وقد جاء قوله:

٧٥ - خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أو اصلنا والرحم بالغيب يذكر^(٤)

وحذف الإعتباط، مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة، فهذا اصطلاح منهم، قلت: وظاهر هذا أن الحذف الإعلالي ما كان له موجب سواء كان الموجب قياساً كباب قاضٍ وباب عصا، أو غير قياس كحذف لام يد ودم فإنه واجب غير قياس، وهذا أي: كون حذف لام يد ودم من باب الحذف الإعلالي ظاهر كلام (نجم الدين) في شرح الكافية وكلام (الخبيري)، وأما ابن الحاجب فجعله من باب الحذف التخفيفي.

- والإعتباط من قولهم: عبط الناقة واعتبطها إذا ذبحها وليس بها علة. ذكره الجوهري. (١) إذا كان مثلاً للحذف الإعلالي فغير مستقيم لتصهم أنه حذف تخفيفاً وإن كان مثلاً للتخفيف فمستقيم. سيدنا أحمد حابس رحمه الله.

(٢) قال في (الجامي): ولم يذكر الشيخ المندوب؛ لأنه غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ فغلط من الناسخ.

(٣) حقيقة أو حكماً فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضاً؛ إذ لا يمكن الحذف من الأول؛ لأنه ليس آخر أجزائه نظراً إلى المعنى ولا من الثاني لأنه ليس آخر أجزائه نظراً إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكلية.

(٤) ينسب هذا البيت لزهير بن أبي سلمى.

(اللغة) «آل عكرم» عكرمه بن حفصة بن قيس بن عيلان بن مضر «خذوا حظكم» أي: نصيبكم من ودنا «الأواصر» وهي القرايات. (الواحد) آصرة (المعنى): نالوا حظكم من مودتنا يا آل عكرمة وانتهبوا لما يجمعنا من علاقات فالقراية تذكر من الغيب.

هو لزهير بن أبي سلمى.

(الإعراب) (خذوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (حظكم) حظ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وحظ مضاف والكاف مضاف إليه مبني على الضم في محل جر والميم علامة الجمع (يا) حرف نداء (آل) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وآل مضاف (هكرم) مضاف إليه (واذكروا) الواو عاطفة واذكروا

فحذف الهاء من عكرمة ورخم الاسم الآخر كما ترى (و) أن (لا) يكون (مستغاثاً) نحو يا زيداه^(١) (ولا مندوباً) نحو: «وا زيداه»؛ لأن المطلوب فيهما تطويل الصوت، ومدة الحذف ينافيه (و) أن (لا) يكون (جملة) نحو «تأبط شراً» و«برق نحره» لأن الجملة إذا سمي بها تحكى على حالها^(٢) ولا تغير (ويكون) المرخم (إما علماً^(٣)) ليعلم^(٤) ما حذف منه، ولكثرة نداء الأعلام والتخفيف بالحذف يناسبه^(٥) ويكون (زائداً على ثلاثة أحرف) نحو جعفر، وحارث فيحذف الحرف الرابع، ويبقى الاسم على أقل الأصول وهي ثلاثة، فأما على ثلاثة أحرف نحو «زيد وعمرو وبكر» لم يرخم، إذ لو حذف منه حرف بقي الاسم المتمكن^(٦) على أقل من ثلاثة^(٧)، ولا بد من بقاءه على أقل الأصول (وإما بناء تأنيث^(٨)) يعني

فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعل (أواصلنا) أو اصل مفعول به أخذوا منصوب بالفتحة الظاهرة وأواصل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه (والرحم) الوار وار الاستئناف والرحم مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة (بالغيث) جار ومجرور متعلق بتذكر (تذكر) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هي والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله: (يا آل هكرم) حيث رخم المنادى المضاف والأصل يا آل عكرمة.

(١) صوابه يا جعفراه.

(٢) وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها. نجم

(٣) لأنه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع أنه مع شهرته يكون فيما أبقي دليل على ما ألقى، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم على أبنية العرب بلا علة موجبة.

(٤) في خ/ه: من قوله: (ليعلم) إلى قوله: (بالحذف يناسبه) غير موجود.

(٥) عبارة (الخبصي) يناسبها.

(٦) المعرب.

(٧) وقال (الأخفش والفراء): إنه يجوز ترخيم العلم الثلاثي المتحرك الوسط، وعن الكوفيين مطلقاً.

(٨) وإن لم يكن علماً ولا زائداً على ثلاثة أحرف؛ لأن وضع التاء على الزوال فيكفيه أدنى مقتض للسقوط، فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي؟ ولم يبالوا ببقائه على أقل من ثلاثة لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى برأسها. (نجم الدين).

فإنه إذا كان الاسم بتاء التانيث لم يشترط فيه العلمية، ولا الزيادة على الثلاثة فتقول: «يا ثب» في ثبة و«ياشا» في شاه و«يا جاري» في جارية كقول الشاعر:

٧٦ - جاري لا تستنكري عذيري^(١) سيري واشفاقي على بعيري^(٢)

أي: يا جارية، والحجة في ذلك أن تاء التانيث زائدة على بنية الكلمة فلا فرق بين حذفها وتركها، وسيبويه، وركن الدين بشرطان فيما فيه تاء التانيث العلمية أيضاً، لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث مع التنكير^(٣)، والعلم يعلم ما حذف منه (فإن كان في آخره) أي: آخر الاسم المنادى (زيادتان في حكم^(٤) الزيادة الواحدة كأسماء ومروان) فإن كلاً من ألفي التانيث والألف والنون في حكم الزيادة الواحدة

فإن قلت: المنادى المرخم مبني والأسماء المبنيات تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو «من، وما» قلت: البناء فيه عارض وهو في حكم المغرب. (نجم الدين).

(١) عذيري «مبتدأ» خبره ما بعده.

(٢) الفائل لهذا البيت [المعراج بن رؤية]

(اللغة): (لا تستنكري) لا تعديه أمراً منكراً يجب تغييره (العذير) الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها قاله (الجواهري).

: - (جاري) منادى حذف منه حرف النداء أي: يا جارية مبني على الضم في محل نصب (لا) ناهية (تستنكري) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل (عذيري) مبتدأ مرفوع بضمزة مقدرة على ما قبل الياء وعذير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (سيري) خبر المبتدأ مرفوع بضمزة مقدرة على ما قبل الياء وسير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ويصح أن يكون عذيري مفعول به للفعل تستنكري (واشفاقي) الوار عاطفة وإشفاق معطوف على سيري وإشفاق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (على بعيري) جار ومجرور متعلق بإشفاق وبعير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

(الشاهد فيه) ترخيم «جارية» حيث حذف منه التاء وهو غير علم.

(٣) يعني على لغة من يجعل المحذوف في حكم المنسي، إذ لو قيل: «يا قائم» بالضم في

قائمة لم يدر هل هو مذكر أو مؤنث، وهذا يخالف ما ذكره الإمام المهدي عليه السلام؛ لأنه قال: إن الصفات التي على فاعله لا يجوز فيها إلا بقاء الفتحة إتفاقاً. والله أعلم وأحكم.

(٤) احتراز من نحو أرطاة، فإن التاء والألف زيدتا ولكنهما في حكم الواحدة؛ لأن الألف زيدت أولاً للإلحاق ثم زيدت التاء للتأنيث فلا يقال: يا أرطا.

يكون الألفين علامة التانيث، وزيدتا في حالة واحدة ولا تجامعهما تاء التانيث، والألف والنون للتذكير وزيدتا معاً، ولا تلحقهما التاء أيضاً فأشبهها بذلك ألفي التانيث وغيره^(١) كما تقدم^(٢) (أو) كان الآخر من الحرفين اللذين في آخر الاسم (حرف صحيح قبله مدة) وهي الحرف الذي قبله حركة من جنسه وهي واو أو ألف أو ياء نحو «عمار، ومنصور، ومسكين» (وهو) أي: ذلك الاسم الذي فيه ما ذكر (أكثر من أربعة أحرف^(٣)) ل يبقى على أقل الأصول، فإذا كان كذلك (حذف منه حرفان) تقول: «يا اسم» قال الشاعر:

٧٧ - يا أسم صبراً على ما كان من حدث إن الحوادث ملقي ومننظر^(٤)

(١) من وجوه الشبه.

(٢) في خ/ه: (كما تقدم) غير موجود.

(٣) وأما نحو فرعون مما كان قبل واؤه فتحة أو قبل يائه فتحة كفرنيق ففيه خلاف، فمذهب الفراء والجزمي أنهما يعاملان معاملة مسكين ومنصور فيقولان: «يا فرع» و«يا غرن» ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك فيقولان: يا فرع ويا غرني.

(٤) هذا البيت ينسب للبيد بن ربيعة.

(اللمعة): (اسم) أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره وهو من أسماء النساء (حدث) بفتح الحاء والذال جميعاً هو النازلة من نوازل الدهر، والأمر الطارئ من طوائره وجمعه أحداث (ملقي) اسم مفعول من لقي يلقي (منتظر) مرتقب متوقع النزول. (المعنى) الشاعر يخاطبها أصبري على الحوادث فإنها مترادفة على الناس منها مانزل وحل ومنها ما هو منتظر لم يقع بعد.

(الإعراب) (يا) حرف نداء (اسم) منادى مبني على الضم في محل نصب (صبراً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً (على) حرف جر (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل المحذوف تقديره أصبري (كان) فعل ماض تام وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى ما (من حدث) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما والجملة من كان التامة وفاعلها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (إن) حرف توكيد ونصب (الحوادث) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة (ملقي) خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة (ومنتظر) الواو عاطفة ومنتظر معطوف على ما قبله مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (الشاهد فيه) قوله: (يا اسم) فإن أصله يا أسماء فرخمه بحذف الهمزة وحذف الألف قبلها.

و«يا مرو» قال الشاعر:

٧٨ - يا مرو إن مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس^(١)
و«يا عم» في عمار و«يامسك» في مسكين و«يا منص» في منصور، فلو كان
أربعة أحرف نحو «حبلى»^(٢) ط و«عمار» و«غوث» و«رشيد» و«أبان» إذا سمي به لم
يحذف منه إلا حرف واحد فقط لما ذكر، وكذلك لو كان الحرف غير مَدَّة كنهور
وسنور علمين فلا يحذف منه إلا حرف واحد فقط، وإنما حذفت المدة؛ لأنه
حذف الصحيح من آخر الاسم، وحرف العلة أحق بالحذف.

(وإن كان) الاسم المنادى (مركباً)^(٣) حذف الاسم الأخير) منهما نحو
«بعلبك» و«حضر موت» و«قالي قلا» و«معد يكرب» والوجه في ذلك أن الاسم

(١) ينسب هذا البيت للفرزدق.

(اللغة) : (يا مرو) أراد يا مروان فرلحه بحذف حرفين (مطيتي) المطية : الراحلة مأخوذ من
المطو وهو الإسراع لأنها تسرع في سيرها أو من المطا وهو الظهر لأن راكبها يقتعد ظهرها
(محبوسة) أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها (الحباء) بكسر الحاء بزنة الكتاب
العطاء (ربها) صاحبها (لم ييأس) لم يقطع الأمل.

(الإهراب) (يا) حرف نداء (مرو) منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب (إن) حرف
توكيد ونصب (مطيتي) مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ومطية
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (محبوسة) خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة (ترجو) فعل
مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر
ثان لأن ويحتمل أن تكون الجملة في محل نصب حال (الحباء) مفعول به لترجو (وربها)
الواو واو الحال ورب مبتدأ ورب مضاف والهاء مضاف إليه (لم) حرف نفي وجزم وقلب
(ييأس) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وإنما حرك بالكسر لأجل
الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع
خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله : (يا مرو) فإن أصله يا مروان فرلحه بحذف النون وحذف الألف قبلها.

(٢) وجه التشكيل أن حبلى ليس آخره حرف صحيح قبله مدة.

(٣) يعني المركب ما ليس بمضاف ولا جملة؛ لأن المركب الذي هو مضاف أو جملة قد
استغنى بما تقدم لامتناع الترخيم فيه. (سميدي).

الآخر بمثابة تاء التانيث^(١) الزائدة على بنية الكلمة بدليل حذفه في التصغير^(٢) والنسبة كهي فتقول: يامعدي ويا معدي (وإن كان غير ذلك^(٣)) أي^(٤) غير ما ذكره الشيخ (فحرف واحد) يعني يحذف حرف واحد كما تقدم ويأتي وهو أي: المحذوف في حكم الثابت على كلام الأكثر من العرب والنحاة فيقال: «يا حار» بكسر الراء المهملة كما كانت عليه قبل حذف^(٥) الثاء من حارث و«يا ثمر» بحذف الدال من ثمود، وتبقي الواو ساكنة تدل على الدال المحذوفة و«يا كرو» بحذف الألف والنون الزائدتين من «كروان» وتبقي الواو مفتوحة كما كانت من قبل.

(وقد يجعل) ما بقي من الاسم بعد الحذف (اسماً برأسه) والمحذوف في حكم الممدوم^(٦) بل يذهب نسباً منسياً (فيقال: «يا حار») بضم الراء المهملة في حارث (ويا ثمي) إذ أصله بعد الحذف للدال «ثمر» تطرفت الواو ساكنة وقبلها ضمة فاستثقلوا ذلك فقلبوا الضمة كسرة، إذ هي أخف فانقلبت الواو ياء لتناسب الكسرة (وياكرا) لأنه بعد حذف الألف والنون يبقى «كرو» فتحركت الواو وانفتح ما قبلها

مركز تحقيق كتب التراث

(١) اعلم أن تاء التانيث لا تحذف أصلاً في التصغير، ولا تحذف ألف التانيث المقصورة إذا كانت رابعة نحو «حبلى» في تصغير (حبلى) ولا يحذف الممدود مطلقاً سواء كانت رابعة أم خامسة فصاعداً بل يثبت بثبوت الاسم الثاني في تصغير المركب من اسمين نحو «بعلبك ونحو: «حميراء» و«خنيفساء» في تصغير حمراء وخنيفساء ذكره ركن الدين. فقول السيد: بدليل حذفه في التصغير كهي غير مستقيم، وكان الأحسن في العبارة ما ذكره صاحب (الخبيري).

(٢) هذا فيه نظر؛ لأن الاسم الأخير يثبت في التصغير فيقال: بعلبك كما ذكر ابن الحاجب في الشافية، وأما في النسب فمستقيم؛ لأن المركب ينسب إلى صدره. والله أعلم.

(٣) يعني لم يكن فيه زيادتان ولا آخره حرف صحيح ولا هو مركب حذف منه حرف واحد. (رضي).

(٤) في خ/ه: (أي: غير ما ذكره الشيخ) غير موجود.

(٥) في خ/ه: (حذف) غير موجود.

(٦) حتى كأن الاسم بني على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل. (سميدي).

فقلبت ألفاً، إذ تلك قاعدتهم في الواو إذا كانت متطرفة^(١) كما يأتي (وقد استعملوا صيغة النداء^(٢) في المندوب) يعني^(٣) كما ادخلوا حرف النداء في المنادى أدخلوه في المندوب، وإن كان المنادى مطلوباً إقباله وليس كذلك المندوب، لكن جمع بينهما كون كل منهما مخصوصاً في قومه (وهو) أي: المندوب (المتفجع)^(٤) عليه «بيا» نحو «يا زيدا» (أو «وا») نحو «وازيداه» (واختص) المندوب (بوا) ولا يدخل المنادى، وذلك إذا قصدوا النصوصية على المندوب من أول وهلة. (وحكمه) أي: حكم المندوب (في الإعراب) حيث كان مضافاً أو مشبهاً^(٥) به فقط (والبناء) حيث كان مفرداً معرفة (حكم المنادى^(٦)) في بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به من ضمة أو ألف أو واو، ونصب المضاف والمشبّه به وذلك لأنهم لما أدخلوا عليه حرف النداء وشبهوه بالمنادى من حيث أنه مخصوص في قومه عاملوه معاملة المنادى في أحكامه (ولك زيادة الألف^(٧)) أي: ألف الندبة (في آخره) أي: في آخر

(١) لأن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفاً بشرط أن لا يكون بعدها ما يقتضي فتحها فمع اعتبار المحذوف لا تقلب بعدها الألف ولا تقتضي فتحها، ومع عدم اعتباره تقلب لعدم ما يقتضي فتحها.

(٢) وهي ياء خاصة؛ لأنه لا يدخل عليه ماسواه لكونه أشهر صيغها فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى. (جامي) - وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالإستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أعني (يا) كما ذكرنا دون أخواتها؛ لأنها أمها فتصرفت ودخلت على الجميع من أنواعه. (رضي)

(٣) في خ/ه: من قوله: (يعني كما أدخلوا) إلى قوله: (كون كل منهما مخصوصاً في قومه) غير موجود.

(٤) وجوداً أو عدماً، والمتفجع عليه عدماً ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب، والمتفجع عليه وجوداً ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والمحنة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت.

(٥) ولا يعرب بالكسر؛ لأنه لا يكون مستغاثاً فيخفف بلام الإستغاثة.

(٦) وأما في غير حكم الإعراب والبناء فليس حكمه حكم المنادى فلا يرخم.

(٧) فيه نظر إذ يلتبس المندوب بالمنادى المستغاث به عند دخول الألف في آخر المندوب؛ إذ يقع الألف في آخر المستغاث به، ولكن الفارق القرينة.

المندوب؛ لأن المقصود إظهار التفجع، ومع كثرة الحروف يحصل ذلك الغرض وهي جائزة، ومع الغرض المذكور واجبة مع «يا» لذلك مع قصد^(١) التمييز بين المنادى والمندوب، وسواء كان المندوب مفرداً نحو «يازيداه» أو مضافاً نحو «يا أمير المؤمنين» (فإن خفت اللبس) يعني: إن خفت أن يلتبس المندوب المقصود بمندوب آخر جئت عوض الألف بما يجانس حركة آخر الاسم الذي تلحقه علامة الندبة من حروف المد، إن كان آخر الاسم كسرة أتيت بياء عوض الألف، وإن كان مضموماً أتيت بواو عوض الألف، فإذا أردت ندبة «غلام امرأة» وخشيت أن يلتبس بندبة «غلام رجل» جعلت عوض ألف الندبة «يا» لتناسب كسرة كاف المخاطبة المؤنثة و (قلت: واغلامكيه) إذ لو قلت: «واغلامكاه» التبس بندبة غلام الرجل، وإن أردت ندبة غلام جماعة مذكرين قلت: (واغلامكموه) بتعويض الواو عن ألف الندبة ليناسب ضمة ميم الجمع؛ إذ هي مضمومة في الأصل، وإنما أسكنت في بعض اللغات؛ إذ لو ألحقت الألف بالميم التبس بندبة غلام المثنى، وكذلك إذا نذبت غلام غائب قلت: «واغلامهوه» إذ لو ألحقت ألف الندبة «بالهاء» التبس بغلام الغائبة وقس على ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى.

(ولك الهاء^(٢)) أي: هاء السكت (في الوقف^(٣)) بياناً للألف فتقول:

(١) ليس ما قاله من التمييز بمطرّد، إذ يلتبس بالمنادى المستغاث بالألف والمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفاً نحو «يا غلاماً» قال (نجم الدين): والأولى أن يقال: إن دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيراً مع (يا) أيضاً ولا وجب الإلحاق معها تقول: «يا محمد، يا علي» بلا إلحاق، وظاهر الحاجة أنه يجوز إلحاق الألف ولا يجب سواء كان مع واو أو ياء قال في التسهيل: ويتمين إيلاؤه عند خوف اللبس.

(٢) ويستغنى عن هاء السكت وعن الألف في ما آخره ألف وهاء، فلا يقال في عبد الله «وا عبد اللاه» لما فيه من الثقل، وصرح المغاربة بجواز ذلك، وإطلاق غيره من النحاة يقتضيه ذكره ابن عقيل.

(٣) وأما في الوصل فلا تثبت هذه الهاء وربما ثبتت فيه في الشعر، إما مكسورة للساكنين، أو مضمومة بعد الألف والواو، وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها، وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف، والكوفيون لا يثبتونها وصلّاً ووقفاً في الشعر وفي غيره. (نجم الدين).

«وازيده» وقس على هذا. (ولا يندب) من الأسماء (إلا المعروف)^(١) فلا يقال: «وارجله»؛ لأن المقصود بالنسبة التفجع وإقامة العذر، ومن فعل ذلك على غير معروف لأمه العقلاء. (وامتنع) إلحاق علامة النسبة بصفة المندوب، إذ الصفة جيء بها بعد كمال الموصوف للتخصيص أو التوضيح فهي غيره^(٢) فلا يقال: (وازيد الطويله) خلافاً ليونس^(٣) فأجاز ذلك لأنه قد ورد «واجمجمتي الشاميتيه» ولأن الصفة والموصوف كالمضاف والمضاف إليه^(٤)، وقد جاز «واغلام زيده» قلنا: المضاف إليه كجزء المضاف^(٥) بخلاف الصفة، وأما قولهم: «وامن حفر بئر زمزمه» بإلحاق علامة النسبة بآخر الصلة فهو بمنزلة «واعبد المطلباه»^(٦)، وهذا^(٧)

(١) أي: المشهور المعلوم وهو الذي يعرف ذاته ومسماه سواء كان علماً أو غير علم، فلو كان علماً غير معروف لم يجز ندبته، ولو كان معروفاً غير علم جاز. (غاية تحقيق).
- قال (نجم الدين): هذا في المتفجع عليه، وأما المتفجع منه فإليك تقول: وامصيتاه، وليست بمعروفة. (خالدي)

(٢) بدليل الاقتصار عليه بخلاف المضاف.

(٣) حكى في شرح مسلم أنه يجوز في نون يونس الثلاث الحركات، وكذلك في سين يوسف. حكى يونس: أن رجلاً ضاع له قدحان فقال: «واجمجمتي الشاميتيه»، والجمجمة القدح. (جامي).

(٤) فإنه يجوز إلحاق علامة النسبة بآخر صفة المندوب فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه أتم منه من جهة المعنى لا تحادها ذاتاً، فإن الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغايران.

(٥) وذلك أن المضاف والمضاف إليه تركبا وصارمدلولهما واحداً فصار كل واحد منهما كالزأي: من زيد حتى لو أنك فصلت أحدهما عن الآخر لم يفهم المدلول أصلاً وليس كذلك الصفة والموصوف. (سميدي)

(٦) هذا يشعر بأن المراد اشتراك الصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه في جواز إلحاق علامة النسبة بالآخر منهما، وقد ذكر ابن عطيل في شرح المفصل أن المراد بإيراده رفع توهم ندبة غير المعروف لما فيه من الإبهام فقال: إن الصلة قد أوضحت لاشتغال عبد المطلب بأنه الذي حفر بئر زمزم. والله أعلم وأحكم.

(٧) في خ/ه: من قوله: (وهذا رجوع من الشيخ) إلى قوله: (فقال) غير موجودة.

رجوع من الشيخ إلى تبين شيء من أحكام المنادى فقال: (ويجوز^(١) حذف حرف^(٢) النداء) من المنادى للتخفيف^(٣) (إلا مع اسم الجنس^(٤)) نحو رجل على نية يارجل؛ لأنه لا يعلم ما حذف منه بخلاف^(٥) العلم (والإشارة^(٦)) فلا يقال: هذا على نية يا هذا لأن أصله يا أيهذا فيؤدي إلى حذف أي (وحرف^(٧) النداء، ولثلاثا تلتبس الإشارة بالنداء، هذا رأي: البصريين وخطأوا^(٨) المتنبي في قوله:

٧٩ - هذي برزت لنا فهجت رسيساً ثم أنشيت وما شفيت نسيساً^(٩)

- (١) وإنما جاز حذف حرف النداء؛ لأنه نائب مناب الفعل فكما أنه يجوز حذف الفعل فكذلك حرف النداء. (إسماعيل).
- (٢) واعلم أنه يجوز حذف حرف النداء من خمسة أشياء وهي العلم والمضاف وشبهه والموصول وأي، أما العلم فلأنه كثير الإستعمال في النداء فلما حذف لم يلتبس بغير النداء، وأما المضاف وشبهه، والموصول، وأي؛ فلكونها مشابهة للعلم في عدم وقوعها صفة لأي، أما الموصول فغير مسلم إذ هو يقع صفة لأي: مثل «يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا» اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرَادَ بِالموصول غير الذي والتي ونحو كمن ونحوه فمسلم. والله أعلم وأحكم.
- (٣) في خ/ه: (للتخفيف) غير موجود.
- (٤) والمراد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو «يا رجل» أو لم يتعرف نحو «يارجله» لأن ندائه لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى. (جامي).
- (٥) في خ/ه: (بخلاف العلم) غير موجود.
- (٦) لأن إطلاق اسم الإشارة على المخاطب خلاف الأصل فاحتاج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره عن أصله، وجعله مخاطباً وهي حرف النداء. (خالدي).
- (٧) والأولى في التعليل ما عُلِّلَ به الرضي من أن اسم الإشارة موضوع لما يشار إليه فيكون بين كون الاسم مشاراً إليه وكونه مخاطباً تنافر ظاهر. (منقح).
- (٨) ليس بعربي حتى يُخْطَأَ وإنما هو مولد فيصح. قلت: إنما خطيء لذلك إذ لو كان عربياً لما صحت تخطئته.
- (٩) للمتنبي

(اللفظة) «برزت» برز بمعنى خرج «هجت» هاج الشيء ثار وبابه باع «رسيساً» الرُّسُ ابتداء الشيء ومنه: رَسُ اللحم ورسيستها، والرسيس: الشيء الثابت «أنشيت» أنشئ مقصوراً

وأجازه الكوفيون وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْسِلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) وقول الشاعر:

٨٠ - ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الر أس شيباً إلى الصبا من سبيل^(٢)
وغير ذلك (والمستغاث والمندوب) لأن المقصود^(٣) فيهما تطويل الصوت

الأمر يعاد مرتين «نسيساً» النسيس: الجوع الشديد وغاية جهد الإنسان، والخلقة وبقيّة الروح.

(الإهراب) (هذي) منادى حذف منه حرف النداء أي: يا هذي (برزت) برز فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك وتاء المخاطبة فاعل مبني على الكسر في محل رفع (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المخاطبة أو متعلق بالفعل برز (فهجت) الفاء عاطفة وهجت فعل وفاعل (نسيساً) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (ثم) عاطفة (انثبت) فعل وفاعل (وما) الواو عاطفة وما نافية (وشفيت) شفى فعل ماض وتاء المخاطبة فاعل (نسيساً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (الشاهد فيه) قوله: (هذي) حيث حذف منه حرف النداء وقد لحن المتنبي في قوله هذا وأجيب بأن هذي مفعول مطلق أي: برزت هذه البرزة.

(١) من سورة البقرة من الآية (٨٥).

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

(اللغة): (ارعواء): انكفاً و(تركاً) للصبوة و(أخذاً) بالجد ومعالي الأمور.

(الإهراب) (ذا) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف أي: يا هذا (ارعواء) مفعول مطلق لفعل محذوف وأصل الكلام ارعوا ارعوا (فليس) الفاء للتعليل وليس فعل ماض ناقص (بعد) ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه وبعد مضاف (واشتعال) مضاف إليه واشتعال مضاف و(الرأس) مضاف إليه (شيباً) تمييز (إلى الصبا) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال (من سبيل) الآتي وكان أصله نعتاً له فلما تقدم أعرب حالاً على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت حالاً ضرورة أن الصفة لا تتقدم على الموصوف بسبب كون الصفة تابعاً، ومن شأن التابع أن لا يسبق المتبوع (من) زائدة (سبيل) اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (الشاهد فيه) حيث حذف منه حرف النداء الداخل على اسم الإشارة (ذا)

(٣) في خ/ه: (لأن المطلوب منهما).

ومده والحذف ينافيه، وإنما يجوز ذلك فيما كان (مثل) ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾^(١) ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٢) أي: يا يوسف و﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾^(٣) أي: يارب و«من»^(٤) لا يزال محسناً أحسن إلي «وأيها»^(٥) الرجل وأيتها المرأة (وشد أصبح ليل) ووجهه أنه حذف حرف النداء من اسم الجنس، وهذا من كلام امرأة امرئ القيس حين طال عليها الليل مع بغضها إياه^(٦) فجعلت تخاطبه أصبح يافتي فلم يذهب عنها فعادت إلى خطاب الليل فقالت: أصبح ليل، فقال في هذا المعنى:

٨١ - فباتت تقول أصبح ليل حتى تجلى عند صرعته الظلام^(٧)
(افتد^(٨) مخنوق) أي يا مخنوق، فحذف من اسم الجنس، وهذا مثل يضرب

(١) من سورة يوسف من الآية (٤٦).

(٢) من سورة يوسف من الآية (٢٩).

(٣) من سورة الأعراف من الآية (١٤٣).

(٤) أي: «يا من».

(٥) لأن صورة أيها تقتضي النداء. (هاتية تحقيق).

(٦) لما فيه من الرائحة الضعيفة؛ لأنه رضع من كلبة فإذا عرق ظهرت عليه رائحة الكلاب.

(٧) القائل امرئ القيس.

(اللغة) «تجلى» تكشف «صرعته» الصرع ويكسر الطرح على الأرض وقد صرعه كمنعه، ورجل صُرعة بوزن هُمزة أي: يصرع الناس.

(الإعراب) (فباتت): بات فعل ماض ناقص والتاء تاء التأنيث الساكنة واسمه ضمير مستتر تقديره هي (تقول) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر بات (أصبح) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت (ليل) منادى حذف منه حرف النداء والأصل يا ليل والجملة من أصبح وفاعله في محل نصب مقول القول (حتى) حرف غاية (تجلى) فعل ماض مبني على فتح مقدر (الظلام) فاعل تجلى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة من تجلى وفاعله في تأويل مصدر مجرور بحتى.

(الشاهد فيه) قوله: (أصبح ليل) حيث حذف منه حرف النداء والأصل يا ليل.

(٨) وأصله أن رجلاً وقع على سليك وهو نائم فخنقه وقال: افتد مخنوق فقال: الليل طويل وأنت مقمر. أي: وأنت آمن مني فلم تستعجل؟ ثم ضغطه سليك فصرط الرجل فقال: أضروط وأنت الأعلى؟، فذهبت أمثالا كلها. «نجم الدين».

في الحث على التخلص من الشدائد (واطرق كرا) أي: ياكروان^(١)، وفيه ثلاثة شذوذات حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيمه والعلمية معتبرة فيه وقلب الواو ألفاً والقياس تركها كما تقدم (وقد يحذف المنادى) ويترك حرف النداء وذلك (لقيام قرينة^(٢)) تدل على المحذوف حذفاً (جوازاً مثل: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾^(٣)) في قراءة الكسائي بتخفيف ألا^(٤) على أنها حرف تنبيه وحذف المنادى أي: ألا يا قوم اسجدوا فحذفت همزة فعل الأمر للدرج وألف) يا (لالتقاء الساكنين ومن ذلك قول الشاعر:

٨٢ - يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار^(٥)

- (١) وقيل: يقال للكروان: «اطرق كرا» فإنك لن ترى فيظن أنه لم يره أحد فيلصق بالأرض ولا يطير فيأخذه الصائد. (موشع).
- (٢) - وأصله أن كروان إذا اضطيد اضطرب ويقال أطرق كرا: أطرق كرا، إن النعام في القرا.
- (٣) كوقوع الأفعال والمصادر ونحوها بعد حرف النداء فإذا وقعت بعد حرف النداء علم أن المنادى محذوف؛ لأن الأفعال والمصادر والحروف لا تنادى.
- (٤) من سورة النمل من الآية (٢٥).
- (٥) ومن قرأ ﴿ألا يسجدوا﴾ بتشديد اللام فإن ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام لا، ويسجدوا فعل مضارع تسقط نونه بالنصب أي: فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، ولا زائدة، ويجوز أن يكون بدلاً من أعمالهم أي: فزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا ويجوز أن يكون ألا يسجدوا بدلاً من السبيل فصدهم عن السبيل. «نجم الدين معنى».
- (٥) هذا البيت لم يعرف قائله.

(المعنى) يدعو على سمعان جاره أن تناله لعنة الله والناس أجمعين؛ لأنه لم يرع حق الجوار. البيت لم يعرف له قائل.

(الإهراب) (يا) حرف نداء والمنادى محذوف أي: يا قوم (لعنة) مبتدأ ولعنة مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه (والأقوام) الواو عاطفة والأقوام معطوف على لفظ الجلالة (كلهم) تأكيد كل تأكيد وكل مضاف والضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه (الصالحين) يروى بالرفع والجرح فالرفع على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه تقديره: ولعنة الله ولعنة الصالحين أو على المعطف على محل لفظ الجلالة؛ لأنه فاعل في المعنى (على سمعان) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وقوله: (من جار) في محل نصب على أنه تمييز للجملة.

وقول الآخر:

٨٣ - يا بؤس للحرب التي وضعت أراھط فاستراحوا^(١)
وقول الآخر:

٨٤ - ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى لازال منهلاً بجرعائك القطر^(٢)
وذلك كثير.

(الشاهد فيه): حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى: يا هؤلاء، أو يا قوم لعنة الله على سمعان، ولذا رفع لعنة بالابتداء ولو وقع النداء عليها لنصبها. (١) ينسب هذا البيت لسعد بن مالك.

(اللغة) «بؤس» البأس العذاب، وهو أيضاً الشدة في الحرب تقول: منه «بؤس» الرجل بالضم فهو «بئس» كفصيل أي: شجاع، وعذاب بئس أيضاً أي: شديد. «أراھط» مفردة رھط (ورھط الرجل قومه وعشيرته).

(الإعراب) (يا) حرف نداء فيه معنى التعجب والمنادى محذوف تقديره يا قوم (بؤس) مصدر منصوب (للحرب) اللام حرف جر والحرب مجرور بها والجار والمجرور متعلق ببؤس أو بؤس منادى بحرف نداء محذوف للحرب، اللام حرف جر زائد، والحرب مجرور بها، والأصل يا بؤس الحرب (التي) صفة للحرب مبني على السكون في محل جر (وضعت) وضع فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى الحرب (أراھط) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فاستراحوا) الفاء عاطفة استراح فعل ماض مبني على الضم (واو الجماعة) فاعل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(الشاهد فيه) قوله: (يا بؤس للحرب) حيث حذف المنادى وفي البيت شاهد آخر وهو للحرب حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه. (٢) ينسب هذا البيت لغيلان بن عقبة «ذي الرمة».

(اللغة) «البلى» بكسر الباء وفتح اللام وتقول: بلى الثوب يبلى بلى، إذا رث جديدته. «منهلاً» اسم فاعل من قولك: انهل المطر، إذا انسكب وانصب. «جرعائك» بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لا تنبت شيئاً. «القطر» المطر.

(المعنى) يدعو لدار حبيته «مي» بأن تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها، لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ويقصد أن تظل عامرة أهلة بأهلها.

(الإعراب) (ألا) أداة استفهام وتنبيه (يا) حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا هذه

[الاشتغال]

(الثالث) مما يحذف فيه فعل المفعول به وجوباً وهو الثاني من القياسي (ما) أي: المفعول الذي (اضمر^(١)) هامله على شريطة التفسير) أي: على شريطة أن يفسر ذلك العامل المحذوف بفعل مذكور (وهو كل اسم بعده فعل^(٢)) احتراز من اسم بعده اسم^(٣) نحو: «زيد قائم» أو جملة^(٤) نحو: «زيد قام أبوه» (أو شبهه^(٥)) أي: بعده شبه الفعل كاسم الفاعل نحو: «زيداً أنت ضاربه» (مشتغل) ذلك الفعل^(٦) (عنه) أي: عن العمل في ذلك (بضميره) أي: بضمير الاسم المتقدم؛ إذ

مثلاً (اسلمي) فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل (يا) حرف نداء (دار) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ودار مضاف و(مي) مضاف إليه (هلى البلى) جار ومجرور متعلق باسمي (ولا) الواو عاطفة ولا حرف دعاء (زال) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (منهلاً) خبر زال تقدم على اسمه (بجرهائك) الباء حرف جر وجرعاء اسم مجرور بالكسرة وجرعاء مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بقوله منهلاً وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه (القطر) اسم زال تأخر عن الخبر.

الشاهد فيه قوله: ألا يا اسلمي حيث دخل حرف النداء على منادى محذوف. والتقدير ياهذه.

- (١) معنى الإضمار هنا حذف العامل مع بقاء عمله، بخلاف الإضمار في الأسماء فهو وضع المضمّر موضع المظهر.
- (٢) ولا يريد أن يليه الفعل أو شبهه متصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو: - «زيداً عمرو ضربه» و«زيداً أنت ضاربه». (جامي)
- (٣) أو حرف نحو: - «زيد في الدار» أو ظرف نحو: - «زيد عندك».
- (٤) فيه نظر فإن «زيداً قام أبوه» اسم بعده فعل بلاشك وإنما يخرج من قوله: لو سلط عليه لنصبه؛ لأنه لو سلط عليه قام لم ينصبه.
- (٥) يعني: اسم الفاعل، واسم المفعول ليس إلّا، فاسم الفاعل قد ذكر، واسم المفعول نحو: «زيداً أنت محبوبس عليه» أي: لا يسته. (نجم معنى).
- (٦) في خ/ه: بزيادة (أو شبهه).

قد صار^(١) مفعولا للفعل أو شبهه (أو متعلقه^(٢)) أي: متعلق ذلك الاسم السابق كما يأتي، ومن شرط ذلك الفعل المفسر للمحذوف أن يكون (لو سلط^(٣) عليه) أي: على ذلك الاسم السابق هو، أي: الفعل (أو مناسبه) أي: مناسب ذلك الفعل المفسر للفعل المحذوف (لنصبه^(٤)) أي: نصب ذلك الاسم السابق (مثل: «زيداً ضربته»^(٥)) هذا مثال ما جمع القيود، فإن زيداً اسم بعده فعل وهو ضربته، وذلك الفعل مشتغل بضمير زيد وهو الهاء، ولو سلط على زيد لنصبه نحو أن تقول: «ضربت زيداً» و«زيداً ضربت» (وزيداً مررت به^(٦)) هذا مثال لو سلط عليه مناسبة وهو جاوزت على الاسم السابق لنصبه؛ إذ المرور بمعنى المجاوزة (وزيداً ضربت غلامه) هذا مثال اشتغال الفعل بمتعلق الاسم السابق؛ إذ الغلام متعلق به تعلق

(١) أي: ضميره.

(٢) والمتعلق ما أضيف إلى الضمير، أو وصل بما فيه الضمير أو وصف بما فيه الضمير، أو عطف على بما فيه الضمير مثل «زيداً ضربت غلامه» و«زيداً ضربت الذي يحبه» و«زيداً ضربت رجلاً يحبه» و«زيداً ضربت حمراً أخاه». (الخالدي)

- وضابط التعلق: أن يكون ضمير المنصوب من تنمة المنصوبات بالمفسر. «نجم الدين».

(٣) احتراز المصنف بهذا القيد الأخير من كل اسم توسط بينه وبين الفعل كلمة واجبة التصدير كأن وأخواتها، نحو زيداً إني ضربته، وكم الخبرية نحو «زيداً كم ضربته» وكذلك كم الاستفهامية، وحرفا الاستفهام نحو «زيداً أضربته» و«زيداً هل ضربته» وغير ذلك مما يستحق التصدير كما هو مذكور في (الخالدي) وغيره من كتب الفن والله أعلم.

(٤) احترازه من الاسم الذي بعده فعل لا يصح أن يعمل هو ولا مناسبه، وذلك إذا كان الفعل بعد ماله صدر الكلام كالإستفهام نحو «زيد هل ضربته» والنفي نحو «زيد ما ضربته» ونحو ذلك مما لا يعمل ما بعده فيما قبله هـ «رصاص».

(٥) وإنما وجب إضمار الفعل هاهنا؛ لأن المفسر كالعوض من الناصب، ولا يؤتى به إلا عند تقدير الناصب فإظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب حكم الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَحَدُ ثَمَنِ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ﴾ [التوبة: ٦] كما ذكرنا في باب الفاعل.

(٦) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإن مررت بعد تعديته بالباء مرادف تجاوزت.

الملك بمالكة (وزيداً حبست^(١) عليه) أي: لا بست زيداً وصاحبت زيداً حبست عليه (بنصب زيد) ونحو في هذه الأمثلة ونحوها على جهة الجواز (بفعل يفسره ما بعده أي: «ضربت») هذا إلى آخره تفسير للفعل المحذوف وجوباً قياساً، المفسر بالفعل المشتغل بالضمير ونحوه وتقديره «ضربت زيداً» (وجاوزت) زيداً (وأهنت) زيداً إذ من قد ضربت غلامه فقد أهنته غالباً^(٢) (ولا بست) زيداً (ويختار الرفع^(٣) بالابتداء عند عدم قرينة خلافه) أي: خلاف الرفع وهي قرينة النصب؛ إذ النصب خلاف الرفع فعند أن تعدم قرينة^(٤) النصب الآتي ذكرها يختار الرفع كما في الأمثلة السابقة لسلامته من الحذف والتقدير^(٥)، وحيث ينصب الاسم الجامع للشروط في هذا الباب فهو الذي أضمر عامله ويدخل في المفعول به المحذوف فعله وجوباً قياساً^(٦) وسواء كان النصب^(٧) جائزاً، والرفع المختار كالأمثلة السابقة ونحوها، أو النصب المختار، أو يستوي الأمران، أو يجب النصب كما سيأتي، وحيث يرفع الاسم السابق فهو من باب غير^(٨) هذا إلا أنه أطرده الباب في أطراف الكلام

مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامية

- (١) هذا مثال المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه باللزم، فإن حبس الشيء على الشيء يلزم ملابسة المحبوس عليه. (جامي).
- (٢) يخرج ما كان بأمره أو كان عاصياً أو تأديباً.
- (٣) بدأ المصنف بما يختار رفعه لعدم احتياج الرفع إلى عامل محذوف، وقوله: بالابتداء تبين لعامل الرفع في كل ما يجوز فعله في هذا الباب، لئلا يظن أن رافعه مثل ناصبه. (خالدي).
- (٤) وهي حرف الشرط والتحضيض والعطف على جملة فعلية أو استواء الأمرين.
- (٥) ولأن الجملة مع الرفع لها محل من الإعراب؛ لأنها خبر ولا موضع لها مع النصب لأنها مفسرة. (نجم ثاقب).
- (٦) في خ/ه: (قياساً) غير موجود.
- (٧) فإن قيل: في المثال الذي ذكرتم أعني «زيداً ضربته» قرينة خلاف الرفع، أعني قرينة النصب موجودة وهي ضربته فإنه مفسر للمقدر الناصب فيكون قرينة النصب قلت: أراد بقرينة خلاف الرفع قرينة النصب المختار، والواجب والقرينة المستوية بين الأمرين، ولا وجود لهذه القرائن في هذا المثال. (سعيد).
- (٨) بل من باب المبتدأ والخبر.

وجمعها^(١) بناء منه على أنه أخصر وأيسر فافهم. (أو) يختار الرفع أيضاً (عند وجود) قرينة نصب لكن وجدت معها قرينة رفع (أقوى منها) أي: من قرينة النصب كما إذا كانت (مع غير الطلب) نحو: قام زيد وعمرو، فأما زيد فأكرمه وأما عمرو فضربته، فإنك إذا نصبت زيدا بعد أما كان ناصبه فعلاً مقدراً^(٢) بعد فاء العطف فتكون الجملة المعطوفة فعليه، لأنها مصدرية بالفعل المقدر فتناسب الجملة الأولى المعطوفة هي عليها، وهي قام زيد، والتناسب مقصود مهم في اللغة فهذه قرينة النصب إلا أنها وجدت قرينة رفع أقوى منها وهي أما؛ إذ لا يأتي بعدها إلا المبتدأ غالباً مع كون وجه الرفع سالماً من الحذف والتقدير فاختر الرفع مع جواز النصب وهذا إذا لم تكن أما للطلب، فأما إذا كانت للطلب فالنصب^(٣) نحو: فأما زيداً فأكرمه، وأما عمراً فلا تهنه، ومن ذلك^(٤) قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(٥) (و) كذلك يختار الرفع بعد (إذا للمفاجأة) نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» فإنها وإن وجدت فيه قرينة النصب وهو العطف على الجملة الفعلية كما قررناه في أما فإذا للمفاجأة قرينة رفع أقوى من قرينة النصب؛ إذ يتحتم

(١) كان الأولى في العبارة: إلا أنه جمع الأقسام ويقتصر على هذا.

(٢) تقديره أما زيدا فأكرمه أكرمه بتقدير المفعول للإلتزامهم وجود فاصل بين إما والفاء صرح بمعناه التفاضل في الشرح الصغير، وصرح به ابن الحاجب فيما سيأتي، وهو قوله: وعوض بينها وبين فائها. الخ.

- اعلم أنه إذا نصب بعد أما فإنه يقدر الناصب بعد الاسم قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [نصبت: ١٧] على قراءة النصب تقديره: فأما ثمود هدينا هديناهم؛ لأن قبله أما لأن أما لا يليها الفعل. قاله ابن الحاجب في شرح المفصل. (سميدي).

(٣) لأن الرفع يقتضي أن يكون الطلب خبراً، وهو لا يكون خبراً إلا بتأويل. (جامي) تقديره: مقول فيه أكرمه. «رصاص» والنصب أرجح، ويكون التقدير «أكرم زيدا أكرمه»؛ لأن أما لا تقوى بمقاومة الطلب الذي هو من قرائن النصب.

(٤) أي: مما كانت فيه أما للطلب وإن لم يكن مما أضمر عامله على شرطة التفسير. سيدنا أحسن سيلان والله أعلم وأحكم.

(٥) من سورة الضحى الآية (٩) (١٠).

المبتدأ بعدها غالباً^(١)، ذكره نجم الدين، مع سلامة الرفع من الحذف والتقدير كما مر، فاختر الرفع^(٢) حينئذ، وأما إذا كانت شرطية اختر النصب كما سيأتي. (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية^(٣) للتناسب) بين المعطوف والمعطوف عليه، إذ التناسب مقصود مهم نحو: «جاء زيد وعمراً أكرمه» فإذا نصبت عمراً قدرت له فعلاً ينصبه فتكون الجملة المعطوفة فعلية؛ إذ قد صدرت بالفعل المقدر، وتعطف على جملة فعلية وهي جاء زيد، ويجوز الرفع في «عمرو» هنا على الابتداء، ويكون عطف جملة اسمية لكونها مصدرة باسم على جملة فعلية، وفيه سلامته من الحذف والتقدير، ولكن التناسب مرجح على هذا الغرض^(٤).

(و) يختار النصب (بعد حرف^(٥) النفي) نحو «مازیداً ضربته ولا عمراً أهنته ونحو ذلك ومنه قول الشاعر:

٨٥ - فلا حسباً فخرت به لتيم ولا جداً إذا ازدحم الجدود^(٦)

(١) يحترز مما رواه الأخفش عن بعض العرب؛ إذ قد يأتي بعدها الجملة الفعلية إذا صدرت بقدر نحو «خرجت فإذا قد خرج الأمير».

(٢) في خ/ه: بزيادة (مع جواز النصب).

(٣) وكذلك العطف على شبه جملة فعلية نحو «مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها» وكذا يختار بعد حتى ولكن، وإن كانت مع دخولها على الجملة حرف ابتداء تشبيهاً لها بحالها عاطفة. (شيخ لطف الله رحمه الله).

(٤) لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل هو كثير غير مكروه. بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوفة بعضها على بعض.

(٥) لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فإيلاؤه لفظاً أو تقديرأ لما ينفي مضمونه أولى، وليس لم ولما ولن من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة في المضارع، ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل.

(٦) ينسب هذا البيت لجرير.

(المعنى) يخاطب جرير عمر بن لجأ التيمي من تيم عدي يقول: لم تكسب لهم حسباً يفخرون به، وليس لك جد شريف تعتز به إذا ازدحم الناس للمفاخرة، يعني: ليس لك قديم ولا حديث، وقيل: الجد هنا بمعنى الحظ، أي: ليس لتيم حظ في علو المرتبة وجميل الذكر.

(وبعد ألف الاستفهام) نحو: «أزیداً ضربته» (و) بعد (إذا الشرطية^(١)) نحو: «إذا زیداً تجده فأكرمه» (و) بعد (حيث) نحو «حيث زیداً تجد فأكرمه» (وفي الأمر) نحو: «زیداً اضربه» وفي حكمه الدعاء نحو: «اللهم زیداً فاغفر^(٢) له ذنبه» وقول الشاعر:

٨٦ - أميران كانا أحييانى كلاهما فكلاً جزاه الله عني بما فعل^(٣)

(الإعراب) (فلا) : لا نافية (حسباً) مفعول به لفعل محذوف تقديره فلا ذكرت حسباً (فخرت) فخر فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك وتاء المخاطب فاعل والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية (به) جار ومجرور متعلق بالفعل فخر (لتيم) جار ومجرور متعلق بفخر (ولا) الواو عاطفة ولا نافية (جداً) معطوف على حسباً (إذا) ظرف فيه معنى الشرط (ازدحم) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وهو فعل الشرط (الجدود) فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام. (الشاهد فيه) قوله: (حسباً) حيث نصبه بفعل يدل عليه الفعل المفسر، والتقدير ولا ذكرت حسباً.

- (١) قوله: إذا الشرطية على مذهب سيبويه والأخفش، وإنما اختار بعدها الفعل؛ لأن الشرط بالفعل أولى كالنفي والاستفهام، وإنما لم يوجب الفعل بعدها كما فعل المبرد؛ لأنها ليست عريقة في الشرط كإن ولو. بل هي متضمنة معناه.
- (٢) تقديره اللهم فارحم زیداً فاغفر له ذنبه.
- (٣) ينسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي.

(المعنى) ذكر أميرين من أمراء قریش صاحباه وأحسننا إليه فدعا لهما بحسن الجزاء. (الإعراب) (أميران) خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالالف لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (كانا) كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وضمير التثنية اسمه (أحيائي) أحياء فعل ماض وضمير التثنية فاعل والنون نون الوقاية وياء المتكلم مفعول به والجملة الفعلية في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها صفة لأميران، أو يكون أميران مبتدأ لأن فيه معنى الوصف، وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر له (كلاهما) كلا تأكيد لأميران أو لضميرهما مرفوع بالالف، وكلا مضاف وهما مضاف إليه (فكلاً) كلاً مفعول به لفعل محذوف تقديره (جزاه) جزى الله كلاً جزى فعل ماض والهاء ضمير الغائب مفعول به مقدم و(الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضممة (عني)

(و) كذلك (النهي) نحو «زيداً لا تضربه» (إذ هي مواقع الفعل^(١)) يعني من قوله: بعد حرف النفي إلى هنا. فلا تدخل هذه الأشياء في الأغلب إلا على الأفعال، وأيضاً لو رفعنا الاسم مع الأمر والنهي كانا خبرين، والخبر لا يكون إنشاء إلا بتأويل كما تقدم. (و) قال الشيخ: ويختار النصب

(عند خوف لبس^(٢) المفسر) للفعل المحذوف وهو الفعل المذكور بعد الاسم (بالصفة) للاسم المذكور لو رفعناه (مثل) قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٣) فيختار النصب في كل؛ لأنه يقدر له فعل ينصبه فتفيد الآية العموم^(٤) إذا قلت: خلقنا كل شيء بقدر فيكون معناها أن الله خلق كل شيء بقدر، وإذا رفعنا كل بالابتداء احتمال أن يكون خلقناه الذي هو مفسر للفعل المحذوف خبراً، وبقدر حال، وتقديره: إنا كل شيء مخلوق لنا حال كونه بقدر منا، فتفيد الآية العموم كوجه النصب، ويحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء، وبقدر خبر كل فلا تفيد الآية العموم؛ إذ يصير تقديره إنا كل شيء مخلوق لنا فهو بقدر منا، وأما ما خلقه غيرنا

مركز تحقيقية كويتية علوم إسلامية

جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره جزاء الله جزاء عني (بما) الباء حرف جر وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بجزى (فعل) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما الموصولة، وجملة فعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره بما فعله.

(الشاهد فيه): (فكلاً) حيث نصب كلاً بإضمار فعل يفسره ما بعده.

- (١) أي: ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وما قبل الأمر والنهي. (غاية).
- (٢) فإن قلت: مراده من التباس المفسر بالصفة إما الإلتباس في حال النصب أو في حال الرفع، والأول باطل؛ لأن المفسر لا محل له من الإعراب فكيف يلتبس بالصفة؟! وكذا في الثاني إذ في حال الرفع لا تحقق للمفسر أصلاً فإنه خبر أو صفة. قلت: أراد ما هو المفسر في حال النصب مما يلتبس حال الرفع بالصفة. (سعيد).
- (٣) من سورة القمر آية (٤٩).

- (٤) إن أراد الشيخ بقوله: إنه يفيد العموم في المخلوقات الصادرة عن قدرته فهو مسلم ولا غبار عليه، وهو الذي سيقت الآية من أجله، وإن أراد أفعال العباد فلا حياً ولا كرامة وهو ممنوع؛ لأنها واردة مورد التمدح، ولا مدح في إضافة كل قبيح إلى الله تعالى، وهو منزّه عنها لقيام برهان الحكمة على ذلك.

كأفعال العباد مثلاً فليس^(١) بقدر منا .

قال الإمام يحيى بن حمزة - عليه السلام - وهذا نظر من الشيخ إلى مذهبه وهو الجبر، إذ لا يشتون للعباد فعلاً، ونحن نثبت أفعال العباد، ونحمل الآية في حالة الرفع على الوجه^(٢) الآخر .

القسم الثالث قوله: (يستوي الأمران) وهما الرفع في المعطوف والنصب، فأما المعطوف عليه فالرفع لازم فيه في المثال المذكور وذلك (في مثل زيد قام وعمر أكرمه^(٣)) فإن رفعت عمراً فعلى العطف على زيد، ويكون عطف جملة اسمية كبرى، وهي عمرو أكرمه، على جملة اسمية كبرى وهي زيد قام، وفي هذا قوة من حيث سلامته من الحذف والتقدير، وضعف من حيث بعد المعطوف وهو

(١) فيفسد المعنى عند المصنف، لا عندنا فهذا هو المعنى الصحيح، والنصب لا يوجب العموم، وإذا الفعل يختص بأفعال العباد لصدورها عنهم على حسب إرادتهم .

(٢) قال في بعض حواشي ابن الحاجب: النصب واجب، وليس فيه تقدير فعل، بل النصب على البدل من ضمير المتكلم، وهو اسم إن المتصل بها متفق عليه، وتقدير الفعل مختلف فيه، فلا حجة لهم في ذلك على خلق الأفعال لعدم العموم، ويكون البدل بدل اشتمال ويكون خبر إن محذوف قول مقدر، وخلفناه في موضع الجر صفة لشيء وتقديره إن كل شيء مخلوق لنا بقدر منا أي: مقدر بحسب المصلحة والاستحقاق فافهم ذكر معناه في (النجم الثاقب) .

(٣) ولقائل أن يقول: هذه المعارضة غير مستقيمة فإننا لا نسلم البعد على تقدير الرفع، وإنما يكون كذلك لو عطفت مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الأولى، وأما لو كانت الجملة برأسها معطوفة على الجملة فلا يتحقق بعد أصلاً، اللهم إلا أن يقال: بتقدير النصب يتعين القرب، وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون حيثئذ من عطف المفردات . - فإن قيل: إنك إذا عطفت الجملة الصغرى وهي (قام) فهي خبر عن زيد وفيها ضمير له، وإذا عطفت «وعمر أكرمه» عليه كان حكمه حكمه في لزوم ضمير يعود على زيد وليس فيه ضمير فكيف يصح ذلك . «رصاص»

- واعتذر لسيبويه بأعذار أشفها وأحسنها قول (السيرافي)، وهو أن غرض سيبويه لم يكن بصحيح المثال بل تصير جملة اسمية الصدور فعلية المعجز معطوف عليها أو على الجزء منها، وتصحيح المثال عليك بزيادة ضمير فيه نحو «عمراً أكرمه لأجله» وإنما سكنت سيبويه عن هذا اعتماداً على علم السامع؛ لأنه لا بد للخبر إذا كان جملة من ضمير . «نجم الدين» .

عمرو من المعطوف عليه وهو زيد إذ قد فصل بينهما بقام، وإن نصبت عمراً كان التقدير و«أكرمت عمراً»، فتعطف جملة فعلية وهي أكرمت عمراً على جملة فعلية وهي قام، لأنه مع فاعله المستكن فيه جملة، وقوة هذا قرب المعطوف من المعطوف عليه، وضعفه الحذف والتقدير فاستوى الأمران.

القسم الرابع قوله: (ويجب النصب بعد حرف^(١) الشرط وحرف التحضيض نحو «إن زيداً ضربته ضربك، ولو زيداً أكرمته أكرمك»؛ لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل وإن لم يذكر كان مقدراً من جنس المفسر^(٢) له فينصب الاسم المذكور بعد الحرف ومنه قول الشاعر:

٨٧ - لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي^(٣)

(١) إن ولو دون أما؛ لأن الرفع معها مختار مع غير الطلب، والنصب مختار معها مع الطلب. (جامي).

(٢) وقد يقع الفعل بعد حرف الشرط غير مفسر نحو «إن سيفاً فسيق» ونحو «اطلبوا العلم ولو بالصين» أي: إن كان ولو كان.

(٣) ينسب هذا البيت للشمر بن تولب. يجيب امرأته وقد لامته على التبذير (اللغة) «لا تجزعي» يريد لا تحزني ولا تخافي، والجزع هو ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من البلاء «منفس» المراد به ها هنا المال الكثير «أهلكته» أراد أنفقته «هلكت» (المعنى) لامته زوجته على اتلاف ماله خشية الفقر فأجابها لا تجزعي فإني كفيل بإخلافه بعد التلف مادمت حياً، فإذا مت فاجزعي على موتي؛ لأنك لن تجدي بعدي من يكفبك مهمات الحياة كما أكفيكها.

(الإعراب) (لا) ناهية (تجزعي) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه (منفساً) مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير إن أهلكت منفساً وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط (أهلكته) أهلك فعل ماض وتاء المتكلم فاعل والهاء ضمير الغائب العائد على نفس مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة وجواب (إن) الشرطية محذوف دل عليه محذوف دل عليه ما قبله (فإذا) الفاء عاطفة وإذا ظرف ظرف متضمن معنى الشرط (هلكت) فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها (فعند) الفاء زائدة وعند ظرف

(وَأَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ) و«هَلَا عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ» هذا مثال حرف التحضيض، والوجه أنه لا يدخل إلا على الفعل كحرف الشرط (وليس مثل أزيد ذهب^(١) به منه) أي: ليس من هذا الباب الذي أضمر عامله على شريطة^(٢) التفسير، وإن كان بعد الاسم هنا فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لو سلط عليه لجره فقليل: «ذُهِبَ بِزَيْدٍ» إذ ذهب لازم فلا يتعدى إلا بحرف الجر أو نحوه^(٣)، ولو سلط على الاسم مناسبه وهو أذهب لرفعه فخرج من هذا الباب فلذلك قال الشيخ (فالرفع) للاسم بالابتداء (لازم وكذلك) الآية الكريمة وهي قوله تعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٤) فليست من هذا الباب، وإن كان كل شيء اسماً بعده فعل وهو (فعلوه) مشتغل عنه

متعلق باجزعي، وعند مضاف و(ذا) من ذلك اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب (فاجزعي) الفاء واقعة في جواب الشرط و اجزعي فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة فاعل والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا. (الشاهد فيه) قوله: (إن منفساً) حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل.

(١) والفرق بينه وبين «زيداً حبست عليه» مع أن كلاهما مبني للمفعول أن القائم مقام الفاعل في ذهب به الجار والمجرور فيعمل في ضمير زيد رفعاً لا نصباً، بخلاف حبست فإن القائم مقام الفاعل ضمير المتكلم، وأما الجار والمجرور أعني (عليه) فهو منصوب محلاً، وتحقيقه أن حبست يستلزم ملايسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد، وأما ذُهِبَ فإنه يقتضي ملايسة أو ذهاباً لم يعلم فاعلها، فالأول يستلزم فعلاً معلوماً ينصب زيدا إذا سلط عليه، والثاني يستلزم فعلاً مجهولاً يرفعه إذا سلط عليه. (شريف).

قال في (الجامي) مالفظة: فإن قلت: لا ينحصر المناسب في أذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل «لابس أو أذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره «زيد يلبسه الذهاب به أو أذهب أحد» قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود.

(٢) في خ/ه: (على شريطة التفسير) غير موجود.

(٣) كالهزمة والتضعيف.

(٤) من سورة القمر الآية (٥٢).

بضميره^(١) لو سلط على كل لنصبه لكنه ليس من هذا الباب لاختلال المعنى إذ يصير تقدير الآية الكريمة لو نصبنا (كل) فعلوا كل شيء في الزبر، فتصير الزبر وهي صحائف الملائكة التي تكتب فيها أعمال العباد أو الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء عليهم السلام على الخلاف في ذلك ظرفاً لأفعال بني آدم وحركاتهم وتصرفاتهم، وذلك مما لا يصح ومن شرط هذا الباب - وإن جمع القيود - أن لا يختل المعنى فما بقي إلا رفع كل شيء على أنه مبتدأ مضاف إلى شيء، وفعلوه صفة لشيء، وفي الزبر خبر المبتدأ، أي: كل شيء مفعول لهم مكتوب في الزبر فيخرج عن هذا الباب (ونحو^(٢)) قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٣) ظاهر هذه الآية الكريمة أنها من هذا الباب لأن الزانية اسم عطف عليه والزاني، وبعدهما فعل أمر أيضاً لو سلط على الاسم السابق لنصبه، لكن لما اتفق القراء السبعة على الرفع أرشدنا ذلك إلى أن المراد خلاف الظاهر فجيشد اختلاف في توجيه الآية، وقد بينه الشيخ بقوله: (فالفاء) التي في قوله فاجلدوا (بمعنى الشرط عند المبرد) على أن الألف واللام في الزانية والزاني بمعنى الذي والتي، وهو مبتدأ متضمن لمعنى الشرط مثل «الذي يأتيني فله درهم» وقوله: فاجلدوا^(٤) الخبر، والفاء للجزاء ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها^(٥)، والتأويل الثاني أن في الآية حذفاً وتقديراً (و)

(١) وهو الهاء.

(٢) المراد بنحو الزانية والزاني: ما صدر بصفة ذات لام بعدها أمر مع الفاء مسلط على ما يتعلق بضميره مشتغل عنه بمتعلقه؛ لأن يجلد مسلط على كل واحد منهما، وكل واحد

موصوف بقوله: منهما، وهو ضمير للاسم.

(٣) من سورة النور، من الآية (٢).

(٤) وهو ضعيف من حيث جعل الإنشاء خبراً، وكلام سيبويه ضعيف لكثرة الحذف، وقوي حيث لم يجعل الإنشاء خبراً. (نجم ثاقب).

(٥) هذا إذا لم تكن غير زائدة كالآية إذ هي واقعة موقعها، فأما حيث تكون زائدة فيعمل ما بعدها فيما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، إلى

قوله ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣] أو وقعت في غير موقعها لغرض كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدر: ٣]، ﴿فَأَمَّا آلِيَّتِي فَلَا تَكْتَرِ﴾ [الصمى: ٩]. من تعليق الكشاف. إنما

امتنع عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها اجراء لجملتها مجرى أختها التي هي إن الشرطية،

هي (جملتان) أحدهما منفصلة عن الأخرى تقديره، ومما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، فهذه جملة من مبتدأ وهو حكم الزانية والزاني، وخبر مقدم وهو مما يتلى عليكم، فهذا كلام مستقل مع قطع النظر عن قوله: فاجلدوا؛ لأنه جملة مستقلة فعلية أمرية أتى بها تبييناً للحكم الموجود بذكره، فحيث لا يجوز تسليط^(١) جملة على جملة أخرى مستقلة وهذا (عند سيويه وإلا) فإنها لو لم ترد بالرفع قراءة السبعة (فالمختار النصب) لكون الفعل فعل أمر، والمختار مع الأمر النصب كما تقدم، وقد ورد النصب في قراءة شاذة.

[التحذير]

(الرابع) مما يجب فيه حذف فعل المفعول به وجوباً وهو ثالث القياسي (التحذير) أي: المحذر والمحذر منه، فهو مصدر في موضع اسم المفعول (وهو^(٢) ضمير) يخرج الاسم الظاهر، والقياس دخوله لوروده نحو: - «ماز رأسك والسيف» (فتفصل) يخرج الضمير المتصل إذ هو معمول لما اتصل به غالباً^(٣) (معمول)

فإن معنى الشرط إنما يتم بالجملتين فكما لا يعمل من الجملة الأولى شيء فيما قبل الأداة الداخلة عليها أعني: قبل أداة الشرط، فكذا لا يعمل من الجملة الثانية شيء فيما قبل الأداة الداخلة عليها، وهي فاء الجزاء. (سعيد).

(١) عبارة (الجامي) لأنه لا يجوز تسليط جزء جملة على جزء جملة؛ إذ لا يسلط ما في جملة على ما في جملة.

(٢) الأولى في حد التحذير أن يقال: كل محذر معمول لأحذر أو بعد أو شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه إما بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدرة يجب إضمار عامله، وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعده، والمحذر إما ظاهر أو مضمّر، والظاهر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً، وقد يجيء متكلماً، وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضميراً غائباً نحو «إياك وإياه من الشر» . (خالدي).

- وفي (الغاية) وهو معمول بتقدير اتق. الخ ولم يذكر قوله: ضمير منفصل، وهو أولى لدخول ماز رأسك والسيف.

(٣) يحترز من الضاربك على رأي: من جعله مضافاً، وعلى قول من يقول: إن العامل في المضاف إليه غير المضاف؛ إذ العامل فيه أمر معنوي.

منصوب^(١) (بتقدير اتق^(٢)) واحذر، وباعد، أو جانب أو اجتنب، يخرج الضمير المنصوب بتقدير غير ذلك نحو: «إياك»، جواباً للقائل «من أضرب» ونحو ذلك (تحذيراً مما بعده) يحترز مما ليس تحذيراً كإياك جواباً للقائل: «من أتقي؟»^(٣) أو لم يكن ضميراً منفصلاً بل (ذكر المحذر منه مكرراً) فإن تكريره يقوم مقام العامل فيجب حذفه (مثل إياك والأسد^(٤)) هذا مثال ما جمع القيود، وأصله اتقك، وهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول^(٥) لشيء واحد^(٦) فعدلوا^(٧) إلى ذكر النفس فقالوا: اتق نفسك، ثم حذفوا الفعل لكثرة ذلك في كلامهم، فزال الموجب للإتيان بالنفس فحذفوها فبقي الكاف لا يجد ما يتصل به فجعلوه ضميراً منفصلاً، وهذا المثال حيث كان المحذر منه بعد الواو اسماً وإياك وأن تحذف، وهذا المثال الذي المحذر منه بعد الواو فعل مع أن المصدرية، لأنها تسبكه^(٨) اسماً إذ معناه إياك وحذف الصيد بالعصا، فإنه إذا مات بالصدم حرم أكله، وإذا مات بالخرق حل، ومنه قول عمر «إياي: وأن يحذف أحدكم الأرنب» أي: إياي: والحذف

مركز تحقيق كتب التراث

- (١) في خ/ه: (منصوب) غير موجود.
- (٢) وتقدير (اتق) فيه بعض مسامحة من حيث المعنى إذ بصير المعنى اتق نفسك من الأسد، ولا يقال: اتقيت زيدا من الأسد، أي: تجنبته، ولو قال: بتقدير نج أو بعد لكان أولى. (نجم الدين).
- (٣) فإنه ليس تحذيراً مما بعده؛ لأنه ليس بعد الضمير المنفصل شيء يكون محذراً منه.
- (٤) فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإياك محذر، والأسد محذر منه، وهما متخالفان، فكيف جاز العطف؟ فالجواب: أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله، وجهة انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولاً به، أي: متعدياً وكذلك الأسد إذ المعنى إياك بعد وبعد الأسد. (نجم الدين).
- (٥) اعلم أنهم قد جمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول في أفعال القلوب كما سيأتي إن شاء الله تعالى نحو «علمتني منطلقاً».
- (٦) في خ/ه: بزيادة (في غير أفعال القلوب).
- (٧) عن ضمير المفعول.
- (٨) لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل الاسم، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياساً.

للأرنب، وهذا إما نهى للمحرم، وإما تعليم للصائد (والطريق الطريق) هذا مثال حيث ذكر المحذر منه مكرراً ومثل: «الأسد الأسد» ومنه قول الخطيب: «الله الله عباد الله» ونحو ذلك (و) لك في التحذير وجه آخر، وهو أن تذكر المحذر منه بعد من وتحذف الواو وتعلق من بالفعل المحذوف (تقول: «إياك من الأسد») أي: باعد نفسك من الأسد فتعلق الجار والمجرور بباعد (وإياك من أن تحذف) أي: باعد من الحذف، ولك وجه ثالث مع أن والفعل خاصة، وهو أن تحذف من وتقول: (إياك أن تحذف) وذلك بتقدير من مع أن لأنها تحذف معها كما يأتي قياساً مستمراً لطول الكلام وأن تدل عليها^(١) (ولا تقول إياك الأسد لامتناع تقدير من) في هذا المثال إذ لا دليل على حذفها فلا بد من ذكر الواو أو ذكرها، فأما قول الشاعر:

٨٨ - فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب^(٢)

(١) لأن حرف الجر لا يحذف إلا مع حرفي المصدر وهما أن وأن، وحذف حرف الجر مع غيرهما سماعاً نحو «استغفرت الله ذنباً أي: من الذنب. ذكر معناه (نجم الدين).

(٢) ينسب هذا البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، يقوله لابنه القاسم.

(اللفظة): (المراء): بكسر الميم بزنة الكتاب هو: أن تدفع الحق ولا تدعن له مع أنه واضح جلي وهو أيضاً - الجدال ومن أهل اللغة من يزعم أن المراء لا يكون إلا اعتراضاً أما الجدال فهو أعم فقد يكون ابتداءً وقد يكون اعتراضاً (دهاء) صيغة مبالغة من قولهم: دعا فلان فلاناً إذا طلب حضوره (جالب) مسبب له.

(المعنى) ينصح الشاعر بعدم المراء؛ لأنه مسبب للشر

(الإهراء) (إياك): ضمير منفصل منصوب بفعل محذوف على التحذير (إياك) تأكيداً له (المراء) معطوف بحرف عطف محذوف على إياك أو منصوب على نزع الخافض أي: من المراء وسيبويه ينصبه بفعل غير الذي نصب إياك (فإنه) الفاء: للتعليل إن: حرف تأكيد ونصب وهاء الغائب اسمها مبني على الضم في محل نصب (إلى الشر) جار ومجرور متعلق بدعاء الآتي (دهاء) خبر إن مرفوع (وللشر) الواو عاطفة (وللشر) جار ومجرور متعلق بجالب الآتي (جالب) معطوف على دعاء مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره.

(الشاهد فيه) قوله: (المراء) حيث نصبه بعد إياك مع حذف حرف العطف ضرورة وقال المازني: لما كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضاً من الواو.

فإنه شاذ عند سيبويه^(١).

[المفعول فيه]

(المفعول فيه)^(٢) هو ما فعل فيه فعل (يدخل في هذا نحو: - «يوم الجمعة حسن» فإنه يفعل فيه الأفعال قطعاً (مذكور) خرج «يوم الجمعة حسن» إذ لم يذكر فيه الفعل (من زمان أو مكان) يعني: أنه ينقسم إلى قسمين كما ذكرنا هنا، وكل واحد ينقسم إلى قسمين مبهم ومعين كما يأتي (وشرط نصبه) أي: نصب المفعول فيه (تقدير^(٣) في^(٤)) إذ لو ظهرت لخفضت بها (وظرف الزمان كلها) مبهمها

* قال (نجم الدين): إما لضرورة الشعر، وإما لأن إياك من باب «الأسد الأسد» والمراء منصوب باحذر على قول (سيبويه). منه.

(١) قال (نجم الدين): قد ترك المصنف باباً آخر مما يجب حذف فعله قياساً وهو باب الإغراء، وضابطه: كل مغرٍ مكرر أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله:

أخاك أخاك إن من لا أخاً له كساع إلى الهيجاء بغير سلاح
والذي مع المعطوف نحو «شأنك والحج» ونفسك وما يعنيها، والعامل فيهما إلزم ونحوه، والطريق الطريق إذا أردت إغراءه بسلوك الطريق المستقيم، والتقدير: اسلك، ويعرف التحذير من الإغراء بالقرائن.

(٢) وقدمه على المفعول له؛ لأن معناه الزمان والمكان ولا بد لكل فعل منهما بخلاف المفعول له؛ لأن معناه الغرض، وكثيراً من الأفعال ما يكون عبثاً. (شيخ لطف الله).

(٣) قال (نجم الدين): لو قال: هو المقدر بفي من الزمان والمكان لكان أولى؛ لأن اصطلاحهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب لا على المجرور. (منه). وأما المجرور بها فإنه مفعول به بواسطة حرف لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه. (جامي).

(٤) والمصنف جعل تقدير في شرطاً في نصبه لا في تسميته فاقضى كلامه تسميته مفعولاً فيه مع ظهورها، وهذا عند المصنف حيث عرف المفعول فيه على نمط يدخل فيه ذلك، وذهب الجمهور إلى أن تقدير في شرط في المفعول فيه، وإذا ظهرت كان مفعولاً به بواسطة حرف الجر لا مفعولاً فيه. (غاية تحقيق).

(٥) وسواء حسن اظهارها نحو «صليت اليوم» أو لم يحسن «كعدت عندك». «نجم ثاقب».

كالدهر والحين والوقت والحُطْب والساعة، ومعينها كالיום والأسبوع والشهر والسنة (تقبل^(١) ذلك) أي: يقبل النصب بتقدير في؛ لافتقار الفعل إلى الزمان مبهمه ومعينه^(٢) فهو كالمصدر^(٣) تقول: «سرت دهرأ وحينأ وأسبوعأ ويومأ» ونحو ذلك (وظرف المكان إن كان مبهماً) كالجهات الست ونحوها، كما يأتي قبل النصب بتقدير في، وإلا يكن مبهماً بل محدوداً كالدار والمسجد والبيت ونحوها لم تقبل النصب بتقدير في، بل لابد من ظهورها، وذلك لأن الفعل إنما يحتاج إلى مكان غير معين يفعل فيه (وقد فسر المبهم) من المكان (بالجهات الست) وهي فوق وتحت وأمام وخلف ويمنة ويسره؛ لأن خلف زيد يتناول ما يسامته من وراء ظهره إلى منقطع الأرض وكذلك سائرهما فتقول: «سرت خلفك وأمامك» ونحو ذلك (وحمل عليه) أي: على المبهم وهو الجهات الست كما مر (عند^(٤) ولدى وشبههما) كلدن وحول ونحوه لإيهامهما وما أشبههما لأنك إذا قلت: «جلست عندك» يتناول جميع الأمكنة التي حول المخاطب، قال ركن الدين: والمبهم من

مركز تحقيق كليات العلوم الإسلامية

(١) أي: تقبل النصب بتقدير في؛ لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية نحو «صمت دهرأ» و«أفطرت اليوم»، وظرف المكان إن كان مبهماً قبل بتقدير في حملاً على الزمان المبهم لاشتراكهما في الإيهام نحو «جلست خلفك» وإلا أي: وإن لم يكن مبهماً بل كان محدوداً لم تقبل بتقدير في إذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة نحو «صلبت في المسجد». (جامي). ولا ظرف الزمان المعين وإن اتفقا في الصفة لكونه محمولاً على أخيه ولا على ظرف المكان المبهم لاتفاقهما ذاتاً؛ لأنه أيضاً محمول فلو حملناه على أحدهما كان كالعارية من المستعير والسؤال من الفقير وذلك لا يحوز. (سميدي).

(٢) أما افتقاره إلى الزمان المعين ففيه نظر؛ لأن الفعل لا يدل على يوم الجمعة بخصوصه حتى ينصبه.

(٣) يعني أن ظرف الزمان كالمصدر، فكما ينصب الفعل المصدر معرفة ونكرة ينصب الزمان مبهماً أو معيناً؛ لأنه يدل عليه بصيغته وضرورته.

(٤) هي ظرف مكان، ولا يدخلها الرفع بحال ولا الجر إلا بمن فقط دون سائر حروف الجر قال تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [النساء: ٨٢].

هذا كثير فالأولى أن يقال في حد المبهم^(١) من المكان : هو كل ما كان له اسم باعتبار أمر غير داخل في مسماه فإن خلف^(٢) زيد له اسم ، وهو خلف باعتبار أمر وهو زيد غير داخل زيد في مسمى الخلف . والمحدود ما كان له اسم باعتبار أمر داخل في مسماه فإن الدار له اسم وهو ما ذكره باعتبار أمر وهو الجدر ونحوها داخل ذلك الأمر في مسمى الدار كما ذلك معروف ؛ إذ لا يقال : دار إلا لما له جدر وحيطان .

(و) يلحق بالمبهم (لفظ مكان) إما (لكثرته) إذ يكثر استعمال هذا في لغتهم وإما لإبهامه إذ قولك «جلست مكان زيد» لا يتناول مكاناً معيناً غالباً^(٣) (و) أجري مجرى المبهم (ما بعد دخلت) ونزلت وسكنت من الظروف المحدودة لكثرة استعمال ذلك مع هذه الثلاثة الأفعال فأجري مجرى المبهم تخفيفاً نحو «دخلت الدار» «وسكنت البلد» ، و«نزلت المسجد» دون سائر الأفعال كسرت وخرجت واضطجعت ونمت في الدار ، فلا بد من ذكر «في» إذا جعلت الدار ظرفاً لهذه الأفعال (على الأصح^(٤)) من القولين وهو قول سيويه واختاره المصنف ؛ لأن هذه الأفعال لازمة لا تتعدى^(٥) إلى مفعول به بدليل أنه إذا وقع بعد دخلت غير المكان لزم ظهور في نحو «دخلت^(٦) في الأمر» ، وفي ولاية فلان مع أنه قد ورد دخول في في الأمكنة أيضاً نحو قوله تعالى : ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْكِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٧) (و) يأتي في المفعول فيه ما أتى في المفعول به من أنه (ينصب بعامل

(١) من المكان .

(٢) في خ/ه : فإن خلف في قولك : خلف زيد اسم .

(٣) يحترز من أن يكون له مكان معين كمكان القاضي .

(٤) وعن (الجرمي) أن ما بعد دخلت مفعول به نظراً إلى أنه متعد ، والباقون على أنه لازم ولذلك قال على الأصح قد يكون من هذا الباب .

(٥) قوله : لا تتعدى إلى مفعول به وهذا محل تأمل فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه ولا شك أن الدخول لا يتم بدون الدار . (جامي) . وبعد تمام معناه بها طلب المفعول فيه كما إذا قلت : (دخلت الدار في البلد الفلاني) فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه . (منه) .

(٦) ولو كان مفعولاً به كما قال الجرمي لتعدى إليه بنفسه ولم يحتج إلى ظهور في .

(٧) من سورة إبراهيم من الآية (٤٥) .

مضمراً) محذوف جوازاً لقيام قرينة حالية أو مقالية نحو «يوم الجمعة» جواباً للقائل متى سرت؟. فتقدم سؤال السائل قرينة مقالية أي: «سرت يوم الجمعة» ومثال الحالية أن تعرف من شخص أنه يريد السفر ولما يعين وقته فتراه مهتماً فتقول: يوم الخميس إن شاء الله تعالى أي: أتسير يوم الخميس؟. ونحو ذلك، ويأتي في هذا ما أتى في باب ما أضمر عامله من النصب (على شريطة التفسير) للعامل المحذوف بالعامل المذكور بعد الظرف، ولذلك أربع صور، صورة يجوز فيها النصب ويختار الرفع بالابتداء نحو «يوم الجمعة سرت فيه» وصورة يختار فيها النصب نحو «أيوم الجمعة سرت فيه» و«ما يوم الجمعة سرت فيه» مع جواز الرفع في هذا، وصورة يستوي الأمران نحو «يوم الخميس سار فيه زيد» و«يوم^(١) الجمعة سار فيه بكر» ففي كل واحد من رفع يوم الجمعة ونصبه ضعف وقوة كما سبق في باب ما أضمر عامله. وصورة يجب فيها النصب نحو «إن يوم الجمعة سرت فيه، سرت فيه» ونحو^(٢) ذلك.



[المفعول له]

(المفعول له^(٣) هو ما فعل لأجله فعل) يدخل في هذا نحو: «أعجبني التأديب»، و«كرهت التأديب» فإنه يفعل للتأديب فعل لاشك في ذلك وقوله: (مذكور^(٤)) خرج ما ذكر أولاً لأن الفعل الذي فعل للتأديب لم يذكر، والذي جمع القيود (مثل: «ضربته تأديباً») فإن تأديباً مفعول له فعل مذكور وهو ضربته والتأديب علة في وقوع الضرب (و) كذلك (قعدت عن الحرب جبناً) فجبناً مفعول لأجله

(١) المثال الصحيح ما قاله (نجم الدين) «زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه» ولا بد أن يقال: معه أو في صحبته حتى يصح المثال، لأن مثال السيد يجوز فيه النصب مع أن الرفع لازم في المعطوف عليه كما تقدم فافهم.

(٢) ومثال ليس المفسر بالصفة «كل يوم صمت فيه في الصيف». (نجم الدين).

(٣) وقدم المفعول له على المفعول معه؛ لأن الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع المصاحب، وأيضاً يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل.

(٤) حقيقة أو حكماً كما إذا قلت تأديباً في جواب من قال: ضربت زيداً. (جامي).

لفعل مذكور وهو القعود، وإنما مثل بمثالين؛ لأن الأول فعل الفعل؛ باختياره والثاني بغير اختياره^(١) إذ لا يود أحد أن يكون جباناً (خلاقاً للزجاج فإنه عنده مصدر) ولا يسميه مفعولاً له بل يجعله مصدراً نوعياً من غير لفظ الفعل؛ إذ معناه «ضربه ضرب تأديب» وقعدت عن الحرب قعود جبن^(٢) «(وشرط نصبه تقدير اللام^(٣)) إذ لو وجدت لجر بها، إذ حروف الجر لا تلغى (وإنما يجوز حذفها) أي: حذف اللام (إذا كان) المفعول له (فعلاً) أي: مصدراً (لفاعل الفعل المعلن) كالمثالين المذكورين، فلو لم يكن فعلاً لفاعل الفعل المعلن لم يجر

حذف اللام سواء كان فعلاً لغيره نحو: «جئتك لإكرامك زيدا» أو لم يكن فعلاً نحو: «جئتك للسمن» ومنه قول الشاعر:

٨٩ - وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر^(٤)

(١) وفي «الرصاص» وإنما مثل بمثالين؛ لأن الفعل المعلن قد يكون سبباً للمفعول له في الخارج نحو «ضربه تأديباً» فإن الضرب سبب التأديب، وقد لا يكون سبباً للمفعول له نحو «قعدت عن الحرب جبناً» فإن القعود ليس سبباً للجبن وإنما الجبن سبب القعود. منه.

(٢) وقيل: إنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. (رضي)

(٣) يعني: أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لاشتراط كون الاسم مفعولاً له، فنحو للسمن ولإكرامك الزائر في قولك: جئتك للسمن ولإكرامك الزائر مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير في، وما ذهب إليه في الموضعين، وإن كان صحيحاً من حيث اللغة لأن السمن فعل له المعجم لكنه خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط. (رضي)

(٤) ينسب هذا البيت لأبي صخر الهذلي.

(اللغة) «تعروني» تنزل بي، وتصيبي «ذكراك» الذكرى بكسر الذاو والتذكير والخطور بالبال «هزة» الهزة بكسر الهاء: حركة واضطراب «انتفض» تحرك وانتفض «القطر» المطر. (المعنى) يصف ما يحدث له عندما يذكرها، فيقول: إنه لينزل به حركة واضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيبلل جسده.

(الإعراب) (وإني) إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه (لتعروني) اللام هي المرحلة وتعرو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية

ففاعل تعروني «هزة» والذكرى من المتكلم فأدخلت اللام كما ترى، والشرط الثاني: أن يكون الفعل (مقارناً له) أي: للمفعول له (في الوجود^(١)) كما ذكر في المثالين المذكورين، فلو لم يتقارنا لم يجر حذف اللام نحو «جتتك اليوم لقولي لك أمس» ومنه قول الشاعر:

٩٠ - فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل^(٢)
فلم يتقارن تنضية الثياب والنوم فدخلت اللام كما ترى.

والياء مفعول به (لذكر الك) اللام حرف جر و ذكرى مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله (هزة) فاعل تعروني والجملة من تعرو فاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن (كما) الكاف حرف جر وما مصدرية (انتفض) فعل ماض (العصفور) فاعل انتفض وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة (بلله) بلل فعل ماض والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به (القطر) فاعل بلل والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور على تقدير قد.

(الشاهد فيه) قوله: «لذكر الك» فإن اللام حرف جر دال على التعليل، والتذكر علة لعرو الهزة، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة، لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل، ولم يجر أن ينصب على أنه مفعول لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحد.

(١) وأن يكون من غير لفظ الفعل؛ لأنه لو كان من لفظه لكان مصدراً نحو «قعدت قعوداً». اسماعيل

- وإنما اشترط في جواز حذف اللام الشرطين المذكورين؛ لأن المفعول له إذا حصل فيه الشرطان المذكوران أشبه المصدر الذي من لفظ الفعل نحو «ضربته ضرباً» فإن ضرباً فعل لفاعل ضربته، ومقارناً له في الوجود فكما يتعدى الفعل إلى المصدر بنفسه من دون لام فكذا المفعول له. وقال الشيخ في شرحه: اشتراط ذلك لأنه يشعر بالتعليل فاستغنى عن اللام. «رصاص».

(٢) ينسب هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.
(اللغة) «نضت» بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة - أي: خلعت «لدى» أي: عند «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقها من يتبدل.

[المفعول معه]

(المفعول معه)^(١) هو الاسم المذكور بعد الواو) يحترز من المذكور بعد مع فإنه مجرور بها نحو «جئت مع زيد» وقوله: (لمصاحبة)^(٢) معمول فعل) يحترز مما ذكر بعد الواو لا لمصاحبة معمول فعل نحو «كل رجل وضييعته» فقوله: وضييعته بعد واو المعية لكنه مصاحب للمبتدأ، وهو كل رجل، فلم يكن مفعولاً معه فإذا

(المعنى) يقول: إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتبأّت لأن تنام. (الإهراء) (جئت) فعل وفاعل (وقد) الواو واو الحال وقد حرف تحقيق (نضت) نض فعل ماض والثاء تاء التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي والجملة في محل نصب حال (النوم) جار ومجرور متعلق بنض (ثيابها) ثياب مفعول به لنض، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (لدى) ظرف مكان متعلق بنض منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ولدى مضاف و(الستر) مضاف إليه (إلا) أداة استثناء (لبسة) منصوب على الاستثناء ولبسة مضاف و(المتفضل) مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: «النوم» فإنه علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد؛ لأنها تخلع ثيابها قبل النوم؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل، ولم يجز فيه أن يكون منصوباً، لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن، وهو متنف هنا كما علمت.

(١) إنما آخر المفعول معه عن المفعول له؛ لأنه لا يجوز فيه ترك الوسطة أصلاً لفظاً مع أنه مقصور على السماع عند بعضهم.

(٢) ونعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في «سرت وزيداً» مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، وفي قولك: «سرت أنا وزيد» بالعطف مشارك له في السير، لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد أو مكان واحد نحو «لوتركت الناقة وفصيلها لرضعها». (جامي).

ومعمول الفعل قد يكون فاعلاً مثل «جئت وزيداً» وقد يكون مفعولاً نحو «حسبك وزيداً درهم» وبعض النحاة ذكر أن الفعول معه لا يصاحب إلا فاعلاً نظراً إلى أن عمراً في قولك: «ضربت زيداً وعمراً» مفعول به لا غير، معطوف اتفاقاً لا مفعول معه. (نجم الدين).

- ويتنقض ما قاله بقولك: «حسبك وزيداً درهم» فإن الكاف مفعول في المعنى، والمعنى يكفيك. (خالدي).

جمع القيود المذكورة فلا فرق بين أن يكون الفعل (لفظاً) لجئت ونحوه (أو معنى) فعل كالجار والمجرور (فإن كان الفعل لفظياً) وفاعله ضمير مرفوع متصل وأكد بمنفصل (وجاز العطف) لأجل التأكيد المذكور (فالوجهان^(١)) جائزان، وهما عطف الاسم الذي بعد الواو على الضمير المؤكد ونحوه، والنصب على المفعول معه، وذلك لقوة الفعل، فيعمل على كل حال ومنه قول الشاعر:

٩١ - فكونوا أنتم وبنني أبيكم مكان الكلّيتين من الطحال^(٢)

(مثل «جئت أنا وزيد» بالعطف (وزيداً) بالنصب على المفعول معه (وإن لم يجز) العطف، وذلك حيث لم يؤكد الضمير المتصل بمنفصل أو نحوه والفعل لفظي (تعين النصب^(٣)) لعدم جواز عطف كلمة مستقلة على ما هو كالجاء من

(١) قال (ابن هليل): لا يخلو إما أن يصح العطف أو لا، إن صح العطف جاز الوجهان على سواء نحو «خرجت أنا وزيد، وزيداً» ولكل واحد منهما معنى، قال أبو البقاء: الفرق بين واو مع وواو العطف يظهر في نحو قولك: «قم أنت وزيداً» إن رفعت زيداً كنت أمراً لهما بالقيام؛ لأن ذلك حكم العطف، وإن نصبت كنت أمراً للمخاطب أن يتابع زيداً في القيام، وليس أمراً لزيد، فلو لم تقم لم يلزم المخاطب القيام. (هليل).

(٢) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين.

(المعنى) الشاعر يحضهم على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم مثلاً بقرب الكلّيتين من الطحال واتصال بعضهما ببعض.

(الإعراب) (كونوا) فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع (أنتم) ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل (وبني) الواو واو المعية بني مفعول معه منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وبني مضاف و(أبيكم) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه والميم علامة الجمع مكان ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كونوا و(مكان) مضاف و(الكلّيتين) مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (من الطحال) جار ومجرور متعلق بمكان لأن فيه راحة الفعل.

(الشاهد فيه) حيث نصب «بني» بالفعل الذي قبله الذي قوته الواو النابتة عن «مع».

(٣) وليس بشيء؛ لأن النص على المصاحبة هو الداهي إلى النصب، فالأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا. (نجم الدين).

الكلمة، وهو الضمير المرفوع المتصل (مثل: «جئت وزيداً») وهذا مذهب البصريين وسيأتي بيانه في العطف إن شاء الله تعالى (وإن كان) الفعل (معنى وجاز العطف) وذلك حيث يكون المجرور المعطوف عليه اسماً ظاهراً (تعين العطف^(١)) مثل: «ما لزيد وعمرو»؛ لأن عامله قوي وهو حرف العطف؛ لأنه بمثابة تكرير العامل، والعامل المعنوي وهو الجار ضعيف لا يقوى على نصب مفعول معه إلا أن لا يوجد أقوى منه رجع إليه على سبيل الإلجاء (ولاً) يجز العطف (تعين النصب) مثل: «مالك وزيداً» ومنه قول الشاعر:

٩٢ - فمالك والتردد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال^(٢)
فلم يجز العطف، إذ لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار خشية أن يعطف اسم برأسه على ما هو كالجزم من الكلمة وسيأتي بيان ذلك، وهذا مثال

(١) وإنما تعين عمرو في المثال المذكور للعطف؛ لأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وإنما يُغْدَل ما بعده إلى النصب نصاً على المعنى المراد من المصاحبة؛ لأن العطف في «جاءني زيد وعمرو» يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء، ويحتمل مجيء أحدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك: «ضربت زيداً وعمراً» لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر. (نجم الدين).

(٢) ينسب هذا البيت للمسكين الدارمي. (اللسان) «التردد» الذهاب والمجيء. حيرة «غصت» ثملات، وأصل الغصص الإختناق بالطعام.

(المعنى) ما لك تقيم بنجد وتردد فيها مع جديها، وترك تهامة وقد غصت بمن فيها لخصبها وطيبها.

(الإعراب) (ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره ما تصنع (لك) جار ومجرور والتردد الواو الواو المعية (والتردد) مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة (حول) ظرف مكان متعلق بالتردد وحول مضاف و(نجد) مضاف إليه (وقد) الواو واو الحال قد حرف تحقيق (غصت) غص فعل ماض، والتاء علامة التأنيث (تهامة) فاعل غص مرفوع بالضممة الظاهرة (بالرجال) جار ومجرور متعلق بغص، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله: (والتردد) حيث نصبه بتقدير الملازمة.

حيث المعطوف عليه المجرور بحرف الجر (و) مثال المجرور بالإضافة (ما شأنك وعمراً) وإنما نصب المفعول معه هنا بإعمال الجار والمجرور فيه (لأن المعنى) في الجار والمجرور في مالك، وما شأنك (ما تصنع^(١)) وتصنع فعل فذلك بمعناه.

[الحال]

(الحال^(٢)) يذكر ويؤنث يقال حال حسن، وحال حسنة، وله شبه عام بالمفاعيل من حيث أنه فضلة^(٣) بعد تمام الجملة وشبه خاص بالمفعول فيه من حيث أنه يقدر بفي، ويعرف بأن يستفهم عنه بكيف، وحقيقتها (ما يبين هيئة^(٤)) احتراز من التمييز فإنه لتبين الذات، فإن درهماً في عشرين درهماً يتن ذات العشرين بأنها دراهم وقوله: (الفاعل والمفعول به) يحتز من الصفة أيضاً فإنها لتبين هيئة الفاعل أو المفعول به وغيرهما^(٥)، وقد يكون الفاعل (لفظاً أو معنى) كما سيأتي (مثل: «ضربت زيدا قائماً») فهذا يصلح أن يكون حالاً من الفاعل اللفظي

مركز تحقيقية كوتير علوم اسلامی

(١) وما يماثله فمعنى «شأنك وزيداً» ما تصنع وزيداً، ومعنى «ما لك وزيداً» ما تصنع وزيداً، ومعنى مالزید وعمرو ما يصنع زيد وعمرو.

- وذلك لأن «ما» تطلب الفعل؛ لأنها استفهامية وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل حتى كأنه قيل ما تصنع أو ما تلبس. هـ طيل.

(٢) قدم الحال على سائر الملحقات؛ لأنه لا يكون إلا منصوباً مع أنه بمعنى الظرف. (هـ)اية تحقيق).

(٣) يقال: قوله: فضلة بعد تمام الجملة لا يطرد له ذلك، فإن الحال التي بعد المصادر التي تكون مبتدأة فإنها يتم بها الكلام نحو قولك: «ضربي زيدا مبطوحاً» وأكثر شربي السوق ملتوتاً» وقد سدت الحال مسد الخبر المحذوف كما مر، وهذه الحال تسمى متممة لما حذف الخبر الذي تتم به الفائدة، وهذا قياس لما جرى مجرى هذه المسألة. (تهذيب ابن يعيش).

(٤) عند وقوع الفعل عليه بخلاف صفة الفاعل أو المفعول فإنها لم تبين الهيئة عند صدور الفعل عنه أو وقوعه بل مطلقاً.

(٥) كالمبتدأ.

وهو تاء المتكلم، والمفعول اللفظي وهو زيداً، وقد يكون الحال منهما معاً^(١)، فإن اختلفت هيتهما كان الحال مفرقاً نحو: «ضربت زيداً باكياً ضاحكاً»، والأرجح أن الحال الأول من الصاحب الآخر الذي يليه، والحال الثاني من الصاحب الأول كما مثلنا، لثلا يفرق بين الحالين وصاحبيهما جميعاً، ومن ذلك «لقيته مصعداً منحدرأ» أي: ضربت زيداً وهو باك وأنا ضاحك، ولقيته في حال كونه مصعداً وفي حال كوني منحدرأ، ويجوز أن يكون الحال الأول من الصاحب الأول والثاني من الثاني، وأما إذا اتفقت هيتهما كان الحال منهما مجتمعاً كقول عترة:

٩٣ - متى ما تلقني فردين ترجف روانف إليتيك وتستطارا^(٢)

(١) اعلم أن الحال قد يكون من الفاعل وحده «كجاء زيد راكباً» ومن المفعول وحده نحو «ضربت زيداً مجرداً عن ثيابه» فإذا قلت: «لقيت زيداً راكباً» فإن هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز أن تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول، وإن لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس نحو «لقيت راكباً زيداً»، وإن لم تقدمه فهو عن المفعول، وأما إذا جاء حالاً عن الفاعل والمفعول معاً فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما فإنه أخصر نحو «لقيت زيداً راكبين» ولا منع من التفريق نحو «لقيت راكباً زيداً راكباً» و«لقيت زيداً راكباً راكباً» وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف كانا، نحو: «لقيت هنداً مصعداً منحدرأ» وإن لم يكن فالأولى جعل حال كل حال بجنب صاحبه نحو «لقيت منحدرأ زيداً مصعداً» ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه، وتأخير حال الفاعل، إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد منهما بجنب صاحبه. (نجم الدين).

(٢) (اللغة) «ترجف» الرجة الزلزلة، وقد رجفت الأرض من باب نصر و (الرجفان) بفتحتين الاضطراب الشديد «روانف» جمع رانفة، والرانفة أسفل الإلية، وطرفها مما يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً.

(المعنى) يخاطب قريبه، ويصف نفسه بالشهامة.

(الإهراب) (متى) اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه وهو ظرف زمان والعامل فيه قوله ترجف (ما) زائدة (تلقني) تعلق فعل مضارع مجزوم بمتى وهو فعل الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت

أي: أنا فرد وأنت فرد، وقس على ذلك موقفاً. (وزيداً في الدار قائماً) وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُّعْرِضِينَ﴾^(١) في الحال عن الفاعل المعنوي مع العامل المعنوي، وهو الجار والمجرور إذ معناه استقر في الدار، فصاحب^(٣) الحال الضمير المستكن في استقر ونحو ذلك (وهذا زيد قائماً)^(٤) في الحال عن المفعول المعنوي إذ معناه أشير إلى زيد في حال قيامه.

واعلم أن الحال يفتقر إلى عامل وصاحب، وقد بينهما الشيخ بقوله: (وعاملها الفعل) كالمثال المذكور^(٥) أولاً (أو شبهه)^(٦) كاسم الفاعل نحو «زيد

والنون نون الوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به (فردين) حال من الفاعل والمفعول منصوب بالياء لأنه مثنى (ترجف) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون (روائف) فاعل ترجف مرفوع بالضممة وروائف مضاف (إليتيك) إيتي من اليتيك مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وإيتي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه (وتستطارا) يحتمل وجوهاً أحدها: أن يكون مجزوماً بحذف النون، والأصل تستطاران، فالضمير للروائف وعاد إليها الضمير بلفظ التثنية وإن كان جمعاً، لأنها تثنية في المعنى، والثاني: أن يكون عائداً إلى الاليتين والثالث: أن يكون الضمير عائداً إلى المخاطب، والألف بدل من نون التوكيد والأصل تستطاران فأبدل من النون ألفاً كما في قوله: «ولا تعبد الشيطان واللّه فاعبدا». (الشاهد فيه) قوله: «فردين» حيث أتى حالاً من الفاعل والمفعول، أي: أنا فرد وأنت فرد.

(١) أي: أي: شيء بدا لهم فجاوزوا التذكرة معرضين. من حاشية المفصل. فحذف الفعل وهو جاوز وانتقل الضمير إلى عن التذكرة.

(٢) من سورة المدثر آية (٤٩).

(٣) قال (نجم الدين): وفيه نظر؛ لأن قائماً حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي؛ لأن الفاعل المستكن كالمفروق فهو كقولك: «زيد خرج ركباً» فلا كلام في كون ركباً حال من الفاعل اللفظي.

(٤) وهذا لا يستقيم أن يكون حالاً من اسم الإشارة الذي هو مبتدأ، ولا من زيد الذي هو خبر؛ لأنه لا يكون إلا بعد تمام الجملة، فينبغي أن يكون حالاً من الضمير في الفعل المقدر وهو أشير إليه في حال كونه قائماً. (هاتية).

(٥) في خ/ه: نحو «ضرب زيد عمراً قائماً»

(٦) يعني: بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ونعني بمعنى الفعل: ما يستنبط من الفعل، ولا يكون من صيغته

ضارب عمراً قائماً» واسم المفعول نحو «زيد مضروب قائماً» والصفة المشبهة نحو «زيد حسن وجهه ضاحكاً» والمصدر نحو «ضربي»^(١) زيداً قائماً» واسم التفضيل نحو «هو أكفاهم ناصراً» (أو معناه) كالجار والمجرور كما تقدم نحو «زيد في الدار قائماً» واسم الإشارة كما تقدم نحو «هذا زيد قائماً» وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٢)، وحرف النداء نحو «يازيد قائماً» والتمني نحو «ليتك»^(٣) طعننا مقيماً» والترجي نحو «لعله»^(٤) رجل راكباً» والتشبيه نحو «كأنه أسد صائلاً» و«هو زهير»^(٥) شعراً» قال الشاعر:

٩٤ - كأنه خارجاً من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد^(٦)

- كالظرف والجار والمجرور وحروف التثنية واسم الإشارة نحو: «ذا زيد قائماً» وحرف النداء، وحرف التشبيه وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو: «زيد عمرو مقبلاً» والمنسوب نحو «أنا قرشي مفتخر» واسم الفعل نحو «عليك زيداً راكباً». (نجم الدين) باختصار.
- (١) فيه نظر؛ لأن العامل كان التامة المحذوفة كما تقدم في المبتدأ والخبر، والأولى في التمثيل «يعجبني ضربكم قائماً» مركزية كقولهم: «سدي»
- (٢) من سورة هود من الآية (٧٢).
- (٣) وجه التشكيل أن حروف التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحال، بل العامل هو الظرف الموجود على ما هو مذهب الأخفش لكون مضمونه هو المقيّد، ذكره (نجم الدين).
- (٤) عبارة (الخبيري) «لعله في الدار قائماً» اهـ.
- (٥) أي: كزهير، وهو مثال التشبيه بعد حذف حرفه تقديره «وهو كزهير شاعراً» وهو الأولى؛ لأن شعراً تمييز.
- (٦) البيت للنايفة الديباني.

(اللغة) «سفود» الحديد التي يشوى بها اللحم وفادت اللحم وافتاده إذا شويته «الشرب» جمع شارب كصاحب وصاحب، والشرب الجماعة «مفتاد» والمفتاد المستوي أو المطبخ.

(الإهراب) (كأنه) كأن حرف تشبيه ونصب والهاء ضمير متصل اسمها مبني على الضم في محل نصب (خارجاً) حال من اسم كان والعامل في الحال كأن لما فيها من معنى الفعل (من جنب) جار ومجرور متعلق بخارجاً، وجنب مضاف وصفحة من صفحته مضاف إليه و(صفحة) مضاف وضمير الغائب مضاف إليه سفود خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة و(سفود) مضاف و(شرب) مضاف إليه (نسوه) نسي فعل ماض والواو ضمير الغائبين فاعل والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل

وقول النابغة:

٩٥ - تعيرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتم ملوكاً^(١)

أي: نحن في حال تصعلكننا مثلكم في حال ملككم، ومن عمل حرف النداء في الحال قول الشاعر:

٩٦ - يا أيها الربع مبكياً بساحته كم قد بذلت لمن وافاك أفراجاً^(٢)

في محل رفع صفة لسفود (هند) ظرف متعلق بالفعل نسي وعند مضاف و(مفتأد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: (كأنه غارجاً) حيث عملت كأن في الحال لوجود معنى التشبيه فيها فغارجاً حال من الفاعل المعنوي لكأن.

(١) البيت لم ينسب إلى قائل معين.

(اللفظة) «تعيرنا» التعبير التوبيخ «عالة» العيلة والعالة الفاقة، يقال: عال (يعيل) عيلة (و) عيولاً (إذا انتظر فهو) عائل (ومنه قول تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً﴾ [النوبة: ٢٨] «صعاليك» الصعلوك الفقير و«التصعلك» الفقر.

(الإعراب) (تعيرنا) تعير فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت و(نا) ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب (أنا) (أن) حرف مصدرى ونصب و(نا) اسمه مبني على السكون في محل نصب و(عالة) خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض، وبعضهم أعربه مفعولاً ثانياً لتعير و(نحن) ضمير مبتدأ مبني على الضم في محل رفع (صعاليك) حال من نحن منصوب بالفتحة الظاهرة (أنتم) خبر المبتدأ نحن (ملوكاً) حال من أنتم والعامل في الحالين معنى التشبيه المستفاد من إسناد أنتم إلى نحن فالعامل فيهما الكاف المقدرة قبل أنتم، وجاز التقديم في صعاليك للضرورة.

(الشاهد فيه) قوله: (ونحن صعاليك أنتم ملوكاً) حيث قدم الحال وهو قوله: صعاليك على العامل المضمن تشبيهاً وهو قوله: أنتم لما في أنتم من معنى التشبيه. والمعنى نحن في صعلكتنا مثلكم في ملككم.

(٢) القائل النابغة الذبياني.

(اللفظة) «الربع» الدار والمن: زل. «بساحته» الساحة الناحية «بذلت» أعطيت «أفراجاً» الفرج الكشف.

(وشرطها) أي: شرط الحال (أن تكون^(١)) نكرة) لثلاثا تلتبس بالصفة في بعض الأحوال نحو «رأيت زيدا راكباً» ولكونها حكماً من الأحكام، والأصل فيها التنكير (وصاحبها^(٢)) معرفة) لشدة الحاجة إلى بيان أحوال المعارف ولثلاثا يلتبس بالصفة في بعض الأحوال^(٣) نحو «لقيت رجلاً راكباً» ولكون الصاحب محكوماً عليه، وتعقل المحكوم عليه قبل الحكم واجب، وقد جاء نكرة

(الإعراب) (يا) حرف نداء (أيها) أي: منادى مبني على الضم في محل نصب والها للتنبيه (الربع) صفة لأي: (مبكياً) حال من الربع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (بساحته) بساحة جار ومجرور متعلق بمبكياً، وساحة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر (كم) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (قد) حرف تحقيق (بذلت) بذل فعل ماض وتاء المخاطب فاعله والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (لمن) اللام حرف جر، ومن اسم موصول مجرور باللام مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل بذل (وإفالك) وإف فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على من وكاف المخاطب مفعوله والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (أفراحاً) مفعول به للفعل بذلت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(الشاهد فيه) قوله: (يا أيها الربع مبكياً) حيث أتى الحال وهو مبكياً من الربع، والعامل فيه يا لما فيها من معنى الفعل.

(١) قوله: أن تكون نكرة؛ لأن التعريف بالمعروف هدر؛ لأن المقصود بالحال إنما هو بيان الهيئة، وذلك يحصل بالنكرة كما يحصل بالمعرفة، وكان النكرة أولى لخفتها لفظاً وتقديراً، أما اللفظ فلأن قولك قائم أخف من القائم، وأما التقدير فلأن أصل الأسماء التنكير، وما كان أصلاً كان أخف. من (شرح ابن هليل).

(٢) قوله وصاحبها معرفة... الخ، وإنما كان الغالب في صاحبها التعريف؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين أمثالها أعني وصفها أولى من ذكر ما يفيد الحدث المنسوب إليها أعني حالها لأن الأولى أن يبين الشيء أولاً ثم يبين الحدث المنسوب إليه ثم يبين قيد ذلك الحدث. (نجم الدين).

- واعلم أنه يجوز حذف صاحب الحال مع قيام القرينة نحو «الذي ضربت مجرداً زيد» أي: ضربته. (نجم الدين).

(٣) لو كان صاحبها نكرة منصوبة.

موصوفة^(١) «كمرت برجل عالم قائماً» أو مضافة «كمرت بـ غلام رجل قائماً» أو في سياق نهي كقول الشاعر:

٩٧ - لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً للحمام^(٢)

أوفي سياق نفي في الاستثناء نحو «ما جاءني رجل^(٣) إلا ركباً» ونحو ذلك ولذلك قال الشيخ: (غالباً^(٤)) يحتز مما ذكر فهذا الإحتراز راجع إلى تنكير صاحبها لا إلى تعريفها، (و) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل قلت: إن من شرط الحال أن تكون نكرة، وقد وردت معرفة في:

(١) وكذا إذا شارك النكرة في حالها معرفة نحو «جاءني زيد ورجل قائمين». (خالدي). -

وكذا إذا كانا نكرتين معاً نحو إذا قلت: «جاء رجل ورجل مسرعين». تهذيب ابن يعيش.

(٢) ينسب هذا البيت إلى قطري بن الفجاءة.

(اللفظة) «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه والإعتماد عليه
«الوغي» الحرب «الحمام» بكسر الحاء: الموت.

(المعنى) لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب، ويركن إلى التواني خوفاً من الموت.

(الإحرام) (لا) ناهية ويجوز أن تكون لا نافية ولكن الظاهر أنها للنهي (يركن) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم (أحد) فاعل يركن مرفوع بالضممة الظاهرة (إلى الأحجام) جار ومجرور متعلق بالفعل يركن (يوم) ظرف زمان منصوب والعامل فيه النصب يركن ويوم مضاف و(الوغي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (متخوفاً) حال من أحد (لحمام) جار ومجرور متعلق بمتخوف.

(الشاهد فيه) قوله: «متخوفاً» حيث وقع حالاً من النكرة «أحد» والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا وقوعها في حيز النهي بلا، فإن قوله: «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا.

(٣) لأن لفظة إلا تقطع ما قبله عما بعده فلا يصح أن يكون وصفاً لانقطاعه عنه. والله أعلم.

(٤) قال (نجم الدين): وقوله: غالباً... الخ راجع إلى تعريف صاحبها لا إلى تنكيرها؛ لأن

تنكيرها واجب. قال ركن الدين: وصاحبها إعرابه الرفع، ولا يجوز جره بالعطف على الهاء في شرطها؛ لأن كون صاحبها معرفة ليس بشرط. «رصاص».

٩٨ - (أرسلها العراك) ولم يذدها ولم يشفق على نفس الدخال^(١)

فإنه معرف باللام (ومررت به وحده) معرف بالإضافة (ونحوه) كطلبتك جهديك وطاقتك، وكلمته فاه إلى في، وجاءوا قضهم بقضيضهم «وغير ذلك، فأجاب الشيخ بأن قال ذلك (متأول) بأحد تأويلين إما إنها معارف في مواضع النكرات أي: معتركة ومنفرداً وجاهداً^(٢) ومطيقاً ومشافهاً ومجتمعين، وهذا عند سيبويه^(٣)، أو أن هذه معمولات^(٤) لأفعال مقدرة، وتلك الأفعال هي الأحوال أي: تعترك العراك، وينفرد وحده، ويجتهد جهديك وأشافهه فاه^(٥) إلى في،

(١) ينسب هذا البيت لليد بن ربيعة العامري.

(اللفظة) «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الإبل «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «ينفص» مصدر نفص الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده، ونفص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية. (المعنى) الشاعر يصف حماراً وحشياً ألقا أنه إلى أن ترد الماء مجتمعة يدفع بعضها بعضاً. (الإهراب) (أرسلها) أرسل فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الاتن مفعول به لأرسل (العراك) حال (ولم) الواو عاطفة ولم حرف نفي وجزم وقلب (يذدها) يذد فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو وهاء مفعول به والجملة معطوفة على جملة فأرسلها (ولم) الواو عاطفة ولم حرف نفي وجزم وقلب (يشفق) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل والجملة معطوفة على جملة أرسلها (على نفس) جار ومجرور متعلق بيشفق ونفص مضاف و(الدخال) مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: «العراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة والحال لا يكون إلا نكرة، وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

(٢) في خ/ه: أو مجتهداً.

(٣) في خ/ه: (وهذا عند سيبويه) غير موجود.

(٤) أي: منصوبات.

(٥) عبارة (الخبیصی) جاعلاً فاه إلى في، وهي أولى؛ إذ يشكل على عبارة السيد أعمال فاه إلى في كما لا يخفى وجعل في (الخبیصی) بدل قول السيد أفعال في قوله: معمولات لأفعال . . . الخ أحوال.

ويجتمعون قضهم^(١) بقضيضهم ونحو ذلك وهذا^(٢) عند أبي علي الفارسي (فإن كان صاحبها (نكرة وجب تقديمها) لئلا يلتبس الحال بالصفة في بعض الأحوال وذلك حيث يكون صاحبها منصوباً نحو «رأيت رجلاً راكباً» فإذا قدمت ذهب ذلك اللبس؛ إذ لا تتقدم الصفة على موصوفها، وطرداً للباب حيث لا لبس نحو قول الشاعر:

٩٩ - لعزة موحشاً^(٣) طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم^(٤)

(١) الأصل أن يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره، ومعناه: كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد أعرب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعراب المفرد.

(٢) في خ/ه: (وهذا عند أبي علي الفارسي) غير موجود.

(٣) فيه نظر من وجهين أحدهما أنه يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في طلل الابتداء ولا يصح تقييده بموحش وإذا ثبت هذا فالظاهر أنه حال من الضمير المستتر في الظرف وهو معرفة، الثاني أن طلل وإن كان نكرة إلا أنه قد وصف فيجري مجرى المعرفة اللهم إلا أن يذهب في ذلك إلى مذهب الأخفش والكوفيين حيث لا يشترطون الاعتماد في عمل الظرف. أو يقال فإنه لا يشترط اتحاد عامل الحال وصاحبها وهو الذي اختاره ابن مالك و(نجم الدين). هطيل معنى. لكن يقال: ولا يصح الاستشهاد به أيضاً على وجوب تقديمها إذا جعلناه فاعلاً لأنه قد وصف بقوله: قديم كقولك: «جاءني رجل عالم قائماً». ذكر معناه القاضي أحمد يحيى حابس.

(٤) (اللغة) «طلل» هو مابقي شاخصاً من آثار الدار - أي: بارزاً مرتفعاً عن الأرض «موحشاً» اسم فاعل فعله (أوحش المنزل) إذا خلا من أهله، أو صار مسكناً للوحوش «عفاه» درسه «اسحم» الأسود من السحاب «مستديم» بمعنى ذي الديمة. (المعنى) أن لهذه المرأة داراً درسه كل سحاب أسود.

قيل: والتمثيل بالبيت ينبغي أن يكون بدون لفظ قديم؛ لأن النكرة إذا كانت موصوفة جاز أن يتقدم الحال عليها، وتعرب الصفة حالاً.

(الإعراب) (لعزة) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (موحشاً) حال من طلل وكان في الأصل صفة فتقدم على الموصوف فأعرب حالاً منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره (طلل) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة (قديم) صفة لطلل مرفوع بالضممة الظاهرة (عفاه) عنى فعل ماض وهاء الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب (كل) فاعل عنى وكل مضاف و(اسحم) مضاف إليه مستديم صفة لكل مرفوع بالضممة الظاهرة.

فموحشاً حال من طلل قديم، والعامل لعزة، وقول ذي الرمة:

١٠٠ - لمية موحشاً طلل يـلـوح كـسـأنـسـه خـسـلـل^(١)

وقول الآخر:

١٠١ - وتحت العوالي والقنا مستظلةً ظباء أعارتها العيون الجآذر^(٢)

(الشاهد فيه) : نصب) موحشاً(على الحالية وكان أصله صفة لطلل، فتقدمت على الموصوف فصارت حالاً.

(١) وقيل أن هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة. (اللغة) «خلل» بكسر الخاء وفتح اللام الأولى جمع خلة بكسر الخاء وهو بطانة تغشى بها أجفان السيف.

(الإهراب) (لمية) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (موحشاً) حال تقدم على صاحبه منصوب بالفتحة الظاهرة (طلل) مبتدأ مؤخر وهو صاحب الحال (يلوح) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى طلل والجملة من يلوح وفاعله في محل رفع صفة لطلل (كأنه) كأن حرف تشبيه ونصب وضمير الطلل اسمه (خلل) خبر كأن والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح.

(الشاهد فيه) نصب «موحشاً» على الحالية، وكان أصله صفة لطلل، فتقدمت الصفة على الموصوف فصارت حالاً.

(٢) البيت لذي الرمة ويروى: بالقنا مكان والقنا

(اللغة) «العوالي» عوالي القنا: صدورها «القنا» الرماح جمع قناة «مستظلة» يعني الظباء في كنسها «الجآذر» جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية.

(المعنى) يصف نسوة سبين، فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها، والعرب تشبه النساء بالظباء في طول الأعناق، وانطواء الكشح.

(الإهراب) (وتحت) تحت ظرف منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بمحذوف خبر مقدم وتحت مضاف و(العوالي) مضاف إليه (والقنا) الواو عاطفة والقنا معطوف على العوالي (مستظلة) حال من ظباء، وكانت في الأصل صفة لها فلما قدمت الصفة أعربت حالاً (ظباء) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة (أعارتها) أعار فعل ماض والتاء تاء التأنيث وضمير الغائبة مفعول أول لأعار مبني على السكون في محل نصب (العيون) مفعول ثان منصوب بالفتحة (الجآذر) فاعل أعار مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من أعار وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لظباء.

فالحال مستظلة وصاحبها ظباء، والعامل الظرف وهو تحت ونحو ذلك (ولا يتقدم) الحال^(١) (على العامل المعنوي)^(٢) لضعفه^(٣)، فلا تقول «قائماً في الدار زيد» ولا «قائماً هذا زيد» ونحو ذلك بخلاف الظرف فيتقدم على عامله المعنوي لاتساعهم فيه مالم يتسعوا في غيره لكثرة نحو: «أَكُلْ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ جَدِيدٌ» فأكل منصوب بالظرفية^(٤)، والعامل فيه لك، ولا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالإضافة^(٥) اتفاقاً نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٦) و﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾^(٧) ونحو ذلك؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف اتفاقاً، فكذا ما في حكمه^(٨) وحيزه وهو الحال (ولا) يتقدم الحال أيضاً (على صاحبها المجرور) بحرف^(٩) الجر (في الأصح) من القولين، وهو مذهب سيويه وأكثر البصريين، فلا تقول «مررت راكباً بزيد»؛ إذ لا يتقدم المجرور على الجار، فكذا ما في حيزه، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾^(١٠) فكافة

(الشاهد فيه) نصب (مستظلة) على الحال بعد أن كانت صفة لظباء متأخرة فلما صارت متقدمة امتنعت أن تكون نعتاً لأن النعت لا يتقدم على منعوته.

- (١) وإن كان مشابهاً للظرف لما فيه من معنى الظرفية. (جامي). من حيث أنه يقدر بفي.
- (٢) وفي هذا إشارة إلى أنه يجوز التقديم على العامل اللفظي.
- (٣) فإذا تأخر ازداد ضعفاً، فلا يقوى على العمل.
- (٤) أي: على.
- (٥) سواء كانت الإضافة محضة كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥] أو لا نحو «جاءني مجرداً ضاربة زيد»
- (٦) من الآية (١٢) من سورة البقرة.
- (٧) من الآية (٤٧) من سورة الحجر.
- (٨) لأن الحال تابعة لصاحبها، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع.
- (٩) ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة، أن حرف الجر معذ للفعل كالهزمة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فإذا قلت: «ذهب إليه بهند راكبة» فكأنك قلت: أذهبت راكبة هنداً وكأنه حال من المنصوب. (نجم الدين).
- (١٠) من سورة سبأ من الآية (٢٨).

حال من الكاف في أرسلناك، والهاء للمبالغة^(١) أي: ما أرسلناك إلا كافاً^(٢) للناس وليس بحال من قوله: للناس، وقال ابن كيسان وأبو علي وابن برهان: أنه يتقدم هنا للآية وكقول الشاعر:

١٠٢ - إذا المرء أعيته السيادة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه عسير^(٣)
فكهلاً حال من عليه، ونحوه كثير.

واعلم أن أكثر النحاة وقدماءهم يشترطون اشتقاق الحال، وما ورد جامداً تأولوه بالمشتق (و) قال الشيخ وغيره: لا يشترط ذلك بل (كل ما دل على هيئة صبح أن يقع حالاً) سواء كان مشتقاً من الفعل كاسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل نحو قولك: «ضربت زيداً قائماً» أو نحوه أو غير مشتق (مثل «هذا بساً»^(٤) أطيب منه رطباً)

(١) فيه نظراً لأن الهاء إنما تزداد في ثلاثة أوجه ١ - نسابه ٢ - وفروقه ٣ - ومهذاره، وعند صاحب الكشاف إن كافه صفة لمصدر محذوف أي: أرسلناك رسالة كافة للناس، وفيه أن الكافة لا تستعمل إلا حالاً. (سيد شريف).

(٢) أي: مانعاً من الشرك والكبائر. (هناية)

(٣) هذا البيت هو للمخبل السعدي، ويروى مكان (هسير) شديد.

(اللفظة) «أعيته» المعنى ضد البيان، وعيى إذا لم يبتد لوجهه، وأعياء أمره.

(الإعراب) (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط (المرء) فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده (أعيته) أعياء فعل ماضٍ والتاء تاء التأنيث والهاء ضمير الغائب مفعول به والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها (السيادة) فاعل أعيته والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة (ناشئاً) حال من المرء منصوب بالفتحة الظاهرة (فمطلبها) الفاء واقعة في جواب الشرط و مطلب مبتدأ مرفوع بالضممة ومطلب مضاف و(هاء) الغائية مضاف إليه (كهلاً) حال من الضمير في عليه تقدم عليه منصوب بالفتحة (عليه) جار ومجرور متعلق بضمير الآتي (هسير) خبر مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط غير جازم.

(الشاهد فيه) قوله: «كهلاً» حيث جاء حالاً من (عليه) والحال متقدم على صاحبه المجرور.

(٤) فبساً حال من الضمير في أطيب، ورطباً حال من الضمير في منه. (سميدي).

- البسر ما بقي فيه حموضة والرطب ما فيه حلاوة صرفة. (جامي).

فبسرّاً ورطباً حالان^(١)، والعامل في رطباً أطيب بالإتفاق، وكذلك بسرّاً على الصحيح، ولا يضر تقدم معمول أطيب عليه؛ لأنه يشبه الفعل؛ إذ هو أفعّل تفضيل ولأنّا لو جعلنا العامل في (بسرّاً) اسم الإشارة كما زعمه أبو علي لزم تقييد الإشارة بالبصرية، فلا يقال هذا الكلام إلا في حال البصرية، ومعلوم أنه يقال في تلك الحال وغيرها، ولأنه يلزم ألا يكون لبسر بأطيب تعلق^(٢) فيحذف، ويقال: هذا أطيب منه رطباً فيفضل الشيء على نفسه باعتبار حال^(٣) واحد، ولأنه قد عمل أطيب في حالين بالإتفاق حيث يقول: «تمر نخلتني بسرّاً أطيب منه رطباً» فكذا هنا.

واعلم أنه كما يكون الحال مفرداً كما سبق (يكون جملة) خبرية^(٤)؛ لأن الحال حكم على صاحبها بالخبر، وهو يكون مفرداً وجملة كما سبق، وقلنا: خبرية لكونها خبراً عن ذي الحال في المعنى، وهي تنقسم إلى قسمين اسمية وفعلية (فالاسمية) تكون (بالواو^(٥) والضمير) كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا

- (١) مع كونهما جامدين لدلالتهما على صفة البصرية والرطوبة، ولا حاجة إلى تأويل البسر بالمسر، والرطب بالمرطب.
- (٢) عبارة ابن هزيل لأنه يكون بمنزلة قولك: «هذا أكطيب منه رطباً» إذ وجود الحال وعدمها إذا كان العامل الإشارة باعتبار الخبر على سواء. (منه).
- (٣) ألا ترى أنك تقول: زيد قائم أحسن منه قاعداً، ولا تقول: زيد قاعداً أحسن منه قاعداً. «رصاص».

- (٤) قوله: جملة خبرية. الخ احتراز من الإنشائية كالأمر والنهي وغيرهما، فلا يصح وقوع الإنشائية حالاً؛ لأن الحال تخصيص وقوع مضمون عامله لوقت مضمون وقوع الحال ولست على يقين من حصول مضمون الإنشائية الطلبية، فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون المتكلم بالإنشائية الإيقاعية لا ينظر إلى وقت بل قصده مجرد أيقاع مضمونها يحصل فيه مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع. (خالدي).
- (٥) إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فإنه اكتفى فيها بالضمير لأن الحال فضلة بعد تمام الجملة فاحتيج إلى رابط فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط وهو الواو التي أصلها الجمع لتؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال، وأما الجملة التي هي خبر المبتدأ والصلة والصفة فإنها لا تجيء بالواو؛ لأن بالخبر يتم الكلام، وبالصلة جزء الكلام، والصفة في تبعيتها للموصوف، وكونها لمعنى فيه كأنها من تمامه فاكتمى في تلافيها بالضمير. (نجم الدين)

وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»^(١) ونحو «جاءني زيد وأبوه قائم» وغير ذلك (أو بالواو) كقوله
 ﴿كُنْتَ نَبِيًّا وَآدَمَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ﴾^(٢) وقول امرئ القيس:

١٠٣ - وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل^(٣)

(أو بالضمير) وحده كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا أَمِيطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَُدُوًّا﴾^(٤) ونحو
 «كلمته فوه إلى في» وغير ذلك وهو (على ضعف^(٥)) لأن الحال في المعنى كجزء

(١) من سورة البقرة من الآية (٢٠٢).

(٢)

(٣) البيت لامرئ القيس.

(اللغة): (أغتدي) أي أذهب غدرة. «الوكنات» المواضع التي تأوي إليها الطير ليلاً
 «المنجرد» الفرس قصير الشعر «الأوابد» الوحش «هيكل» ضخم.

(الإعراب) (وقد) قد حرف تحقيق في هذا الموضع (أغتدي) فعل مضارع مرفوع بضمة
 مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (والطير)
 الواو واو الحال والطير مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره (في وكناتها) جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وكنات مضاف، وهاء الغائبة مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر
 في محل نصب حال (بمنجرد) جار ومجرور متعلق بأغتدي (قيد) صفة لمنجرد وقيد مضاف
 و(الأوابد) مضاف إليه وتقدير قوله: قيد الأوابد مقيد الأوابد (هيكل) صفة أيضاً مجرور
 بالتبعية وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

(الشاهد فيه) قوله: (والطير في وكناتها) حيث جاءت الجملة الاسمية الحالية بالواو وحده
 وفيه شاهد آخر وهو قوله: وقد أغتدي، حيث جاءت قد مع الفعل المضارع للتحقيق،
 وهذا قليل، والأكثر أن تأتي معه للتوقع.

- ونحو لقيته والجيش قادم، وأتيته والشمس طالعة؛ لأن الحال في المعنى ظرف، فلما جاز
 أن يخلو الظرف عن الضمير جاز أن تخلو الجملة الواقعة حالاً عن الضمير، ولقائل أن
 يقول: الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به وهي في هذين المثالين لم تبين شيئاً منهما
 وأجيب بأنها تبين هيئة الفاعل معنى؛ إذ المعنى لقيته مقارناً لقدم الجيش، وأتيته مقارناً
 لطلوع الشمس، أو يقال: أنها لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفعل
 فكانها تبين ذاته فهو مبين لهيئة لازم الفاعل. (خاتمة تحقيق).

(٤) من سورة البقرة من الآية (٢٦).

(٥) كيف يقال: على ضعف، وقد ورد في أفصح الكلام وهو كلام الله ذي الجلال والإكرام،
 والضعيف في اصطلاحهم لا يطلق على الفصيح، بل الشاذ يطلق على الصحيح.

من الجملة فلا بد مما يشعر بالحالية، والواو تشعر بها من أول الأمر بخلاف الضمير. وقال ابن مالك إن أفراد الضمير أقيس من أفراد الواو، إذ الضمير الرابط بين الشئين في جميع^(١) الكلام بخلاف الواو، ولوروده في التنزيل وفي فصيح الكلام، وأما الجملة الفعلية فتقسم إلى مضارع وماضي، وكل واحد منهما إلى مثبت ومنفي وقد بينه الشيخ بقوله: (والمضارع المثبت بالضمير وحده) كقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُفَيْهِمْ يَمْعُونَ﴾^(٢) أي: عمهين ونحو «جاءني زيد يضحك» والوجه في ذلك أن الفعل المضارع بمنزلة اسم الفاعل في المعنى والزنة، فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو^(٣) (وماسواهما) أي: ماسوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت فهو (بالواو والضمير) جميعاً (أو بأحدهما) الواو أو الضمير. فمثال المضارع المنفي، بالواو والضمير نحو «جاءني زيد وما يركب» قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُنْشَلُ﴾^(٤) عَنْ أَهْصَبِ الْجَعْبَرِ^(٥) وقول كعب بن زهير:

١٠٤ - لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم أذنب ولو كثرت في الأقاويل^(٦)

(١) كالصفة والموصوف والمبتدأ والخبر والصلة والموصول.

(٢) من سورة الأعراف من الآية (١٨٦).

(٣) عبارة «الرصاص» فكما أن اسم الفاعل إذا وقع حالاً بالضمير وحده من غير واو فكذا المضارع المثبت. منه.

(٤) هذا على قراءة الرفع على الإخبار، وأما على قراءة النهي فلا حجة. الفية.

(٥) من سورة البقرة آية (١١٩).

(٦) هذا البيت لكعب بن زهير.

(اللغة) «الوشاة» وشى كلامه أي: كذب، ووشى به إلى السلطان) وشاية (أي: سعى.

(الإعراب) (لا) ناهية (تأخذني) تأخذ فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت وياء المتكلم مفعول به (بأقوال) جار ومجرور متعلق بالفعل تأخذ، وأقوال مضاف (والوشاة) مضاف إليه (ولم) الواو واو الحال ولم حرف نفي وجزم وقلب (أذنب) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (ولو) الواو حرف عطف و (لو) شرطية غير جازمة (كثرت) كثر فعل ماض والتاء تاء التأنيث وهو فعل الشرط لا محل له من الإعراب (في)

- أو بالواو وحده كقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ﴾^(١)
 أَلَكُمُ أَشْرَكْتُمْ^(٢) ونحو «جاءني زيد وما يركب عمرو» وكقول الشاعر:
 ١٠٥ - ولقد خشيت أن أموت ولم تدر للحرب دائرة على ابني ضمضم^(٣)
 وبالضمير وحده كقوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ آلِهِمْ وَفَضَّلُوا لَمْ يَمَسَّهُمْ
 سُوءٌ﴾^(٤) وقول عنترة:

جار ومجرور متعلق بالفعل كثر (الأقاويل) فاعل كثر وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
 وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام.

(الشاهد فيه) قوله: «ولم أذب» وهو مضارع منفي، والجملة حالية مربوطة بالواو
 والضمير.

- (١) ولا يقال: في تخافون ضمير، فتكون الجملة بالواو والضمير، لأننا نقول: صاحب الحال
 الضمير في أخاف، والضمير في تخافون للمخاطبين، ومن شرط الضمير أن يعود إلى
 صاحب الحال. اهـ:

- (٢) من سورة الأنعام من الآية (٨١).

- (٣) ينسب هذا البيت لعنترة.

(اللغة) «خشيت» خفت «دائرة» أراد بالدائرة الهزيمة فقد شبه الحرب بالرحى، وأثبت لها
 الدائرة.

(الإعراب) (ولقد) اللام واقعة في جواب قسم محذوف وقد حرف تحقيق (خشيت) فعل
 وفاعل (بأن) الباء حرف جر أن مصدرية ناصبة (أموت) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة
 نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة من أن المصدرية
 وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور (ولم) الواو واو الحال (لم) حرف نفي وجزم
 وقلب (تدر) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (للحرب) جار ومجرور متعلق
 بتدر أو بمحذوف حال من دائرة (دائرة) فاعل تدر مرفوع بالضمة الظاهرة (على ابني) جار
 ومجرور متعلق بمحذوف صفة لدائرة وابني مضاف و(ضمضم) مضاف إليه مجرور بالكسرة
 الظاهرة والجملة من الفعل المنفي تدر وفاعله في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله: «ولم تذب» وهو مضارع منفي، والجملة حالية مربوطة بالواو وحده.

- (٤) من سورة آل عمران من الآية (١٧٤).

- ١٠٦ - إذ يتقون بي الأسنة لم أخم عنها ولو أني تضايق مقدمي^(١)
 ونحو «جاء زيد ما يركب» ومثال الماضي المثبت بهما قوله تعالى: ﴿أَنْتَ لَمْ تَكُنْ أَنْتَ لَمْ تَكُنْ﴾
 أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ^(٢) وقول الشاعر:
 ١٠٧ - ذكرتكَ والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر^(٣)
 وبالواو وحده كقولك: «جاء زيد وقد ركب عمرو» وقول الشاعر:

(١) البيت لعنزة.

(اللغة) «الأسنة» جمع سنان، وهي سنان الرمح «أخم» أي: لم أمل وخام عنه خيماً أي: مال. «خام - يخيم - خيماً - خيماناً - خياماً» نكص وجين. قاموس. تضايق مقدمي تضايق الموضع الذي هو قدامي عن أن يدنو منه أحد.

(الإهراب) (إذ) ظرف مبني على السكون في محل نصب (يتقون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الضمير البارز فاعل والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها (بي) جار ومجرور متعلق بالفعل يتقون (الأسنة) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (لم) حرف نفي وجزم وقلب (أخم) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (هنا) جار ومجرور متعلق بأخم (ولو) الواو حرف عطف لو شرطية (أنى) أن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمها (تضايق) فعل ماض مبني على الفتح (مقدمي) مقدم فاعل مرفوع بضمزة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومقدم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، ولو شرطها محذوف تقديره ثبت، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لثبت محذوف.

(الشاهد فيه) قوله: «لم أخم» وهو مضارع منفي، والجملة حالية مربوطة بالضمير وحده.

(٢) من سورة البقرة من الآية (٧٥).

(٣) البيت لأبي العطاء السفدي.

(اللغة): (الخطي) بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة أي: الرمح المنسوب إلى خط هجر بلدة باليمامة يقوم فيها الرماح المجلوبة من الهند وقوله: (يخطر) بكسر الطاء من خطر يخطر كضرب يضرب معناه يهتز وقوله: (نهلت) بكسر الهاء أي: شربت إذ النهل الشرب أولاً وأما ثانياً فيقال له علل والمراد شربت من الدم بسبب الطعن والمراد شربها تلطخها وقوله: المثقفة السمر أي: الرماح المعتدلة.

(الإهراب) (ذكرتك) ذكر فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، وتاء المتكلم فاعل وكاف المخاطبة مفعول به (والخطي) الواو واو الحال، الخطي مبتدأ مرفوع

١٠٨ - وجالدهم حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب (١)
وقول امرئ القيس :

بالإبتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (يخطر) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال (بيننا) بين ظرف مكان والعامل فيه يخطر منصوب بالفتحة الظاهرة وبين مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه (وقد) الواو واو الحال و قد حرف تحقيق (نهلت) نهل فعل ماض والتاء تاء التأنيث (منا) جار ومجرور متعلق بنهلت (المثقفة) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (السمر) صفة المثقفة وصفة المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة من نهل وفاعله في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله : «وقد نهلت» الجملة ماضية مثبتة وأنت حالاً مربوطة بالواو، واستدل المصنف على أنها حال مربوطة بالواو والضمير، ولا يصح الاستشهاد به؛ لأن فاعله ظاهر كما ترى فحينئذ لا ضمير في نهلت، فيكون من أمثلة الواو وحده فتأمل.

(١) لم أعثر على قائله.

(اللغة) : (جالدهم) : من الجلد أي : ضربتهم وفي رواية جادلتهم أي : خاصمتهم من المجادلة وهي المخاصمة والجدل شدة الخصومة في الصحاح اتقى يتقي أصله أوتقى على افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأبدلت منها التاء فأدغمت فلما كثر استعمالها على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحروف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما فخففت ثم لم تجد العرب مثلاً في كلامهم يلحقونه به فقالوا اتقى يتقي مثل قضى يقضي (الكبش) : السيد وفي الصحاح كبش القوم سيدهم (حان) : قرب يقال : حان حينه أي : قرب وقته. (الإهراب) (وجالدهم) جالد فعل ماض والتاء فاعل وهم ضمير الغائبين مفعول به مبني على الضم في محل نصب (حتى) حرف غاية (اتقوك) اتقى فعل ماض وواو الضمير البارز العائد على الغائبين فاعل وكاف الخطاب مفعول به وجملة اتقوك في تأويل مصدر مجرور بحتى (بكبشهم) بكبش جار ومجرور متعلق باتقى، وكبش مضاف وهم مضاف إليه (وقد) الواو واو الحال و قد حرف تحقيق (حان) فعل ماض (من شمس) جار ومجرور متعلق بحان، وشمس مضاف والنهار مضاف إليه (هروب) فاعل حان مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله : «وقد حان» الجملة ماضية مثبتة، وأنت الجملة حالاً مربوطة بالواو وحده.

١٠٩ - فجئت وقد نُضْتُ لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل^(١)

وبالضمير وحده نحو: «جاء زيد قد ركب» قال الشاعر النابغة:

١١٠ - وقفت بربع الدار قد غير البلا معارفها والساريات الهواطل^(٢)

ومثال^(٣) الماضي المنفي «جاء زيد وماركب» فيما هو بالواو والضمير و«جاء زيد وماركب عمرو» فيما هو بالواو وحده، ونحو «جاء زيد وماركب» فيما هو بالضمير وحده (ولابد في الفعل الماضي المثبت) حيث وقع حالاً من (قد ظاهرة أو

(١) قد تقدم. (الشاهد فيه) قوله: «وقد نضت» الجملة ماضية مثبتة وأنت الجملة حالية مربوطة بالواو وحده. تقدم إعراب هذا البيت في شواهد المفعول له برقم (٩٠) فارجع إليه إن شئت.

(٢) البيت للنابغة الجعدي.

(اللغة): (وقفت) يقال: وقفت الدابة تقف وقوفاً ووقفتها أنا وقفاً يتعدى ولا يتعدى فوقفت في البيت أما من الوقوف اللازم أو المتعدي الربع: المن: زل والدار وعن ثعلب موضع الدار حيث أقاموا في الربيع وقيل: الربع أهل المن: زل. (البلى) اسم من بلى الثوب بكسر العين يبل بفتح العين بلا بكسر الباء فإن فتحتها مددت معارفها أي: معالمها، (الساريات) جمع سارية وهي السحابة التي تأتي ليلاً، الهواطل جمع الهاطل من الهطل وهو تتابع المطر.

(الإعراب) (وقفت) وقف فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك والتاء ضمير المتكلم مبني على الضم في محل رفع فاعل (بربع) جار ومجرور متعلق بالفعل وقف وربع مضاف و(الدار) مضاف إليه، (قد) حرف تحقيق (غير) فعل ماض (البلا) فاعل مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، (معارفها) معارف مفعول به منصوب بالفتحة ومعارف مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال (والساريات) الواو عاطفة والساريات معطوف على البلا مرفوع بالضممة الظاهرة (الهواطل) صفة للساريات مرفوع بالضممة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: (قد غير البلا معارفها) حيث جاءت الجملة الفعلية حالاً مقرونة بقد وحدها، لأنه مقرونة بضمير يعود على صاحب الحال.

(٣) في خ/ه: من قوله: ومثال الماضي المنفي إلى قوله: فيما هو بالضمير وحده غير موجود.

مقدرة) كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِّنْهُمُ﴾^(١) فيما هو بالضمير وحده وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا﴾^(٢) فيما هو بالواو والضمير أي: قد حصرت وقد كنتم أمواتاً، والوجه في ذلك أن الماضي يدل على الانقضاء والحال على عدمه، وقد تقرب الماضي من الحال^(٣)، فأما المنفي فإن النفي للماضي يستمر إلى الحال^(٤) فلم يحتاج إلى قد ذكره ركن الدين.

(ويجوز حذف العامل) في الحال لقيام قرينة كما جاز في المصدر والمفعول به وغيرهما وذلك (كقولك للمسافر: راشداً مهدياً) وللqادم من سفر مأجوراً مبروراً، وللمحدث صادقاً، أي: سافرت، وقدمت، وحدثت، وهذا مثال القرينة الحالية، ومثال القرينة المقالية قولك: راكباً جواباً للقاتل كيف جئت؟. وبلى مسرعاً للقاتل لم تنطلق. أي: جئت وانطلقت، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنَّ يَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلْ أَعْدَدْنَا لَكُمْ يَوْمَئِذٍ سَمًا﴾^(٥) أي: نجمعها قارين (ويجب^(٦)) حذف العامل (في) الحال (المؤكد^(٧)) لمضمون الجملة الاسمية السابقة.

مركز تحقيق كتب التراث

- (١) من سورة النساء من الآية (٩٠).
- (٢) من سورة البقرة من الآية (٢٨).
- (٣) بيان ذلك أنك إذا قلت: «قد قام زيد» فهو دال على أن قيامه قريب من اخباري بخلاف قولك: «قام زيد» فإنه ليست من هذه الدلالة فثبت أن ذلك مستفاد من (قد). هــطـلـ.
- (٤) قال في (السعيدى) ما لفظه قال الإمام الحديثي: أصابوا في الحكم لا في العلة؛ لأن الحال التي نحن فيها ليست الفارقة بين الماضي والمستقبل وليست قد فيما نحن فيه مقربة للماضي من الحال الفارقة بل العلة أن أصل (قد) لما كانت لإقتران الماضي وتقريبه من الحال المتوسط بين الماضي والمستقبل يؤتى بها فيما نحن فيه لتدل على إقترانها ومصاحبتها لمعاملها المقيد بها. (منه).
- (٥) من سورة القيامة، الآية (٣) ومن الآية (٢٨).
- (٦) لوجود الشرطين، وهما القرينة الدالة على خصوصية الفعل المحذوف، ولفظ الجملة الواقعة موقعه وسادة عنه، وهي «زيد أبوك».
- (٧) والمؤكد تفارق المستقلة بوجهين أحدهما أنها تدوم بدوام صاحبها، بخلاف المتنقلة فإنها غير مستمرة، الثاني: أنها لا تأتي إلا بعد تقدم ما يشعر بها، وإلا بطل معنى التأكيد بخلاف

(كقولك: زيد^(١) أبوك عطوفاً) فهذا حال مؤكدة لمضمون^(٢) زيد أبوك إذ مضمونه العطف والحنو، والعامل محذوف وجوباً أي: أحقه^(٣) عطوفاً أو أثبته.

(وشرطها) أي: شرط الحال المؤكدة الواجب حذف فعلها (أن تكون) الحال (مقررة لمضمون جملة) اسمية كما بينا لا فعلية، فلا يجب حذف عاملها كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(٤) و﴿وَسَحَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾^(٥) و﴿وَلَا تَعْمُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٦) و﴿ثُمَّ وَلَيْسَ مُدْرِيتُ﴾^(٧) و﴿وَبَوْمَ أَثَبْتُ حَيًّا﴾^(٨) و﴿فَتَبَسَّ ضَاحِكًا﴾^(٩) و﴿وَقَوْلَ الشَّاعِرِ﴾^(١٠)

١١١ - وتضيء في وجه النهار منيرة كجمانة البحري سل نظامها^(١١)

المنتقلة. شرح المفصل - والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة، ولا بد في المؤكدة من قيد آخر، وهو أن تكون تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفه واجباً نحو «الله شاهد قائماً بالقسط» ٢. (جامي).

(١) فزيد مبتدأ، وأبوك خبره، وعطوفاً حال مؤكدة، والعامل فيها فعل واجب حذفه تقديره: أثبته أو أحقه، عطوفاً من المفعول، وهو الضمير المنصوب في أثبته أو أحقه، وإنما وجب حذف الفعل؛ لأن الأب يشعر بالعطف وثبوته. «رصاص».

(٢) أي: اللازم مضمون (زيد أبوك) إذ مضمونه الأبوة، ومن لازمها العطف.

(٣) بفتح الهمزة أو ضمها، ومن حققت الأمر بمعنى تحققته، أي: صرت منه على يقين، أو من أحققت الأمر لهذا المعنى بعينه؟. (جامي).

(٤) من الآية (٧٩) من سورة النساء.

(٥) من الآية (١٢) من سورة النحل.

(٦) من الآية (٦٠) من سورة البقرة.

(٧) من الآية (٢٥) من سورة التوبة.

(٨) من الآية (٣٣) من سورة مريم.

(٩) وقد يلزم بعض الأسماء الحالية نحو: كافة، وقاطبة، ولا يضافان، وتقع كافة من كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه.

(١٠) من الآية (١٩) من سورة النمل.

(١١) ينسب هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، من معلقته المشهورة، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش.

[التمييز]

(التمييز^(١)) له شبه بالمفاعيل من حيث أنه فضلة بعد تمام الجملة، وشرطه أن يكون نكرة^(٢) وجامداً،^(٣) وفارساً في «لله دره فارساً» مؤول بالجامد، أي: لله دره رجلاً فارساً، وحقيقته (ما يرفع الإبهام المستقر) ليخرج^(٤) الصفة كقولك: «أبصرت عيناً جارية» فإنها وإن ميزت العين بالصفة عن المبصرة وعين الذهب ونحوه الذي كانت تحتمله العين فصارت^(٥) مبهمة لأجله فإن ذلك الإبهام ليس بمستقر من أصل وضع اللغة إذ واضع العين^(٦) لم يضعها إلا لمعنى واحد من هذه المعاني، وإنما وقع الإشتراك من بعد بخلاف عشرين فإنها موضوعة لكل معدود فإذا ميزت بنحو درهماً ارتفع ذلك الإبهام المستقر من أصل وضع اللغة وقوله:

(اللغة) «تضيء» يريد أنها شديدة البياض «وجه النهار» أوله وفي رواية (وجه الظلام) «جمانة» بضم الجيم - اللؤلؤة الصغيرة «البحري» أراد بها الغواص «نظامها» أي: خيطها. (الإحزاب) (تضيء) فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (في وجه) جار ومجرور متعلق بتضيء ووجه مضاف و(الظلام) مضاف إليه مجرور بالكسرة (منيرة) حال من فاعل تضيء المستتر فيه (كجمانة) جار ومجرور متعلق بمحذوف إما حال ثانية من فاعل تضيء وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره هي كجمانة وجمانة مضاف و(البحري) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (سُل) فعل ماض مبني للمجهول (نظامها) نظام نائب فاعل سل مرفوع بالضممة الظاهرة ونظام مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه وجملة سل نظامها من الفعل المبني للمجهول، ونائب فاعله في محل نصب حال على تقدير قد. (الشاهد فيه) قوله: «منيرة» فإنه حال من فاعل تضيء، وهذه الحال مؤكدة لعاملها.

(١) ولما فرغ من ذكر الحال شرع في التمييز، وقدمه على المستثنى لكونه منصوباً بغير واسطة فقال.

(٢) لأن المقصود رفع الإبهام، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأصل فلو عرف وقع التعريف ضائعاً، وأجاز الكوفيون كونه معرفة نحو «سفه نفسه» و«بطرت معيشتها» و«الحسن الوجه». (هطيل). وهو عند البصريين منصوب على التشبيه بالمفعولية.

(٣) في خ/ه: بزيادة (وأما)

(٤) ٢٠١ - في خ/ه: لتخرج.

(٥) في خ/ه: حين كانت مبهمة لأجله.

(٦) في خ/ه: اللغة.

(عن ذات) يحترز من الحال فإنه يرفع الإبهام عن هيئة^(١) الذات، وقولهم: رجع القهقري يرفع الإبهام عن هيئة^(٢) الذات، وقوله: مذكورة أو مقدرة يدخل نوعاً^(٣) التمييز، إذ الذات الذي فيها الإبهام قد تكون (مذكورة) كما في تمييز المفردات (و) قد تكون (مقدرة) كما تبين في تمييز الجمل (فالأول) وهو الذي^(٤) عن ذات مذكورة (عن مفرد) لا عن جملة (مقدار) أي: من أحد المقادير الأربعة وهي العدد والوزن والكيل والمساحة، وقد يكون في غيرها قليلاً كما يأتي، ولذلك قال الشيخ: (غالباً)^(٥) إما في عدد نحو عشرين درهماً وسيأتي) في باب العدد تمييز كل عدد منه مفصلاً (إن شاء الله تعالى وأما في غيره) من كيل ووزن ومساحة (مثل رطل زيتاً) بكسر راء رطل في الوزن، ويفتح الراء للرجل الدني.

(ومنوان سمناً) فيما يشترك بين الوزن والكيل إذ المنا مكيال في جهة وميزان في جهة (وققيزان برأ) في الكيل (وعلى التمرة مثلها زبداً) جعلها الشيخ مثلاً للمساحة وفيه^(٦) نظر، وإنما هو مقياس فقط، ومثال المساحة «جريب نخلاً»

(١) لكن الصفة في نحو «جاءني رجل طويل أو ظريف» تدخل فيه، لأن رجلاً ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال فبذكر أحد أوصافه يتميز عما يخالفه كما يتميز بطويل وقصير، فطويل إذا رفع الإبهام المستقر أي: الثابت وضعاً على مافسره المصنف من الذات المذكورة، وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو «جاءني العالم زيد» وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو «مررت به زيد» لأنه يرفع الإبهام عن المقصود بالضمير كما في «نعم رجلاً زيد» ويدخل فيه أيضاً المضاف في نحو «خاتم فضة» كما يدخل فيه إذا انتصب؛ لأن معنى النصب والجر فيه سواء، وكذا يدخل فيه المجرور في مائة رجل وثلاثة رجال. (نجم الدين).

(٢) لا عن الذات فإن الرجوع معنى معين؛ إذ ماهيته هي الانتقال إلى ما ابتدأ الذهاب عنه، ولكن هيته مجهولة بخلاف العشرين فمعناه في نفسه أمر مبهم. (شريف).

(٣) الذي عن مفرد والذي عن نسبة.

(٤) في خ/ه: بزيادة (يرفع الإبهام).

(٥) يحترز من خاتم حديد.

(٦) هذا نقله السيد من «الرصاص»، قلت: وفيه نظر؛ إذ ليس مراد الشيخ بقوله: «رطل زيتاً» و«منوان سمناً» و«مثلها زبداً» بيان أنواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد؛ لأنه

والجريب طوله ستون ذراعاً في عرض ستين (فيفرد) التمييز أي: لا يثنى ولا يجمع (إن كان جنساً) مثل سمناً وزيتاً وبراً ونحو ذلك، وهو^(١) يطلق على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه ولا فائدة فيهما، وإنما ذلك تكثير حروف لغير فائدة (إلا أن يقصد) بيان (الأنواع)^(٢) أي: أنواع المميز فلا بأس بالتثنية والجمع لبيان هذا الغرض؛ لأن فيهما مزيد فائدة نحو «عندي راقود خلين» و«أرطال سموناً» و«أقفزة أبراراً» ونحو ذلك (ويجمع) التمييز (في غيره) أي: في غير الجنس، وذلك في اسم الجنس، وهو مالا يطلق على القليل والكثير نحو «قمطر كتباً» و«قنطار أثواباً» و«رزمة بسطاً» ونحو ذلك لمزيد الفائدة بالتثنية والجمع (ثم إن كان) المميز (بتنوين) ظاهر نحو: - «رطل زيتاً» و«راقود خللاً» ونحو ذلك (أو بنون التثنية) نحو قفيزان ومنوان (جازت الإضافة)^(٣) وحصول المقصود من التمييز بها مع كونها أخف فتقول: «رطل زيت» و«منوا سمن» وما أشبه هذا (والا) يكن المميز^(٤) كذلك

يتم بأربعة أشياء، إما بنون الجمع كتون عشرين، وإما بالتنوين سواء كان ظاهراً أم مقدراً كما في خمسة عشر وكم، وإما بنون التثنية كما في منوان، وإما بالإضافة كما في «مثلها زبداً». نعم ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يضاف ثانياً وقد ذكر معناه الرضي و(الجامي) وإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل، وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعله.

- (١) في خ/ه: (إذ هو)
- (٢) أي: ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى أيضاً؛ لأنه لا يدل لفظ الجنس مفرداً عليها، فلا بد أن يثنى أو يجمع. قيل في تخصيص قصد الأنواع بالاستثناء نظر؛ لأنه كما جاز أن يقال: «طاب زيد جلستين» للنوع جاز أن يقال: «طاب زيد جلستين» للعدد ويمكن أن يجاب بأن المراد بالأنواع تخصيص الجنس سواء كان الخصوصيات الكلية والشخصية. والله أعلم.

(٣) ويخرج عن كونه تمييزاً اصطلاحاً.

(٤) بتنوين، أو بنون التثنية، بل كان بإضافة، أو بنون الجمع.

(فلا) يجوز الإضافة؛ لأنك لو أضفت ما فيه تنوين مقدر نحو «أحد عشر»^(١) إلى مميزه وهو درهماً مثلاً جعلت ثلاثة أسماء كالاسم الواحد، ولو أضفت مانونه مشبهة بنون الجمع نحو «عشرين رجلاً» فإن أبقيت النون فهي مؤذنة بالانفصال، والإضافة تؤذن بالاتصال، وإن حذفها فسد المعنى؛ إذ يلتبس أن العشرين للرجل المضاف إليه في قولك: «عشرو رجل» فيحمل حيث لا لبس على هذا. ذكره ركن الدين وأما نحو «مثلها زيداً» فإن أضيفت مثل «مع بقاء الضمير فهو»^(٢) يقضي بالانفصال^(٣)، وإن حذفته وقلت: مثل زيد فسد المعنى وذلك ظاهر (و) قد يكون التمييز عن ذات مذكورة (غير مقدار)^(٤) مثل خاتم حديد أو «باب ساجاً» و«سوار ذهباً» و«جبة خزاً» وكذلك كلما جدد^(٥) للميز اسم خاص، وميز بجنسه الذي يعمه وغيره (والخفض أكثر)^(٦) بإضافة خاتم إلى حديد؛ لأنه ليس من باب المقادير فكانت الإضافة أولى لأنها الأصل^(٧) ويجوز رفع حديد ونحوه على أنه صفة

(١) وإنما أسقط لأجل البناء، نجم
(٢) في خ/ه: فبقاؤه.

(٣) إذ لا يضاف الاسم إلى اسمين بلا حرف عطف.

(٤) وذلك خمسة أشياء الأول «خاتم حديد» وجره أكثر؛ لأن أصله الإضافة، والثاني ما يأتي بعد رب كقولك: «ربه رجلاً» الثالث ما يأتي بعد المصادر التي لا فعل لها مثل: «ويحه رجلاً» الرابع ما يأتي بعد أفعال التفضيل مثل: «هو أشد استخراجاً» والخامس ما يأتي بعد التعجب كقولك: «ما أحسنه خطيباً ورجلاً». (أسرار)

(٥) وهو كل فرع حصل له بالتقريع اسم خاص بينه أصله ويصح إطلاق ذلك الأصل عليه. من شرح السيد الحسن الجلال. فإن قيل: ما الفرق بين ما جدد له اسم وما لم يجدد له اسم؟ فإنكم قلتم فيما جدد له اسم أن الإضافة فيه أكثر، وأما الذي لم يجدد له اسم فليس فيه إلا الإضافة فقط. قيل: الفرق إن المتجدد له اسم حصل له مخصص بواسطة تجدد الاسم فلم تجب الإضافة إذ المقصود منها التخصيص، وهو حاصل بدونها، وأما الذي لم يجدد له اسم فيحتاج إلى التخصيص أي: فيضاف.

(٦) استعمالاً لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة. (خالدي).

(٧) بل لكونها أخف.

لخاتم^(١)، وأما ما لم يتجدد له اسم يخصه من الجنس نحو: «جوزة قطن» و«سعف مقل» و«غصن ريحان» و«عود رمان» فليس فيه إلا الإضافة فحسب (و) الثاني وهو الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدرة فهو ما يحصل (عن نسبة في جملة أو^(٢) ما ضاهاها) أي: ماشابها (مثل «طاب»^(٣) زيد نفساً) هذا مثال الجملة والتمييز فيه عن ذات مقدرة؛ لأنه إنما حصل الإبهام عن نسبة الطيب إلى زيد وهو في المعنى لأمر يتعلق بزيد وهو النفس والأب والدار والعلم كما يأتي فتلك ذات مقدرة، فإذا أردت التمييز أظهرتها، ومثال مشابهة الجملة (زيد طيب أباً)^(٤) هذا اسم جنس فطيب صفة مشبهة فاعلها فيها، وليس بجملة لأن الاسم المشتق مع فاعله ليس بجملة بخلاف الفعل، وإنما هو مشبه للجملة لكونه عمل عمل الفعل، ومن ذلك زيد طيب أبوة، وهذا جنس يشمل القليل والكثير وداراً اسم جنس^(٥) «وزيد طيب علماً» جنس أو^(٦) كان الإبهام في إضافة مثل: «يعجبني طيبه» هذا مصدر مضاف إلى فاعله وقوله: أباً تمييز وهو اسم جنس كما مر (وأبوة) جنس كما مر (وداراً وعلماً) وهذا كله في الأسماء غير الصفات، ولله دره فارساً في الصفات.

(ثم إن كان) التمييز (اسماً يصح جعله لما انتصب^(٧) عنه) أي: يكون راجعاً

- (١) ويخرج عن كونه تمييزاً.
- (٢) عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو «الحوض ممتلئ ماء» واسم المفعول نحو «الأرض مفجرة عيوناً»، والصفة المشبهة نحو «زيد حسن وجهاً»، واسم التفضيل نحو «زيد أفضل أباً» والمصدر نحو «أعجبني طيبه أباً» وكذلك ما فيه معنى الفعل نحو «حسبك زيد رجلاً». (جامي)
- (٣) طاب ليس فيه إبهام وكذا زيد، وإنما نشأ الإبهام من نسبة الطيب إلى ما يتعلق بزيد وهي ذوات مختلفة غير مذكورة فاحتيج إلى التبيين. هطيل
- (٤) في خ/ه: بزيادة (أباً)
- (٥) حقيقة اسم الجنس الدال على حقيقة موجودة في أشخاص كثيرة مختلفين بالشخص لا بالحقيقة والجنس.
- (٦) عطف على قوله في جملة أو ماضاهاها. (جامي)
- (٧) ونعني بما انتصب عنه الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فنصبه كزيد في طاب زيد نفساً، فإن الأصل طابت نفس زيد. (نجم الدين).

إلى المنسوب إليه وعبارة عنه اسم جنس كأباً، أو جنس كأبوة (جواز أن^(١) يكون له) أي: للمتصّب فيصح أن تقصد بقولك: أباً وأبوة في قولك: «طاب زيد أباً وأبوة» زيداً نفسه فيكون المعنى طاب زيد أباً لأولاده، وكذلك أبوة فيكون زيد هو الأب (و) يصح أن تقصد بقولك أباً وأبوة أنه طاب أبو زيد له، فيكون أباً وأبوة (لمتعلقه) أي: لمتعلق زيد وهو أبوه وآبؤه (وإلا) يصح جعل التمييز لما انتصب عنه نحو داراً وعلماً (فهو لمتعلقه) إذ لا يصح أن يكون زيد هو الدار والعلم، وإنما هما متعلقان به تعلق ملك واشتمال (فيطابق فيهما) أي: في الراجع إلى المتصّب عنه، والراجع إلى المتعلق به (ما قصد) من التوحيد والتثنية والجمع فتقول فيما كان زيد فيه هو الأب: «طاب زيد أباً» و«الزيدان أبوين» و«الزيدون آباء» وفيما كان لمتعلقه إذا أردت أباً زيد «طاب زيد أباً» وإن أردت آباء وأمه «طاب زيد أبوين» وإن أردت جماعة من آبائه وأمهاته «طاب زيد آباء» وفيما يتعلق به «طاب زيد داراً»^(٢)، ودارين أو أدواراً (إلا أن يكون) التمييز (جنساً) نحو أبوة وعلماً فلا تثنية في ذلك ولا جمع؛ لأنه يعم القليل والكثير فلا تأتي فيه التثنية والجمع بفائدة (إلا أن تقصد الأنواع) من الأبوة والعلم فتقول: «طاب زيد أبوتين وأبوات» و«علمين وعلوماً»؛ لأن في قصد الأنواع مزيد فائدة فحسنت التثنية والجمع لذلك المقصد (وإن كان) التمييز (صفة) أي: من الأسماء المشتقات نحو «فارساً» في لله دره فارساً كانت له

(١) قوله: جاز أن يكون له ولمتعلقه... الخ قال في (غاية التحقيق) مالفظة: فإن قيل: الشرطية الأولى منقوضه بقولك: نفساً في قولك: «طاب زيد نفساً» فإنه يصح أن يجعل اسماً لما انتصب عنه مع أنه لا يصح أن يكون اسماً لمتعلقه قيل: لأنسلم ذلك؛ لأن نفساً يجوز أن تجعل اسماً لما انتصب عنه ولمتعلقه أي: طاب زيد من حيث أنه نفس من النفوس، أو من حيث أن له نفساً من النفوس تعلقت به فتعين أن كل موضع يصح جعله اسماً لما انتصب عنه جاز فيه كلا الأمرين من كونه له وكونه لمتعلقه وأن كل موضع لم يصح جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه. قال شيخنا وأستاذنا فداء نفسي وروحي هذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع. منها (بلفظها)

(٢) فإن قصد داراً واحدة لجماعة من الزيدين وجب أن يقول: طاب الزيدون داراً، والحاصل أن للمطابقة ليست باعتبار الملفوظ، بل باعتبار المقصود.

أي: للميز^(١) لا لمتعلقه (وطبقه) أي: ومطابقة له في أفراد وتثنية وجمع فتقول: «لله دره فارساً» و«لله درهما فارسين» «لله درهم فرساناً» (واحتملت^(٢) الحال) ويكون المراد بقولك: «لله دره فارساً» التعجب منه حال فروسيته لكن جعله تمييزاً أولى لإفادة التعجب من فراسته والتعرض لمدحه مستمراً سواء كان في حال الفراسة أم لا، بخلاف ما إذا جعلت حالاً فلا يكون ذلك إلا في حال الفراسة، إذ الحال قيد في صاحبها^(٣) (ولا يتقدم التمييز^(٤)) على المميز المفرد نحو «عشرين درهماً» و«منوان سمناً» وسائر أخواتهما وفاقاً بين النحويين، وذلك لضعف العامل في التمييز، إذ العامل في درهماً النصب قولك: (عشرون) وهو مشبه بالفعل من جهة كونه تم بنفسه كتمام الفعل بفاعله، ولأن عشرون درهماً مشبه^(٥) بضاربون زيداً، ومنوان سمناً مشبه بضاربان عمراً، والمشبه دون المشبه به إلا ما قد ورد شاذاً كقوله: ١١٢ - ونارنا لم ير ناراً مثلها - قد علمت ذاك معد كلها^(٦)

- (١) والمميز ذات مقدرة لا نحو الضمير الذي انتصب عنه في «لله دره فارساً» وعبرة الغاية أي: كانت تلك الصفة صفة للمنتصب عنه.
- (٢) ورجع المصنف كونها تمييزاً قال: لأن المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية فإذا جعل حالاً اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وأنا لا أرى فرقاً؛ لأن معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يمدح في غير حال الفروسية إلا بها، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه في حال فروسته. (نجم الدين).
- (٣) والصواب ما قصده المتكلم حالاً أو تمييزاً.
- (٤) لأن التمييز بيان والبيان قبل الإجمال ممتنع. والله أعلم.
- (٥) وجه الشبه بين التمييز واسم الفاعل من حيث كون كل واحد فيه نون جمع في المجموع أو نون تثنية في المثني. والله أعلم.
- (٦) البيت بلا نسبة. معد بالفتح أبو العرب ابن عدنان. (اللغة) «النار» مؤنث) لم ير (من الرؤية بمعنى الإبصار «معد» أبو العرب معد بن عدنان والمراد كل العرب.

(الإهراب) (ونارنا) نار مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ونار مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر بالإضافة (لم) حرف نفي وجزم وقلب (ير) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة (ناراً) تمييز

أي: لم ير مثلها ناراً (و) أما في تمييز الجملة فقد قال الشيخ: (الأصح أن لا يتقدم) التمييز (على الفعل) في قولك طاب زيد نفساً فلا يقال: نفساً طاب زيد؛ لأن التمييز فاعل^(١) في المعنى إذ أصله طابت نفس زيد فعدل إلى جعله تمييزاً للمبالغة^(٢) وقس على هذا (خلافًا للمازني والمبرد^(٣)) فيجوز أن تقديمه على الفعل قياساً على سائر الفضلات ولوروده في الشعر كقوله:

١١٣ - ضيعت حزمي في أبعادي الأمل - وما ارعويت ورأسي شيباً اشتعلاً^(٤)

لمثل تقدم عليه وهذا الإعراب إذا كانت الرؤية بصرية، وأما إذا كانت قلبية فإن ناراً مفعول ثان فلا شاهد فيه هنا (مثلها) مثل نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (قد) حرف تحقيق (علمت) علم فعل ماض مبني على الفتح والتاء تاء التانيث (ذاك) مفعول به مبني على السكون في محل نصب والكاف حرف خطاب (معدّ) فاعل علم مرفوع بالضممة الظاهرة (كلها) تأكيد لمعد مرفوع بالتبعية، وكل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر بالإضافة (الشاهد فيه) قوله: (ناراً) فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد للضرورة وقيل: الرؤية قلبية وناراً مفعول به ثان.

(١) والفاعل لا يتقدم على فعله.

(٢) وهو الإبهام ثم التفسير.

(٣) والكسائي.

(٤) هذ البيت من الشواهد التي لم نطلع لها على قائل.

(اللغة) «الحزم» ضبط الرجل أمره، وأخذه بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغي لي، والإرعواء الرجوع الحسن.

(الإعراب) (ضيعت) فعل وفاعل (حزمي) حزم مفعول به لضييع وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (في إبعادي) جار ومجرور متعلق بضييع وإبعاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله و(الأمل) مفعول به للمصدر (وما) الواو عاطفة وما نافية (ارعويت) فعل وفاعل (ورأسي) رأس مبتدأ ورأس مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه (شيباً) تمييز متقدم على عامله وهو قوله اشتعلاً الآتي (اشتعلاً) اشتعل فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والألف للإطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله: (شيباً) حيث تقدم - وهو التمييز - على عامله المتصرف وهو قوله: اشتعل، وقد احتج به من أجاز ذلك كالبرد، والكسائي، والمازني.

وقول الآخر:

١١٤ - أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهاراً^(١)

وقول الآخر:

١١٥ - اتهمجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب^(٢)

ولأن التمييز أيضاً مشبه بالمفعول به وقد جاز التقديم.

(١) نُسب هذا البيت لرجل من طيء وبلا نسبة في بعض الشواهد (اللفظة) «تطيب» تظمن «نيل المنى» إدراك المأمول «ونيل مصدر نال الشيء يناله ومنالاً إذا حصل عليه «المنى» بضم الميم جمع منية «المنون» الموت. (الإعراب) (أنفساً) الهمزة للاستفهام التوبيخي ونفساً تميز تقدم على عامله وهو قوله تطيب الآتي منصوب بالفتحة الظاهرة (تطيب) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (بنيل) جار ومجرور متعلق بتطيب ونيل مضاف و(المنى) مضاف إليه (وداعي) الواو واو الحال وداعي مبتدأ مرفوع بضمزة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وداعي مضاف و(المنون) مضاف إليه (ينادي) فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى داعي المنون، وجملة ينادي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال (جهاراً) مفعول مطلق عامله ينادي وأصله صفة لمصدر محذوف، وتقدير الكلام ينادي نداء جهاراً. (الشاهد فيه) (أنفساً) فإنه تمييز وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله: تطيب؛ لأنه فعل متصرف.

(٢) ينسب هذا البيت للمخبل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري.

(المعنى): ما ينبغي لليل أن تهجر محبها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

(الإعراب) (أتهجر) الهمزة للاستفهام الإنكاري و تهجر فعل مضارع (ليلي) فاعل تهجر بالفراق جار ومجرور متعلق بالفعل تهجر (حبيبها) حبيب مفعول به لتهجر وحبيب مضاف وهاء مضاف إليه (وما) الواو واو الحال و (ما) نافية كان فعل ماض ناقص واسمها ضمير الشأن (نفساً) تمييز متقدم على العامل فيه وهو قوله تطيب الآتي (بالفراق) جار ومجرور متعلق بتطيب (تطيب) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلي والجملة

[الاستثناء]

(المستثنى) هو من جملة المنصوبات وله شبه عام بالمفاعيل من حيث أنه فضلة للمستثنى^(١) منه وله بالمفعول معه شبه خاص من حيث أنه منصوب بواسطة مثله وهو نوعان (متصل ومنقطع فالمتصل المخرج) أي: المحكوم بإخراجه (من متعدد) قبل إثبات الحكم لذلك المتعدد ففي قولك: «جاء القوم إلا زيداً» يقدر أنه حكم على زيد بالخروج من جملة القوم قبل الحكم عليهم بالمجيء ونحو: - ذلك فلا اشكال حيث يرد على الاستثناء^(٢) وسواء تعدد المستثنى منه (لفظاً) نحو: - «جاءني الرجال أو القوم إلا زيداً» (أو تقديرأ) نحو: - «ما جاءني إلا زيد» في

من تطيب، وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله: «نفساً» حيث تقدم - وهو التمييز - على عامله «تطيب» والأصل تطيب نفساً.

(١) اعلم أنه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بعد مفرد من حيث (المعنى)؛ لأنهما مختلفا الماهية؛ لأن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج، ولا يمكن جمع شئين مختلفي الماهية. (خالدي).

وقيل: بل يمكن جمعهما في حد باعتبار اللفظ؛ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اجتماعهما في اللفظ فيقال: المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها. (خالدي) اللام بمعنى بعد كقوله تعالى: ﴿أَقْرِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]

(٢) فإن قيل: الاستثناء بالمتصل مشكل؛ لأنك إذا قلت: «جاء القوم إلا زيداً» لا يخلو إما أن يكون داخلياً في عموم القوم أم لا، فإن كان داخلياً يكون المجيء مسنداً إليه فأخراجه بنفي المجيء عنه يكون كذباً وتناقضاً وهذا باطل؛ لأن هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى أن يوجد في كلامه الكذب والتناقض، وإن لم يكن داخلياً فيه لم يتحقق الإخراج من المتعدد، وهو شرط كما ذكر المصنف. قيل: إنه داخل فيه من حيث الأفراد واللفظ فأخرج عنه في التركيب والحكم؛ لأن المستثنى بيان تعبير، وكل كلام الحق بآخره بيان التعبير يوقف حكم صدره على آخره كما في «ضربت زيداً رأسه» و«أعجبني زيد علمه» فلا يلزمه شيء مما ذكره لاختلاف الجهة. (هاية).

المفرغ» و«ما جاءني أحد إلا زيد» في البدل وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا^(١)﴾
 اتِّبَاعَ الظَّنِّ^(٢) فإن اتباع الظن وإن لم يكن داخلًا في العلم حقيقة فهو داخل فيه
 تقديرًا؛ إذ قد أجري مجراه في كثير من المواضع وقوله: (يالا وأخواتها)^(٣)
 وستأتي (والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج) من جملة المستثنى منه بحيث لو
 سكت على المستثنى منه لم يدخل المستثنى في جملته نحو: «جاءني القوم إلا
 حمارًا» بخلاف المتصل فيدخل، قال ابن السراج: ولا بد في الاستثناء المنقطع أن
 يكون ما قبل (إلا) قد دل على المستثنى. قلت: وهذا يدق تعقله^(٤) (وهو^(٥)) على
 أربعة أقسام الأول (منصوب^(٦)) بالفعل في نحو: «جاءني القوم إلا زيدًا» أو معنى
 الفعل المستنبط^(٧) من معنى الجملة المستثنى منها نحو: «القوم إخوانك إلا زيدًا»^(٨)
 واختار ابن مالك أنه منصوب يالا، وزعم أنه مذهب سيويه، والمبرد، والجرجاني،
 وقال السيرافي: الناصب له ما قبله بتعدية إلا وقال الزجاج: ناصبه أستثني^(٩) مقدراً،

(١) ظاهر كلام السيد أنه في الآية متصل والظاهر أنه منقطع كما ذكره صاحب الكشاف وهو الحق لأن الاتباع ليس من جنس العلم ولا الظن فتأمل.

(٢) من سورة النساء من الآية (١٥٧).

(٣) يخرج «جاءني القوم إلا زيدًا» و«ما جاءني القوم لكن زيد» و«جاءني القوم ولم يجيء زيد». (نجم الدين)

(٤) وهو أن يكون بين المستثنى والمستثنى منه علاقة كالحمار، بخلاف «جاءني القوم إلا الأسد» فلا يدل مجيء القوم على الأسد. وهو مراد السيد بقوله: يدق تعقله.

(٥) أي: المستثنى مطلقاً متصل ومنقطع.

(٦) وجوباً

(٧) قوله: المستنبط من معنى الجملة. الخ ومعنى الجملة مضمونها وهو أخوة القوم للمخاطب والفعل المستنبط منه أخوك ومعناه الناصب للمستثنى إخوانك الذي هو الخبر كما لا يخفى. والله أعلم

(٨) في خ/ه: بزيادة (أي: يؤاخذوك).

(٩) وهذا في المتصل وأما المنقطع فالعامل فيه إلا؛ لأنها معد بمنزلة لكن فإذا قلت جاء القوم إلا حماراً فتقدير لكن حماراً لم يجيء فحمار اسم لكن ولم يجيء خبرها. «رصاص».

وهذا (إذا كان بعد إلا غير^(١) الصفة) يحترز من التي هي صفة نحو: - قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢) فلها حكم سيأتي، ولا بد أن يكون (في كلام موجب) كما تقدم في أمثلة المتعدد لفظاً، أو في حكم الموجب نحو: «ما أكل أحد الخبز إلا زيداً» إذ معناه كل الناس أكل الخبز إلا زيداً، فأما إذا كان بعد نفي أو نهي أو استفهام فسيأتي حكمه ولا بد أن يكون المستثنى منه مذكوراً يحترز من نحو: - «قرأت إلا^(٣) يوم كذا» وسيأتي وهذا القيد زائد في قليل من النسخ، ومثال ما جمع القيود (نحو: «جاءني القوم إلا زيداً») فيجب نصب زيد (أو) كان المستثنى (مقدماً^(٤) على المستثنى منه) فإنه يجب نصبه ولو كان في غير الموجب، إذ لا يتصور فيه البديل مع تقديمه؛ لأن البديل لا يتقدم على المبدل منه كقول الكميت:

١١٦ - ومالي إلا آل أحمد شبيعة ومالي إلا مشعب^(٥) الحق مشعب^(٦)



- (١) واعلم أنه لا حاجة إلى قوله: غير الصفة؛ لأن الضمير في كان عائد إلى المستثنى والواقع بعد إلا الصفة ليس مستثنى. (سعيد)
 - (٢) من سورة الأنبياء من الآية (٢٢).
 - (٣) قلت: ولعله قد دخل في الاحتراز بقوله: في كلام موجب لأنه منفي في المعنى. (سيدنا صديق) يقال: التأويل بالنفي ضعيف كما يأتي فيكون محتاجاً إليه.
 - (٤) واعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما نسب إلى المستثنى منه نحو: «ما جاءني إلا زيداً أحد» وإن تأخر عن المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو: «القوم إلا زيداً ضربت». (نجم الدين).
 - (٥) هذا في غير الموجب ومثاله في الموجب ما ذكر (الجامي) نحو: «جاءني إلا زيداً القوم»
 - (٦) هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبي ﷺ. (اللغة): «شبيعة» أشياح وأنصار) مشعب الحق المراد أنه لا قصد له إلا طريق الحق ويروى مكانه مذهب الحق والمراد الطريق الذي يعتقد أنه الحق.
- (الإهراء) (وما) ما نافية (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (إلا) أداة استثناء (آل) منصوب على الاستثناء من شبيعة الآتي وآل مضاف و(أحمد) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، (شبيعة) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة

قال المازني: - وكذلك يجب النصب حيث تقدم على صفة المستثنى منه وإن تأخر عنه نحو: - «ما جاءني أحد إلا أباك خير من زيد» وخالفه سيبويه والأكثر (أو) كان المستثنى (منقطعاً) فإنه ينصب (في) قول (الأكثر) كقوله تعالى ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدُ مِنْ يَقْتَرِ تُجَزَّى إِلَّا أَيْفَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَهْلِ﴾^(١) ونحو: قولك: «جاءني القوم إلا حماراً» إذ لا يكون البديل بعد إلا إلا بديل البعض والحمار ليس بعضاً من القوم، وعن بني تميم جواز البديل في هذا كقول الشاعر:

١١٧ - وبلدة ليس فيها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس^(٢)
فأبدل اليعافير والعيس من الأنيس وليساً منه . قلنا: بل صاراً منه لأنهما لما

الظاهرة (وما) الواو عاطفة و ما نافية (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (إلا) أداة استثناء (مشعب) منصوب على الاستثناء ومشعب مضاف و(الحق) مضاف إليه (مشعب) مبتدأ مؤخر.

(الشاهد فيه) قوله: «إلا آل أحمد» وقوله: «إلا مشعب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي.

(١) من سورة الليل الآيتان (١٩، ٢٠).

(٢) ينسب هذا البيت لعامر بن الحارث المعروف بجران العود.

(اللغة): «بلدة» واحدة البلاد وسمي بذلك لأنه يقام بها. «الأيس» المؤانس «اليعافير» جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية «العيس» بكسر العين جمع عيساء، وهو الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة.

(الإهواب) (وبلدة) الواو واو رب و بلدة مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيهة بالزائد (ليس) فعل ماض ناقص (بها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه (أنيس) اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة (إلا) أداة استثناء (اليعافير) بديل من أنيس وبديل المرفوع مرفوع (والا) الواو عاطفة و إلا حرف زائد (العيس) معطوف بالواو على اليعافير، والمعطوف على المرفوع مرفوع والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ وهو بلدة.

(الشاهد فيه) قوله: (إلا اليعافير) فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغة العرب وهي لغة أهل الحجاز إلا أنه قد ورد مرفوعاً على لغة بني تميم.

جاورا هذا المكان واختصا به صارا أنيسين له (أو) كان المستثنى (بعد خلا وعدا) فإنه ينصب (على) قول (الأكثر) تقول: «جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا» لأنهما فعلان فاعلهما مضمير فيهما وتعديا في الاستثناء خاصة^(١) إلى مفعول بعدهما تقديره) خلا^(٢) بعضهم زيدا (و) عدا بعضهم زيدا (ومنه قوله:

١١٨ - يامن دحا الأرض ومن طحاها أن: زل بهم صاعقة أراها
تحترق الأحشاء من لظاها عدا سليمي وعدا أباه^(٣)

(١) أما عدا فهو متعد في غير الاستثناء أيضاً يقال: عداه الأمر إذا جاوز، وأما خلا فهو لازم فيه كما ذكر والله أعلم كذا في (الخبيري) حيث قال: لا يتعدى إلا في الاستثناء، وفي (الرضي) وأما خلا فهو لازم يتعدى بمن نحو: «خَلَيْتُ الدار من الأنيس» وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم: افعل هذا وخلاك ذم وألزموها هذا التضمن في باب الاستثناء فيكون ما بعدها في صورة المستثنى بالآتي هي أم الباب. (بلفظه) فعلى هذا لا يتم ما ذكره صاحب الحاشية في خلا أيضاً من أن تعديه في الاستثناء خاصة فتأمل.

(٢) فاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم، وفيه نظر؛ لأن المقصود في «جاءني القوم خلا زيدا أو عدا زيدا» أن زيدا لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل، فالأولى أن يضمن فيه ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم أي: جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا. (نجم الدين).

(٣) لم أهند إلى قائلهما.

(اللغة): «دحا» الشيء بسطه وبابه عدا. «طحا» بسطه مثل (دحا) وبابه عدا «صاعقة» نار تسقط من السماء في عهد شديد «الأحشاء» ما اضطمت عليه الضلوع «لظاها» اللظى: النار، والتظاء النار التهاجها.

(الإعراب) (يا) حرف نداء (من) منادى (دحى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على من (الأرض) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة دحى الأرض لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (ومن) الواو عاطفة ومن معطوف على من الأولى (طحا) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً وضمير الغائبة مفعول به وجملة طحاها من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (أنزل) فعل دعاء تأدياً مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (بهم) جار ومجرور متعلق بأنزل (صاعقة) مفعول به منصوب (أراها) أرى فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائبة مفعول به، والجملة من

وعن بعضهم جواز^(١) الجر بهما على أنهما حرفا جر بدليل قوله:

١١٩ - خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك^(٢)

وقول الآخر:

أرى وفاعله ومفعولها في محل نصب صفة لصاعقة (تحترق) فعل مضارع (الأحشاء) فاعل تحترق والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة ثانية لصاعقة أو حال (من لظاها) جار ومجرور متعلق بتحترق أو بمحذوف حال من الأحشاء ولظى مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (عدا) فعل ماض وفاعله ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم، وهو قوله: أنزل (سليمي) مفعول به منصوب بالفتحة (وهذا) الواو عاطفة وعدا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى مصدر الفعل وهو قوله: أنزل (أباها) أبا مفعول به منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: «أعد سليمي وهدا أباها» حيث نصب ما بعد عدا على أنها فعل ماض وفاعلها ضمير مستتر.

(١) وقال السيرافي: لم أعلم خلافاً في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر. (هائية) وفي (الخبيري) وعن بعضهم أنهما حرفا جر يجران ما بعدهما على كل حال. ظاهره وجوباً لا جوازاً.

(٢) هذا البيت للأعشى وقد ورد في بعض الشواهد بلا نسبة.

(اللغة): «أرجو» ضد اليأس، وتقول: رجا الإنسان الشيء يرجوه إذا أمله وتوقع حصوله «سواك» غيرك، «أعد» أي: أحسب «عيالي» العيال: هم أهل بيت الإنسان ومن يموئهم «شعبة» طائفة.

(الإعراب) (خلا) حرف جر (الله) لفظ الجلالة مجرور بخلا والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي (لا) نافية (أرجو) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر في وجوباً تقديره أنا (سواك) سوى مفعول به لأرجو وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه (وإنما) أداة حصر (أهد) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (هيالي) مفعول أول لأعد وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (شعبة) مفعول ثان لأعد (من هيالك) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة وعيال مضاف والكاف مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: «خلا الله» حيث جر لفظ الجلالة (الله) على أن خلا حرف جر.

١٢٠ - أبحننا حيئهم قتلاً وأسرأ عدا الشمطاء والطفل الصغير^(١)

(و) تدخل عليهما (ما) المصدرية فتدل على أنهما فعلاان فينصب بهما نحو:
- (ماخلا) تقول: «جاءني القوم ما خلا زيداً» (وما عدا) زيداً، ومنه قول لبيد:

١٢١ - ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نسيم لا محالة زائل^(٢)

وبدليل دخول نون الوقاية على عدا نحو: قوله:

١٢٢ - يحمل^(٣) الندامى ما عداني إنني بكل الذي يهوى نديمي مولع^(٤)

(١) هذا البيت مما لم يُعَيَّن قائله.

(اللفظة): «أبحننا حيئهم» أراد أهلكنا واستأصلنا، والحي: القبيلة «أسراً» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقياً بيديه معترفاً بالمعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.
(الإعراب) (أبحننا): فعل وفاعل (حيئهم): حي: مفعول به لأباح وحي مضاف والضمير مضاف إليه (قتلاً) تمييز (وأسرأ) معطوف على قوله قتلاً (هذا) حرف جر (الشمطاء) مجرور بعدا (والطفل) الواو عاطفة والطفل معطوف على الشمطاء (الصغير) صفة للطفل.
(الشاهد فيه) قوله: «عدا الشمطاء» حيث جر (الشمطاء) على أن عدا حرف جر.

(٢) قد تقدم. للبيد بن ربيعة العامري.

(الإعراب) (ألا) أداة استفتاح وتنبية (كل) مبتدأ وكل مضاف (شيء) مضاف إليه (ما) مصدرية (خلا) فعل ماض دال على الاستثناء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق (الله) منصوب على التعظيم مفعول به لخلا والجملة من الفعل والفاعل والمفعول معترضة بين المبتدأ وخبره (باطل) خبر المبتدأ (وكل) الواو حرف عطف وكل مبتدأ وكل مضاف (نعيم) مضاف إليه (لا) نافية للجنس (معالة) اسم لا مبني على الفتح وخبرها محذوف والتقدير لأ محالة موجود والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره (زائل) خبر المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله: «ما خلا الله» حيث نصب لفظ الجلالة على أنه مفعول به، لتقدم خلا (ما) المصدرية.

(٣) فيه ضمير يعود إلى متقدم والنداما مفعول.

(٤) ورد هذا البيت بلا نسبة.

(اللفظة): : (تعلم): مضارع مبني للمجهول من الملل والسأم والندامى: جمع ندمان مثل

وعند الأخفش وغيره أنهما حرفا جر وأن «ما» فيهما زائدة (و) جاءني القوم (ليس) زيداً (و) جاءني القوم (لا يكون) زيداً فتنصب زيداً؛ لأنهما فعلان ناقصان واسمهما فيهما، والمستثنى خبرهما، وفي الحديث «يطبع المؤمن على كل خلق ليس^(١) الخيانة والكذب»^(٢) أي: ليس بعض خلقه الخيانة والكذب.

(و) القسم الثاني (يجوز النصب) على الاستثناء (ويختار البديل^(٣))؛ لأنه أظهر في عوامل العربية، إذ ما عمل في المبدل منه عمل في البديل (وذلك فيما بعد إلا في كلام غير موجب) يحترز من الموجب فقد تقدم (والمستثنى منه مذكور) فلو كان غير مذكور فهو المفرغ وسيأتي، والذي جمع القيود (مثل) قوله تعالى: ﴿مَا

سكران وسكرى والندمان ومثله النديم الذي يجالسك على الشراب (مولع) : هو الوصف من قولك أروع فلان بكذا إذا أغري به وأحبه وهو من الأفعال الملازمة للبناء لما لم يسم فاعله والوصف منه على زنة اسم المفعول كالمجنون من جن والمعني من عني.

(الإعراب) (تعل) فعل مضارع مبني للمجهول (الندامي) نائب فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (ما) مصدرية (هدائي) عدا فعل ماض دال على الاستثناء والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به وفاعل عدا ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المفهوم من الكل السابق وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف، وتقدير الكلام قل الندامي وقت مجاوزتهم إياي (فلانتي) الفاء دال على التعليل إن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية وياء المتكلم اسمها (بكل) جار ومجرور متعلق بمولع الآتي وكل مضاف و(الذي) مضاف إليه (يهوى) فعل مضارع (نديمي) نديم فاعل يهوى ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه وجملة الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد إلى الموصول محذوف تقديره يهواه نديمي (مولع) خبر أن مرفوع بالضمّة الظاهرة. (الشاهد فيه) قوله : (ما هدائي) فإن عدا في هذا الموضع فعل بدليل نون الوقاية وبدليل تقدم ما المصدرية عليها وإنما كانت الياء مفعولاً به لوجود نون الوقاية.

(١) واعلم أنه لا تستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ، ولا يتصرف فيها، وأنها قائمة مقام إلا، وهي لا تتصرف فيها.

(٢) التخريج

(٣) وإنما اختاروا في هذه الصور البديل؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو لسبب التشبيه على المفعول لا بالأصالة وبواسطة إلا، وإعراب البديل بالأصالة وبغير واسطة. (جامي).

فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ^(١) برفع قليل على البدل من ضمير الفاعل في فعلوه، وهذا هو المختار (وإلا قليلاً) بنصبه على الاستثناء.

(و) القسم الثالث (يعرب) المستثنى فيه (على حسب العوامل) التي قبل «إلا» ويسمى هذا الاستثناء مفرغاً؛ لأنه فرغ العامل الذي قبل إلا للاسم الذي بعدها فعمل فيه وذلك (إذا كان المستثنى منه غير مذكور) إذ لو كان مذكوراً جاز النصب واختير البدل كما مر (وهو في غير الموجب) كالنفي والنهي والاستفهام^(٢) وإنما اشترط ذلك (ليفيد) إذ المستثنى منه لا يقدر إلا عاماً من جنس المستثنى، وذلك لا يستقيم^(٣) إلا في النفي ونحوه (مثل: «ما ضربني إلا زيد») و(ما رأيت إلا زيدا)، و(ما مررت إلا بزيد) ففرغ عامل الرفع والنصب والجر اللاتي قبل إلا لما بعدها وإن كان المستثنى منه مقدراً في التحقيق^(٤)، فعدم الموجب حيثئذ شرط (ألا يستقيم المعنى) في الموجب وذلك قليل، فإنه يكون مفرغاً في الإثبات مثل: «قرأت إلا يوم كذا» و(صمت إلا يوم الجمعة)؛ لأن ذلك في معنى النفي^(٥) (ومن ثم) أي: ومن أجل أنه لا يجوز الاستثناء المفرغ في الموجب (لم يجز ما زال زيد إلا عالمًا) لأن «ما» للنفي و(زال) للنفي وإذا دخل النفي على النفي صاراً للإثبات إذ

(١) من سورة النساء من الآية (٦٦).

(٢) ولا بد في الاستفهام من معنى النفي. عقيل نحو: - «وَمَنْ يَنْفِرِ الذُّبُوبِ إِلَّا اللَّهُ» [آل عمران: ١٣٥] و «هَلْ يَهْدِيكُمْ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ» [الأنعام: ٤٧] وقوله تعالى: «وَمَنْ يَنْقُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّي إِلَّا الضَّالُّونَ» [الحجر: ٥٦].

(٣) أي: غير الموجب إذ الموجب لا يفيد فائدة صحيحة. فإنه لو كان الكلام موجباً لم يفد، ألا ترى أنك لو قلت: «ضربني إلا زيد» لكان (المعنى) ضربني كل أحد إلا زيد، وهذا غير مستقيم لأنه لا يصح أن يضربه كل أحد.

(٤) لفظ (الخبيصي) وسمي باسمه وإن كان المستثنى منه مقدراً في التحقيق لجواز ما قام إلا هند، وامتناع ما قام هند.

(٥) كأنه قال: ما تركت القراءة إلا يوم كذا وفيه نظر إذ تعليقه جار في الكل. (شريف). يعني كل موجب يمكن تأويله بنفي نقيضه. فالأولى ما ذكره في الأسرار، وذلك لما كانت أيام الأسبوع محصورة، فلو قلت في غيره: «جاءني إلا زيد» لأدى إلى المحال، وهو أن يكون الناس أجمعون إلا زيد جاءوا، فلما استقام (المعنى) جاز ذلك في المثبت. (أسرار).

معناه ثبت زيد^(١) إلا عالمياً فيصير استثناء مفرغاً في الموجب من غير استقامة المعنى وذلك غير جائز (وإذا تعذر البديل على اللفظ أبدل على الموضع مثل : «ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا زيد، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبا^(٢) به) فالرفع فيما بعد إلا في الأمثلة الثلاثة المذكورة بالإبدال على محل أحد في المثالين الأولين إذ هو فاعل في الأول ومبتدأ في الثاني في الأصل^(٣)، وعلى محل شيء في المثال الثالث، إذ هو خبر في الأصل عن زيد، ويجوز نصب هذه الأسماء على الاستثناء أيضاً، وإنما لم يجرز البديل على اللفظ؛ (لأن) البديل في حكم المبدل منه فيلزم من هذا تقدير (من) بعد إلا في المثال الأول، ويصير تقديره «ما جاءني من أحد إلا من زيد» (ومن لا تزداد بعد الإثبات) عند سبويه وهو المختار كما سيأتي فأما في النفي فتزداد كما زيدت في «ما جاءني من أحد» كما ترى^(٤).

(و) أما في المثالين الآخرين فلأننا لو أبدلنا على اللفظ لزم تقدير (ما) و(لا) بعد إلا؛ لأن العامل في المبدل منه عامل في البديل ومن قواعدهم أن (ما ولا) النافيتين (لا يقدران عاملتين^(٥) بعده) أي: بعد الإثبات (لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بإلا^(٦)) بخلاف الإبدال على اللفظ من خبر ليس فإنه يصح نحو: قولك: (ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعبا به لأنها) يعني: ليس وإن انتقض النفي الذي فيها بالإثبات (عملت للفعلية) لأنها فعل كما يأتي (فلا أثر لانتقض معنى النفي) الذي

(١) في خ/ه: بزيادة (في جميع الأحوال)

(٢) قيل: إنما وصفه لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه. (جامي).

(٣) في خ/ه: (في الأصل) غير موجود.

(٤) في خ/ه: بزيادة (فأما الأخفش فيجيز فيه البديل على اللفظ لجواز زيادة من في الإثبات عنده).

(٥) وأما الباء فإن كانت غير زائدة جاز البديل على اللفظ والمحل نحو: «ما مرت بأحد إلا زيداً ولا زيد» وإن كانت زائدة لم يجرز إلا على المحل رفعاً مع «ما» ونصباً مع (ليس) وأجاز الكسائي البديل على اللفظ واحتج بقوله: إلا يدا.

(٦) لأن إلا تقتضي إثبات ما بعدها و«ما ولا» تقتضيان نفيه فيصير مثبتاً منفيّاً في حال واحدة. (سعيدى) ولم يبق فيهما معنى آخر يعملان فيه كما في ليس. (رضي).

فيها بالإثبات (لبقاء الأمر) وهي الفعلية (العاملة^(١) هي) أي: ليس (لأجله) كما قال الشاعر:

١٢٣ - أبني لبيني لستم بيدٍ إلا يداً ليست لها عضد^(٢)

فأبدل يداً من قوله: بيد على محل الجار والمجرور؛ لأن الباء زائدة في خبر ليس فهو منصوب في التحقيق (ومن ثم^(٣) جاز ليس زيداً إلا قائماً) فعملت ليس في قائماً، ونصبته لكونه خبراً، ولم يضر انتقاض النفي بإلا؛ لأن الأمر الذي عملت لأجله وهو كونها فعلاً ترفع اسمها وتنصب خبرها باق (وامتنع ما زيد إلا قائماً) بإعمال «ما» في نصب قائماً بخبريتها؛ لأن النفي قد انتقض بإلا فبطل عملها على الأصح كما سيأتي فيجب رفع قائماً على أنه خبر للمبتدأ وهو زيد.

(١) العاملة قد أتى صفة هنا لغير من هو له؛ لأن العاملة صفة للأمر وهو في الحقيقة صفة ليس ولهذا أتى بالضمير منفصلاً ليعلم من هو له.

(٢) نسه في المفصل لطرفة، ولم ينسبه الأعلام لأحد. (اللفظة): (ليني) اسم امرأة و(بنو ليني) من أسد بن وائلة يعبرهم بأنهم أبناء أمة إذ ينسبهم إلى الأم تهجناً لشأنهم وأنهم هجئاء (لستم بيد) أي: أنتم في الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها ويروى بخبولة العضد والخبيل الفساد.

(الإعراب) (أبني) الهمزة للنداء وابني منادى منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وبني مضاف و(ليني) مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (لستم) ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وتنصب الخبر (بيد) الباء حرف جر زائد ويد خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد (إلا) أداة استثناء (يدا) بدل من يد على محلها لأن محلها النصب خبر ليس (ليست) ليس فعل ماض ناقص والتاء تاء التأنيث (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم (عضد) اسم ليس مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل نصب صفة ليد. (الشاهد فيه) قوله: (يدا) حيث نصب الكلمة على البدل من موضع الباء وما عملت فيه والتقدير: لستم يداً إلا يداً لا عضد لها، ولا يجوز الجر على البدل من المجرور؛ لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي.

(٣) أي: ومن أجل أن عمل ما لأجل النفي وعمل ليس لأجل الفعلية لا لأجل النفي جاز أن يقال. (ركن الدين).

والقسم الرابع المستثنى فيه (مخفوض) وهو حيث أتى (بعد غير وسوى)^(١) وسوى وسواء) لأن هذه الأسماء مضافة إلى ما بعدها (وبعد حاشا) لأنها حرف جر (في) قول (الأكثر) فتقول: «جاءني القوم حاشا زيد» بدليل أنها تتصل بها ياء المتكلم من غير نون الوقاية كقول الشاعر:

١٢٤ - من معشر عبدوا الصليب سفاهة حاشاي: أني مسلم معذور^(٢)
وأجاز الفراء النصب بها على أنها فعل كقولهم:

اللَّهُمَّ اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبغ
وقول الشاعر:

١٢٥ - حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين^(٣)

- (١) قال الشاعر: - سَوَى بالكسر ثم سَوَى بضم وزد مدأ إذا فتحت سواء
(٢) البيت للمغيرة بن عبد الله وهو شاعر إسلامي وكان يلقب بالأفيسر لأنه كان أحمر الوجه، ويروى (في فنية جعلوا الصليب إلههم).
(اللغة): «الصليب» من معانيه الدوك والعلم والأنجم الأربعة التي خلف النسر الطائر، والذي للنصارى وصلبوا: اتخذوا صليباً. «معذور» مختون وهو مقطوع التي تقطع عند الاختتان - العذرة في غلفة الذكر
(الإهراب) (من معشر) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف تقديره هم (عبدوا) عبد فعل ماض وواو الجماعة فاعل (الصليب) مفعول به منصوب بالفتحة (سفاهة) مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة عبدوا من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب صفة لمعشر (حاشاي) حاشا حرف جر واستثناء وياء المتكلم مبني على الفتح في محل جر (إني) إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه (مسلم) خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة (معذور) صفة لمسلم أو خبر ثان لأن.
(الشاهد فيه) قوله: «حاشاي» حيث أنها حرف جر، اتصلت بها ياء المتكلم من غير نون الوقاية.

(٣) ينسب هذا البيت للفرزدق همام بن غالب.

البيت للفرزدق همام بن غالب.

(الإهراب) (حاشا) فعل ماض دال على الاستثناء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً يعود على البعض المفهوم من الكل السابق (قريشاً) مفعول به لحاشا (لأن) الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب (اللة) لفظ الجلالة اسم إن (فضلهم) فضل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر

وفي الحديث «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا»^(١) فاطمة «وكقولهم: حاشا لله إذ لا يلي حرف جر حرف جر مثله، وقال ابن مالك: إن حاشا منتصب انتصاب المصدرية بدليل قراءة من قرأ ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] فهو مثل «رعياً لزيد» و«حاشا الله» بالجر على الإضافة فهو مثل «سبحان الله» (وإعراب غير فيه) أي: في الاستثناء (كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل) لأنها اسم يعثورها الإعراب بخلاف إلا فهي حرف لا يظهر عليها فيكون الإعراب على مابعداها كما تقدم فحصل من هذا أنه يجب نصب غير حيث جعلت للإستثناء في نحو: «جاءني القوم غير زيد» و«ما جاءني غير أخيك أحد» و«جاءني القوم غير حمار» على الأكثر^(٢) في المنقطع، ويجوز النصب ويختار البذل في نحو: «ما جاءني رجل غير زيد» ويعرب على حسب العوامل في نحو: «ما جاءني غير زيد» و«ما رأيت غير زيد» و«ما مررت بغير زيد» (وغير) في أصل وضعها (صفة) تدل^(٣) على مغايرة الشيء للشيء في الذات نحو: «جاءني رجل غير زيد» أو في الصفة نحو: «زيد خرج بوجه غير الذي

فيه جوازاً تقديره هو يعود على لفظ الجلالة وهم مفعول به تفضل والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن (على البرية بالإسلام) جاران ومجروران متعلقان بفضل (والدين) الواو عاطفة والدين عطف على الإسلام.

(الشاهد فيه) «حاشا قريشاً» حيث نصب قريشاً بحاشا على أنها فعل ماض.

(١) الحجة دخول ما المصدرية عليه؛ لأنها لا تدخل إلا على فعل وأما نصب فاطمة فيمكن أنه مجرور بالفتحة لأنها ممتنعة. ويجاب بأن ما زائدة. قوله: ما حاشا فاطمة أجيب بأن ما زائدة. نعم قيل: هي نافية أي: لم يستثن رسول الله ﷺ فاطمة يدل على هذا (المعنى) ما في (المعجم) للطبراني أي: ما حاشا فاطمة ولا غيرها، وتوهم ابن مالك أنها مصدرية وأنها من كلامه ﷺ.

(٢) وكذا يجب النصب في قولك: «ما جاء أحد غير تميم غير زيد».

(٣) تدل على ذات باعتبار معنى هو المغايرة وخلاف المماثلة كقولك: مغاير فإنه يدل على ذات باعتبار معنى هو المغايرة فكما أن مغاير صفة فكذلك غير.

دخل به» لكن (حملت^(١) على إلا في الاستثناء) فجعلت آلة للاستثناء كإلا (كما حملت إلا عليها) أي: على غير (في الصفة) فجعلت إلا صفة من باب استعارة كل واحد منهما مكان الأخرى، والجامع بينهما أن الذي بعد كل واحدة منهما يغير الذي قبلها في حكم أو صفة فتقارضا، ولكن لا تكون إلا محمولة على غير في جعلها صفة كهي (إلا) بثلاثة شروط الأول (إذا كانت إلا تابعة لجمع^(٢)) لا مفرد (منكور^(٣)) لا معرفة نحو: «جاءني الرجال إلا زيدا» وذلك الجمع (غير محصور^(٤)) أيضاً لا إذا كان محصوراً نحو: «عندي له عشرة إلا درهماً» فإذا جمعت الشروط هذه كانت صفة (لتعذر الاستثناء) حينئذ (مثل) قوله تعالى: ﴿لَوْ

- (١) قال المصنف في أمالي الكافية: لم يشترط في استعمال غير بمعنى إلا تعذر جعلها صفة كما اشترط في استعمال إلا بمعنى غير تعذر كونها استثناء، لأن غير إذا استعملت في الاستثناء كانت لها أمثال جرت ذلك المعجزي لما أن وقوع الأسماء استثناء لأنها حرف، واستعمال الحرف صفة على خلاف القياس؛ لأن استعمال الحرف بمعنى الاسم وإخراجه من حيز الحرفية إلى حيز الاسمية فاشترط فيه تعذر جريه على أصله. (سميدي).
 - (٢) لأنها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء. «رصاص» لأن النكرة في سياق النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو: «ما جاءني أحد إلا زيد». والله أعلم.
 - (٣) لأنه إذا كان معرفة احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيدا فلا يتعذر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في إلا، فالسامع يحمل إلا على أصلها من الاستثناء. (نجم الدين).
 - (٤) والمحصور نوعان إما الجنس المستغرق نحو: «ما جاءني من رجل أو رجال، وإما بعض منه معلوم العدد نحو: «له علي عشرة دراهم أو عشرون» وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه، فلا يتعذر الاستثناء نحو: «كل رجل إلا زيدا جاءني» وله علي عشرة إلا درهماً. (جامي).
- غالباً وقيدنا بقولنا غالباً؛ لأنه قد يتعذر المستثنى في المحصور نحو: «ما جاءني رجل إلا زيد، وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو: «جاءني رجال إلا حماراً» ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف إليه في بيان هذه القاعدة. فالأولى أن مدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعاً منكوراً غير محصور اللهم إلا أن يقال: إنهم اعتبروا الغالب عند وجود هذه الشرائط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء.

كَانَ فِيهِمَا إِلَهًا (١) اللَّهُ لَفَسَدَتَا (٢) فَلَا هُنَا صِفَةٌ لِإِلَهَةٍ كَانَهُ قَالَ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ غَيْرُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا. وَوَجْهٌ تَعْذُرُ الْإِسْتِثْنَاءُ أَنْ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَدْخُلَ مَا بَعْدَ إِلَّا فِيمَا قَبْلُهَا لَوْ سَكَتَ عَنْهُ فِي الْمَتَصِلِ (٣). وَالْجَمْعُ الْمَنْكُورُ غَيْرُ الْمَحْصُورِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَنَاوَلَ ثَلَاثَةً فَقَطْ، إِذْ هِيَ أَقْلُ الْجَمْعِ وَهُوَ الْمُتَيَقِّنُ فِي قَوْلِكَ: «جَاءَنِي رَجَالٌ إِلَّا زَيْدٌ» فَيَحْتَمِلُ أَنْ زَيْدًا أَحَدَ الرِّجَالِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمْ (٤) وَأَنَّهُمْ ثَلَاثَةٌ غَيْرُهُ فَلَمْ يَتَيَقَّنْ دَخُولُهُ فَذَلِكَ بِمِثَابَةِ «جَاءَنِي قَوْمٌ إِلَّا زَيْدٌ» فَيَتَعَذَّرُ الْإِسْتِثْنَاءُ لِذَلِكَ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اثْبَاتِ آلِهَةٍ (٥) وَاللَّهُ مُسْتَثْنَى مِنْهُمْ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ: رَفَعَ الْجَلَالَةَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ آلِهَةٍ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي حَكْمِ السَّاقِطِ فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا، وَهَذَا أَشْنَعُ الْقَوْلِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ «إِلَّا» صِفَةٌ فَيَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى (وَضَعْفٌ) جَعَلَ إِلَّا صِفَةً (فِي غَيْرِهِ) أَيِ: فِي غَيْرِ مَا جَمَعَ الشُّرُوطُ لِعَدَمِ تَعْذُرِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَلَا يَعْدِلُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَقَدْ وَرَدَ شَاذًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

١٢٦ - وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقِهِ أَخُوهُ - لِعَمْرِ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ (٦)

- (١) وَحَقُّهَا الرِّفْعُ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ وَهِيَ آلِهَةٌ مَرْفُوعٌ لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ حُرْفًا لَمْ تَقْبَلِ الْإِعْرَابَ فَأَعْطِيَ مَا بَعْدَهَا إِعْرَابَهَا. (رَضِيَ).
- (٢) مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْآيَةِ (٢٢).
- (٣) وَشَرْطُ الْمَنْقَطْعِ أَنْ لَا يَدْخُلَ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ جُزْمًا، وَالْجَمْعُ الْمَنْكُورُ غَيْرُ الْمَحْصُورِ يَتَنَاوَلَ جَمَاعَةً مُتَعَدَّةً لَا تَجُزُّ بِدَخُولِ الْمُسْتَثْنَى وَلَا بَعْدَ دَخُولِهِ فَتَعْذُرُ فِيهِ كُلَا النَّوَاعِينَ.
- (٤) فَيَكُونُ مَنْقَطَعًا؛ لِأَنَّ الْمَنْقَطْعَ يُلْزَمُ عَدَمُ دَخُولِهِ جُزْمًا. فَتَعْذُرُ فِيهِ كُلَا النَّوَاعِينَ. (غَايَةٌ)
- (٥) إِذْ لَوْ حَمَلَتْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ فَمَعْنَاهَا حِينَئِذٍ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ مُسْتَثْنَى مِنْهُمْ اللَّهُ لَفَسَدَتَا وَهَذَا يَقْضِي أَنْ لَوْ كَانَ فِيهِمْ إِلَهٌ غَيْرُ مُسْتَثْنَى مِنْهُمْ اللَّهُ لَمْ يَفْسُدْ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ.
- (٦) يَنْسَبُ هَذَا لِعَمْرٍو بْنِ مَعَدٍ يَكْرُبُ وَقِيلَ: لِعَضْرَمِيِّ بْنِ عَامِرٍ.

(اللُّغَةُ): «الْفَرْقَدَانِ» نَجْمَانِ قَرِيبَانِ مِنَ الْقَطْبِ لَا يَفْتَرِقَانِ.

«الْمَعْنَى» يَقُولُ: كُلُّ أَخَوَيْنِ غَيْرِ الْفَرْقَدَيْنِ لَا يَدُ أَنْ يَفْتَرِقَا بِسَفَرٍ أَوْ مَوْتٍ.

(الإِعْرَابُ) (وَكُلُّ) كُلٌّ مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ وَكُلُّ مُضَافٍ (وَأَخٍ) مُضَافٌ إِلَيْهِ (مَفَارِقُهُ) مَفَارِقُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ وَمَفَارِقُ مُضَافٌ وَضَمِيرُ الْغَائِبِ مُضَافٌ إِلَيْهِ (أَخُوهُ) فَاعِلٌ اسْمُ الْفَاعِلِ مَفَارِقُ لِعِظْمَادِهِ عَلَى الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ

إذ الاستثناء غير متعذر هنا فيمكنه أن يقول: إلا الفرقدين والمعنى والقافية بحالهما وفيه شذوذ آخر وهو وصف كل بإلا، والقياس وصف ما تضاف إليه كل وهو أخ هنا كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾^(١)

(وإعراب سوى وسوى وسواء النصب^(٢) على الظرف لأنهما بمعنى المكان) فإذا قلت: «جاءني القوم سوى زيد» فالمعنى مكان^(٣) زيد فتكون منصوبه على الظرفية، والمستثنى بعدها مجرور بإضافتها إليه (على الأصح) من القولين وهو كلام سيبويه، وعند الكوفيين أن حكمها كحكم غير في اختلاف حالتها^(٤) في الاستثناء ومنه قول الشاعر:

١٢٧ - ولم يبق سوى العدوان دُناهم كما دانوا^(٥)

بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة وأخر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (لعمري) اللام موطئة للقسم عمر مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وعمر مضاف و(أب) من أيك مضاف إليه وأبي مضاف و(ضمير المخاطب) مضاف إليه وخبر المبتدأ محذوف وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين الموصوف والصفة (إلا) هنا بمعنى غير (الفرقدان) صفة لكل مرفوع بالالف لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(الشاهد فيه): نعت (كل) بقوله (إلا الفرقدان) على تقدير غير وفيه رد على المبرد الذي زعم أن الوصف بإلا لم يجز إلا فيما يجوز فيه البديل فلا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البديل.

(١) من سورة الأنبياء من الآية (٣٠).

(٢) قال (نجم الدين): إنما انتصب سواء لأنه في الأصل صفة ظرف وهو مكان. قال تعالى

﴿مَكَانًا سَوًى﴾ [طه: ٥٨] أي: مستوياً ثم حذف الموصوف، وأقيم الوصف مقامه مع قطع

النظر عن معنى الوصفية أي: معنى الإستواء الذي كان في سوى فصارت سوى بمعنى

مكان فقط، ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البديل،

تقول: «أنت لي مكان عمرو» أي: بدله لأن البديل ساد مسد المبديل منه وكان مكانه، ثم

استعمل بمعنى البديل في الاستثناء. (منه).

(٣) فمعنى قوله: مكان زيد عوض زيد؛ لأن مجيء القوم أعاضنا عن مجيء زيد.

(٤) تعني يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصباً وجراً كغير وذلك لخروجها

عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. «رصاص».

(٥) ينسب هذا البيت للفند الزماني واسمه (شهل بن شيبان بن ربيعة).

(اللفظة): العدوان: بضم العين وسكون الدال الظلم تقول: عدا يعدو، واعتدى يعتدي إذا

فسوى هنا فاعل وقول الآخر:

١٢٨ - تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائك^(١)
فهو هنا مجرور باللام. قلنا: هذا شاذ.

جاوز الحد فجار وظلم (دناهم) جازيناهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا وقالوا: كما تدين تدان وهم يريدون كما تفعل يفعل بك وكما تفعل تجازي به.

(الإعراب) (لم) حرف نفي وجزم وقلب (ييق) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة (سوى) فاعل يبق مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وسوى مضاف و(العدوان) مضاف إليه (دناهم) دان فعل ماض ونا فاعله وهو ضمير المتكلم مبني على السكون في محل رفع وهم ضمير الغائبين مفعول به لدان (كما) الكاف حرف جر وما مصدرية (دانوا) دان فعل ماض وواو الجماعة فاعله، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور متعلق بمحذوف المصدر يقع مفعولاً مطلقاً عاملاً قوله: دناهم، وتقدير الكلام دناهم دينا مماثلاً لدينتهم إيانا، وجملة دناهم لا محل لها من الإعراب جواب لما المذكورة في بيت قبل الشاهد.

(الشاهد فيه) قوله: (ولم يبق سوى العدوان) حيث أوقع سوى فاعلاً لقوله: يبق.

(١) ينسب هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس. ويروى عن جل مكان جو.

(اللغة): «تجانف» تنحرف.

(المعنى) يريد أنه إنما حول في قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله، وجعل الفعل للناقة مجازاً.

تجانف: فعل مضارع أصله تتجانف وحذفت الثانية إحدى التامين.

(الإعراب) (تجانف) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم (هن جو) جار ومجرور متعلق بتجانف وجو مضاف و(اليمامة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ناقتي) فاعل مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وناقة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (وما) نافية (قصدت) فعل وفاعل (من أهلها) من أهل جار ومجرور متعلق بالفعل قصد، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (لسوائك) اللام حرف جر، وسواء مجرور، وسواء مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بقصدت.

(الشاهد) قوله: (لسوائك) حيث خرجت سوى عن الظرفية فجرت باللام.

[خبر كان وأخواتها]

(خبر كان وأخواتها) يعني أنه من جملة المنصوبات وسيأتي تعدادها وحقيقته (هو المسند) يعم كل مسند (بعد دخولها^(١)) خرج ما عدا خبرها (مثل: «كان زيد قائماً» وأمره على نحو: ^(٢) خبر المبتدأ) في أقسامه وأحكامه ^(٣) وشرائطه ^(٤)، وقد تقدم ذلك في خبر إن (و) يخالف خبر المبتدأ في أنه (يتقدم معرفة) أو مساوياً لاسمها في التخصيص نحو: «كان القائم زيد» و«كان أخاك صديقك» و«كان خيراً من زيد شر من عمرو» و«كان أفضل منك أفضل مني» بخلاف خبر المبتدأ فلا يتقدم إذا كان بهذه الكيفية لثلاث يلتبس المبتدأ بالخبر كما تقدم، وهنا لا لبس؛ لأن خبر هذه منصوب وهذا ما لم ينتف الإعراب لفظاً في اسمها وخبرها والقرينة اللفظية والمعنوية، فأما إذا كان إعرابهما تقديرية ولا قرينة لم يتقدم الخبر نحو: «كانت الحبلى السكرى» و«كان صديقي غلامي» وقس على هذا (و) قد (يحذف عامله^(٥)) أي: عامل خبر كان كقول الشاعر: *كثير من علمي رسي*

- (١) يرد عليه «قائم» في «كان زيد أبوه قائم» مع أنه ليس بخبرها. (خالدي)، وأجيب بأن المراد المسند إلى اسمها واقعاً بعد دخولها. (جامي معني).
- (٢) في خ/ه: (كأمره)
- (٣) قوله: وأحكامه من كونه متعدداً ومتحداً ومثبثاً ومحذوفاً، ومن كون الظرف مقدراً بجملة أو بمفرد.
- (٤) قوله: وشرائطه من وجوب الضمير لفظاً أو تقديرية إذا كان جملة وعدم وجوبه إذا كان الاسم ضمير الشأن. والله أعلم.
- مما قيل في خبر كان، ومن خصائصه ما ذهب إليه ابن درستويه، وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبراً لكان، فلا يقال: كان زيد قام، ولعل ذلك لدلالة كان على (المعني) فيلغ الماضي في خبره لغواً فينبغي أن يقال: كان زيد قائماً أو يقوم، وكذا ينبغي أن يمنع «يكون زيد يقوم» لمثل تلك العلة سواء وجهورهم على أنه غير مستحسن، ولا يحكمون بمطلق المنع. (نجم الرضي).
- (٥) قوله: ويحذف عامله المراد عامل كان وحدها لا كان وأخواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان؛ وإنما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها. (جامي).

١٢٩ - انطق بحق وإن مستخرجاً احناً فإن ذا الحق غلاب وإن غلباً^(١)

أي: وإن كنت مستخرجاً.

وقول الآخر:

١٣٠ - علمتك مناناً فلست بامل نذاك ولو غرثان ضمان عارياً^(٢)

(١) ورد هذا البيت بلا نسبة. وورد في بعض الشواهد ولو مكان إن.

(اللغة): «الحق» ضد الباطل «احناً» الإحنة الحقد وجمعها «إحن» «غلاب» غلب من باب ضرب غلبةً وغلباً والغلاب الكثير الغلبة وتغلب على البلد استولى عليها قهراً.

(الإعراب) (انطق): فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (بعق) جار ومجرور متعلق بالفعل انطق (وإن) إن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه وفعل الشرط محذوف تقديره وإن كنت فكان فعل ماض ناقص واسمه ضمير المخاطب فقد حذف كان واسمها و(مستخرجاً) خبر كان منصوب وهو اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر في (احناً) مفعول به لمستخرجاً منصوب بالفتحة الظاهرة (فإن) الفاء حرف دال على التعليل إن حرف توكيد ونصب (ذا) اسم إن منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و(الحق) مضاف إليه (غلاب) خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة (وإن) حرف شرط جازم يجزم فعلين (غلب) فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما سبق.

(الشاهد فيه) قوله: (وإن مستخرجاً احناً) حيث حذف كان مع اسمها بعد إن والتقدير وإن كنت مستخرجاً احناً وجواب إن محذوف لتقدم ما يدل عليه.

(٢) البيت ورد بلا نسبة.

(اللغة): «مناناً» من عليه أنعم ومن عليه أي: امتن عليه وبابه رذ، ومنه يقال المنة عهدهم الصنعة «أمل» الرجاء يقال أمل خيره يأمل بالضم أملاً بفتحتين وأمله أيضاً تأملاً «الندی» الجود، ورجل ندي أي: جواد «غرثان» بوزن عطشان الجائع.

(الإعراب) (علمتك): علمت فعل ماض ينصب مفعولين وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب (مناناً) مفعول ثانٍ لعلم (فلست) الفاء عاطفة ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع (بأمل) الباء حرف جر زائد أمل خبر ليس

أي: ولو كنت غرثان، ويحذف (في مثل الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر) أي: إن كان عمله خيراً فجزاؤه^(١) خير، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر، وهذا أفصح الوجوه الآتي ذكرها لجريه على القياس، إذ حذف كان مع اسمها وتقدير المبتدأ بعد فاء الجزاء هو القياس^(٢) في لغة العرب (ويجوز في مثلها) أي: في مثل هذه المسألة وأمثالها نحو: «المرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر، وإن سيفاً فسيف» ففي هذه (أربعة أوجه^(٣)) نصب الأول في الطرفين معاً ورفع الثاني، وهذا أفصح الوجوه لما قدمنا، وعكسه وهو أضعفها إذ يصير تقديره «إن كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيراً، وحذف كان مع خبرها وتقدير الفعل بعد فاء الجزاء خلاف القياس، الوجه الثالث رفعهما معاً وتقديره «إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وفيه ضعف من جهة حذف كان مع خبرها، وقوة من حيث

منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وآمل اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا (نداك) ندا مفعول به لآمل منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر وندا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه (ولو) لو حرف شرط غير جازم (غرثان) خبر لكان المحذوفة مع اسمها منصوب بالفتحة أي: ولو كنت غرثان (ضمآن) خبر بعد خبر منصوب بالفتحة الظاهرة (هاريأ) خبر ثالث منصوب بالفتحة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: (ولو غرثان ضمآن هاريأ) يريد ولو كنت غرثان ضمآن عاريأ فحذف كان مع اسمها بعد لو وهذا جائز.

- (١) قوله: فجزاؤه خبر عبارة الغاية إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر، فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط التي لا يليها إلا الفعل عليه، وحذف لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة اسمية.
- (٢) وإنما كان هذا هو القياس؛ لأن حذف المبتدأ أولى من حذف الجملة لأنه مفرد، وقيل: لأن مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية.
- (٣) قوله أربعة أوجه . . . الخ مثاله على تقدير الأربعة الأوجه الأول إن كان ماقتل به سيفاً فالذي يقتل به سيف، الثاني: إن كان فيما قتل به سيف فيكون ما يقتل به سيفاً، الثالث: إن كان فما قتل به سيف فالذي يقتل به سيف، الرابع: إن كان ماقتل به سيفاً فيكون ما يقتل به سيفاً. (بغية) بتقديم وتأخير بين الوجوه.

تقدير المبتدأ بعد فاء الجزاء، وعكسه بنصبهما تقديره «إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً» ففيه ضعف من حيث تقدير الفعل بعد فاء الجزاء، وقوة من حيث حذف كان مع اسمها^(١) فهذان الوجهان متوسطان (ويجب^(٢) الحذف) فيما وقع بعد أن المخففة معوضاً عنه ما (مثل: أما أنت^(٣) منطلقاً انطلقت أي: لأن كنت) فحذف حرف الجر؛ لأنه يحذف مع أن كثيراً ثم الفعل، وهو كان اختصاراً ثم أتى (بما) عوضاً عن الفعل وأدغمت ميمها في نون أن فصار «أما» وجعل الضمير منفصلاً لعدم ما يتصل به والتزم حذف كان لئلا يجمع بينه وبين عوضه وهو (ما)^(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

١٣١ - أبا خراشة أما انت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع^(٥)

- (١) وإنما كان حذف كان واسمها أكد؛ لأن إن الشرطية تدل على الفعل والفعل يدل على فاعله: «نجم ثاقب».
- (٢) قوله: ويجب الحذف وذلك فيما بعد إما اسم مرفوع بعد اسم منصوب بعده فعل.
- (٣) قال ابن الوزير في حواشيه على شرح ابن الحاجب في هذا الموضع ما معناه إن (أن) هذه كانت مكسورة؛ لأنها شرطية ثم لما تصرف هذا التصرف في الفعل من حذف الفعل وفصل الضمير وإدغام النون في الميم لقرب مخرجيهما فتحت النون للتخفيف، قال: واستدلوا بدخول الفاء في الجزاء كالبيت على كونها شرطية.
- (٤) وهذا على تقدير فتح الهمزة، وأما على تقدير كسرها فالتقدير «إن كنت منطلقاً انطلقت» فعُمل به ما عُمل في الأول من غير فرق لإحذف اللام، إذ لا لام فيه، واقتصر المصنف على الأول؛ لأنه أشهر. (جامي)
- (٥) ينسب هذا البيت للعباس بن مرداس السلمي.

(اللغة): «أبا خراشة» هذه كنية خفاف بن ندبة «ذا نفر» يريد كثير الأهل والأتباع «الضبع» السنة المجذبة كثيرة القحط.

«المعنى» يقول: لا تفخر علي؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون، ولم يستأصلهم الجوع والجذب، وإنما نقصهم إغاة الملهوف، وإجابة الصريخ.

هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي يقوله في خفاف بن ندبة الشاعر. (الإعراب) (أبا) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالالف؛ نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وأبا مضاف و(خراشة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن

وارتفاع الاسم وانتصاب الخبر بالفعل المحذوف على الصحيح^(١)

[اسم إن وأخواتها]

(اسم إن وأخواتها) هو من جملة المنصوبات وسيأتي تعدادها (هو المسند إليه) عم كل مسند إليه وقوله: (بعد دخولها) خرج ما عداها وهو مشبه بالمفعول به^(٢) كما مر (مثل: «إن زيدا قائم») وسيأتي استيفاء الكلام على هذا.

[المنصوبات بلا]

(المنصوبات بلا) هو من جملة المنصوبات وقوله: (التي لنفي الجنس) خرجت التي بمعنى ليس، وقد تقدم الفرق بينها وبين التي بمعنى ليس وقوله: (هو المسند إليه) عم كل مسند وقوله: (بعد دخولها) خرج ما عداها، قال نجم الدين: ولم يقل الشيخ: اسم (لا)؛ لأن فيه ما هو مبني، وفيه ما هو منصوب فترجم الباب بالمنصوبات؛ لأن كلامنا في المنصوبات وذكر المبني بعده على جهة التبع، ثم بين

الكسرة لأنه لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث (أما) مركب من حرفين أحدهما (أن) والآخر (ما) فأما أن فمصدرية وما زائدة معوض بها عن كان المحذوفة (أنت) ضمير منفصل اسم كان المحذوفة مبني على الفتح في محل رفع (ذا) خبر كان منصوب بالالف؛ لأنه من الأسماء الستة وذا مضاف و(نفر) مضاف إليه (فإن) الفاء حرف دال على التعليل وإن حرف توكيد ونصب (قومي) قوم اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (لم) حرف نفي وجزم وقلب (تأكلهم) تأكل فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وهم ضمير الغائبين مفعول به لتأكل (الضيع) فاعل تأكل تأخر عن المفعول، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن.

(الشاهد فيه): (أما أنت ذا نفر) حيث حذف كان وعوض عنها (ما) الزائدة وأبقى اسمها وهو أنت وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله: (ذا نفر) فالمحذوف من الجملة هو كان وحدها.

(١) إشارة إلى خلاف إبي الفتح ابن جني فقال: العامل فيهما «ما» هذه، ويجوز إظهار الفعل عند المبرد. (خبيهي).

(٢) ووجه الشبه أن «إن» أشبهت الفعل في لزوم الأسماء، وأشبعت الماضي في بنائها على الفتح فألحق منصوبها بالمفعول ومرفوعها بالفاعل، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك: «زيد قائم» مثلاً ولا عمل للحروف فيه. (مفصل).

أن شروط نصبه ثلاثة وهي أن (يليه) فلا يفصل بين الاسم وبين (لا) فاصل (نكرة) لا معرفة فسيأتي حكمه (مضافاً أو مشبهاً به) لا إذا كان مفرداً عن الإضافة أو شبهها فإنه مبني كما يأتي (مثل: «لا غلام رجل ظريف فيها») هذا مثال المضاف (ولا عشرين درهما لك) و«لا ضارباً زيداً في الدار» و«لا رفيقاً بالغلماں عندك» فهذا مثال المشبه بالمضاف من كل اسمين ارتبط أحدهما بالآخر كما تقدم في المنادى، وقد تقدم وجه نصبها للاسم، ورفعها للخبر (فإن كان مفرداً) يحتز من المضاف والمشبّه به كما في المنادى فإذا لم يكن كذلك (فهو مبني على ما ينصب^(١) به) وهو الفتح في الموحد نحو: «لا رجل في الدار» والياء في المفتوح ما قبلها في المثني نحو: «لا غلامين لك» وقول الشاعر:

١٣٢ - تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع^(٢)
والياء المكسورة ما قبلها في جمع المذكر نحو: «لا مسلمين بالبلد» وقول
الشاعر:

- (١) وإنما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يبن المضاف والمضارع له؛ لأن الإضافة ترجع جانب الاسم فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب ولا يكون مضافاً مبنياً إلا نادراً نحو: (خمسة عشر) ونحوه. (نجم الدين الرضي).
- (٢) البيت ورد بلا نسبة.

(اللغة): «تعز» أمر من التعزي وهو التصبر «الإلف» بالكسر الأليف «الوراد» جمع وارد وهم الذين يردون الماء «المنون» جمع المنية «تتابع» يقال: تتابع بالياء التحتانية في الشر، وتتابع في الخير بالياء الموحدة.

(الإعراب) (تعز) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الألف وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (فلا) الفاء دال على التفریع لا نافية للجنس (الفين) اسم لا مبني على الياء في محل نصب (بالعيش) جار ومجرور متعلق بقوله: متع الآتي (متعا) منع فعل ماض مبني للمجهول وألف الاثنين نائب فاعله والجملة في محل رفع خبر لا (ولكن) الواو عاطفة و لكن حرف استدراك (لوراد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ورواد مضاف و(المنون) مضاف إليه (تتابع) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: (فلا إلفين) حيث بنى اسم لا وهو قوله: الفين على الياء لأنه مثني والمثنى يبنى إذا كان اسماً على ما ينصب به لو كان معرباً.

- ١٣٣ - أرى الربع لا أهلين في عرصاته ومن قبل عن أهليه كان يضيق^(١)
والكسرة في جمع المؤنث السالم نحو: «لا هندات بحلب» وكقول الشاعر:
١٣٤ - لا سابغات ولا جأواء بأسلة تقي المنون لدى استيفاء آجال^(٢)

(١) هذا البيت ورد بلا نسبة.

(اللغة) : «الربع» المن؛ زل، وهو الدار بعينها «الأهل» أهل الرجل وأهل الدار، والجمع أهل وأهلان وأهلل، وقد يجمع جمع الصحيح «العرصات» جمع عرصة بوزن الضربة، كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء.

(الإهراب) (أرى) فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا (الربع) مفعول به لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة (لا أهلين) لا نافية للجنس أهلين اسم لا مبني على الياء في محل نصب (في عرصاته) في عرصات جار ومجرور متعلق بمحذوف خير لا، وعرصات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (ومن قبل) الواو حرف عطف ومن حرف جر وقبل مجرور بمن مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه قطع عن الإضافة متعلق بالفعل كان (عن أهليه) عن أهل جار ومجرور وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بيضيق الآتي (كان) فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (يضيق) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان

(الشاهد فيه) قوله : (ولا أهلين) حيث بنى جمع المذكر السالم الواقع اسماً على الياء.

(٢) هذا البيت مما لم يُقَيَّن قائله.

(اللغة) : (سابغات) : أراد دروعاً سابغات أي : واسعات تجلجل موضعها من البدن وتغطيه كله فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه ومثله قوله تعالى : ﴿أَنِ اتَّخَلَ سَيِّفَتِي﴾ والواحدة سابغة (جأواء) هي الجيش العظيم (بأسلة) متصفة بالبسالة وهي الشجاعة (المنون) الموت. «المعنى» يريد أنه لا ينجيك من الموت الدروع الواسعة ولا الجيش العظيم كثير العدد، وذلك إذا استكملت أجلك.

(الإهراب) (لا) نافية للجنس (سابغات) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، أو مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب (ولا) الواو عاطفة ولا نافية للجنس (جأواء) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (بأسلة) صفة لجأواء وصفة المنصوب منصوب وعلامة

وحكم الجمع المكسر حكم الموحد. وبني اسم لا لتضمنه حرف الجر إذ قولك: «لا رجل» بمثابة «لا من رجل»؛ لأنه جواب للقائل «هل من رجل؟». وبني على الحركة؛ لعروض البناء، وعلى الفتح؛ لأنه أخف؛ لأن الاسم صار كالمركب معها نحو: - «أحد عشر» وهو^(١) أولى من قولهم يبنى على الفتح ليدخل ما كان معرباً بالحروف (وإن كان) الاسم (معرفة) نحو: - «لازيد في الدار ولا عمرو» (أو مفصلاً بينه وبين لا) نحو: - «لا في الدار رجل ولا امرأة» (وجب الرفع) في الاسمين معاً (والتكثير) كما مثلنا، أما وجوب الرفع فلأنها لا تعمل في المعارف كما مر ولضعفها بالفصل بينها وبين اسمها النكرة. وأما وجوب التكثير في المعرفة فليكون عوضاً عما فاتها من نفي آحاد الجنس، وأما في النكرات فلأنها جواب لسؤال مقدر تقديره «أفي الدار رجل أم امرأة؟» وأجيب بالتكثير مطابقة^(٢) للسؤال وقد جاء اسمها^(٣) معرفة من غير تكرير لضرورة الشعر كقول الشاعر:

نصبها الفتحة الظاهرة (تقي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا الأولى، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر لا الأولى (المنون) مفعول به لتقي منصوب بالفتحة الظاهرة (لدى) ظرف بمعنى عند متعلق بتقي ولدى مضاف و(استيفاء) مضاف إليه واستيفاء مضاف (وآجال) مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: (لا سابغات) فإن اسم لا فيه جمع مؤنث سالم وجمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً (للا) جاز فيه وجهان الأول البناء على الكسر نيابة عن الفتح كما يعرب في حال النصب والثاني البناء على الفتح.

(١) يعني قوله: مبني على ما ينصب به. وفي خ/ه: من قوله: (وهو) إلى قوله: (معرباً بالحروف) غير موجود.

(٢) قوله: مطابقة للسؤال... الخ هذا يصلح أن يكون علة للنكرة والمعرفة ذكره في (الجمامي) و«الرصا ص» فعرفت بهذا أن النكرة في المعرفة بعلتين بالتعويض وبكونه جواب سؤال سائل، وفي النكرة لكونه جواب سائل فقط.

(٣) ليس باسم لها إذ ليس لها عمل بدليل رفع رجوعها فتسميته اسماً لها باعتبار ما كانت عليه من العمل.

١٣٥ - بكت جزعاً واسترجعت ثم أذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها^(١)

(و) أما ما ورد معرفة (مثل قضية ولا أبا حسن لها) وقول الشاعر:

١٣٦ - أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية بالبلاد^(٢)

(١) هذا البيت مما لم يعين قائله وورد بلا نسبة.

(اللغة) : «استرجعت» يحتمل أن يكون من الاسترجاع عند الحزن أي: قول المحزون (إنا لله وإنا إليه راجعون) ويحتمل أن تكون السين والتاء فيه مزيدتين للدلالة على الطلب فمعناه أنها طلبت الرجوع والعودة

(الإهراب) (بكت) : بكى فعل ماض مبني على الفتح والتاء تاء التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (جزعاً) مفعول لأجله، ويحتمل أن يكون نائباً عن المفعول المطلق صفة لمحذوف تقديره بكاء جزعاً (واسترجعت) الوار عاطفة استرجع فعل ماض والتاء تاء التأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي (ثم) حرف عطف (أذنت) أذن فعل ماض والتاء تاء التأنيث (ركائبها) ركائب فاعل مرفوع بالضمة، وركائب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (أن) حرف تفسير لما في آذن من معنى القول (لا) نافية (إلينا) جار ومجرور خبر مقدم (رجوعها) رجوع مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، ويحتمل أن أن مخففة من الثقيلة واسمه ضمير الشأن، والجملة الاسمية في محل رفع خبرها.

(الشاهد فيه) قوله : (ألا إلينا رجوعها) حيث لم تكرر لا مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة. ينسب هذا البيت لابن الزبير الأسدي.

(٢) (اللغة) : «أبو خبيب» كنية عبد الله بن الزبير بين العوام، وكان له ثلاثة يكنى بكل واحد منهم، وهم خبيب، وبكر، وعبد الرحمن، وكان لا يكنى بخبيب إلا من أراد ذمه «نكدن» ضغن وتعذرن.

(الإهراب) (أرى) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (الحاجات) مفعول أول لأرى (هند) ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات وعند مضاف و(أبي) مضاف إليه وأبي مضاف (خبيب) مضاف إليه (نكدن) نكد فعل ماض ونون النسوة فاعلة والجملة في محل نصب مفعول ثان لأرى (ولا) الواو واو الحال و لا نافية للجنس (أمية) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (في البلاد) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل نصب حال.

(الشاهد فيه) قوله : (ولا أمية) حيث وقع اسم لا النافية للجنس معرفة وأوّل على تقدير: ولا مثل أمية.

وقوله **﴿فَإِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ وَإِنْ هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ﴾** ^(١) «فهذا كله (متأول^(٢)) بحذف نكرة هي اسم لا مضاف إلى المعرفة المذكورة، أي: ولا مثل أبي حسن لها، فحذف مثل وهو نكرة لا يتعرف بإضافته إلى المعرفة، وأقيم المضاف إليه مقامه فنصب، وعنى بأبي حسن علياً؛ لأنه كان فيصلاً في الخصومات وضياء في المدلهمات، وكذلك تأويل سائرهما.

وأما قول الشاعر:

١٣٧ - تبكي على زيد ولا زيد مثله بري من الحمى سليم الجوانحي^(٣)

(١) التخريج

(٢) قوله: متأول... الخ بأحد تأويلين؛ لأن علياً - **﴿عَلِيّاً﴾** - كان كذلك لكل قضية تنفق معظلة ولا فيصل لها ولا عليهم بها، قبل قضية ولا أبا حسن لها بمعنى أنه لا واحد يطلق عليه هذا الاسم فصار أبا حسن كاسم الجنس المطلق على كل واحد لا بعينه فصار نكرة بهذا (المعنى) فلا يرفع ولا يتكرر فصار هذا مثل قولهم لكل فرعون موسى أي: لكل جبار قهار... قال (نجم الدين) **﴿فَيَصْرِفُ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ فِي هَذَا لِأَنَّهُمَا قَدْ صَارَا نَكْرَتَيْنِ فِي (المعنى): وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾**.

- قال في (الجامي): متأول بالنكرة إما بتقدير المثل أي: مثل أبي حسن فإن مثلاً لتوغلها في الإبهام لم تتعرف بالإضافة إلى المعرفة أو بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لا شتهاره رضي الله عنه - بهذه الصفة فكأنه قيل: فلا فيصل لها ويقوي هذا التأويل إيراد الحسن بحذف اللام؛ لأن الظاهر أن تنوينه للتذكير منه.

(٣) ورد هذا البيت بلا نسبة.

(اللغة): «الجوانح» الأضلاع التي بجانب الترائب مما يلي ظهر الصدر كالضلع مما يلي الظهر، الواحدة جانحة.

(الإعراب) (تبكي) فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي (على زيد) جار ومجرور متعلق بتبكي (ولا) الواو واو الحال ولا نافية للجنس (زيد) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (مثله) مثل خبر لا مرفوع بالضمزة الظاهرة، ومثل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل نصب حال (بريء) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مرفوع بالضمزة الظاهرة (من الحمى) جار ومجرور متعلق ببريء (سليم) خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمزة الظاهرة وسليم مضاف و(الجوانح) مضاف إليه.

فزيد هنا نكرة؛ لأنه لم يُرد زيد بعينه، بل قصد واحداً من المسميين^(١) بهذا الاسم (و) يجوز فيما تكرر فيه لا مع النفي في (لا حول ولا قوة إلا بالله) و﴿لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] و﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] خمسة أوجه خلا أنه يوقف في القرآن على ماسمع من تلك الوجوه الأول (فتحهما) معاً على أنها لا التي لنفي الجنس، ولا قوة معطوف على لا حول، عطف مفرد على مفرد، وخبرهما محذوف متعلق بقوله بالله أي: كائنان أو موجودان^(٢) إلا بالله، أو عطف جملة على جملة أي: لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، وحذف الخبر الأول استغناء عنه بالثاني، والثاني فتح الاسم الأول (ونصب) الاسم (الثاني) على أن لا قبله زائدة، والواو عاطفة للاسم الثاني على لفظ الأول وإن كان مبنياً والثاني معرباً؛ لأن حركة البناء في الأول عارضة لا أصلية^(٣) فأشبهت حركة الإعراب ومنه قول الشاعر:

١٣٨ - لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع^(٤)

مركز تحقيقية كويتية علوم إسلامية

- (الشاهد فيه) دخول لا التبرئة على (زيد) حيث نصبه لأنه نكرة؛ لأنه لم يُرد زيد بعينه، ولا يصح أن يقدر هنا مثل (لفساد) (المعنى) لو قيل: لا مثل زيد مثله.
- (١) لتعذر تقدير مثل هنا لفساد (المعنى) لو قيل لا مثل زيد مثله فأولوه بوجه آخر.
- (٢) فهو استثناء مفرغ أي: بأحد إلا بالله فالجار لغو وإن جعل بالله خبراً كان ظرفاً مستقراً أي: لا حول ولا قوة كائنان إلا بالله.
- (٣) في خ/ه: (لا أصلية) غير موجود.
- (٤) ينسب هذا البيت لأنس بن العباس بن مرداس السلمي
- (اللغة): «خلة» بضم الخاء وتشديد اللام هي الصداقة، وقد تصدق الخلة على الصديق نفسه «الراقع» ومثله «الراتق» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب.
- (الإعراب) (لا) نافية للجنس (نسب) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب (اليوم) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا (ولا) الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي (خلة) بالنصب معطوف على محل اسم لا (اتسع) فعل ماضٍ (الخرق) فاعله (على الراقع) جار ومجرور متعلق باتسع.
- (الشاهد فيه) نصب المعطوف «خلة» وتنوينه على إلغاء «لا» الثانية وزيادتها تأكيداً للنفي، وتقديره: لا نسب وخلة اليوم.

(و) الثالث (رفعه) أي: رفع الثاني مع فتح الأول على أن) لا (الثانية زائدة، والاسم الثاني معطوف بالواو على محل الأول ومثل قول الشاعر:

١٣٩ - هذا وجدكم الصفار بعينه لا أم لسي إن كان ذاك ولا أب^(١)
(و) الرابع (رفعهما^(٢)) على أن الاسم الأول مبتدأ وخبره محذوف تقديره إلا بالله، والثاني مبتدأ^(٣) كذلك وخبره هذا المذكور وتقديره جواباً لسؤال سائل تقديره «أحول وقوة بأحد؟». فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله ومنه قوله تعالى ﴿لَا

(١) ينسب هذا البيت لهما بن مرة وينسب لضمرة بن ضمرة بن قطن وينسب لغيرهما ويروى لعمرهم مكان وجدكم.

(اللفظة): (جدكم): الجذ الحظ والبخت. (الصفار): بفتح الصاد بزنة سحاب الذل والمهانة والحقارة.

(الإعراب) (هذا) الهاء حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (وجدكم) الواو واو القسم وجد مجرور بواو القسم، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وجوباً وجد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه لوعلى الرواية الأخرى (لعمرهم) اللام للتأكيد عمر مبتدأ والخبر محذوف، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر [الصفار] خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة (بعينه) جار ومجرور والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال وقيل: الباء زائدة وعين تأكيد للصفار، وعين مضاف وضمير الغائب العائد إلى الصفار مضاف إليه (لا) نافية للجنس (أم) اسمها (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا (إن) شرطية (كان) فعل ماض ناقص فعل الشرط (ذاك) ذا اسم إشارة اسم كان وخبرها محذوف، والتقدير إن كان ذاك محموداً والكاف حرف خطاب (ولا) الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي (أب) معطوف على محل لا مع اسمها، وهذا أحد الأوجه في توجيه الرفع وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه.

(الشاهد فيه) قوله: (ولا أب) حيث جاء أب مرفوعاً بالابتداء بعد لا النافية غير العاملة التي تلت لا النافية للجنس، أو يكون أب معطوفاً على محل اسم لا ولا زائدة.

(٢) قوله: رفعهما ولا يكون للا عمل هنا، ووجه عدم عملها هنا شيان أحدهما: أن يكون مطابقاً للسؤال، والثاني: أنه لو فتح به الاسمان معاً لأوهم التركيب مع حرف العطف وهو لا يجوز، ولو فتح أحدهما ورفع الآخر كانت ترجيحاً لغير مرجح.

(٣) بإلغاء (لا).

بَيِّعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ^(١) وقول الشاعر:

١٤٠ - وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل^(٢)

(و) الخامس (رفع الأول على ضعف^(٣)) لكون لا فيه بمعنى ليس إذ عملها بمعنى ضعيف، وفتح الثاني على أن لا فيه لنفي الجنس وتكون لا في الأول بمعنى ليس كما ذكر، ومثل هذا قوله:

١٤١ - فلالغو ولا تأثيم فيها وما فاهوبه أبداً مقيم^(٤)

(١) من سورة البقرة من الآية (٢٥٤).

(٢) ينسب هذا البيت للراعي وهو عبد بن حصين النمري أحد شعراء بني أمية.

(اللغة): (وما هجرتك) يروى في مكانه (وما صرمتك) والصرم الهجر وقطع حبال المودة (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويباعد نفسه منه وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعمانية حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة. (الإعراب) (وما) الواو عاطفة ما بحرف نفي (هجرتك) هجر فعل ماض وتاء المتكلم فاعله وكاف المخاطبة مفعوله (حتى) حرف غاية وجر (قلت) قال فعل ماض وياء المخاطبة فاعله، وأن المصدرية مقدرة قبل الفعل، وهي مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بهجر، والتقدير ما هجرتك إلى أن قلت (معلنة) حال من تاء المخاطبة (لا) نافية تعمل عمل ليس أو مهملة (ناقة) اسم لا أو مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة (لي) (في هذا) جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا، أو خبر المبتدأ، أو صفة لناقة ويكون الخبر حينئذ محذوفاً (ولا) الواو عاطفة (لا) يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس أو مهملة كما الأولى، ويجوز أن تكون مهملة كالأولى، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفي (جمل) إن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فجمل معطوف بالواو على ناقة عطفت مفرد على مفرد، وإن اعتبرت لا نافية مهملة فجمل مبتدأ خبره محذوف، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فجمل اسمها وخبرها محذوف، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد عطفت جملة على جملة، والجملة المعطوف عليه في محل نصب مقول القول، وكذلك الجملة المعطوفة.

(الشاهد فيه) قوله: (لا ناقة... ولا جمل) حيث تكررت فيه لا وورد الاسمان مرفوعين.

(٣) وضعف وجه رفع الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه بإلغاء عمل لا بالتكرير، لا لكونها بمعنى ليس؛ لأن شرط صحة إلغائها التكرير فقط وقد حصل هاهنا. هـ: (جامي) والله أعلم.

(٤) ينسب هذا البيت لأمية بن أبي الصلت.

(وإذا دخلت الهمزة) على (لا) لم تغير^(١) العمل (ومعناها) أي: معنى الهمزة (الاستفهام) نحو: «ألا رجل في الدار» وقول الشاعر:

١٤٢ - ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وأذنت بمشيب بعده هرم^(٢)

(اللغة): «لغو» أي: قول باطل، وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر «أثمته» بتشديد أثمته - بمعنى نسبته إلى الإثم.

(الإعراب) (فلا) لا نافية ملغاة (لغو) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (ولا) الواو عاطفة و لا نافية للجنس تعمل عمل إن (تأثيم) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (فيها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا، ويجوز عكس ذلك فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر لا هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر (وما) اسم موصول مبتدأ (فاهو) فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (به) جار ومجرور متعلق بفاهو (أبداً) منصوب على الظرفية ناصبه الفعل فاه (مقيم) مقيم خبر المبتدأ ويجوز أن تكون (لا) الأولى نافية عاملة عمل ليس و(لغو) اسمها وخبرها محذوف يدل عليه خبر (لا الثانية) العاملة عمل إن، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس.

(الشاهد فيه) قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى (لا) الأولى، أو أصلها عمل ليس لرفع الاسم بعدها، وأعمل (لا) الثانية عمل إن.

(١) أي: لم تغير تأثير لا في المتبوع ولا في التابع؛ لأن الهمزة لا تبطل عمل عامل تقول: «ألا رجل في الدار» و«ألا رجل فيها» بخلاف إذا دخل عليه الجار فإنه يغير العمل نحو: «إذ بيني بلا جرم ووجدته بلا مال» فإن قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق إلا في المعرب فقولك: «ألا رجل في الدار» مبني فكيف يقال: لم يتغير العمل قيل: المراد بالعمل هنا العمل اللغوي، وهو التأثير دون الاصطلاح، أو المراد بالعمل أعم من أن يكون حقيقياً كما في «لا غلام رجل» أو تشبيهاً كما في «لا رجل» فإن فتحة تشبه النصب في العروض والإطراد.

(٢) هذا البيت لم ينسب إلى أحد فيما لدينا من المراجع.

(اللغة): «ارعواء» أي: انتهاء وانكفاف وان: زجار «أذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء القوة.

(الإعراب) (ألا) الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ

وقول حسان:

١٤٣ - ألا طعان ألا فرسان عادية إلا تجشؤكم حول التنانير^(١)

وأما قول الشاعر:

١٤٤ - ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبیت^(٢)

والإنكار (ارعواء) اسم لا (لمن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ومن اسم موصول (ولت) ولي فعل ماض والتاء تاء التأنيث (شبيته) شبيهة فاعل ولت، وشبيهة مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (وآذنت) الواو عاطفة آذن فعل ماض والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شبيته (بمشيب) جار ومجرور متعلق بآذنت (بعده) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (هرم) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لمشيب.

(الشاهد فيه) قوله: «ألا ارعواء» حيث أبقي للا نافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

(١) ينسب هذا البيت لحسان بن ثابت من قصيدة يهجو فيها بني الحارث بن كعب رهط النجاشي الشاعر. ويروى مكان ويروى أيضاً

(اللفظة): «العادية» هي الخيل تعدو بأصحابها «التجشؤ» تنفس المعدة عند الإمتلاء «التنانير» جمع تنور وهو نوع من كوانين الوقود أو الذي يختبئ فيه.

(الإعراب) (ألا) الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس (طعان) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (ألا) الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس (فرسان) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (عادية) صفة لفرسان منصوبة بالفتحة الظاهرة على محل اسم لا وخبر لا محذوف (إلا) أداة استثناء (تجشؤكم) روي بالرفع والنصب فعلى الرفع بدل من موضع (طعان) على لغة بني تميم وإذا نصب فعلى الاستثناء، وتجشؤ مضاف وكاف المخاطبين مضاف إليه، والميم علامة الجمع (حول) ظرف منصوب متعلق بتجشؤ، وحول مضاف و(التنانير) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره.

(الشاهد فيه) قوله: (ألا طعان ألا فرسان) حيث عملت ألا عمل لا النافية للجنس لأن معناها كمعناها وإن كانت ألف الاستفهام داخلة عليها للتقرير.

(٢) ينسب هذا البيت لعمر بن قعاس أو قنعاس المرادي المذحجي.

(اللفظة): «المحصلة» المرأة تحصل تراب المعدن.

فليس من هذا الباب بل نصب رجلاً بفعل مقدر تقديره ألا تروني رجلاً، وقال يونس: هو من هذا الباب ونونه مضطراً (والتمني) نحو: «ألا ماء أشربه» (والعرض) نحو: «ألا نزول عندي».

(ونعت) اسم لا (المبني) لا المعرب وذلك في النعت (الأول^(١)) من النعوت والصفات وذلك النعت (مفرداً) أي^(٢) يلي اسم لا لا يفصل، يحتز من المضاف والمشبّه به كما تقدم، وذلك النعت يليه أي: يلي اسم لا لا يفصل بينهما فاصل، فإذا جمع الشروط فهو حيثند (مبني) على الفتح لتن: زيل الصفة والموصوف من: زلة اسم واحد (ومعرب) وإعرابه (رفعاً) على محل اسم لا (ونصباً) على لفظه وإن كانت حركته بنائية وحركة النعت إعرابية؛ فلأن البناء في المنعوت عارض فأشبهت حركته حركة الإعراب (مثل: «لا رجل ظريف») هذا مثال ما جمع القيود (وظريف وظريفاً) وكذلك فيما تكرر المنفي^(٣) فيه بعد لا نحو: «لا ماء ماء بارداً»

(الإعراب) (ألا) أداة عرض (رجلاً) مفعول لفعل محذوف تقديره ألا تروني رجلاً (جزاء) فعل ماض وهاء الغائب مفعول به أول (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة (خبراً) مفعول ثان، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب دعائية (يدل) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على رجل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لرجل (على محصلة) جار ومجرور متعلق ببدل (تبيت) فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر يعود على محصلة، وخبره في بيت بعد هذا قوله: ترجل. الخ (الشاهد فيه) قوله: (ألا رجلاً) حيث نصب رجلاً بفعل محذوف وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (ألا) حيث وقعت للعرض والتحضيض، ومعناها طلب الشيء، ولكن العرض طلب بلين، والتحضيض بحث (والمعنى) ألا تروني رجلاً.

- (١) الأول زائد مستغنى عنه؛ لأنه لو قال: ونعت المبني مفرداً يليه استغنى عن ذكر الأول لأن النعت إذا كان يليه كان أولاً.
- (٢) في خ/ه: (أي: يلي اسم لا لا يفصل) غير موجود.
- (٣) يعني: لا فرق بين عدم تكرر المنفي نحو: «لا رجل» وبين تكرره نحو: «لاماء ماء» فإنه يجوز في نعتهما الثلاثة الوجوه فالمقصود أنه يجوز هنا في بارد البناء والإعراب على اللفظ في المحل. وفي (المخالدي) فإن شئت الثاني بنيت نظراً إلى كونه تكريراً لفظياً، وإن شئت أعربته رفعاً ونصباً؛ لأنك لما وصفته صار مع صفته كأنه وصف الأول، وأما الوصف أعني بارداً فليس فيه إلا الإعراب فينظر.

(ولا^(١)) يجمع الشروط المذكورة بل يختل منها ولو شرطاً واحداً (فالإهراب) رفعاً على المحل ونصباً على اللفظ. مثاله في تابع المعرب: «لا^(٢) غلام رجل ظريف وظريفاً»، والنعت الثاني «لا رجل ظريف كريم وكريماً» ومثاله في النعت المضاف «لا رجل صاحب صدق وصاحب صدق» ومثاله في المفصول بينه وبين الاسم «لا رجل في الدار ظريف وظريفاً».

(والمعطف^(٣)) بالحرف (على اللفظ) أي: على لفظ اسم لا (وعلى المحل) أي: على محله (جائز^(٤) مثل) قول الفرزدق:

١٤٥ - (لا أب وابناً) مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا^(٥)

(١) أي: وإن لم يكن النعت كذلك بل كان غير أول مضافاً أو مشبهاً به أو مفصولاً. (هامة).

(٢) لانتهاء الوجه الأول والثالث من الثلاثة الأوجه المذكورة إذ ليس هو المبني وأيضاً بعد منها. نجم

(٣) أي: على اسم لا المبني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير «لا» في المعطوف فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو: «لا غلام لك والفرس» وإذا كان «لا» مكرر في المعطوف فتحكمه ما علم في قوله: «لا حول ولا قوة إلا بالله». (جامي). وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى، كذا ذكره الأندلسي. (جامي).

(٤) في خ/ه: بزيادة إذا كان المضاف نكرة وإلا فالرفع فقط لأن «لا» لا تعمل في المعارف.

(٥) هذا من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل، وقال ابن هشام في شواهد: إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة. وقيل بأن البيت (للربيع بن ضبع)

(اللغة): «مروان» المقصود به مروان بن الحكم وبابنه عبد الملك بن مروان. «ارتدى» الرداء الثوب يلتحف به و(الإزار) نحوه.

(الإهراب) (لا) نافية للجنس (أب) اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب (وابناً) الواو عاطفة وابناً معطوف على محل اسم لا والمعطوف على المنصوب منصوب (مثل) يجوز فيه النصب والرفع أما النصب فعلى أن يكون صفة لاسم لا، وما عطف عليه، وعلى هذا الإهراب يكون خبر لا محذوفاً، والتقدير لا أب وابناً مماثلين لمروان وابنه موجودان، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا، ومثل مضاف و(مروان) مضاف إليه مجرور بالفتحة، لأنه

على لفظ أب^(١)، وإن كان حركته بنائية فهي تشبه حركة الإعراب لعروضها (وابن) بالرفع على محل اسم لا؛ إذ هو مرفوع في الأصل (ومثل^(٢) لا أباً له ولا غلامي له جائز^(٣)) وإن كان تبقىة الألف في أباً مع وجود اللام في له خلاف القياس، إذ القياس حذف الألف مع بقاء اللام فيقال: لا أب له فيكون اسمها مفرداً مبنياً معها أو حذف اللام مع تبقىة الألف وإضافة اسمها إلى الهاء فيقال: لا أباه ويكون معرباً لكنه يلزم من هذا أن يكون اسم لا معرفة وكذلك «لا غلامي له» فادخلوا اللام في له إيداناً بالانفصال لئلا يكون اسم لا معرفة وأبقوا الألف في لا أباً وحذفوا نون غلامي (تشبيها له) أي: لهذا الكلام في المثاليين ونحوهما (بالمضاف)

لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون (وابنه) الواو عاطفة وابن معطوف على مروان وابن مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط (هو) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير إذا ارتدى وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها (بالمجد) جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف (ارتدى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى مروان والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة (وتأزرا) الواو عاطفة، وتأزر فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية.

(الشاهد فيه) قوله: (لا أب وابنا) حيث عطف على اسم لا النافية للجنس، ولم يكررها وجاء بالمعطوف منصوباً لأنه عطفه على محل اسم لا، وهو مبني على الفتح في محل نصب.

- (١) في خ/ه: على لفظ اسم (لا).
(٢) أي: كل تركيب يكون بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذلك الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو: «أب» وحذف النون من نحو: غلامي. (جامي).

- (٣) يعني أن الكثير أن يقال: لا أب له، ولا غلامين له فيكونان مبنين على ما ذكرنا، وجاز أيضاً يعني: أنه جاء على قلة في المثنى، وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن تُعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثنى والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ فيقال: لا غلامي لك، ولا مسلمي لك، ولا أباً له، ولا أخاً له فتكون معربة اتفاقاً، وأجاز سيبويه أن يكون «لا غلام لك» مثله أعني، يكون مضافاً واللام زائدة ليكون معرباً. هـ. (نجم الدين).

والمضاف إليه (لمشاركته) أي: مشاركة لا أباً له، ولا غلامي له ونحو له أي: للمضاف (في أصل^(١) معناه) في كون المضاف وهو أباه في قولك لا أباً له من حيث كون الأبوة فيهما جميعاً منسوبة إلى الضمير المذكور ومن هذا قول الشاعر:

١٤٦ - يا تيم تيم عدي لا أباً لكم لا يلقينكم في سوءة عمر^(٢)

وقول الآخر:

١٤٧ - هم هدموا بيتك لا أبالك وزعموا أنك لا أخالك^(٣)

(١) أي: في أصل معنى المضاف، وذلك أن أصل معنى المضاف الذي هو أبوك وأصله أب لك كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثم لما حذف اللام، وأضيف صار المضاف معرفة ففي أبوك تخصيص أصلي، وتعريف حادث بالإضافة، وأب لك شارك «أبوك» في التخصيص الذي هو أصل معناه. (نجم الدين) الرضي.

(٢) ينسب هذا البيت لجريز بن عطية.

(اللغة): «تيم» ابن عبد مناه «عدي» هو عدي بن عبد مناه نسبة إلى أخيه «عمر» هو ابن لجأ، كان ممن يحاجبه جريز «السوءة» الفعلة القبيحة.

تقدم إعراب هذا البيت برقم (٦٨).

(الشاهد فيه) قوله: «لا أباً لكم» حيث نصب المنفي بلا وحذف تنوينه للإضافة على مذهب سيبويه واللام لتأكيد الإضافة.

(٣) ورد البيت بلا نسبة.

(اللغة): «الهدم» هدمه من باب ضرب فانهدم، وتهدم وهدموا يبتعثهم شدد للكثرة «زعموا» زعم يزعم زُعماً بالحركات الثلاث على زأي: المصدر أي: قال.

(الإعراب): (هم) ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (هدموا) هدم فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، وفاعله الضمير البارز الواو مبني على السكون في محل رفع (بيتك) بيت مفعول به للفعل هدم منصوب بالفتحة الظاهرة، وبيت مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (لا) نافية للجنس (أباً) اسم لا (لك) اللام حرف جر زائد، وكاف المخاطب مجرور به، وأباً مضاف والكاف مضاف إليه، وخبر لا محذوف (وزعموا) الواو عاطفة، وزعم فعل ماض، وواو الضمير فاعله (أنك) أن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها مبني على الفتح في محل نصب

وقول الآخر:

١٤٨ - لا تعنِينَ بما أسبابه عسرت فلا يدي لا مرئ إلا بما قدرا^(١)

(لا) نافية للجنس (أخا) اسمه (لك) اللام حرف جر زائد وكاف المخاطب مجرور باللام وأخا مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه والألف للإطلاق وخبر لا محذوف والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن وجملة أن المصدرية في تأويل مفرد مفعول به لزعم ساد مسد مفعولي زعم.

(الشاهد فيه) قوله: (لا أبا لكا) وقوله: (لا أخا لكا) والكلام فيه كالبيت السابق.

(١) لم أعثر على قائله

(اللغة): «تعنِينَ» عنى بحاجته يعني بها على ما لم يُسَمَّ فاعله عناية فهو بها معني على مفعول، وإذا أمرت منه قلت: لتعنَّ بحاجتي «عسرت» بسكون السين وضمها ضد اليسر وقد عسر الأمر بالضم عسراً فهو عسير «قدرا» القدر والقدر أيضاً ما يقدره الله من القضاء.

(الإعراب): (لا) ناهية (تعنِينَ) فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم بلا الناهية ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (بما) الباء حرف جر وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بتعنِينَ (أسبابه) أسباب مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وأسباب مضاف وهاء الغائب مضاف إليه (عسرت) عسر فعل ماضٍ والثاء تاء، التانيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على أسبابه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (فلا) الفاء للتعليل ولا نافية للجنس (يدي) اسم لا (لامرئ) اللام حرف جر زائد، وامرئ اسم مجرور باللام الزائدة، ويدي مضاف، وامرئ مضاف إليه، وخبر لا محذوف (إلا) أداة استثناء مفرغ (بما) الباء حرف جر وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف (قدرا) قدر فعل ماضٍ مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما، والجملة من الفعل ونائبه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(الشاهد فيه) قوله: (فلا يدي لامرئ) وفيه مذاهب أولها: أن يدي اسم مضاف إلى المجرور باللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تعلق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة، وثانيها: أنه اسم غير مضاف عومل معاملة المضاف في الإعراب والمجرور باللام في موضع الصفة له وهي متعلقة بمحذوف، والخبر أيضاً محذوف، وثالثها: أنه اسم غير مضاف جاء على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر، وكذلك القول في لا أبا لك.

ونحو: ذلك (ومن^(١) ثم لم يجز لا أباً فيها^(٢)) لأن الإضافة لا تكون بمعنى في إلا في الظروف وهذا ليس بظرف للمضاف، وإنما يقال: «لا أب فيها» بالفتح فقط فلم يشارك المضاف هذا في أصل معناه (وليس) لا أباً له ونحو: (بمضاف) على الحقيقة (لفساد^(٣) المعنى) إذ لو حكمنا بأنه مضاف على الحقيقة أدى إلى عمل لا في المعارف وهو لا يجوز، قال ركن الدين: ولأنا لو قلنا: إنه مضاف كان معناه لا أباه، فتبقى لا بلا خبر (خلافاً^(٤) لسيبويه^(٥)) فجعله مضافاً على الحقيقة واللام مقحمة لتأكيد الإضافة كما في قوله: «يابؤس للحرب» ونحوه: (و) قد (يحذف) اسم لا لقيام القرينة الدالة عليه كما (في لا عليك) أي: لا بأس^(٦) عليك وقد يحذف خبرها نحو: «لا بأس» أي: عليك.

(١) أي: ومن أجل أن جواز مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص.

(٢) لعدم الاختصاص فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا يصح إضافته إلى الدار فكيف يشبه تركيب «لا أباً فيها» بتركيب مضاف فيه الأب إلى الدار لمشاركته له في الأصل معناه. (جامي).

(٣) لأنه لو كان مضافاً كان معرفة فيلزم الإستواء بين المعرفة وهو لا أباً له وبين النكرة وهو لا أب له في (المعنى)، وهو فاسد لا متناع اتحاد اللفظين مع اختلافهما تعريفاً وتنكيراً. (هابة).

(٤) في خ/ه: بزيادة (ليونس)

(٥) قال: إن هذه اللام تأكيد للام الجر المقدرة فيكون فصلها بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل وحملهم على الفصل باللام قصد نصب المضاف المعروف بلا من غير تكرير تحقيقاً لفصلوا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه، وعدم التكرير، والدليل على قصدهم هذا الغرض أنهم لا يعاملونه هذه المعاملة حيث كان مضافاً إلى نكرة فلا يقولون: لا أب لرجل ولا غلامي لشخص. (خالدي).

(٦) قال (نجم الدين): ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر ولا الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يؤدي إلى الإجماع. وقولهم: «لا كزيد» إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون كزيد اسمها، والخبر محذوف أي: لا مثله موجود، وجاز أن يكون خبراً أي: لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفاً فالاسم محذوف أي: لا أحد كزيد. (جامي) والله أعلم.

[خير ما ولا المشبهتين بليس]

(خير ما ولا المشبهتين بليس) هذا من جملة المنصوبات وقد تقدم وجه الشبه وحقيقته (هو المسند) عم كل مسند (بعد دخولها) خرج ماعداها (وهي لغة أهل الحجاز) أي: إعمال ما ولا عمل ليس، وإعمال (ما) عمل ليس ورد التن: زيل قال تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١) و﴿مَا هُكَ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٢) وغير ذلك، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ويقرءون ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ إلا من درى منهم كيف هي في المصحف ؟، قال الكوفيون: وما ورد بعدهما منصوباً فهو بنزع الباء^(٣) (وإذا زيدت^(٤) إن مع ما^(٥)) نحو: «ما إن زيد قائم» ونحو: قول الشاعر:

١٤٩ - فما إن طبنا جبن ولكن مناينا ودولة آخرينا^(٦)



- (١) من الآية (٣١) من سورة يوسف.
 - (٢) من سورة المجادلة من الآية (٢).
 - (٣) وليس بشيء؛ لأن الباء زائدة وإذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة، وأيضاً ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينصب بالمفعولية وذلك؛ لأن الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلاً لكونه مفعولاً؛ إذ لا يمكن نصبه لفظاً بسبب الجار فإذا عدم الجار ظهر عليه المقدر هذا. مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده ليس بقياس إلا مع أن وأن. (نجم الدين).
 - (٤) وحيث اجتمعت «ما» و«إن» فإن تقدمت «ما» على «إن» فهي أي: «ما» نافية و«إن» زائدة نحو المثال والبيت وإن تقدمت «إن» على «ما» فهي أي: «إن» شرطية و«ما» زائدة نحو: ﴿وَلَمَّا تَخَفَّتْ مِنْ قَوْمٍ حَيَاتُهُ﴾ [الأنفال: ٥٨]. (قواعد).
 - (٥) قيل: إنما خص «ما» بالذكر؛ لأنها لا تزداد مع لا في استعمالهم، وهذه زائدة عند البصريين و«ما» فيه مؤكدة عند الكوفيين. (جامي).
 - (٦) البيت لفروة بن مسيك والكميت في شرح المفصل.
- (اللغة): (طبنا) أي: عادتنا و(الجبن) خلاف الشجاعة و(المنايا) جمع منية الموت و(الدولة) النصر في الحرب بمعنى الغلبة فقله: مناينا أي: قدر الله علينا بالمنايا التي أخذت أكثرنا وقوله: ودولة آخرينا أي: جاءت دولة آخرين أي: حرب آخرين.
- (الإعراب): (فما) نافية تعمل عمل ليس، وأهملت هنا لزيادة (إن) إن زائدة (طبنا) طب

(أو انتقض النفي بإلا) نحو: «ما زيد إلا قائم» قال تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل﴾^(١) (أو تقدم الخبر) نحو: «ما قائم زيد» (بطل)^(٢) العمل) أي: عمل «ما» في الصور كلها لضعفها بالفصل وانتقاض النفي وتقدم خبرها وفي لا أولى، وكذلك إذا تقدم معمول خبرها على اسمها بطل عملها^(٣) كقول الشاعر:

١٥٠ - وما كل من وافى منى أنا عارف^(٤)

مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وطب مضاف ونا المتكلم ومعه غيره مضاف إليه (جبن) خبر المبتدأ (ولكن) الواو عاطفة ولكن حرف استدراك (منايانا) منايا مبتدأ حذف خبره تقديره: ولكن منايانا قضى الله بها، ومنايا مضاف ونا المتكلم ومعه غيره مضاف إليه (ودولة) الواو عاطفة ودولة معطوف على منايا فهو مبتدأ حذف خبره أيضاً، تقديره ودولة (آخرين) جاءت، ودولة مضاف وآخرين مضاف إليه، وألفه للإطلاق. (الشاهد فيه) قوله: (ما إن طينا جبن) حيث زدت إن بعد ما النافية توكيداً فكفتها عن العمل.

- (١) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران.
- (٢) وإنما بطل العمل إذا حصل أحد هذه الثلاثة: لأنها لما كانت عاملاً ضعيفاً انزلت لأدنى عارض. (رضي).
- (٣) حيث كان المعمول غير ظرف، وأما الظرف فلا يبطل العمل مع تقدمه كقوله تعالى ﴿فَمَا يَنْكُرُونَ لِمَا صَنَعَهُ حَاجِيزِينَ﴾ [الحاقة: ١٧]. (خالدي)
- (٤) ينسب هذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي. هذا عجز بيت وصدده: وقالوا تعرفها المنازل من منى

(المعنى) ذكر أنه اجتمع بمحبوبه في الحج ثم فقدوها فسأل عنها فقالوا: له تعرفها أي: تطلبها، وسل عنها في منازل الحج من منى فقال لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأل. (الإهراب): (قالوا): فعل وفاعله (تعرفها) تعرف فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والضمير البارز مفعول به (المنازل) منصوب على نزع الخافض وأصله بالمنازل (من منى) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل (وما) الواو عاطفة وما نافية (كل) مفعول به لقوله: عارف الآتي وكل مضاف و(من) اسم موصول مضاف إليه (وافى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى مَنْ (منى) مفعول به لواو والجملة من الفعل

وقد أجاز يونس إعمال «ما» مع انتقاض النفي كقول الشاعر:

١٥١ - وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا^(١)

وأجاز سيويه عملها مع تقدم الخبر كقول الشاعر:

والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (أنا) ضمير منفصل مبتدأ (عارف) خبر
المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله: (ما كل من والى منى أنا عارف) بنصب كل فإن ما أها هنا - نافية وقد
وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها، وهو قوله: عارف ومعموله وهو قوله: كل
لأن عارفا اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً.

(١) هذا البيت أنشده ابن جني ونسبه إلى بعض الأعراب ولم يعينه.

(اللمعة): (الدهر) الزمان (منجنونا) هي الدولاب التي يستقى عليها وقال ابن سيدة المنجنون
أداة الساقية التي تدور والأكثر فيها التأنيث (معذباً) اسم مفعول من التعذيب يقال: هو
مصدر ميمي من التعذيب.

(الإعراب): (ما) نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر (الدهر) اسمها مرفوع
بالضمة الظاهرة (إلا) أداة استثناء ملغاة لا عمل لها (منجنونا) خبر ما النافية (بأهله) جار
ومجرور متعلق بالفعل العامل في المنجنون على اختلاف التخريج الذي سيمر عند بيان
الاستشهاد بالبيت، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (وما) الراو عاطفة وما نافية
تعمل عمل ليس (صاحب) اسمها وهو مضاف و(الحاجات) مضاف إليه (إلا) أداة استثناء
ملغاة لا عمل لها (معذباً) خبر ما النافية.

(الشاهد فيه) قوله: (وما الدهر إلا منجنونا) وقوله: (وما صاحب الحاجات إلا معذباً) فإن
الظاهر أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر
مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول إلا عليه، وقد تمسك بهذا الظاهر يونس بن حبيب
شيخ سيويه، وتبعه الشلوبين على ذلك زعماء أن انتفاء نفي خبر ما لا يمنع من إعمالها عمل
ليس استناداً إلى هذا الظاهر، والجمهور يؤولون هذا البيت أن كلاً من منجنونا ومعذباً
مفعول به لفعل محذوف أي: وما الدهر إلا يشبه منجنونا، وما صاحب الحاجات إلا يشبه
معذباً أو مفعول مطلق بفعل محذوف، والتقدير وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما
صاحب الحاجات إلا يعذب معذباً، ومعذب مصدر ميمي بمعنى التعذيب، والدهر
وصاحب الحاجات مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدرة بعدهما.

١٥٢ - فأصبحوا قد أحاد الله نعمتهم إذ هم قریش وإذ ما مثلهم بشر^(١)

(و إذا عطف عليه) أي: على الخبر (بموجب) وهو بل ولكن لأنهما بمثابة إلا من حيث إنما بعدهما يخالف ما قبلهما فتقول: «ما زيد قائما بل قاعد» و«ما عمرو واقفاً لكن سائر» فلذلك قال الشيخ: (فالرفع لا زم) يعني في المعطوف حملاً على محل خبر ما ولا أو على أنه خبر محذوف المبتدأ أي: بل هو قاعد ونحو: ذلك.

[المجرورات]

(المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه) أي: أسماء مشتملة على الجر (والمضاف إليه^(٢)) في أصل وضع اللغة (كل اسم)

(١) ينسب هذا البيت للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز.

(اللغة): (أصبح): هنا بمعنى صار (أحاد الله نعمتهم): ردها عليهم أراد بالنعمة البسط في السلطان على سائر العرب (قریش): قبيلة النبي محمد ﷺ ومنها بنو أمية قوم عمر بن العزيز.

(الإعراب): (أصبحوا): أصبح فعل ماض ناقص وراو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع (قد) حرف تحقيق (أحاد) فعل ماض (الله) لفظ الجلالة فاعل (نعمتهم) نعمة: مفعول به لأعاد والهاء مضاف إليه والميم دال على الجمع والجملة من الفعل والفاعل فيمحل نصب خبر أصبح (إذا) أداة تدل على التعليل، ويقال: ظرف مبني على السكون في محل نصب ويقال: حرف لا محل له من الإعراب (هم) ضمير منفصل مبتدأ (قریش) خبر المبتدأ (وإذا) الواو عاطفة وإذا تعليلية كالأولى (ما مثلهم) ما نافية تعمل عمل ليس مثل خبر مقدم على اسمها ومثل مضاف وهاء الغائب مضاف إليه، والميم علامة الجمع (بشر) اسم ما مؤخر.

(الشاهد فيه) قوله: «ما مثلهم بشر» تقديم خبر «ما» منصوباً، والفرزدق تميمي يرفعه مؤخراً فكيف إذا تقدم. قال سيويه بعد إنشاده هذا البيت: وهذا لا يكاد يعرف، قال (نجم الدين): إن سيويه أنكر نصب مثلهم؛ لأن الشاعر تميمي.

(٢) اختلف الناس في العامل في المضاف إليه فمنهم من قال: العامل فيه الاسم المضاف، ومنهم من قال: معنى الإضافة، ومنهم من قال: الحرف المقدر، ومنهم من قال: الاسم المضاف لنيابته مناب الحرف، وهذا هو الصحيح. فإن قيل: ما الفرق بين هذا وبين الأول؟ قيل: إن صاحب القول الأول جعل العامل المضاف بعينه، وهذا جعله عاملاً للنيابة.

أو ما في حكمه^(١) (نسب إليه شيء بواسطة حرف^(٢) جر لفظاً^(٣)) ذلك الحرف نحو: «مررت بزيد» و«أنا مار بزيد» و«ضارب له» و«مضروب بسوط» و«خاتم من فضة» و«ضرب في اليوم» وهذه تسمى الإضافة اللفظية عند أهل اللغة (أو تقديراً) ذلك الحرف نحو: «غلام زيد» و«ضارب عمرو» و«ضرب اليوم» و«خاتم فضة» ونحو: ذلك، ولا بد أن يكون ذلك الحرف المقدر (مراداً^(٤)) أي: مراداً في العمل كما مثلنا لا إذا كان غير مراد نحو: «سرت يوم الجمعة» فإن الحرف وإن كان مقدراً فهو غير مراد ومن شرط إرادة حرف الجر أن يكون المضاف اسماً كما سيأتي، وهذه الإضافة المعنوية في عرف أهل اللغة (فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً) يحتز من الفعل فلا يقدر فيه الحرف بل نلفظ به «كمررت بزيد» ولا بد أن يكون الاسم المضاف (مجرداً تنوينه) أو ما يقوم مقامه وجوباً (لأجلها^(٥)) أي: لأجل الإضافة نحو: «غلام زيد» و«ضارب عمرو» و«ضارب بكر» وذلك لأن التنوين والنون يؤذنان بالانفصال، والإضافة تؤذن بالاتصال، ولا يكون الشيء متصلاً منفصلاً في حالة واحدة فوجب حذف التنوين ونحو: لذلك (و) الشيخ أراد أن يحد الإضافة في اصطلاح النحاة فقال: «هي قسمان معنوية^(٦)»

(١) نحو: - ﴿هَلَّا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] و﴿يَوْمَ يُفْعُ فِي الصُّورِ﴾ [طه: ١٠٢] و«جلست حيث جلس زيد».

(٢) يخرج الفاعل والمفعول فإنه نسب إليه شيء لا بواسطة حرف. (إسماعيل).

(٣) انتصاب لفظاً أو تقديراً على الحال وذو الحال (حرف جر) وإن كان نكرة لا اختصاصه بالإضافة والعامل معنى بواسطة أي: يتوصل بالحرف ظاهراً أو مقدراً، وقوله: مراداً حال بعد حال مفرداً.

(٤) في العمل لا في التقدير فإنه مراد في الظرف والمفعول له. (نجم الدين).

- الفرق بين المقدر والمراد، فالمراد ماحذف مع بقاء عمله لنيابة غيره منابه كغلام زيد، والمقدر ماحذف ولم يبق عمله كسرت يوم الجمعة. (جامي). (فائدة) اعلم أن تقدير الجار لا يلزم إلا في الإضافة المعنوية. (جامي).

(٥) يحتز مما جرد لا لأجلها بل للتعريف أو لغير المنصرف. (نجم الدين).

(٦) أي: منسوبة إلى (المعنى)؛ لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفاً أو تخصيصاً. (بخالدي).

ولفظية^(١) فالمعنوية شرطها (أن يكون المضاف غير صفة) يحترز من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كما سيأتي (مضافة إلى معمولها) يحترز من الصفة المضافة إلى معمولها نحو: «ضارب زيد الآن أو غداً» فإن إضافتها لفظية ويدخل في هذا الصفة المضافة إلى غير معمولها فإن إضافتها معنوية نحو: «مصارع مصر» و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٢)؛ لأن المضاف إليه مقدر. أي: مصارع الناس في مصر، ومالك الأمر في يوم الدين، وكذا إذا كان اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الماضي فإضافته معنوية إذ لا يعمل حينئذ في الأصح نحو: «ضارب زيد أمس»، وإضافة المصدر إلى معموله مطلقاً^(٣)، وإضافة أفعال التفضيل إذ لا يعمل في مظهر معنوية نحو: «أفضل الناس» ذكره ركن الدين (و) الإضافة المعنوية (هي) على أحد ثلاثة معانٍ^(٤) إما (بمعنى اللام^(٥)) التي للملك نحو: «غلام زيد»^(٦) و«فرس عمرو» و«دار بكر» و«ثوب خالد» أو للإختصاص نحو: «جل الفرس» أي: مختص بها ونحو: ذلك وهذا (فيما عدا جنس المضاف وظرفه) يعني ليس المضاف إليه بجنس للمضاف ولا ظرف له (أو) تكون الإضافة (بمعنى من في جنس المضاف) نحو:

(١) أي: منسوبة إلى اللفظ دون (المعنى) لعدم سرايتها إليه. (جامي).

(٢) من سورة الفاتحة الآية (٤).

(٣) سواء أضيف إلى فاعله أو مفعوله ذكر معناه في «الرصا ص».

(٤) وقال (نجم الدين): ليست إلا قسمين إما بمعنى اللام أو بمعنى من، وجعل ما جعله غيره بمعنى في من قسم اللام. فإن معنى «ضرب اليوم» ضرب له اختصاص باليوم لملازمة الوقوع، فإن قلت: فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى «من» أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام للإختصاص الواقع بين المبيّن والمبيّن. قلنا: نعم، لكن لما كانت الإضافة بمعنى في قليلاً ردها إلى الإضافة بمعنى اللام قليلاً للأقسام، وأما الإضافة بمعنى من (فهي كثيرة في كلامهم فالأولى بها أن تجعل قسماً على حدة. (جامي)

(٥) وسواء حسن إظهار اللام كقولك: «غلام زيد» أو لا يحسن كقوله تعالى: ﴿طُورِ سَيْنَاءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] ويوم الأحد.

(٦) يعني: في غلام زيد، فإن بين زيد وبين غلام خصوصية، وهي الملك ليست لغير زيد، وكذلك خاتم فضة، ففي فضة خصوصية وهي الجنسية ليست لغير الصفة، كذلك «ضرب اليوم» فإن في الثاني خصوصية، وهي الظرفية ليست لغير اليوم.

«باب ساج» و«خاتم حديد» و«غصن ريحان» و«عود رمان» و«جوزة قطن» و«سعف مقل» ونحو: ذلك، فإن الساج جنس للمضاف يعمه وغيره من سائر ما يصنع من الساج، وكذلك سائرهما، فهذه بمعنى أي: باب من ساج وقس باقيها، وهذا القسم الثاني (أو) تكون (بمعنى في في ظرفه) مثل: «ضرب اليوم» و«مكر الليل» أي: ضرب في اليوم ومكر في الليل، فإن المضاف إليه وهو الليل ظرف للمكر، وكذلك ما أشبهه.

(و) القسم الثالث (هو قليل مثل: «غلام زيد») هذا مثال القسم الأول (وخاتم فضة) هذا القسم الثاني (وضرب اليوم) هذا القسم الثالث وقد مثلناها (و) هذه الإضافة (تفيد تعريفاً^(١)) مع الإضافة إلى (المعرفة) إذ وضع الإضافة لخصوصية بين المضاف والمضاف إليه سواء كان ظاهراً نحو: «غلام زيد» أو مضمراً نحو: «ضربت غلامك وغلامي وغلامه» وكذا سائر المعارف إلا (مثل (و) غير (و) شبه) فلا تتعرف بإضافتها إلى المعرفة لتوغلها في الإبهام فيوصف بها النكرة إذ قولك: «مررت برجل غيرك» يحتمل المغايرة في الذات وفي الصفة وفي الفعل، وكذلك مثل وشبه إلا حيث يشتهر^(٢) المضاف بمغايرة المضاف إليه وبمماثلته أو بمشابهته فلا يبقى احتمال كقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) فالمنعم عليهم غير المغضوب عليهم فتعرفت غير حيثل، وصح وصف المعرفة بها، فإن لم يكن كذلك لم تتعرف فتوصف بها النكرة مثل: «مررت برجل غيرك» ويدخل عليها رب نحو: قول الشاعر:

(١) إنما قال: تعريفاً مع المعرفة؛ لأن وضعها لتفيد أن لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للثاني معه مثلاً إذا قلت: «غلام زيد راكب» ولزيد غلمان كثيرة فلا بد أن يشار به إلى غلام من غلمانه له مزيد اختصاص بزيد إما بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاماً له، أو بكونه غلاماً معهوداً. (نجم الدين).

(٢) هكذا الموجود في كتب هذا الفن، والأوضح أن يقال: إلا أن يشتهر موصوف المضاف بمغايرة المضاف إليه. كقولهم: عليك بالحركة غير السكون. (نجم الدين).

(٣) من سورة الفاتحة آية (٢).

١٥٣ - يارب غيرك في النساء غريزة بيضاء قد تمتعتها بطلاق^(١)

(و) تفيد (تخصيصاً مع) الإضافة إلى (النكرة) نحو: «غلام رجل» فتخصص عن غلام الأنثى، والصبي، والخثى (وشرطها) أي: شرط الإضافة المعنوية (تجريد^(٢) المضاف من التعريف) إذ لو أضيفت معرفة إلى معرفة نحو: «الغلام زيد» جمعت بين تعريفين، وإن أضفت معرفة إلى نكرة فالتعريف أقوى من التخصيص فلافائدة حيثث في الإضافة (وما أجازته الكوفيون) ونقلوه عن بعض العرب (من) أنهم يجيزون إضافة العدد إلى المعدود خاصة؛ لأن العدد هو المقصود^(٣) فعرف،

(١) ينسب هذا البيت لأبي محجن الثقفي.

(اللفة): «الغريزة» الشابة الحديثة، لم تجرب الأمور، ولم تكن تعلم ما يعلمه النساء من الحب «تمتعها بطلاق» أي: عند طلاقها، والمتعة ما وصلت به المرأة بعد الطلاق من ثوب أرواحهم أودراهم أو طعام أو نحو.

(الإعراب): (يا) حرف نداء والمنادى محذوف (وب) حرف جر (غيرك) غير مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجر الشبيه بالزائد وغير مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه (في النساء) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لغير؛ لأنها لا تعرف بالإضافة (غريزة) صفة لغير مجرور، وصفة المجرور مجرور، ويروى غريزة بالرفع فتكون أيضاً صفة على محل غير (بيضاء) صفة أيضاً مجرورة بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف نيابة عن الكسرة (قد) حرف تحقيق (تمتعها) متع فعل ماض وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع وضمير الغائبة مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ غيرك (بطلاق) جار ومجرور متعلق بالفعل متع.

(الشاهد فيه) قوله: (غيرك) فقد جعل الشاعر كلمة غير وهي مضافة إلى معرفة في معنى نكرة مفردة، وجعله بمنزلة المضاف الذي فيه معنى الانفصال فأدخل عليه رب.

(٢) فإن قيل: التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في (غلام زيد) تعريف حتى جرد منه، قيل: المراد إخلاؤه حقيقة بأن كان باللام فيحذف لاه، أو علماً فيؤول، أو حكماً كما في «غلام زيد» فتزِيل الممكن تنزيل المتحقق، وأما المضمرات والمبهمات فلا تضاف لتعذر تنكيرها.

(٣) وفي هذه العلة نظراً؛ لأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز، وإنما جيء بالعدد لنصوصية كمية المميز ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو: رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يأت بالعدد- ولأن كل ما ذكر حاصل في خاتم فضة، ولم يسمع الخاتم الفضة، ولا الخاتم فضة. (نجم الدين).

وأضيف إلى المعدود لتبيين الجنس (نحو: الثلاثة^(١) الأثواب و، شبهه من العدد) كالعشرة الدراهم، فهذا القول (ضعيف) لمخالفته القياس من حيث الجمع بين تعريفين، واستعمال الفصحاء، إذ الوارد عنهم خلافه كقول ذي الرمة:

١٥٤ - وهل يرجع التسليم أويكشف العما ثلاث الأثافي والديار البلاقع^(٢)
وقول الفرزدق:

١٥٥ - مازال مذ عقدت يداه إزاره فسمما فأدرك خمسة الأشبار^(٣)

(١) ومنه قول الشاعر

والشرق نحو الغرب أقرب خطه من بعد ذاك الستة الأشبار

(٢) البيت لذي الرمة ويروى (أو يرفع) مكان يكشف و(البكاء) مكان العمى.

(اللغة): «البلاقع» يقال: أرض بلقع وديار بلقع، والبلقعة الأرض القفر التي لا شيء بها يقال: (اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع) قلت: وهو حديث رسول الله ﷺ «الأثافي» الباقية في منازل الحبيبة.

(الإعراب): (وهل) حرف استفهام فيه معنى الإنكار (يرجع) فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة (التسليم) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (أو) حرف عطف (يكشف) فعل مضارع مرفوع (العمى) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر (ثلاث الأثافي) ثلاث فاعل يكشف، وفاعل يرجع مضمر فيه، لأنهما تنازعا في ثلاث، وثلاث مضاف والأثافي مضاف إليه (والديار) الواو عاطفة والديار معطوف على ثلاث والمعطوف على المرفوع مرفوع (البلاقع) صفة للديار وصفة المرفوع مرفوع.

(الشاهد فيه) إضافة ثلاث، وهي نكرة مجردة عن التعريف إلى قوله: الأثافي (وهو معرفة فالفصح هذا).

(٣) البيت للفرزدق يرثي فيه يزيد بن المهلب.

(اللغة): (ما زال مذ عقدت يداه إزاره) ويروى في مكان هذه العبارة: (وما زال مذ شد الإزار بكفه) ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزة حد الطفولة التي لم يكن يستطيع فيه أن يقضي حوائجه بنفسه و(الإزار) هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل (سما) شب وارتفع (فأدرك) أي: بلغ ووصل (خمس الأشبار) قال في الصحاح: يقال: غلام رباعي وخماسي أي: طوله خمسة أشبار أو أربعة أشبار ولا يقال: سباعي ولا سداسي لأنه إذا بلغ ستة أشبار صار رجلاً، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تحيلوا فيه الخير أو الشر. والخمسة الأشبار عنى بها

(واللفظية) في اصطلاح النحاة حقيقتها (أن يكون المضاف صفة) كاسم الفاعل واسم المفعول إذا^(١) كانا بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة مطلقاً نحو: «ضارب زيد» و«معمور الدار» وحسن الطبع» ونحو ذلك، وتكون تلك الصفة المذكورة (مضافة إلى معمولها) يحتز من «مُضارع مصر» و«مالك يوم الدين» و«أفضل الناس» كما تقدم (مثل: «ضارب زيد») و«جائلة الوشاح»^(٢) في اسم الفاعل مذكراً أو مؤنثاً (وحسن الوجة) وكريم الفعل و«صريح النسب» و«شحيح الورع» ونحو ذلك في الصفة المشبهة (ولا تفيد إلا تخفيفاً)^(٣) في اللفظ) وهو حذف التنوين في المفرد نحو: «ضاربُ زيد» والنون في المثني والمجموع نحو: «ضارباً

السيف وهو أطول ما يكون. وقيل: عصا الخطابة، وكانت مختصة بالملوك، وقيل: اعتدال القامة وقيل: القبر.

(الإهراب): (ما) حرف نفي (زال) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يزيد (مد) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب يتعلق بزال وقيل: هو في محل رفع مبتدأ، وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده (هقدت) عقد فعل ماض مبني على الفتح والتاء تاء التانيث (يداه) يدا فاعل عقد مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثني، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (فسماء) الفاء حرف عطف وسما فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (فأدرك) الفاء حرف عطف وأدرك فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى يزيد (خمس) مفعول به لأدرك وخمس مضاف و(الأشبار) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (الشاهد فيه) قوله: (فأدرك خمسة الأشبار) حيث جرد اسم العدد من آل المعرفة وأدخلها على المعدود حين أراد التعريف.

- (١) وهذا شرط في المنصوب، وأما المرفوع فإضافتها إليه لفظية مطلقاً. (نجم الدين).
- (٢) الوشاح بالضم والكسر من لؤلؤ وجوهر منظومان يُخالف بينهما معطوف أحدهما على الآخر، وأديم عريض يُرْصع بالجوهر فتشده المرأة بين عاتقها وكشحيها جمعه وشح وأوشحة ووشائح. (قاموس).
- (٣) والتخفيف اللفظي إما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل «ضارب زيد» أو حكماً كما في (حواج بيت الله)، أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل «ضارباً زيد» و«ضاربوا زيد» وإما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير، واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان أصله القائم غلامه، حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم،

زيد» و«ضابوا زيد»؛ لأنهم لم يقصدوا فيها إلا مجرد التخفيف والمعنى كما كان، إذ معنى ضارب زيد، وضاربٌ زيداً، سواء^(١) بدليل قوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطَرّاً﴾^(٢) فوصف عارض بمطرنا مع إضافته إلى الضمير فلم تقتض تعريفاً وقول الشاعر:

١٥٦ - يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منا وحرماناً^(٣)

وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط، وأما في المضاف والمضاف إليه معاً نحو: «زيد قائم الغلام» أصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستاره في الصفة. (جامي)

فإن قيل: يرد عليه «مررت برجل ضارب امرأة أو ضارب المرأة» فإنها إضافة لفظية وقد أفادت تخصيصاً فكيف يصح الحصر؟ قيل: إنها لم تغد تخصيصاً عند الإضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف (مررت بغلام رجل) فإنها تغد تخصيصاً عند الإضافة فأعرف هذا فإنه ينبغي أن يعرف في هذا المحل. (غاية تحقيق).

(١) في عدم التعريف والتخصيص.

(٢) من سورة الأحقاف من الآية (٢٤).

(٣) ينسب هذا البيت لجريز يهجو فيه الأخطل القطري الثعلبي.

(اللغة): (غابطنا) الغابط اسم فاعل من الغبطة بكسر الغين فسكون وهي أن يتمنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتمنى زوال ما عند غيره من الخير وقال الأعلام: هو من الغبطة وهي السرور (مباعدة) أراد بعداً عنكم (حرمان) بكسر فسكون أحد مصادر قولك: أحرمت فلاناً كذا أحرمة من باب ضرب إذا منعت.

«المعنى» يقول لصاحبه: رب من يغبطنا أي: يتمنى مثل ما لنا في ما يزعمه ويظنه لو عرف الحق وحاول الوصل لقي منك المباعدة والحرمان كما لقينا نحن منك.

(الإعراب): (يا) حرف تنبيه أو هو حرف نداء والنادى محذوف والتقدير يا هؤلاء رب غابطنا. الخ (رب) حرف جر شبهه بالزائد (غابطنا) غابط مبتدأ مرفوع بضمزة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وغابط مضاف ونا مضاف إليه (لو) حرف شرط غير جازم (كان) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا (يطلبكم) يطلب فعل مضارع مرفوع بالضمزة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى اسم كان، وضمير المخاطبين مفعول به، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها فعل الشرط للو

فأدخل رب على غابطنا، وقد أضافه إلى الضمير وهي لا تدخل إلا على النكرات (ومن ثم^(١) جاز «مرت برجل حسن الوجه» فوصف النكرة وهو رجل بحسن المضاف إلى الوجه المعروف باللام، فلو تعرفت الصفة المشبهة وهي حسن بالإضافة لم يجز وصف النكرة بها؛ إذ من شرط الصفة والموصوف التطابق تعريفاً وتنكيراً، وأيضاً قد ورد عن فصحاء العرب^(٢) وصف النكرة بالصفة المضافة إلى المعرفة (وامتنع) أن تصف المعرفة بالصفة المضافة إلى المعرفة فلا تقول (مرت بزيد حسن الوجه)؛ لأن حسن لم يتعرف بإضافته إلى الوجه. فلو وصفت المعرفة به وهو نكرة لم يتطابق الموصوف والصفة تعريفاً وذلك شرط كما يأتي (وجاز الضارباً زيد) والضاربوا زيد بحذف نون التثنية والجمع للإضافة فحصل الغرض المقصود منها هنا وهو التخفيف قال الله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(٣) (وامتنع

(لاقي) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً (مباعدة) مفعول به للاقى (منكم) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمباعدة (وحرماناً) الراو عاطفة، وحرماناً معطوف على مباعدة منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب الشرط، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور برب. (الشاهد فيه) قوله: (يا رب غابطنا) حيث جر غابطنا برب التي لا تدخل إلا على النكرة فدل على أن اسم الفاعل غابط لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير؛ إذ لو اكتسب التعريف لم تدخل عليه رب.

(١) أي: ومن جهة وجوب إفادة اللفظية التخفيف، وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص. (جامي). والمراد أن المشار إليه بشم وهو مجموع أمور ثلاثة، وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء التعريف، وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزام، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لا انتفاء التخصيص. (جامي).

(٢) قال الشاعر:

قد يشقن بالحرير وأبدین عيوناً حور المدامع نجلا
والحور في العين: شدة بياضها في شدة سوادها. والنجل: جمع نجلاء العين
الواسعة. (صحيح).

(٣) من سورة الحج من الآية (٣٥).

الضارب زيد) لأنها لم تفد تخفيفاً؛ لأن التنوين حذف لآلة التعريف إذ هي سابقة^(١) للإضافة حيث هي لتخفيف ذات الاسم، والإضافة لتخفيف عارض من عوارضها^(٢) فلم تأت الإضافة بفائدة حينئذ (خلافًا للفراء) فأجازه حملاً على دخول آلة التعريف بعد الإضافة فيكون حذف التنوين للإضافة، واستدلالاً بالبيت والمسائل الآتية، فقال الشيخ نقضاً لا حتجاجة بما يأتي: (وضعف^(٣))

١٥٧ - الواهب المائة الهجان وعندها عوداً تُزجى خلفها أطفالها^(٤)

(١) وإنما سقط التنوين مع لام التعريف لا ستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير، ولا تسقط النون؛ لأنها لا تكون علامة للتذكير، وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو: «يازيد» و«لارجل» بخلاف النون نحو: «يا زيدان» و«يا زيدون» و«لا مسلمين» و«لا مسلمين»؛ لأنها ليست للتمكين، وكذا يسقط التنوين رفعاً وجرّاً في الوقف بخلاف النون؛ لأنها متحركة وإسكان المتحرك يكفي في الوقف. (نجم الدين).

(٢) وعلل (نجم الدين) ذلك أن الألف واللام متقدمة خطأ وحساً، فدعوى تقدم الإضافة هو غير الظاهر. (معنى)

(٣) يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع الضارب زيد لعدم الفائدة في الإضافة، ولا يخفى أن فيه شوب مصادرة على المطلوب، اللهم إلا أن يقال: المراد به ضعف في الاستدلال به إذ لا نص فيه على الجر فإنه يحتمل النصب على المحل أو على أنه مفعول معه.

(٤) البيت للأعشى ميمون بن قيس ويروى (بينها) مكان (خلفها)

(اللغة): (الواهب): الذي يعطي بلا عوض (الهجان) بكسر الهاء الإبل البيض وهو لفظ يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم (عوداً) جمع عائد وهي الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياماً حتى يقوى ولدها، وسميت عائداً لأن ولدها يعوذها أي: يلجأ إليها، وهو جمع غريب، ويندر مثله في العربية (تزجى) تسوف.

(الإهراب): (الواهب) يجوز أن يكون مجروراً نعت لقيس المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هو الواهب وفي الواهب ضمير مستتر يعود إلى قيس والواهب مضاف و(المائة) مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله و(الهجان) بالجر بإضافة المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم

فعطف وعبدها على المائة المجرور بإضافة الواهب إليه، فكأنه قال: الواهب المائة الهجان والواهب عبدها مثل: «الضارب الرجل وزيد» أي: والضارب زيد، إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فهذا ضعيف لعدم إفادة التخفيف فلا يكون حجة ولا يقاس عليه، أو نقول: هو غير ضعيف لكنه يجوز في التابع، وهو المعطوف ما لا يجوز في المتبوع وهو المعطوف^(١) عليه؛ لأن المضاف غير مباشر للتابع لفظاً كما في «يا زيد والحارث» فجاز في التابع الوجهان^(٢) كما تقدم، وكما في قولهم: «رب شاة وسخلتها»^(٣) بدرهم فعطفوا المعرفة على المجرور برب وهو نكرة (و) احتج الفراء أيضاً بنحو: «الضارب الرجل» فقد أضيف المعرفة إلى المعرفة فلا تخفيف قلنا: (إنما جاز الضارب الرجل حملاً على المختار في الحسن^(٤) الوجه) كما سيأتي، أن المختار إضافة

العدد وتعريف المعدود معا أو نعت له على اللفظ (وعبدها) يروى بالنصب والجر فأما الجر فعل العطف على لفظ المائة وأما النصب فعل العطف على محله أو بإضمار عامل (هوذا) نعت للمائة وهو تابع للمحل (ترجى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المائة (خلفها) خلف ظرف متعلق بترجى وخلف مضاف وهاء مضاف إليه (أطفالها) أطفال مفعول به لترجى، وأطفال مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى النوق مضاف إليه.

(الشاهد فيه) عطف عبدها على المائة المجرور بإضافة الواهب إليه فكأنه قال: الواهب المائة الهجان والواهب عبدها، وهذا ضعيف لعدم إفادة التخفيف، وما سمع لا يقاس عليه.

- (١) في خ/ه: (وهو المعطوف عليه) غير موجود.
- (٢) ليس جواز الوجهين مقصوداً هنا، إنما المقصود عدم جواز مباشرة حرف النداء للتابع مع كونه مباشراً للمتبوع فاحتملوا تابعاً ما، لا يحتمل فيه متبوعاً. (سهدنا أحمد حابس).
- (٣) و(نجم الدين) جعل حكم الضمير حكم ما يعود إليه إن معرفة وإن نكرة، أهني: ضمير الغائب، فلا يتأول في سخلتها هذا التأويل. والله أعلم.
- (٤) حاصل الكلام فيه أن أصله الحسن وجهه، فخفف بحذف الضمير وتعويض اللام عنه؛ إذ هي أخف منه، ولثلا يضاف صريح المعرفة إلى صريح النكرة، ثم قبح فيه الرفع لخلو الصفة ومعمولها عن الضمير، ولم تحسن الإضافة؛ لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها كإضافة الشيء إلى نفسه، فنصبوا المعمول المعرفة تشبيهاً بالمفعول، ثم أضافوا الصفة

الحسن إلى الوجه، وقد أفادت تخفيفاً في اللفظ، وهو حذف الضمير من الوجه^(١)؛ إذ أصله الحسن وجهه، والضارب الرجل محمول عليه وإن كان لا تخفيف فيه، والجامع بينهما كون كل واحد منهما صفة معرفة باللام مضافة إلى معمولها المعروف به فليس مثل: «الضارب زيد» وأيضاً فقد حمل الحسن الوجه بنصب المعمول فيه على الضارب الرجل بنصب المعمول هنا، فكل واحد منهما محمول على الآخر، فاستوى حكمهما (و) احتج الفراء بقولهم: (الضاربك)^(٢) والضاربي والضاربه ونحوها مما أضيفت الصفة المعرفة فيه^(٣) إلى ضمير فإنه لم يفد تخفيفاً فهو كالضارب زيد، قلنا: إنما جاز الضاربك (وشبهه فيمن قال^(٤) إنه مضاف) أي: جعل الكاف مجروراً بإضافة الضارب إليه فأجاز ذلك (حماً على ضاربك) وضاربي وضاربه اللاتي قد حذف التنوين منها لا للتخفيف؛ بل لكونه يؤذن بالانفصال، والضمير المتصل الذي لم يعرض له ما يوجب فصله يؤذن بالاتصال فامتنع الجمع بين التنوين ووصل الضمير فحذفوا التنوين ونحوه في ضاربك وتثنيته وجمعه لهذا الغرض لا للتخفيف، وحمل عليه الضاربك، ومثناه^(٥) ومجموعه، والجامع بينهما كون كل واحد منهما صفة مضافة إلى ضمير متصل ومنه:

إلى منصوبها إذ المنصوب أجنبي فتحملت الصفة الضمير في الموضعين، فكان الجر هو المختار على وجه النصب؛ لعدم شبه المعمول فيه بحمل «الضارب الرجل» عليه في صحة الإضافة من دون تخفيف. ذكر معنى ذلك (نجم الدين).

(١) فإن قيل: لو سقط، فاللام قد جاءت في الوجه. قلت: اللام لا توازيه لخفتها، وثقله لما فيه من الحركة.

(٢) لأنهم قد حكموا في ضاربك بالإضافة من غير تخفيف. (خبیصی).

- وإنما قلنا: إن إضافة ضاربك ليست للتخفيف؛ لأنها لو كانت للتخفيف لم تلزم؛ لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم كما في ضارب زيد وضارب زيداً.

(٣) في خ/ه: (فيه) غير موجود.

(٤) في خ/ه: (فيمن جعله مضافاً)

(٥) أما مثني الضاربك ومجموعه الذي هو الضاربك والضاربوك فهما من القسم المحمول عليه لوجود النون فيهما فحذفت؛ لأنها تؤذن بالانفصال كالتنوين في نحو: «ضاربك». (سيدنا صديق).

- ١٥٨ - أيها الشاتمي لتحسب مثلي إنما أنت في الضلال تهيم^(١)
 وأما على كلام سيويه أن الكاف ونحوه في الضاربك ونحوه منصوب بالصفة
 المذكورة فلا حجة للفراء في ذلك، فأما إضافة^(٢) الصفة إلى الضمير المتصل مع
 بقاء نون الجمع المؤنثة بالانفصال في قولهم:
 ١٥٩ - هم الأمرون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا يوماً من الدهر معظماً^(٣)

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان.

(اللمعة) : «الشاتمي» الشتم السب، وبابه ضرب «الضلال» ضد الرشد «تهيم» رجل هائم
 وهيوم متحير

(الإهراب) : (أيها) أي : منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب والهاء
 للتنبيه (الشاتمي) الشاتم صفة لأي : وشاتم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (لتحسب)
 اللام للتعليل وتحسب فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن مضمرة بعد اللام، وعلامة
 نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وهو
 المفعول الأول (مثلي) مثل مفعول ثانٍ لتحسب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم
 منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (إنما)
 أداة حصر (أنت) ضمير منفصل مبتدأ (في الضلال) جار ومجرور متعلق بتهيم الآتي (تهيم)
 فعل مضارع مرفوع بالضم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من
 الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(الشاهد فيه) قوله : (الشاتمي) حيث أضاف اسم الفاعل إلى الضمير؛ لأنه لا سبيل إلى
 النصب لأن النصب يكون بثبوت النون أو بالتنوين.

(٢) يقال : لا إضافة لاحتمال أن يكون الضمير منصوباً فحق العبارة فأما الجمع بين النون
 والضمير المتصل في قوله . . . الخ اللهم إلا أن يراد بالإضافة الإضافة اللغوية. أعني
 النسبة استقام كلام السيد وهو اللائق.

(٣) البيت ورد بلا نسبة ويروى من محدث الأمر مكان (يوماً من الدهر)
 (اللمعة) «معظمًا» المعظم الأمر يعظم دفعه.

(الإهراب) : (هم) ضمير منفصل مبتدأ (الأمرون) خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر
 سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (الخير) منصوب على نزع الخافض
 و(الفاعلونه) الواو عاطفة، والفاعلون معطوف على الأمرون مرفوع بالواو، وفاعلون

فضعيف لا يقاس عليه (و) هذا حكم يتعلق بالإضافة، وهو أنه (لا يضاف اسم موصوف إلى صفته) لاقتضاء الصفة من حيث كونها صفة حكم التبعية للموصوف وهو المقصود بالنسبة، ومن حيث أنها مضاف إليها تصير^(١) مقصودة^(٢) بالنسبة، وأيضاً فالمضاف يعرب على حسب العوامل والمضاف إليه مجرور أبداً فيؤدي إلى اختلاف إعراب الصفة والموصوف، واتفاقه شرط^(٣) كما يأتي (ولا) يضاف أيضاً (صفة إلى موصوفها) لما ذكرناه آنفاً^(٤) ولأنه يلزم منه تقديم الصفة على موصوفها إذ المضاف سابق للمضاف إليه حتماً (و) ما ورد^(٥) من الأمثلة التي توهم أنه أضيف الموصوف فيها إلى صفته (مثل^(٦) «مسجد الجامع،

مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط و (ما) زائدة (خشوا) خشى فعل ماض والواو الضمير البارز فاعله (يوماً) منصوب على الظرفية متعلق بالفعل خشى (من الدهر) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم (معظماً) مفعول به لخشي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والجملة من خشى وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف بدل عليه سابق الكلام. (الشاهد فيه) قوله: (الفاعلونه) حيث جمع بين النون والضمير لضرورة الشعر.

- (١) في خ/ه: (تصير) غير موجودة.
- (٢) فيؤدي إلى التناقض وهو أنها مقصودة غير مقصودة.
- (٣) فتعذر فيه لفظاً ومعنى.
- (٤) أي: من أن الصفة من حيث الوصفية تقتضي حكم التبعية ومن حيث كونها مضافة حكم المقصود بالنسبة؛ لأن المضاف والمضاف إليه كليهما مقصودان بالنسبة، إذ النسبة تقتضي منسوباً ومنسوباً إليه، وتعذر ذلك لفظاً ومعنى.
- (٥) قوله: وما ورد من الأمثلة... الخ والكوفيون يحملونه على ظاهره، ويزعمون أنه من باب إضافة الموصوف إلى صفته.

أي: مسجد الوقت الجامع، وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة، وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، أي: أول ساعة بعد زوال الشمس، ويجعلونه نحو: «جرد قطيفة» بالتأويل كخاتم فضة؛ لأن (المعنى) شيء جرد أي: بال ثم حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين إذا تجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملاً أن يكون من الفضة ومن غيرها فالإضافة بمعنى من. (نجم الدين)

وجانب الغربي، وصلاة الأولى وبقلة الحمقاء^(١) ونحوه) كدار الآخرة فهذا كله (متأول) بأنه حذف المضاف إليه، وهذه الأسماء التي صورتها صورة المضاف إليه هي صفات له، تقديره مسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء، ودار الحياة الآخرة، والموجب لهذا التأويل المحافظة على عدم خرم قاعدة^(٢) العرب والنحاة (و) ما ورد من الأمثلة التي يتوهم أن فيها إضافة الصفة إلى موصوفها (مثل: جرد قطيفة وأخلاق ثياب ونحوه) كسحق عمامة، وجابية^(٣) خبر، ومغربة خبر فهذا كله (متأول) بأن أصله قطيفة جرد، وثياب أخلاق، وخبر جاب، وخبر مغرب، فحذف الموصوف واستعملت الصفات أسماء مجردة عن الوصفية فقليل: جرد وأخلاق ونحوه فاحتمل أن الجرد والأخلاق قطيفة وثياب فرد الموصوف بياناً للصفة^(٤)، و أضيفت إليه للتخصيص كقول النابغة:

١٦٠ - والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركببان مكة بين الغيل والسند^(٥)

- (١) قوله: وبقلة الحمقاء بالكسر بذور البقل وقال الكسائي: بذور الرياحين وبالفتح بذور الحنطة. ذكره في حواشي البخاري.
- (٢) صوابه المحافظة على كلام العرب وقاعدة النحاة.
- (٣) التاء في جابية ومغربة للمبالغة. والمراد بمغربة خبر الخبر الطارئ من غرب إذا بعد يقال غرب عني.
- (٤) تسميتها صفة باعتبار الأصل وإلا فقد صارت الآن أسماء مجردة عن الوصفية.
- (٥) ينسب هذا البيت للنابغة الذبياني.

(اللغة): «المؤمن» يقال: أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري إذا أعطيته الأمان فأنا مؤمن، والله عز وجل المؤمن «العائذات» ما عاذ بالبيت من الطير أي: التجأ «الغيل والسند» موضعان في جانب الحرم فيهما الماء.

(الإهراب): (والمؤمن) الواو واو القسم والمؤمن مجرور به، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والمؤمن اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (العائذات) مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، ويجوز أن يكون مجروراً على الإضافة (الطير) عطف بيان من العائذات أو بدل منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ويجوز كسر الطير على أنه أيضاً بدل منه، أو عطف بيان (يمسح) فعل مضارع مرفوع وهاء الغائبة مفعول به ليمسح (ركبان) فاعل يمسح مرفوع بالضم الظاهرة، وركبان مضاف و(مكة) مضاف إليه مجرور

فإنه حذف الموصوف وهو الطير، وأبقى الصفة وهي العائدات بالحرم
فالتبس بكل عائد ولا يد بالحرم، فأتى بالموصوف عطف بيان، ولا إضافة فيه (و)
هذا حكم ثانٍ يلحق وهو أنه (لا يضاف^(١)) اسم مماثل للمضاف إليه في العموم
والخصوص^(٢) كليث وأسد) في أسماء الأعيان^(٣) فلا تضيف أحدهما إلى الآخر
(وحبس ومنع) في أسماء المعاني فلا تضيف أحدهما إلى الآخر (لعدم^(٤) الفائدة)
إذ لا بد في الإضافة المعنوية من تخصيص أو توضيح غالباً^(٥) ولا يحصل هنا
وكذلك لا تضيف إنساناً إلى حيوان ناطق لعدم الفائدة لكونهما متماثلين وإن لم
يكونا مترادفين^(٦)

بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (بين) ظرف متعلق
بمحذوف حال وبين مضاف و(الغيل) مضاف إليه والسند الواو عاطفة و(السند) معطوف
على الغيل والمعطوف على المجرور مجرور.

(الشاهد فيه) قوله: «المؤمن العائدات» حيث حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه.

(١) قوله: ولا يضاف . . . الخ والكوفيون أيضاً يحملون هذا على أنه من باب إضافة الصفة إلى
موصوفها.

(٢) وهما اللذان لا يختلفان في الدلالة بوجه على ما ذكره المصنف في (شرح المنظومة)،
واللذان علقا على مسمى واحد على ما ذكره (جار الله) العلامة.

(٣) جمع عين، وهو الموجود في الخارج.

(٤) وهذا القيد أعني قوله: لعدم الفائدة علة لما تضمنه قوله: ولا يضاف أي: امتنعت إضافة
اسم مماثل للمضاف إليه لعدم الفائدة، ولا يفسده المعنى بتوجه النفي إلى القيد وبقاء
أصل الفعل مثبتاً. (غاية)

(٥) احتراز من مثل وشبه ونحو: -هما فإنهما لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً من أن إضافتها
معنوية، وشرط المعنوية ذلك.

(٦) حقيقة الترادف لفظان فصاعداً بمعنى واحد كليث وأسد فلا يضاف أحدهما إلى الآخر،
وكذلك المتماثلان لا يضاف أحدهما إلى الآخر، وهما كالحَد والمحدود، فإن قلت: إن
إنساناً وحيواناً ناطقاً قد صدق عليهما أنهما لفظان فصاعداً لمعنى واحد وذلك حقيقة
الترادف، فالجواب أن المحدود وهو إنسان يدل على الحد، وهو حيوان ناطق جملة،
والحد يدل عليه تفصيلاً فافترقا. (نجم الدين).

(ب)خلاف كل الدراهم وعين الشيء^(١) كعين الحب و، عين الدراهم ونحو: ذلك (فإنه) يجوز إضافة كل وعين العامين^(٢) إلى ما بعد كل منهما لأنه (مختص^(٣)) لأن المضاف فيهما أعم من المضاف إليه لوقوعه عليه وعلى غيره فاختص بإضافته إليه فقد أفاد تخصيصاً (و) قد ورد ما يتوهم أنه من باب إضافة الشيء إلى نفسه من غير فائدة وذلك (سعيد كرز ونحوه) كقيس قفه، وزيد بطة، وسعيد قرعة ونحو ذلك مما أضيف فيه الاسم إلى اللقب ونحو: «سرنا ذات يوم وذات ليلة وذات مرة» ونحو: قوله تعالى: ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾^(٤) ﴿وَإِذَا غَرَبَتِ ثَغْرُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾^(٥) وقول الشاعر:

١٦١ - عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود^(٦)

- (١) اللام للعهد أي: عين ذلك الشيء. (هابة). يريد بالشيء شيئاً معيناً كزيد وعمرو كما تقول: عين زيد، وإلا فالشيء أعم من العين. (نجم).
- (٢) في خ/ه: قوله: «العامين» غير موجود.
- (٣) أي: يصير خاصاً بسبب إضافته إلى المضاف إليه، ولا يبقى على عمومته سواء أفادت الإضافة التعريف أو التخصيص. (جامي).
- (٤) من سورة الكهف. من الآية (١٨).
- (٥) من سورة الكهف. من الآية (١٧).
- (٦) ينسب هذا البيت لأنس بن مدركة الضمعي.

«المعنى» عزمت على أن أقيم صباحاً وأوخر الغارة على العدو إلى أن يعلم النهار ثقة مني بقوتي وظفري بهم، فإني الذي يسوده قومه لا يسودونه إلا لأمر عظيم.

(الإعراب): (عزمت) عزم فعل ماض وتاء المتكلم فاعله (على إقامة) جار ومجرور متعلق بالفعل عزم وإقامة مضاف و(ذي) من ذي صباح مضاف إليه و(صباح) مضاف إليه (لأمر) جار ومجرور متعلق بيسود الآتي (ما) بمعنى شيء صفة لأمر مبني على السكون في محل جر (يسود) فعل مضارع مبني للمجهول (من) نائب فاعل اسم موصول مبني على السكون في محل رفع (يسود) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود على من تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(الشاهد فيه) قوله: (ذي صباح) حيث جره بالإضافة اتساعاً ومجازاً، والوجه فيه الظرفية، وفيه أيضاً شاهد آخر، وهو قوله: (لأمر) حيث جاءت ما مفيدة للتهويل والتعظيم.

وقول الكميت:

١٦٢ - إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظمء وألب^(١)

وغير ذلك فهو (متأول) بأنه أضيف المدلول وهو المسمى إلى الدال وهو الاسم، فكأنه قيل: مدلول أو مسمى كرز، وكذلك سائرهما، والاسم^(٢) لفظ والمسمى^(٣) غيره، وإنما وضع^(٤) عليه.

(و) هذا حكم ثالث يتعلق بالإضافة وهو أنه (إذا أضيف الاسم الصحيح) وهو الذي ليس آخره حرف علة (أو الملحق به) وهو الذي آخره واو أو ياء وقبلها ساكن، وكانت إضافة ما ذكر (إلى ياء المتكلم كسِرَ آخره) حتماً ليناسب الياء

(١) البيت للكميت بن زيد.

(اللغة): «ذوي» بمعنى أصحاب «تطلعت» يقال: طالعه بكتبه وطالع الشيء أي: اطلع عليه وتطلع إلى ورود كتابه «نوازع» يقال: نزع إلى أهله ينزع بالكسر نزاعاً بمعنى اشتاق «ألب» يقال: ألب بالمكان إلبأاً أقام إقامة، واللب العقل، وجمعه ألباب وألب كأشد، وربما أظهروا التضعيف لضرورة الشعر.

(المعنى) لقد تشوفت إلى لقائكم يا أهل بيت النبي مدفوعاً إلى ذلك برغبة جامعة (الإعراب): (إليكم) جار ومجرور متعلق بقوله: تطلعت الآتي (ذوي) منادى منصوب بحرف نداء محذوف تقديره يا ذوي وذوي مضاف و(آل) مضاف إليه وآل مضاف و(النبي) مضاف إليه (تطلعت) تطلع فعل ماض والتاء علامة التأنيث (نوازع) فاعل تطلع مرفوع بالضممة الظاهرة (من قلبي) من قلب جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لنوازع وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (ظمء) صفة لنوازع، مرفوعة بالضممة الظاهرة (وألب) الواو عاطفة وألب معطوف على نوازع والمعطوف على المرفوع مرفوع. (الشاهد فيه) قوله: (ذوي آل النبي) أي: إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذي هو قولنا: آل النبي، فالإضافة في ذوي آل النبي من إضافة المسمى إلى الاسم.

(٢) وهو كرز.

(٣) وهي الجثة. إذ الاسم قد يطلق ويراد به المدلول كقولك: زيد قائم، وقد يطلق ويراد به الدال كقولك: «زيد معرب». (خبيصي).

(٤) في خ/ه: بزيادة (علامة).

(والياء^(١)) التي للمتكلم (مفتوحة) وهو الأصل لأنها اسم على حرف واحد فقوي بالفتحة كما تقدم (أو ساكنة) للتخفيف نحو: «غلامي، وفرسي، وداري، وسيفي، وغلماني، وإخواني، وظيفي، ودلوي، وجددي^(٢)» ونحو: - ذلك (فإن) لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به بأن (كان آخره ألفاً ثبتت) وألحقت بها ياء المتكلم سواء كانت منقلبة عن واو كعصا إذ أصله عَصَوٌ، أو عن ياء كرحى إذ أصله رَحَيٌّ، أو أصلية كحتى^(٣) أو للتثنية نحو: «غلامان» فيقول: عصاي: ورحاي: وحتاي: وغلاماي: وبفتح الياء لثلا يجمع بين ساكنين على غير قياسهما، إذ قياسهما أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغماً فيه، وأما قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿وَحَيَّائِ وَمَمَائِ﴾^(٤) فأجري فيها الوصل مجرى الوقف (و) قبيلة (هذيل) تخالف و (تقلبها) أي: تقلب الألف إذا كانت (لغير التثنية^(٥) ياء) سواء كان أصلها الواو أو الياء فيقولون: عصي ورحي إذ أصله عصوي ورحبي، استثقلت الكسرة على الواو والياء فحذفت، وقلبت الواو في عصي ياء، وأدغمت الياء في المثالين جميعاً في ياء المتكلم، وفتحت للساكنين ومنه قول طلحة: فوضعوا اللج على قفي^(٦) وقول الهذلي:

(١) قوله: والياء مفتوحة أو ساكنة يعني: اللاحقة للصحيح أو الملحق به، وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء، وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في أن أصلها السكون أو الفتح، ويجوز حذف الياء قليلاً في غير المنادى أيضاً كما تقدم هناك. (نجم الدين).

(٢) في الملحق به، ومعنى إلحاقه بالصحيح إعرابه بالحركات كالصحيح. (نجم الدين)، وإنما كان ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة. (جامي).

(٣) لعل المراد حتى الحرفية إذا نقلت إلى اسم جنس فتقول: حتاي: ومثله مناي: وإذاي: إذ الألف فيهما أصلية غير منقلبة. سيدنا صديق وأما حناء فآخره همزة فيكسر، وأيضاً لا تكون الألف أصلاً في مثنى.

(٤) من سورة الأنعام من الآية (١٦٢).

(٥) وأما ألف التثنية فلم يغيروها لثلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف.

(٦) أي: قفائي: وأصل هذا أن علياً عليه السلام - قال له يوم الجمل عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق فما عدا مما بدا فقال طلحة: -

بايعت واللج على قفي، واللج السيف شبهه بالبحر لبصبسته أي: بريقه.

١٦٣ - سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع^(١)

ويوافقونا في ألف التثنية أنها تبقى كما هي إذ لا أصل لها فترد إليه، ونتفق نحن وهم في قلب ألف لدي، وعلي^(٢)، وإلي ياء، وإدغامها في ياء المتكلم (وإن كان) آخره (ياء أدمجت) نحو: قاضي، وغازي، وضاري في المثنى بعد حذف نونه للإضافة، وضاربي في المجموع بعد حذف نونه كذلك في حالة النصب فيهما والجر (وإن كانت آخره واواً قلبت ياء وأدمجت وفتحت للساكنين) نحو: مسلمون، فتحذف نونه للإضافة، فيلتقي الواو والياء وسبق الواو بالسكون فيقلبونها ياءً ويدغمونها في ياء المتكلم ويقتحونها للتخفيف، ونحو: «مصطفون»^(٣) أصله مصطفىون تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً التقت

(١) البيت لأبي ذؤيب.

(اللغة): «هوى» الهوى ما تنهوا النفس «أعنقوا» بادروا «فتخرموا» استصلوا ووافتهم المنية. «جنب» ما تحت الإبط «مصرع» مكان يصرع فيه.

(الإعراب): (سبقوا) سبق فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع (هوى) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة عن ياء مدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (وأعنقوا) الواو عاطفة و أعنقوا فعل وفاعل والجملة معطوفة على الجملة السابقة (لهواهم) اللام حرف جر و هوى اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلق باعنق، وهو مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه (فتخرموا) الفاء عاطفة و(تخرم) فعل ماضٍ مبني للمجهول وواو الجماعة نائب فاعل (ولكل) الواو واو الحال و لكل جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وكل مضاف و(جنب) مضاف إليه (مصرع) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

وفي البيت (شاهدان) أولهما قوله: (هوي) والأصل هوى: فقلبت الألف ياء على لغة هذيل وأدغمها في ياء المتكلم وثانيهما قوله: (تخرموا) فإنه فعل ماضٍ مبدوء بالتاء الزائدة فلما بناء للمجهول وضم أوله اتبع ثانيه لأوله فضم التاء والحاء جميعاً.

(٢) أما على وإلي فهما حرفا جر وليسا باسمين مضافين فليسا مما نحن فيه. (صديق) لعل المراد بعد التسمية فلا اعتراض.

(٣) قوله: ومصطفون إذا أريد تثنية مصطفى «اسم مفعول» قيل: مصطفىان ومصطفين، ولم

هي والواو الساكنة بعدها فحذفت الألف وبقي مصطفون مفتوح الفاء، ثم قلبت واوه ياء لملاقاتها ياء المتكلم بعد حذف النون، وأدغمت الياء في الياء وفتحت كما ذكر؛ إذ كل ذلك قياس لغتهم (وأما الأسماء^(١) الستة) إذا أضيفت إلى ياء المتكلم (فأخي وأبي وحمي وهني) للتخفيف وعدم رد^(٢) لاماتها إذ أصله أخو^(٣)، وأبو، وحمو، وهنو، تطرفت الواو مضمومة فحذفت لذلك^(٤) كما في يد، ودم، وبقي أب وأخ وحم وهن فأضيف^(٥) كما هو، ولم يرد المحذوف (وأجاز المبرد^(٦)) المحذوف لعدم تطرفه، وقلبه ياء بعد حذف حركته للثقل، وإدغام الياء في الياء فيقال: (أخي وأبي ويقال: ^(٧) حمي وهني)

تقلب الياء ألفاً لموجب القلب لوجود المانع بعدها من الساكن، والجمع مصطفون رفعاً وأصله مصطفون استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء له، ومصطفين نصباً وجراً وأصله مصطفين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت، وحذفت بعدها الياء للساكنين، وبقي مفتوحاً للدلالة على المحذوف، فإذا عرفت هذا فالفرق واضح بين المثني والمجموع لوجود الياء في المثني وحذفها في المجموع، لا كما يتوهم أن ليس الفارق إلا حركة النون، وأما مصطفى «اسم فاعل» فتثنيته مصطفيان رفعاً، ومصطفين نصباً وجراً، وجمعه مصطفون رفعاً، ومصطفين نصباً وجراً، وقس على هذا ما تقدم.

(١) اعلم أن الأسماء الستة لها ثلاثة أحوال، أحدها: أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، والثاني: أن تكون مضافة إلى ياء المتكلم، وثالثها: أن تكون مقطوعة عن الإضافة، وذكر أول الأحوال في أوائل الكتاب والثاني هنا. (سعيد).

(٢) لأنه صار نسباً منسياً ولذلك أعربوا الاسم على ما قبله.

(٣) كدلو. وفي البغية أن أصل هذه الأسماء كلها فَعَلَ بفتح الفاء والعين، إلا فوك فأصله فَوَه يسكون الواو. قال المصنف في أمالي الكافية ما معناه: إن المبرد وجد السماع في أبي وأقام عليه أخي؛ لأنه مثله في لغاته وكثرت استعمالاته بخلاف البواقي. (سعيد).

(٤) طالأولى أن يقال: حذفت اعتباطاً، وإلا فكان القياس قلبها ألفاً كمعصا لتحركها وانفتاح ما قبلها. يعني: في غير أخ، إذ الخاء فيه ساكنة على كلام الأربعة.

(٥) ٢٠٨ - في خ / ه فأضيفت.

(٦) وإنما يرد المبرد إجراء لهما مجرى إضافتهما إلى الظاهر وإلى الضمير غير الياء نحو: «أبو زيد وأبوه» و«أخو زيد وأخوه». (هاية)

(٧) أي: وتقول أي: امرأة قائلة لا متناع إضافة حم إلى المذكور. وفي الغاية ما لفظه: إنما

في الأربعة في رواية الأكثر عنه، وفي الأولين في رواية المصنف عنه، ويستدل بقوله:

١٦٤ - قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبي مالِك ذو المجاز بدار^(١)

قلنا: محتمل أن يكون جمع أب، وأصله أبين فحذفت النون للإضافة وأدغمت الياء في ياء المتكلم إذ قد جمع أب على أبين في قوله:

صرح هنا بلفظ يقول ولم يعطف على أخي وأبي تجوزاً عن نسبة الهن والحم إلى نفسه، ولو قال ويقال: حمي وهني لكان أولى للتحرز عن نسبتها إلى المخاطب أيضاً مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيح؛ لأن الحم أخو الزوج فلا يضاف إلا إلى الأنثى، اللهم إلا أن يقال: إن الرجل إذا قال: حمي كان محمولاً على حذف المضاف أي: حم امرأتي. (غاية) قد تقدم في إعراب الأسماء الستة. كلام القاموس أعم من هذا فيطالع.

(١) البيت نسب إلى المورج السلمي.

(المعنى) يقول: قدر الله أي: قضاه وقدر تركك في هذا الموضع يعني موضعاً بمنى كان فيه سوق بالجاهلية، وأقسم بأبي أنها هذا الموضع ليس بدار لك، وقوله: (وقد أرى) مفعول أرى محذوف، والتقدير لا أراك.

(الإعراب): (قدر) مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة (أحلك) أحل فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على قدر، وكاف المخاطب مفعول به أول، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (ذا المجاز) ذا مفعول ثان منصوب بالألف، وذا مضاف والمجاز مضاف إليه (وقد) الواو واو الحال وقد حرف تحقيق (أرى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه تقديره أنا، ومفعول أرى محذوف، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال وأبي الواو للقسمة (وأبي) مجرور والجار والمجرور متعلق بأقسم وجوباً، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (ما) نافية تعمل عمل ليس (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار المتأخرة عنه (ذو) اسم ما مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة وذو مضاف و(المجاز) مضاف إليه (بدار) الباء حرف جر زائد ودار مجرور لفظاً منصوب محلاً خبر ما

(الشاهد فيه) قوله: (أبي) فقد ذهب المبرد إلى أنه مفرد ردت لأمه في الإضافة إلى الياء كما ردت في الإضافة إلى غيرها، فيكون أصله أبوي قلبت الواو ياء وأدغمت فيه عملاً بالقاعدة حيث اجتماعا وكان أولهما ساكناً، وأبدلت الضمة كسرة لثلاثا تعود الواو.

١٦٥ - فلما تبين أصواتنا بكين وفدببنا بالأبين^(١)

(و) أما فم فإنه (يقال: في) إذ أصله فوة حذفت الهاء فبقي فو، فقلبوا الواو ميماً لتقاربهما في المخرج خشية أن يقلبوها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيقال: «فا» فيلقاها ساكن فتحذف له فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم زال ذلك المحذور، فترد الواو وتقلب ياء، وتدغم في ياء المتكلم وتفتح للساكنين، وهذا هو الأفصح (في) لغة (الأكثر وفصي) بإضافته كما هو بعد القلب (وإذا قطعت) هذه الأسماء (عن الإضافة) وذلك فيما عدا «ذر» فهي لازمة للإضافة كما يأتي (قيل: أخ وأب وحم ومن وفم) بحذف لاماتها كما مر، وجعل الإعراب على العينات، وقلب الواو ميماً في حم، وقد تشدد الباء والخاء في بعض اللغات فيقال: أب وأخ، وقد جاء مقصورين بالالف في الأحوال الثلاثة كعصا ومنه قوله:

١٦٦ - أخاك الذي إن تدعه لملمة ينجيك بما تبغي ويكفيك من يبغي^(٢)

(١) ينسب هذا البيت لزباد بن واصل السلمي، وهو شاعر جاهلي من أبيات يفخر فيها بآباء قومه وأمهاتهم من بني عامر، وأنهم قد أبلوا في حروبهم فلما عادوا إلى نساءهم وعرفن أصواتهم فدينهم؛ لأنهم أبلوا في الحرب.
- أي: لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فذاكم. (جامي).

(الإعراب): (فلما) لما ظرفية (تبين) تبين فعل ماض ونون النسوة فاعل (أصواتنا) أصوات مفعول به وأصوات مضاف ونا مضاف إليه (بكين) بكى فعل ماض مبني على السكون ونون النسوة فاعل وقوله (بكين) جواب لما لا محل لها من الإعراب، وجملة تبين أصواتنا في محل جر بإضافة لما إليها (وفديننا) الواو حرف عطف وفدى فعل ماض ونون النسوة فاعل وضمير المتكلمين في محل نصب مفعول به (بالأبين) الباء حرف جر والأبين اسم مجرور بالياء والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجار والمجرور متعلق بالفعل (فدى) (الشاهد فيه) جمع أب جمع سلامة على أبين وهو جمع غريب؛ لأن جمع السلامة لا يكون إلا في الأعلام والصفات المشتقة.

(٢) البيت ورد بلا نسبة.
(اللغة): (ملمة) بضم الميم وكسر اللام وتشديد الميم الثانية أصله اسم فاعل من قولهم: ألم فلان بالقوم إذا نزل بهم، ومنه قول الشاعر:

وقول الآخر:

١٦٧ - إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها^(١)

متى تأتينا نلتم بشا في ديارنا

(يجبك): هو مضارع أجاب حذف منه الباء للتخلص من التقاء الساكنين (تبغي): مضارع بغي الشيء يبغيه إذا قصده وطلبه ويكفك: من بغي يقوم بكفايتك ونصرك وحمايتك.

(الإهراب): (أخاك): مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وأخا مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه (الذي) اسم موصول خبر المبتدأ والظاهر أن أخاك منصوب بفعل محذوف تقديره الزم (إن تدعه) إن حرف شرط جازم يجزم فعلين وتدع فعل مضارع مجزوم بإن وهو فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء ضمير الغائب مفعول به (لعلمة) جار ومجرور متعلق بتدعو (يجبك) فعل مضارع مجزوم بإن جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والكاف ضمير المخاطب مفعول به وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (كما) الكاف حرف جر، وما اسم موصول مجرور محلاً بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف وتقدير الكلام يجبك إجابة مماثلة لما تريده وتقصده تبغي فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بتبغي (ويكفك) الواو عاطفة ويكف فعل مضارع معطوف على يجب مجزوم وعلامة جزمه حذف الباء، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول ليكف (من) اسم موصول مفعول ثان ليكفي (يبغي) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يعود إلى من والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(الشاهد فيه) قوله «أخاك» حيث استعمل استعمال الاسم المقصور وهو هنا مبتدأ فيكون إعرابه بضممة مقدرة، ولا يتعين البيت للاستدلال لجواز أن يكون النصب لفعل مقدر دل عليه إن تدعه و(المعنى) أدعو أخاك.

(١) ينسب هذا البيت لابن النجم الفضل بن قدامة العجلي وبعضهم نسبه لرؤية، وقيل لبعض أهل اليمن.

(اللغة): «المجد» الشرف ورفعة النسب «غايتها» قال في فتح الجليل: المراد بالغايتين البداية والمنتهى.

(الإهراب): (إن) حرف توكيد ونصب (أباه) أبا اسمها منصوب بفتحة مقدرة على الألف

وقد تفتح فاء (فم) تخفيفاً وتضم للدلالة على أن الميم بدل من الواو وتكسر؛ لأن تعويض الميم عن الواو كتعويض^(١) الياء عنها والكسرة تدل^(٢) على الياء (وتفتح الفاء في فم أفصح منهما) أي: من الضم والكسر حملاً لها على أخواتها (وجاء حم مثل يد) فقل: «هذا حمّ ورأيت حمّاً، ومررت بحمّ» في الإفراد، و«هذا حمك، ورأيت حمك، ومررت بحمك» في الإضافة (و) جاء مثل (خبء) بالهمزة فيقال: «هذا حموك، ورأيت حمأك، ومررت بحمّك» في الإضافة (و) جاء مثل (دلو) تقول: «هذا حموّ، ورأيت حموّاً، ومررت بحمور» في الإفراد، و«هذا حموك، ورأيت حموك، ومررت بحموك» في الإضافة (و) جاء مثل (حصا) تقول: «هذا حمّاً، ورأيت حمّاً، ومررت بحمّاً» في الإفراد، و«هذا حماك، ورأيت حماك، ومررت بحمّاك» في الإضافة (مطلقاً) في الإفراد والإضافة كما مثلنا (وجاء هن مثل زيد مطلقاً) في الإفراد والإضافة فيقال: «هذا هنّ، ورأيت هنّاً، ومررت بهنّ» وهناك... الخ (و) أما ذو فإنه لا يضاف إلى مضمّر^(٣) ولا يقطع عن

منع من ظهورها التعذر وهاء الغائبة مضاف إليه (وأبا) الواو عاطفة وأبا معطوف على أباها السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وأبا مضاف و(أباها) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (قد) حرف تحقيق (بلغا) بلغ فعل ماض وألف التثنية فاعله والجملة من الفعل والفاعل خبر إن (في المجد) جار ومجرور متعلق ببلغ (غايّتاها) غايّتا مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة من يلزم المثني الألف في أحواله كلها، وغايّتا مضاف والضمير مضاف إليه.

(الشاهد فيه) قوله: (أبا أباها) حيث ألزم قوله أبا وهو من الأسماء الستة الألف في حالة الجر على لغة والأشهر (أبا أبيها). وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: غايّتاها حيث ألزم المثني الألف في حالة النصب على لغة والأشهر النصب بالياء.

(١) لأن تعويض الياء عن واو كثير فلما عوضوا عنها الميم صار كتعويض الياء عنها. (سميدي)

(٢) في خ/ه: (تناسب).

(٣) والضمير ليس من أسماء الأجناس، ولو قيل: ولو أضيفت إلى غير اسم جنس لكان أشمل. (جامي) وكذا العلم والمبهم ليس باسم جنس على ما يأتي.

الإضافة)؛ لأنه إنما وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس إذ لا يصح أن يقال: «رجل مال ولا علم ولا عقل» فيتوصل إلى ذلك بذو، فيقال: ذو مال، وظاهر الدلالة^(١) أنه لا يضاف إلى مضمر ولا علم ولا مبهم، وأما قولهم: اللّهُمَّ صل على محمد وذويه، وقول الشاعر:

١٦٨ - صبحنا الخزرجية مرهفات أباد ذوي أرومتها ذووها^(٢)

فشاذ، ولا يقطع كما ذكرنا؛ إذ ذلك خلاف ما وضع له.

[التوابع]

(التوابع^(٣)) خمسة كما سيأتي وحقيقتها وهي (كل ثان) يدخل فيه خبر

(١) وهذا إذا كانت ذو وصلة إلى الوصف، وإن لم يكن كذلك صحت إضافتها إليها نحو:

«جاء الإمام وذووه» و«رأيت زيدا وذويه». (عقل)

(٢) البيت لكعب بن زهير. ويروى (أبان) مكان (أباد)

(اللغة) : (صبحنا) أي: أتيانهم وقت الصباح و(مرهفات) هي السيوف.

(الإعراب): (صبحنا) صبح فعل ماض وناء المتكلم فاعله (الخزرجية) مفعول به منصوب

بالفتحة الظاهرة (مرهفات) منصوب على نزع الخافض وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة

(أباد) فعل ماض مبني على الفتح (ذوي) مفعول به مقدم منصوب بالياء وذوي مضاف و(أرومة)

من (أرومتها) مضاف إليه، وأرومة مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (ذوها) ذوو فاعل أباد

مرفوع بالواو، وذوو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

(الشاهد فيه) قوله: (ذوها) حيث أضاف ذوو جمع ذو إلى مضمر، وكذلك القول في ذو والو.

(٣) والمراد بالتوابع توابع المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات التي هي من أقسام

الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو: «إنَّ إنَّ» و«ضرب ضرب» لعدم كونها من أفراد

المحدود. (جامي)

-اللام للمجنس ولا يلزم تعريف الأفراد. (غاية) قال الشيخ إسماعيل في حد التوابع نظر؛

لأن قوله: «كل ثان» يخرج الثالث والرابع فصاعداً، وقوله: «بإعراب سابقة» يخرج التأكيد

بالحرف والفعل وكذا صفة المنادى مثل: «يازيد العاقل» فإنه يجوز فيه الوجهان كما تقدم،

وليس حال النصب بإعراب سابقه، فالأولى في ذلك ما ذكره الإمام عليه السلام وهو أن يقال:

كل لاحق لأول لو أعرب ذلك الأول لكان إعرابه مستحقاً عليه لفظاً أو محلاً.

المبتدأ، وكان، وإن، وثاني ظننت، وخبر ما، ولا وأخواتها، وقوله: (بإعراب سابقه) خرج ما يخالف إعرابه إعراب سابقه كخبر كان، وإن، وما، ولا، وأخواتهما وقوله: (من جهة واحدة) خرج خبر المبتدأ، وثاني ظننت؛ إذ رافع المبتدأ هو الابتداء ورافع الخبر المبتدأ^(١)، وثاني ظننت هو خبر للمبتدأ في الأصل فالجهتان مختلفتان.

[النعت]

(النعت^(٢)) هذا أول التوابع الخمسة، وحقيقته أنه (تابع) شمل جميع التوابع (يدل على معنى في متبوعه) خرج سائر التوابع، وذلك المعنى إما حلية لازمة محسوسة نحو: طويل وقصير وأحمر وأبيض ونحوه، أو غريزة غير محسوسة نحو: عاقل وأحمق، أو من الأفعال المحسوسة غير اللازمة نحو: قائم وقاعد، أو من العوارض في الذات نحو: سقيم وصحيح، أو الخارجة عنها نحو: فقير وغني، أو باعتبار الأصل نحو: شريف ووضيع، وهذا لازم غير محسوس، أو باعتبار حاله نحو: «ذي مال» وهذه جميعها ترجع إلى صفة محمودة أو مذمومة ونحو: ذلك وقوله: (مطلقاً^(٣)) توهم أن الحال في قولك: «رأيت زيدا راكباً»

(١) لأن عمل المبتدأ في الخبر جهة اقتضائه المسند، وفي المبتدأ من جهة اقتضائه المسند إليه، وأن عمل علمت في المفعول الثاني من جهة اقتضائه المنسوب، وفي الأول من جهة اقتضائه المنسوب إليه.

(٢) قدم المصنف النعت لكثرة جهات تبعيته؛ لأنه تبع المنعوت في الإعراب والتعريف والتذكير والإفراد والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف سائر التوابع. (هـاية).

(٣) أي: دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، احترازاً عن سائر التوابع، فلا يرد عليه البديل في مثل: «أعجبني زيد علمه» ولا المعطوف كقولك: «أعجبني زيد وعلمه» ولا التأكيد في مثل قولك: «جاءني القوم كلهم» لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم، فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي بخصوص مرادها، فلو جردت عن هذه المواد كما يقال: «أعجبني زيد غلامه» أو «أعجبني زيد وغلامه» أو «جاءني زيد نفسه» لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أي: مادة كانت. (جامي).

داخله في الحد فأراد اخراجها بقوله^(١) : مطلقاً؛ لأنها تدل على معنى في متبوعها في حال دون^(٢) حال، وفي التحقيق أنها قد خرجت من قوله : بإعراب سابقه، إذ لا يلزم أن يكون إعرابها كإعراب سابقها وإن اتفق ذلك في بعض الأحوال فليس لازماً، وأيضاً لو لم تكن قد خرجت من قبل للزمت الحال المؤكدة نحو : «زيد أبوك عطوفاً» فإنها تدل على معنى في متبوعها مطلقاً (و) النعت (فائدته) في الأغلب (تخصيص^(٣)) في النكرات نحو : «جاءني رجل عالم» فتخصص عن الجاهل (أو توضيح) في المعارف نحو : «جاءني الرجل الفاضل» أو «زيد الأحق» إذ قد وضحت ذلك الاسم بالصفة (وقد يكون) النعت في بعض أحواله (لمجرد^(٤) الثناء) نحو : «بسم الله الرحمن الرحيم» وكذلك سائر الأوصاف الجارية على الله تعالى، إذ لا يلتبس على العاقل أنه^(٥) عليها سبحانه وتعالى، (أو اللم) نحو : «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» أو «عدو المؤمنين» إذ لا يلتبس أن تعوذ بالله منه بهذه الصفات (أو التأكيد مثل : «نفخة^(٦) واحدة») و«ذهب أمس الدابر»؛ إذ لا يلتبس أن النفخة واحدة وأن أمس دابر، وليس هذا بتأكيد اصطلاحى إذ ليس بتكرير^(٧) الأول ولا بأي : ألفاظ التأكيد المخصوصة، وإنما هو نعت يفيد اجتماع اللفظين في معنى واحد، وقد تكون الصفة للتعميم نحو : «يرزق الله عباده الطائعين

(١) في خ/ه : (بقوله مطلقاً) غير موجود.

(٢) في حال التقييد بالفعل أونحوه.

(٣) التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أن رجلاً في قولك : «جاءني رجل صالح» كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع فلما قلت : صالح قللت الاشتراك والإحتمال، ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاماً كانت أولاً نحو : «زيد العالم» و«الرجل العالم». (نجم)

(٤) قوله : لمجرد الثناء... الخ وضابطه كل اسم علم اختصاصه بالصفة قبل ذكرها فمعلوم أن الله تعالى رحمن رحيم قبل أن تذكر صفته، والشيطان لعنه الله رحيم قبل أن تذكر صفته.

(٥) الأولى إذ لا يلتبس سبحانه بغيره حتى تكون هذه الصفات للتوضيح.

(٦) إذ الوحدة تفهم من التاء في النفخة وأكدت بالواحدة.

(٧) في خ/ه : بزيادة (لفظ)

والعاصين»، والإبهام نحو: «تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة»، أو تفصيل نحو: «مررت برجلين عربي وعجمي» ونحو: ذلك.

واعلم أن جمهور النحاة يشترطون في النعت أن يكون مشتقاً. وما ورد جامداً يؤولونه^(١) بالمشتق كما في الحال عندهم (و) قال الشيخ (لا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره) أي: غير مشتق وهو الجامد (إذا كان وضعه لغرض المعنى) المقصود من النعت (عموماً)^(٢) مثل: «تميمي»^(٣)، و«ذي مال»؛ إذ لا يقع المنسوب وذو بمعنى صاحب إلا نصاً دالاً على معنى. (أو كان) وضعه لغرض المعنى المقصود من النعت (خصوصاً)^(٤) أي: في بعض أحواله يكون نعتاً لا في بعضها (كمررت برجل أي رجل) أي: كامل في الرجولية (ومررت)^(٥) بهذا الرجل) فالرجل صفة لعين الذات المشار إليها (ويزيد هذا) فهذا صفة لزيد يدل على معنى الإشارة في متبوعه، وهذه الألفاظ بعد قوله: خصوصاً قد تأتي غير صفات كما سبق وسيأتي. فتبين حينئذ أن المراد من الصفة الدلالة على المعنى المقصود اشتقت أم لا (و) كما يصح الوصف بالمفردات يصح الوصف بالجمل لكن لا (يوصف) بالجمل إلا الاسم (النكرة)؛ لأن الجمل نكرات، ومن حق الصفة

(١) في خ / ه تؤول.

(٢) معنى العموم أنه لم يأت إلا صفة.

(٣) فإن لها موصوفين في جميع المواضع إما ظاهراً أو مقدراً نحو: «جاءني رجل تميمي أو تميمي جاءني». (نجم الدين) و«زيد تميمي» مبتدأ وخبر أي: شخص تميمي.

(٤) ومعنى الخصوص أن يوصف ويوصف به. اسماعيل

- وإنما كان خاصاً لأنه لا يوصف بأي: إلا في موضع التعظيم والمبالغة في مدح أو ذم بشرط أن يكون مضافاً إلى نكرة، والمرصوف نكرة مماثلة لما أضيف إليها لفظاً ومعنى نحو: «مررت برجل أي: رجل وبرجل أي: فتى». «نجم ثاقب».

(٥) فإن هذا يدل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمه فلهذا يصح أن يقع الرجل صفة لهذا، وفي المواضع الأخر التي لا تدل على (المعنى) لا يصح أن تقع صفة، وذهب بعضهم إلى أن الرجل يدل عن اسم الإشارة وبعضهم أنه عطف بيان. (جامي)

والموصوف أن يتطابقا تعريفاً وتنكيراً كما يأتي، ولا يثبت الوصف للنكرة من الجمل إلا (بالجمل الخبرية) التي تحتل الصدق والكذب، لأن الصفة في المعنى حكم على الموصوف كالخبر، وقد تقدم، وتكون الجملة اسمية نحو: «جاءني رجل أبوه قائم» وفعلية نحو: «رأيت رجلاً قام أبوه» فأما الإنشائية^(١) فلا يصح الوصف بها إلا بتأويل نحو قوله:

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط^(٢)

(١) قوله: فأما الإنشائية فلا يصح الوصف بها... الخ؛ لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته لنفسه، ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا تقول «مررت بزيد قام أبوه أو أبوه قائم»؛ لأن الجملة نكرة فلا يصح أن توصف بها المعرفة، وإنما كانت الجملة نكرة؛ لأن الجملة التي لها محل من الإعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها، والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير؛ لأن الأصل في الحكم أن يكون مجهولاً ليفيد السامع، وينبغي أن يكون هذا مراد من قال إن الجملة نكرة، كذا في الرضي. (غاية تحقيق).

(٢) لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائل حشبه أطلعنا.

(اللغة): «جن الظلام» ستر كل شيء والمراد أقبل «اختلط» كناية عن انتشاره واتساعه «مذق» هو اللبن الممزوج بالماء شبهه بالذئب لأنه فيه غيرة وكدر.

(الإعراب): (حتى) ابتدائية (إذا) ظرف متضمن معنى الشرط (جن) فعل ماض (الظلام) فاعل جن والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها (واختلط) الواو حرف عطف اختلط فعل ماض والفاعل مستتر تقديره هو وجملة اختلط وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو (جاءوا) فعل وفاعل (بمذق) جار ومجرور متعلق بجاء (هل) حرف استفهام (رأيت) فعل ماض وتاء المخاطب فاعله (الذئب) مفعول به لرأيت (قط) استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام وهو ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق برأى، وسكونه للوقف وجملة هل رأيت الذئب قط في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق، والتقدير بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

(الشاهد فيه) قوله: (بمذق هل رأيت... الخ) فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر بل النعت مقول محذوف وهذه الجملة معمولة له على ما بيناه في الإعراب

أي: بمدق مقول فيه هذا القول (و) إذا كانت الصفة جملة فإنه (يلزم الضمير) حيثئذ يعود منها إلى الموصوف ليربط بينها وبينه وإلا كانت أجنبية، وذلك كما مثلنا أولاً، وقد يحذف للعلم به نحو: «اشتريت براً الكر بستين» وقول الشاعر:

١٧٠ - أبحت حما تهامة ثم نجد وما شيء حميت بمستباح^(١)

أي: حميته، وقد تغني عنه الألف واللام كقوله:

١٧١ - كأن حفيف النبل من فوق عجزها عواذب نحل أخطأ الغار منطف^(٢)

(١) ينسب هذا البيت لجريز بن عطية، ويروى (بعد) مكان (ثم) (اللغة): حما يحميه حماية دفع عنه وهذا شيء «حما» أي: محظور لا يقرب «تهامة» ما تسفل من بلاد العرب «ونجد» ما ارتفع منها كنى بهما عن جميع بلاد العرب. (الإعراب): (أبحت) أباح فعل ماض وناء المخاطب فاعله (حمي) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وحي مضاف و(تهامة) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (ثم) عاطفة (نجد) معطوف على تهامة مجرور بالتبعية وعلامة جره الكسرة الظاهرة (وما) الواو استئنافية و ما نافية عاملة عمل ليس (شيء) اسم ليس مرفوع بالضممة الظاهرة (حميت) فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لشيء، والرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف مفعول لحميت تقديره حميته (بمستباح) الباء حرف جر زائد و مستباح خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (الشاهد فيه) قوله: (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير المقدر المنصوب والتقدير حميته.

(٢) البيت للشنفرى. و يروى

كان حفيف النبل من فوق عجزها غوارب نحل أخطأ الغار منطف
(اللغة): «حفيف» حفوا حوله أي: أطاقوا به واستداروا. «عجزها» عجزها «عواذب» العواذب بالضم والتشديد الذين لا أزواج لهم ويقال عزب بعد «منطف» الدليل. (الإعراب): (كأن) حرف تشبيه ونصب (حفيف) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة وحفيف مضاف و(النبل) مضاف إليه (من فوق) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال وفوق مضاف وعجز من (عجزها) مضاف إليه، وعجز مضاف والهاء مضاف إليه (هواذب)

(ويوصف بحال^(١)) الاسم (الموصوف) الذي يخصه وقام به حقيقة (وحال متعلقه) أي: بما قام بالذي بينه وبين الموصوف علاقة ملك أو نسب^(٢) أو مخالطة أو غيرها (مثل مررت برجل حسن) هذا مثال الوصف بحال الموصوف إذ الحسن له (وحسن غلامه) هذا مثال الوصف بحال الغلام إذ الحسن له، وهو الذي يتعلق بالرجل تعلق ملك ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾^(٣) ونحو: - ذلك (فالأول^(٤)) وهو الوصف بحال الموصوف (يتبعه) أي: الوصف يتبع الموصوف (في) أحد أنواع (الإعراب) الثلاثة كالرفع والنصب والجر (و) في أحد وجهي (التعريف والتذكير) في أحد أنواع (الإفراد والتثنية والجمع) في أحد نوعي (التذكير والتأنيث^(٥)) فتكون الصفة وفق الموصوف في رفع وتعريف وإفراد وتذكير أو نصب وما ذكرا وجر وما ذكرا و رفع وتنكير وإفراد وتذكير وكذلك

خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة وعوارب مضاف و(نحلي) مضاف إليه (أخطأ) فعل ماض مبني على الفتح و(الغار) مفعول به مقدم منصوب بالفتحة الظاهرة (مطنف) فاعل أخطأ مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لنحلي، والرباط بين الصفة والموصوف الألف واللام في الغار عوضاً عن الضمير.

(الشاهد فيه): (أخطأ الغار) فإن أل في الغار أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف والتقدير أخطأ غارها فحذف الضمير وجعل الألف واللام عوضاً عنه.

(١) الجار والمجرور في محل الرفع نائب يوصف أي: يجعل حال الموصوف أي: هيئته وصفاً له وهو الكثير. (نجم الدين).

(٢) نحو: «مررت برجل قائم أبوه» أو مخالطة نحو: «مررت برجل طويل ثوبه». (خبيصي). في خ / هـ (أو سبب) بدل من (أو نسب).

(٣) من سورة النساء من الآية (٧٥).

(٤) قوله: فالأول... الخ فالحاصل ست وثلاثون مسألة؛ لأن الرفع مثلاً يكون معه إما التعريف والإفراد والتذكير وإما التعريف والتثنية والتذكير، وإما التعريف والجمع والتذكير، فهذه ثلاثة، ونأتي ثلاثة أخرى مع الرفع إذا أبدلت بالتذكير التأنيث فيحصل ستة ويحصل ستة أخرى إذا أبدل بالتعريف التنكير فيحصل اثنا عشر قسماً مع الرفع ومثله مع النصب ومثله مع الجر. من المحقق المدقق (السعيد).

(٥) وإنما تبعه في هذه العشرة لكونه إياه في (المعنى). (نجم الدين).

سائرهما بمعنى أنه لا يكون الموصوف مرفوعاً والصفة منصوبة، ولا الموصوف معرفة والصفة نكرة، أو الموصوف مفرداً والصفة مثناة، أو مجموعة أو الموصوف مذكراً والصفة مؤنثة، بل لا بد من الاتفاق (والثاني) وهو الذي يوصف بحال متعلقه (يتبعه) أي: الموصوف (في الخمسة الأنواع الأول) وهي أنواع الإعراب الثلاثة، والتعريف والتنكير، والمراد أنه يتبعه في أحد أنواع الإعراب، وفي أحد نوعي التعريف والتنكير إذ لا يتصور اجتماعهما كما مر (و) أما (في البواقي) وهو^(١) الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فالوصف (كالفعل) أي: إن رفع اسماً ظاهراً بالفاعلية ونحوها فلا ضمير فيه بل يفرد، ولا يثنى، ولا يجمع خشية الجمع بين فاعلين، وكذلك الصفة إذ هي تشبه الفعل، وكذلك إلحاق علامة التأنيث بالفعل بحسب فاعله وكذلك الصفة (ومن ثم^(٢) حسن قام رجل قاعد غلمانهم) وقام رجلان قاعد غلمانهما، وقام رجال قاعد غلمانهم، وقام رجل قاعدة جاريته، وقام رجلان قاعدة جاريتهما، وقام رجال قاعدة جواريتهم، وقام رجال قاعدة جارياتهم، وقس على هذا؛ لأن اسم الفاعل فيما ذكر بمثابة الفعل وهو يقعد لموافقة له في عدد الحروف وفي السكتات وفي المؤنث بمعنى قعدت (وضعف قاعدون^(٣)) غلمانهم^(٤) كما في يقاعدون غلمانهم وقد ورد كما في (أكلوني البراغيث) وهو ضعيف، وفي قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة» وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٥) الاسم الظاهر يدل من الضمير المرفوع (ويجوز قعود غلمانهم) إذ قعود هنا جاء على صيغة لم تشبه بها الفعل شبيهاً لفظياً ولأنه اسم يجمع جمع^(٦) التكسير، وأما الشبه المعنوي فهو حاصل لكن اغتفر (والمضمر) المتكلم

(١) في خ/ه: (وهي)

(٢) أي: ومن أجل كون الوصف الثاني في الستة البواقي كالفعل. (جامي)

(٣) قوله: وضعف قاعدون. الخ كما ضعف قام رجل يقاعدون غلمانهم، لأن النعت مع فاعله في هذا القسم كالفعل مع فاعله، والفعل إذا أسند إلى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وإنما لم يمتنع لجواز أن يكون من باب أكلوني البراغيث. (هاية)

(٤) في خ/ه: بزيادة لأن الواو فيه، وإن كانت علامة لجمعه فهي تدل على أنها ضمير فاعل أو شبهه.

(٥) من سورة الأنبياء من الآية (٣).

(٦) والفعل يكسر فلم يكن في قعود غلمانهم شبه اجتماع فاعلين. (نجم).

والمخاطب والغائب (لا يوصف ولا يوصف به) لأن المتكلم وهو أنا ونحو: في غاية الوضوح فلا تزيده الصفة توضيحاً فهي عبث حيثئذ وحمل عليه المخاطب والغائب، فلا تقول: «مررت بك المسكين ولا به المسكين» وأجازه الكسائي في الغائب^(١) ونحن نجعله بدلاً، ولو وصفنا بالمضمر غيره أيضاً لم تفد الصفة معنى في الموصوف، ولكانت الصفة في بعض الأحوال أعرف من الموصوف، وقد قلنا: (والموصوف أخص) من الصفة أي: أعرف منها لأنه المقصود^(٢) (أو مساو) يعني: أقل أحواله، وحيثئذ فالمعارف ماعدا المضمرات درج أعرفها العلم، ثم المبهمات كأسماء الإشارة، والموصولات، ثم المعرف باللام والإضافة، ثم النداء فتصف العلم بجميع ما ذكر بعده إلا لمانع^(٣) يعرض له (ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله) نحو: «مررت بالرجل الكريم» فلا تصفه بالعلم إذ لا يدل على معنى^(٤) ولأنه أعرف وتصف العلم بالمبهمات وما بعدها كما تقدم (أو) تصف ذا

- (١) وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر، وأما الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد، وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة؛ لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة المشار إليه إشارة معينة فإن مدلوله غير متعين، والإشارة بالعين والقلب معاً، ومدلول ذو اللام بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب أخص مما يعرف بأحدهما والضعيف تعريف ذي اللام حيث يستعمل بمعنى النكرة كقوله تعالى: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٧] والموصول كذي اللام، وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكتسب التعريف منه، وهذا عند سيبويه، وأما عند المبرد فإن تعريف المضاف أنقص من المضاف إليه، لأنه يكتسب منه، ولذا لم يوصف المضاف إلى المضمر ولم يوصف المضمر. (نجم الدين) الرضي فعند المبرد أن نحو: الظريف في قولك: «رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة، وعند سيبويه هو صفة لغلام. (منه).
- (٢) وإنما وجب أن يكون المنعوت أخص من النعت؛ لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة. (نجم الدين).
- (٣) وذلك المانع أن يضاف ما بعد العلم إلى المضمر فيكون أعرف نحو: «مررت بزيد صاحبك» فلا تجعل صاحبك صفة لزيد لأنه أعرف منه.
- (٤) في (الخبيري) يكون ماعدا ذلك من المعارف أخص منه فقط.

اللام (بالمضاف إلى مثله) نحو: «مررت بالرجل صاحب القوم» لا بما عداه من المعارف لأنها أعرف منه فلا تقول «مررت بالرجل هذا ولا صاحب زيد» وتجعل ذلك صفة ونحو ذلك (وإنما التزم وصف باب هذا بذى اللام^(١) للإبهام) كأن الشيخ استشعر سؤالاً وهو أن يقال: إذا كان الاسم يوصف بمثله أو بالمضاف إلى مثله قلّم قلتم: لا يصح أن يوصف اسم الإشارة إلا بذى اللام فقط دون سائر ما دونه من المعارف وما يساويه منها؟. والجواب ما ذكره الشيخ أنه إنما يؤتى بالصفة لتبيين اسم الإشارة؛ إذ هو مبهم لإطلاقه على كل مشار إليه، ونحن نريد أن نشير إلى ذات من الجنس مخصوصة وتعيين الجنس باللام لتحصل الفائدة فلهذا وصف اسم الإشارة باسم الجنس، وتعيين الجنس باللام كما ذلك ظاهر (ومن^(٢) ثم ضعف مررت بهذا الأبيض^(٣)) إذ الأبيض لم يتبين حقيقة الذات المشار إليها لإطلاقه على كل أبيض حيوان وغيره آدمي وغيره فلم يكن للصفة ثمرة حينئذ (وحسن مررت بهذا العالم) إذ تبين به أن المشار إليه إنسان فجاءتنا الصفة بفائدة^(٤).

مركز تحقيق كتب التراث
[المعطف]

(المعطف) الذي هو للنسق وهو ثاني التوابع الخمسة وحقيقته (أنه تابع) يشمل جميع التوابع وقوله: (مقصود بالنسبة) خرج النعت، والتوكيد، وعطف البيان، إذ المقصود بالنسبة هو المنعوت، والمؤكد، والمبين، لا التوابع وقوله: (مع متبوعه) خرج البذل؛ لأنه المقصود بنسبة ما قبله أو بعده إليه دون المبدل منه، وإنما أتى به على سبيل الفراش للبدل نحو: «جاءني زيد أخوك» وسيأتي وقوله: (يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة) وهي الواو، والفاء، وثم، وحتى، وبل،

(١) وحمل عليه الموصول؛ لأنه مع صلته مثل ذى اللام مثل «مررت بهذا الذي أكرم» أي: الكريم. (جامي)

(٢) أي: ومن أجل أن المراد من وصف المبهم تبين حقيقة الذات المشار إليها. (نجم الدين).

(٣) لأن الأبيض عام ولا يخص نوعاً دون نوع آخر كالفرس والإنسان والبقرة والغنم. والله أعلم.

(٤) في خ/ه: بزيادة (زائدة).

ولكن، وأو، وإما وأم، ولا (وسياًتي) في الحروف مفصلاً إن شاء الله تعالى (مثل : قام زيد وعمرو) هذا مثال عطف النسق فقد نسبت القيام إلى زيد وعمرو جميعاً على السواء (و) هذا كلام يبين فيه العطف على الضمائر فقال : (إذا عطف على المضمير) يحترز من المظهر فقد عرف وقوله : (المرفوع) يحترز من المنصوب^(١) فلا يحتاج إلى تأكيد وسياًتي حكم المجرور وقوله : (المتصل) يحترز من المرفوع المنفصل فإنه اسم مستقل فيعطف عليه تقول : «ما أنا وعمرو قائمين» وقوله : (أكد) المتصل المرفوع (بمنفصل) حتماً (مثل : ضربت أنا وزيد) والوجه في هذا أنه قد اشتد اتصال هذا الضمير بالفعل حتى صار كالجاء منه بدليل أنهم يسكنون له لام الفعل فكروها أن يعطفوا كلمة برأسها على ما هو كالجاء من الكلمة فأكدوه بالضمير المنفصل ليكون العطف على المنفصل في الصورة ؛ لأنه كلمة مستقلة وفي التحقيق أن المقصود هو^(٢) المتصل (إلا أن يقع فصل) بين الضمير والاسم الظاهر المعطوف (فيجوز تركه) أي : ترك التأكيد وذلك لطول الكلام ، وسواء كان الفصل قبل واو العطف (مثل : ضربت اليوم زيد) أو بعدها كقوله تعالى ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُؤُنَا﴾^(٣) ففصل في المثال بالظرف قبل الواو ، وفي الآية بلا بعده ، وهذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون مطلقاً محتجين بقول الشاعر :

١٧٢ - قلت إذ أقبلت وزهر تهادي كنعاج الملا تعسفن رملاً^(٤)

(١) نحو : «ضربتك وزيداً» إذا لم يكن كالجاء معنى فلا حاجة فيه إلى التأكيد بمنفصل . (جامي).

(٢) ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد ؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف تأكيد وهو باطل . (جامي).

(٣) من سورة الأنعام من الآية (١٤٨).

(٤) ينسب هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة .

(اللفظة) : «الزهر» جمع زهراء وهي البيضاء المشرقة «تهادي» أي : يمشين مشياً رويداً يسكون «كنعاج» النعاج بقر الوحش شبه النساء بها في سكون المشي فيه . «تعسفن» ركبن و إذا مشيت في الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة المشي فيه «الملا» الفلاة الواسعة .

(الإهراق) : (قلت) فعل وفاعل (إذ) ظرف متعلق بقال (أقبلت) أقبل فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (وزهر) معطوف على الضمير المستتر في

والجواب على ذلك أنه قد وقع الفصل بثناء التانيث، ويجوز التأكيد بمنفصل مع الفصل كقوله تعالى ﴿مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آَبَاؤُنَا﴾^(١) (وإذا عطف على المضمر المجرور أعيذ الخافض) وسواء كان اسماً نحو: «غلامك وغلام زيد» أو حرف جر (مثل: مررت بك وبزيد) وذلك لأن المجرور لا يكون إلا متصلاً، وقد صار كالجزء مما اتصل به ولا منفصل يؤكد به له كما مر فاشترط إعادة الجار لثلاثا يعطف اسماً برأسه على جزء من كلمة، وهذا عند البصريين، وأجازه الكوفيون مطلقاً محتجين بقراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢) والأكثر على نصب الأرحام وبقول الشاعر:

١٧٣ - اليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب^(٣)

أقبلت (مهادي) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه (كنعاج) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت ونعاج مضاف و(الفلا) مضاف إليه (تعسفن) تعسف فعل ماض ونون النسوة فاعل والجملة في محل نصب حال من نعاج (وملاً) منصوب على نزع الخافض. (الشاهد فيه) قوله: (إذ أقبلت وزهر) حيث عطف قوله زهر على الضمير المستتر في أقبلت وذلك للضرورة الشعرية والقياس القول: أقبلت هي وزهر بتأكيد المستتر ليقوى ثم يعطف عليه.

(١) من سورة النحل من الآية (٣٥).

(٢) من سورة النساء من الآية (١).

(٣) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعزها أحد لقائل معين.

(اللغة): «قربت» أخذت وشرعت.

«المعنى» يقول: إن هجاءك الناس وشتمهم صار أمراً معروفاً لا يتعجب منه فلا نعجب إذا أخذت في هجائنا كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر.

(الإهراء): (فاليوم) اليوم منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقربت (قربت) قرب فعل ماض دال على الشروع والتاء اسمه (تهجونا) تهجو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ونا مفعول به والجملة في محل نصب خبر قربت (وتشتمنا) الواو عاطفة، وتشتم فعل معطوف على تهجو، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، وضمير المتكلمين مفعول به (فاذهب) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي: إن تفعل ذلك فاذهب... الخ اذهب فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (فما) الفاء

قلنا: البيت شاذ وقراءة حمزة مستضعفة هنا أو الوار فيها للقسم، وأما المضمير المنصوب فيجوز العطف عليه مطلقاً نحو: «إنك وزيداً قائمان» و«زيداً ضربته وعمراً»؛ لأن المنصوب كالكلمة المستقلة إذ لم يشتد اتصاله بالفعل كالمرفوع (والمعطوف في حكم^(١) المعطوف عليه) فيما يجب ويجوز ويمتنع، فإذا وجب أن يكون في المعطوف عليه ضمير نحو: أن يكون جملة خبرية أو صلة أو صفة وجب أن يكون في المعطوف كذلك نحو: «زيد قام وقعد» ولا يجوز «زيد قام وقعد عمرو»، وكذلك إذا كانت الصفة جملة وكذلك الصلة^(٢)، وإذا جاز حذف العائد في المعطوف عليه جاز في المعطوف نحو: «البر الكر بستين» و«السمن منوان^(٣) بدرهم» (ومن ثم^(٤) لم يجز في ما زيد بقائم أو قائماً، ولا ذاهب عمرو إلا

للتعليل و ما نافية (بك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (والأيام) معطوف على الكاف المجرور محلاً بالباء (من) زائدة (هجب) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(الشاهد فيه) قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف الأيام على الضمير المجرور في بك بغير إعادة حرف الجر، وهذا عند البصريين ضرورة أما الكوفيون فيجيزون ذلك.

(١) قال (نجم الدين): ليس مرادهم الإطلاق بحيث لا يعطف معرفة على نكرة والعكس، والمعرب على المبني والعكس، والمفرد على المثنى والمجموع والعكس، بل المراد أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كلزوم الضمير ونحو: ذلك فالمقصود أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه منه.

(٢) مثال الصلة «جاءني الذي يقوم ويقعد» ولا يجوز «ويقعد عمرو»، ومثال الخبر «زيد يقوم ويقعد» ولا يجوز «ويقعد عمرو» ومثال الحال «جاءني زيد يضحك ويتكلم» ولا يجوز «ويتكلم عمرو» ومثاله في الصفة «مررت برجل يقوم ويقعد». «رصاص».

(٣) قوله: والسمن منوان بدرهم وفيه نظر؛ إذ ما يعود إليه الضمير في المعطوف والمعطوف عليه غير متحد، فلا يستقيم التمثيل، والصواب «البر الكر بستين»، ونصف بثلاثين أي: منه وجاءني الذي قتلت، وضربت. (سيدنا محمد علي).

(٤) في خ/ه: بزيادة (أي: ومن أجل أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه في الوجوب والجواز والامتناع).

الرفع) في ذاهب على أنه خبر مقدم وعمرو مبتدأ^(١)، وهو عطف جملة على الجملة المتقدمة، ولا يجوز نصب ذاهب، ولا جره بالمعطف على لفظ خبرها المنصوب أو المجرور؛ إذ لا ضمير فيه؛ لأنه قد رفع عمرو، أو في خبر ما ضمير ومنه قوله:

١٧٤ - لعمرك ما مَعْن بتارك حقه ولا مُنْسِي مَعْن ولا متيسر^(٢)

فأما ليس فتنصب فتقول: «ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو»، ويعطف عمرو على زيد، وقاعداً على قائم، وكذا إذا جر خبرها بالباء على الأصح نحو: «ليس زيد بقائم، ولا ذاهب عمرو» بالجر بباء مقدرة مدلول عليها بالأولى ومنه قوله:

١٧٥ - فليس بأتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها^(٣)

(١) وإما أن يكون ذاهب مبتدأ؛ لأنه قد اعتمد على حرف النفي وعمرو فاعل ساد مسد الخبر. «نجم ثاقب».

(٢) ينسب هذا البيت للفرزدق. مركز تحقيق علوم إسلامي

(اللغة): «لعمرك» قسمي ويميني «معن» اسم رجل «منسي» النسيء التأخير «متيسر» تيسر له كذا واستيسر له بمعنى أي: تهيأ.

(الإعراب): (لعمرك) اللام موطئة للقسم و عمر مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وعمر مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف تقديره لعمرك يميني مثلاً (ما) نافية تعمل عمل ليس (معن) اسم ما مرفوع بالضممة الظاهرة (بتارك) الباء حرف جر زائد، وتارك خبر ما منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وتارك مضاف وحق من (حقه) مضاف إليه، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (ولا) الواو عاطفة و لا نافية (منسي) خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة (معن) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة (ولا) الواو عاطفة، ولا نافية (متيسر) معطوف على منسي والمعطوف على المرفوع مرفوع.

(الشاهد فيه) رفع منسي على أنه خبر مقدم ومعن مبتدأ مؤخر أو فاعل بمنسي؛ لأنه قد اعتمد على حرف النفي ولا يجوز نصب منسي ولا جره.

(٣) البيت للأعور الشني.

(اللغة): «منهي» النهي ضد الأمر ونهاه عن كذا ينهاء نهيًا، وانتهى عنه وتناهى أي: كف «قاصر» قصر عن الشيء عجز عنه ولم تبلغه وبابه دخل «مأمورها» الأمر ضد النهي.

(و) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل قلتم: لا يعطف ما لا ضمير فيه على ما فيه ضمير، وقد عطف فيغضب الراح لزيد بالفاعلية ولا ضمير فيه على يطير وفيه ضمير يعود إلى الذي؟ قلنا: (إنما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لأنها) أي: هذه الفاء التي توهم أنها للعطف (فاء السببية^(١)) وليست عاطفة؛ إذ معناه الذي يطير فيصير طيرانه سبباً لغضب زيد هو الذباب، ولذلك لا يجوز «ويغضب» بإقامة الواو مقام الفاء.

(و) اعلم أنه (إذا عطف على معمولي عاملين^(٢) مختلفين) ففي المسألة اطلاقان وتفصيل، والتفصيل هو مذهب الشيخ والأعلم، وقد بين ذلك الشيخ

(الإعراب): (ليس) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (بأتيك) الباء حرف جر زائد آتي خبر ليس مقدم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المقدرة للثقل على آخره، وآتي مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه، (منهيا) منهي اسم ليس مرفوع بالضممة الظاهرة ومنهي مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه (ولا) الواو عاطفة و لا نافية زائدة (قاصر) عطف على أتيك والمعطوف على المجرور مجرور (هناك) جار ومجرور متعلق بقاصر (مأمورها) مأمور معطوف على منهي، والمعطوف على المرفوع مرفوع، ومأمور مضاف وهاء الغائبة مضاف إليه، ويجوز أن يكون مأمورها فاعلاً بقاصر.

(الشاهد فيه) قوله: (ولا قاصر) حيث جره عطفاً على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة وهو قوله: بأتيك.

(١) لا للعطف كذا قيل، وفيه نظر؛ لأن فاء السببية عاطفة أيضاً كقولك: أطعمته فأشبعته وسقيته فأرويته، فيكون يغضب معطوفاً على يطير وإن كان المعطوف عليه سبباً للمعطوف فكيف يصح كونها عاطفة؟ وقيل: إنها فاء السببية وكفى بها رابطة؛ لأنها توجب سببية الأول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر؛ لأن الفاء لم تعد من الروابط هنا فكيف يكتفي بها رابطة هنا؟ فالأولى أن يقال: إنها فاء السببية، وهي وإن كانت للسببية عاطفة أيضاً لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكفي الرابطة في أحدهما عن لزومه في الأخرى. (غاية تحقيق).

(٢) وأما عطف معمولين متفقين كانا أو مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو: «ضرب زيد عمراً وبكر خالداً» و«ظننت زيدا قائماً وعمراً فاعداً» و«أعلم زيد عمراً قائماً ويشر خالداً محمداً كريماً». (نجم الدين).

بقوله: (لم يَجْزُ^(١) خلافاً للفراء) فأجازه مطلقاً مستدلاً بما يأتي من حجج التفصيل، وهذا هو الإطلاق الأول (إلا في) ما تقدم فيه المجرور على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه (نحو: في الدار زيد والحجرة^(٢) عمرو) فالعامل في الدار حرف الجر وهو في، وفي زيد الابتداء، لأنه مرفوع به، وفي الدار خبره، والحجرة مجرور بالمعطف على الدار، وعمرو مرفوع بالمعطف على زيد فحرف الجر والابتداء عاملان مختلفان، وقد عطف ما بعد المعمولين عليهما كما ترى ومنه قوله تعالى ﴿الَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُنْكَسِفٍ وَزِيَادَةٍ﴾^(٣) ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾^(٤) فقوله: للذين موصول مجرور باللام وصلته أحسنوا وهو من جملة وقوله: الحسنى عامله الابتداء وزيادة معطوف عليه وقوله: الذين كسبوا مجرور بالمعطف على الذين أحسنوا وقوله: (جزاء سيئة) مرفوع بالمعطف على قوله: (الحسنى) ومثال حيث يتقدم المجرور على المنصوب قولهم: ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة فكل مرفوع باسمية (ما) وهو مضاف إلى سوداء وتمرّة خبر (ما) منصوب بها وقوله: بيضاء مجرور بالمعطف على سوداء، وشحمة منصوب بالمعطف، على تمرّة فالعاملان في المعطوف عليه مختلفان كما ترى، وقول الشاعر:

(١) وذلك لأن حرف المعطف كالعامل، ولا يقوى أن يكون حرف واحد كالعاملين، ويجوز أن يكون كعامل يعمل عملين أو ثلاثة أو أكثر. (نجم الدين).

(٢) مما رفع فيه الثاني من المعطوف عليهما، سواء كان الأول منهما مجروراً كما مر، أو مرفوعاً مثل: «ماسكن فيه زيد الدار وعمرو الحجرة» أو منصوباً مثل: «إن الدار ما سكن فيها زيد والحجرة عمرو» أو نصب فيه الثاني منهما كذلك، أي: سواء كان الأول منصوباً أو مرفوعاً مثل: «إن في الدار زيداً والحجرة عمراً» و«إن زيداً يلزم الدار وعمراً الحجرة» لعدم الإفضاء إلى الفصل بين الواو والنائب عن حروف الجر، وبين معموله، بخلاف ما إذا كان الثاني منهما مجروراً، سواء كان الأول مرفوعاً نحو: «زيد في الدار، وعمرو الحجرة» أو منصوباً نحو: «إن زيداً في الدار، وعمراً الحجرة» أو مجروراً نحو: «ليس من في الدار زيد، والحجرة عمرو» للإفضاء إلى الفصل بينهما؛ لأنه إذا لم يَجْزُ الفصل بين الجار والمجرور فبين نائب الجار والمجرور أولى.

(٣) من سورة يونس من الآية (٢٦).

(٤) من سورة يونس من الآية (٢٧).

١٧٦ - أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل ناراً^(١)
 فامرئ الأول مجرور بإضافة كل إليه ، وامرأ الثاني منصوب بتحسين ، ونارُ
 الأولى معطوف على امرئ الأول ، ونار الأخرى منصوبة معطوفة على قوله : امرأ
 الثاني ، ووجه جواز هذا إذا كان على هذه الكيفية أنه قد ورد ، وبه احتج الفراء ،
 ولأن المعطوف المجرور يلي حرف العطف القائم مقام الجار فلم يحصل فرق بين
 المجرور وبين ما يقوم مقام الجار ، وبهذا الوجه يبطل الإطلاق الذي أطلقه الفراء إذ
 لم يرد إلا على ما ذكرنا ، ويصح التفصيل الذي ذكرنا ، وفي الخبيصي تفصيل غير
 هذا لكن هذا عندي أقرب منه وقوله : (خلافاً لسيبويه) يعني فلا يجيز ذلك مطلقاً
 وتناول جميع ماورد^(٢) كذلك وهذا هو الإطلاق الثاني .



(١) ينسب هذا البيت لأبي داود ، وهو جارية بن الحجاج .

(اللفظة) : «تحسبين» حسبه صالحاً بالكسر أحسبه بالفتح والكسر جساناً ظننته «توقد»
 وقدت النار توقدت وبابه وعد وقوداً بالضم .

(الإعراب) : (أكل) الهمزة للاستفهام الإنكاري و(كل) مفعول أول لتحسين مقدم عليه
 وكل مضاف و(امرئ) مضاف إليه (تحسبين) فعل وفاعل (امرأ) مفعول ثان (ونار) الراو
 عاطفة والمعطوف محذوف والتقدير وكل نار فنار مضاف إليه في الأصل وذلك المعطوف
 المحذوف - وهو المضاف - هو المعطوف على كل امرئ المتقدم (توقد) أصله تتوقد فحذف
 إحدى التاءين وهو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نارٍ
 والجملة صفة لنارٍ (بالليل) جار ومجرور متعلق بتوقد (ناراً) معطوف على قوله امرأ
 المنصوب السابق .

(الشاهد فيه) قوله : (ونارٍ) حيث حذف المضاف كل وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل
 الحذف وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو قوله : كل امرئ .

(٢) قال في (الغاية) : حمل الأمثلة على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه وأكل
 نار توقد بالليل ناراً ولا كل بيضاء شحمة أي : على نحو : - «ما جاء في بعض القراءات
 يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة» أي : عرض الآخرة ثم إبقاء المضاف إليه على
 إعرابه وإن كان شاذاً لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع أي : فيما كان لفظ
 المضاف المحذوف مذكوراً سابقاً مضافاً إلى شيء آخر قياسي . (منها) .

[التوكيد]

الثالث (التوكيد) وحقيقته أنه (تابع) شمل جميع التوابع وقوله : (يقرر^(١)) أمر المتبوع) خرج البدل والنعت والعطف بالحرف وقوله : (في النسبة^(٢)) والشمول) خرج عطف البيان (وهو) ينقسم إلى قسمين (لفظي^(٣)) ومعنوي فاللفظي^(٤) تكرير لفظ^(٥) (الأول) بعينه لتقرير النسبة (مثل : جاء زيد زيد ويجري في الألفاظ كلها) فمثاله في الاسم المفرد ما ذكره في الكتاب ومنه قوله :

١٧٧ - مُرَّانِي قَدِ امْتَدَحْتُكَ مُرًّا وَاثِقًا أَنْ تَشِيبَنِي وَتُسْرًا
مُرَّ يَا مَرْ مَرْ مَرْةً بَن تَلِيدَ مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْحَوَادِثِ غُرًّا^(٦)

(١) التقرير هنا أن يكون مفهوم التأكيد ومواده ثابتاً في المتبوع ويكون لفظ المتبوع عليه صريحاً كما كان معنى نفسه ثابتاً في زيد في قولك : «جاءني زيد نفسه» إذ يفهم من زيد نفس زيد. (نجم الدين).

(٢) المراد بالنسبة مطلق النسبة سواء كانت نسبة شيء إلى المتبوع نحو : «جاءني زيد زيد» أو نسبته إلى شيء نحو : «جاءني جاءني زيد» أو نسبة شيء غيره إلى شيء كذلك لكن يكون لذلك علاقة بالمتبوع نحو : «إن إن زيدا قائم» أو نسبة بعضه إلى بعضه نحو : «زيد قائم زيد قائم».

والنسبة في اللفظ والشمول في المعنوي نحو : «جاء زيد زيد» فقد قرر زيد نسبة المجيء إلى زيد الأول، والشمول نحو : «جاءني القوم كلهم» فقد قرر كلهم الشمول لهم جميعاً.

(٣) أي : مسوباً إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي أي : منسوب إلى (المعنى) لحصوله من ملاحظة (المعنى). (جامي)

(٤) قوله : فاللفظي . . . الخ وهو منقوض بقولهم : مررت بك أنت وبه هو فإنه ليس لفظياً ولا معنوياً لأنه ليس من الألفاظ المحصورة ولا لفظ الأول ولا اشكال في أنه لفظي ولكن استعير ضمير المرفوع للمجرور فكان الأحسن أن يقول : تكرير لفظ الأول ومرادفه كما لا يخفى . من الشيخ اسماعيل .

(٥) أي : تكرير لفظ الأول ومعاده حقيقة نحو «جاءني زيد زيد» أو حكماً نحو : «ضربت أنت وضربت أنا» فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ وإن كان مخالفاً للأول لفظاً إذ الضرورة دعت إلى المخالفة لأنه لا يجوز تكريره متصلاً. (جامي)

(٦) ينسب هذا البيت لأعشى همدان، وهو عبدالرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمداني من همدان بن مالك ثم من كهلان شاعر فصيح من شعراء الدولة الأموية.

فأكد مرّ مراراً كما ترى وهو ترخيم مرة ومثاله في القرآن قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾^(١) ومثاله في الفعل «ضرب ضرب» وقول الشاعر:-

١٧٨ - فأين إلى أين النجاة ببغلتني أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس^(٢)

(اللغة) : «واثقاً» من وثق يثق بكسر الثاء فيهما وأصل معناه اتئمه، والمراد أنه على يقين من نفاذ ما يرجوه «تثيني» تنعم علي وتعطيني «الغر» بكسر الغين الأحمق والمغفل.

(الإهراب) : - (مر) منادى بحرف نداء محذوف وهو منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب (إني) إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمها مبني على السكون في محل نصب (قد) حرف تحقيق (امتدحتك) امتدح فعل ماض وتاء المتكلم فاعله وكاف الخطاب مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر إن (مر) تأكيد وهو أيضاً منادى بحرف نداء محذوف (واثقاً) حال من الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة (أن) حرف مصدري ونصب (تثيني) تثيب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به (وتسرا) الواو عاطفة تسر فعل مضارع معطوف على تثيب منصوب بالفتحة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وحذف مفعول تسر لدلالة مفعول تثيب عليه (مر) منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب (يا مر) توكيد لفظي (مرة) بدل أو عطف بيان (بن) صفة منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و(تليد) مضاف إليه (ما وجدناك) ما نافية و وجد فعل ماض ينصب مفعولين، ونا فاعله، وكاف الخطاب مفعوله الأول (في الحوادث) جار ومجرور متعلق بوجد (هراً) مفعول ثان بوجد، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض.

(الشاهد فيه) : (مر) في البيت الأول حيث كرره مرتين، وقوله في البيت الثاني: يا مر مرة حيث أكد مرة بالتكرير الصريح.

(١) من سورة الفجر آية (٢١).

(٢) لم ينسبه أحد إلى قائل معين.

(اللغة) : «النجاة» النجاء بالمد الاسراع «الحبس» بمعنى المنع والمراد الكف عن السير.

(الإهراب) : (أين) اسم استفهام ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق مبني على الفتح في محل نصب، والتقدير فأين تذهب، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير فإلى أين لم تكن قد ابتعدت لكن الوجه الأول أقيس؛ لأن عمل الجار محذوفاً ضعيف (إلى أين) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (النجاة) مبتدأ مؤخر (ببغلتني)

وقول الآخر:

١٧٩ - دع الحرب دعها يابن هند فإنها لها رجل ثبت الجنان حلاج^(١)

وفي الحرف «إن إن زيداً قائم» وقول الشاعر:

١٨٠ - لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي موثقاً وعهوداً^(٢)

جار ومجرور متعلق بالنجاة وبغلة مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه (أناك) أتى فعل ماض والكاف ضمير المخاطبة مفعول به (أناك) تأكيد للسابق (اللاحقون) فاعل لأتى الأول (احبس) فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (احبس) فعل أمر وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة.

(الشاهد فيه) «أناك أناك» حيث كرر الفعل الأول، قال السجاعي: وأما احبس احبس ليس

عمل الشاهد؛ لأنه من توكيد الجملة

(١) لم أطلع على قائله.

(اللفظة): «دع» أترك «ثبت» يقال: رجل ثبت بسكون الباء أي: ثابت القلب «حلا حل» الحلا حل بالضم السيد الركين.

(الإعراب): - (دع) فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (الحرب) مفعول به لدع (دهها) دع فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر في وجوباً وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مفعول به والجملة مؤكدة للأولى (يا) حرف نداء (ابن) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وابن مضاف و(هند) مضاف إليه (فإنها) الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب وضمير الغائبة اسمها (لها) جار ومجرور خبر مقدم (رجل) مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن (ثبت) صفة لرجل وصفة المرفوع مرفوع وثبت مضاف و(الجنان) مضاف إليه (حلاج) صفة أيضاً مرفوع بالضممة الظاهرة. (الشاهد فيه) «دع الحرب دعها» حيث أكد الفعل دع. وأقول: إن هذا من باب تأكيد الجمل فتأمل.

(٢) ينسب هذا البيت لجميل العذري. والصواب أنه لكثير عزة، وذكر بثنة فيه سهو.

(اللفظة): «أبوح» مأخوذ من باح بسرّه بمعنى أظهره وأفشاه «موثقاً» كمواعد وموعد بمعنى ميثاق فحذفت الياء تخفيفاً «عهوداً» جمع عهد عطف تفسير على موثقاً.

(الإعراب): - (لا) حرف نفي (لا) حرف مؤكد لسابقه (أبوح) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (بحب) جار ومجرور متعلق بأبوح وحب مضاف و(بثنة) مضاف

وقول الآخر:

١٨١ - فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بكم أبداً شفاء^(١)

وقول الآخر:

١٨٢ - إذا التيار ذو العضلات قالوا إليك إليك ضاق بها ذراعاً^(٢)

إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعملية والتأنيث (إنها) إن حرف توكيد ونصب والضمير العائد إلى بثنة اسم إن (أخذت) أخذ فعل ماض والتاء علامة التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى بثنة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن (هلي) جار ومجرور متعلق بأخذت (موثقاً) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وصرف هنا للضرورة (وهوداً) الواو عاطفة و عهداً معطوف على موثق. (الشاهد فيه) قوله: (لا لا) فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.

(١) هذا البيت من كلام لمسلم بن معبد الوالي وقيل لرجل من بني أسد وروى (دواء) مكان (شفاء)

(اللغة): (يلفى) مضارع مبني للمجهول ماضيه المبني للمعلوم ألفى ومعناه وجد (لما بي) أراد الذي بي من الموجدة والحق عليهم (للما بهم) أراد للذي بهم من الحققد والضمينة وحسيكة الصدور.

(الإهراب): - (فلا) الفاء حرف عطف ولا حرف نفي (والله) الواو حرف قسم وجر واسم الجلالة مجرور به والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف (لا) نافية (يلفى) فعل مضارع مبني للمجهول (لما) اللام حرف جر وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام والجار والمجرور متعلق بقوله يلفى (وي) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول (ولا) الواو عاطفة ولا حرف زائد لتأكيد النفي (للما) (بكم) اللام الأولى حرف جر واللام الثانية توكيد للام الأولى، وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى (بكم) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول والجار والمجرور الذي هو للما معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو لما بي وقوله: (أبدأ) ظرف زمان منصوب بيلفى (شفاء) نائب الفاعل للفعل يلفى مرفوع بالضممة الظاهرة.

(الشاهد فيه) قوله: (للما) فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجار توكيداً لفظياً بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفواصل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب والتوكيد على هذا النحو شاذ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال: (لما لما بهم).

(٢) لم أطلع على قائله.

وفي الجملة الاسمية^(١) نحو: «زيد قائم زيد قائم» وفي الفعلية «قام زيد قام زيد» (والمعنوي بالفاظ مخصوصة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلثاهما وكله وأجمع وأكثع وأبنع وأبصع فالأولان^(٢)) وهما النفس والعين (يعمان) الواحد المؤنث والمذكر والمثنى والمجموع منهما (باختلاف صيغتهما وضميرهما) في هذا الإطلاق نظر؛ لأن الصيغة في المفرد المذكر أو في المثنى حيث تقول: نفساهما واحدة وفيه حيث تقول: أنفسهما وفي المجموع واحدة^(٣) (تقول: نفسه) للمفرد المذكر نحو: «جاءني الرجل نفسه» (نفسها) للمفرد المؤنث نحو: «جاءتني المرأة نفسها» (أنفسهما) بصيغة الجمع للمثنى^(٤) منهما؛ كراهة اجتماع تثنيتين في صيغة واحدة لو قيل: نفساهما أو لكون الاثنين أقل الجمع عند بعضهم، ويجوز نفساهما وهو قليل، تقول: «جاءني الرجلان أنفسهما» و«المرأتان أنفسهما» (أنفسهم)

(اللفظة): «التيار» تاز يتوز غلظ «عضل» العضل جمع عضله الشاق وكل لحمة مجتمعة مكتنزة في عصبه فهي عضلة «ذراعاً» ضاق بالأمر ذرعاً أي: لم يطقه.
(الإعراب): - (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (التيار) فاعل بفعل محذوف تقديره: قال التيار مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها (ذو) صفة للتيار وذو مضاف و(العضلات) مضاف إليه (قالوا) قال فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة وواو الضمير البارز فاعل مبني على السكون في محل رفع والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة (إليك) جار ومجرور متعلق بمحذوف إليك الثانية توكيد لإليك الأولى (ضاق) فعل ماض مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر تقديره هو (بها) جار ومجرور متعلق بضاق (ذراعاً) تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة ضاق بها ذراعاً لا محل لها من الإعراب جواب الشرط.
(الشاهد فيه) قوله: «إليك إليك» حيث أكد الحرف بتكريره مرتين، والظاهر أنه في تأكيد الجار والمجرور.

- (١) ومما ورد في الجملة الاسمية قول الشاعر:
أيا من لست أقلاه ولا في الحب أنساه لك الله على هذا لك الله لك الله.
- (٢) لما سمي النفس والعين أولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانياً.
- (٣) يقال: قد حصل الاختلاف بين صيغة المفرد وبين صيغة المثنى.
- (٤) في خ/ه: (للمثنى) غير موجود.

للجمع المذكور نحو: «جاءني الرجال أنفسهم» (أنفسهن) للجمع المؤنث نحو: «جاءتني النساء أنفسهن» (والثاني للمثنى) تقول: «جاءني الرجلان (كلاهما)» و«المرأتان (كلاهما)» والباقي لغير المثنى) بل للمفرد من مذكر ومؤنث وللجمع منهما (باختلاف الضمير) فقط دون الصيغة فهي واحدة (في) عاوضت بالعبد (كله) وبالجارية كلها (و) بالعبيد (كلهم و) بالإماء (كلهن و) باختلاف (الصيغ في) الألفاظ (البواقي) تقول: اشتريت العبد (أجمع^(١)) اشتريت الجارية (جمعاء) اشتريت^(٢) العبيد (أجمعون) اشتريت الإماء (جمع^(٣)) ولا يؤكد بكل (وأجمع إلا ذو أجزاء^(٤)) يصح افتراقها حساً أو حكماً مثل أكرمت القوم) أو الرجال (كلهم) هذا مثال الذي يصح افتراقه حساً (واشتريت العبد كله) فيما يصح افتراقه حكماً إذ هو يتبعض بحكم الشرح لا بالحس إلا أن يُقَطَّع إراباً (بخلاف جاء زيد كله) فلا يصح إذ لا يتفرق حساً ولا حكماً إلا أن يكون قد قطع آراباً أيضاً^(٥) (و إذا أكد المضمير خرج المظهر وقد تقدم وقوله: (المرفوع) لا المنصوب^(٦)) فيصح مطلقاً وقوله: (المتصل) لا المرفوع المتفصل فيصح^(٧) مطلقاً، وكان ذلك التأكيد للضمير المتصل بالنفس أو العين خاصة أكد (بمتفصل) سواء كان الضمير المتصل بارزاً (مثل: ضربت أنت نفسك) أو مستكناً مثل: «زيد ضرب هو نفسه» والوجه في ذلك أن هذا الضمير كالجاء مما اتصل به، والنفس والعين قد يستعملان غير تأكيد بل مستقلين بخلاف أجمع وكل وأخواتهما فكرهوا تأكيد جزء كلمة بكلمة مستقلة ولكونهما يأتيان مستقلين قد يلتبس التأكيد بهما بالفاعل كما لو قلت: «زيد أكرمني

(١) فائدة وقد تجمع كل وأجمع كقوله تعالى ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

(٢) الصواب جاءني ليستقيم التأكيد بأجمعون.

(٣) وكذا أكتع كتعاء أكتعون كنع... الخ.

(٤) إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيه.

(٥) قال في اليميني وعند ذلك يقال: جيء بزيد كله. (منه).

(٦) فأما المنصوب والمجرور فإنهما يؤكدان بالنفس والعين من دون تأكيد تقول: «ضربتك

نفسك» و«مررت بك نفسك»؛ لأن تأكيدهما بالنفس لا يلتبس بشيء. (رضي)

(٧) مثل: «ما ضربني إلا هو نفسه». موشع أي: بالنفس والعين.

نفسه^(١) « و إذا أكدت وقلت: أكرمني هو نفسه» ذهب ذلك اللبس، ذكره ركن الدين (واكتع وأخواه) وهما ابتع وابضع (اتباع لأجمع) قال نجم الدين: إذ لم يؤت بها إلا لتحسين الكلام (فلا يتقدم) عليه في الترتيب بل يأتي على أثره تقول: «اشتريت العبد أجمع اكتع ابتع ابضع» وكل واحد من الأربعة تأكيد لما سبقه، وقال ابن كيسان: يجوز تقديم أيها شئت على الآخر مطلقاً ذكره ركن الدين، وقال نجم الدين: المراد بعد أجمع فأما هو فيقدم حتماً عنده، والمراد باكتع التمام «حول»^(٢) كتع «أي: تام، وابتع مأخوذ من طول العنق، وابضع من الري يقال: كرع ولا تبضع أي: اشرب ولا ترو، وذكرها في الكلام دونه أي: دون أجمع ضعيف؛ إذ لا دلالة فيها على الجمعية، وقد ورد ذكرها مفردة كقول الشاعر:

١٨٣ - ياليتني كنت صبياً مرضعاً تحمّلني الذلفاء حولاً أكتعاً^(٣)
أي: حولاً تاماً.

مركز تحقيق الكتب التراثية

(١) الأولى أن يقال لثلاث يلبس في قولك: «هند خرجت نفسها، وأما مثال السيد فلا لبس فيه.

(٢) في خ/هـ: (حول كتع) غير موجود.

(٣) هذا البيت لراجز لا يعرف اسمه.

(اللغة): «الذلفاء» أصله وصف لمؤنث وهو مأخوذ من الذلف بالتحريك وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة، ويجوز أن يكون علماً باقياً على وصفته. «حولاً» عاماً «أكتعاً» تاماً كاملاً.

(الإعراب): - (يا) حرف تنبيه أو حرف نداء حذف المنادى (ليتني) ليت حرف تمن ونصب والنون للوقاية والياء اسم ليت (كنت) كان فعل ماض ناقص والتاء اسمه (صبياً) خبر كان (مرضعاً) نعت لصبي وجملة كان واسمه وخبره في محل رفع خبر ليت (تحملني) تحمل فعل مضارع والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به (الذلفاء) فاعل تحمل (حولاً) ظرف زمان متعلق بتحمل (أكتعاً) توكيد لقوله حولاً.

(الشاهد فيه) قوله: (حولاً أكتعاً) حيث جاءت أكتعاً مؤكدة لحولاً دون أن يأتي بكلمة أجمع وفيه شاهد آخر وهو تأكيد النكرة المحدودة وهو مذهب الكوفيين.

[البذل]

الرابع (البذل) وهو (تابع) يشمل جميع التوابع (مقصود بما نسب إلى المتبوع) خرج النعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ إذ ليس أيها مقصوداً بما نسب إلى المتبوع وقوله: (دونه^(١)) أي: دون المتبوع فلم يقصد بالنسبة في البذل وإنما المقصود التابع فقط، والأول أتى به على سبيل التوطئة والتمهيد لذكر التابع فيخرج من هذا المعطوف^(٢) بحرف إذ التابع والمتبوع فيه مقصودان بالنسبة جميعاً (وهو) ينقسم إلى أربعة أقسام (بذل الكل^(٣)) وبذل البعض وبذل الاشتمال وبذل الغلط

(١) قال (نجم الدين): لا نسلم أن المقصود بالنسبة في البذل هو الثاني فقط إلا في بذر الغلط؛ لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولا بد أن يكون في ذكره فائدة صوتاً لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيما كلامه تعالى، وكلام نبينته ﷺ فادعاء كونه غير مقصود دعوى خلاف الظاهر. (خالدي).

(٢) ولا يطرد ما قاله في نحو: «جاءني زيد بل عمرو» فإن المقصود هو الثاني دون الأول مع أنه عطف نسق. (نجم الدين). وفسر (الجامي) النسبة بقوله أي: لا يكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب إليه، بل تكون النسبة إليه توطئة وتمهيداً لنسبته إلى التابع سواء كان ما نسب إليه مسنداً أو غيره فلا يصدق الحد على المعطوف. قيل: لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فأعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا (المعنى). (منه).

(٣) اعلم أن بذل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، فقط لا في التعريف والتذكير، وأما الأبدال الآخر فلا يلزم موافقتها للمبذل منه في الأفراد والتذكير وفروعهما. (نجم الدين). وقال أيضاً: وأنا لم يظهر لي فرق جلي بين بذل الكل من الكل وبين عطف البيان، ولا أرى عطف البيان إلا البذل. وقال بعض المحققين في جوابه: الظاهر أنهم لم يريدوا به ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً بل أرادوا أنه ليس مقصوداً أصلياً، والحاصل أن مثل قولك: «جاءني زيداً أخوك» إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني تنمة له توضيحاً فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد فالثاني بذل، وحيث يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر. (جامي).

فالأول) وهو بدل الكل (مدلوله^(١)) أي: مدلول التابع (مدلول الأول) أي: مدلول المتبوع بمعنى أن الثاني هو الأول في التحقيق وإن اختلف اللفظ فالذات واحدة نحو: «جاءني زيد أخوك» فزيد هو الأخ.

(والثاني) وهو بدل البعض (جزؤه) يعني أن التابع وهو البذل جزء من المتبوع وهو المبدل منه نحو: «قطعت زيدا يده» فاليد جزء من زيد كما ترى قال تعالى: ﴿قُرْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) يَصْفَهُ^(٣).

(والثالث) وهو بدل الاشتمال (بينه) أي: بين التابع (وبينه) أي: بين المتبوع (ملازمة) وعلاقة بغيرهما أي: بغير الكلية والجزئية فليس مدلول البذل فيه، مدلول المبدل منه ولا هو جزء له ومثاله: «سلبت زيدا ثوبه» و«أعجبني زيد علمه».

(والرابع) وهو بدل الغلط (أن تقصد إليه) أي: إلى البذل وهو التابع (بعد أن خلطت بغيره) وهو المتبوع الذي هو المبدل منه، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهو أن يبدو للمتكلم من الألفاظ هو ما أصلح وأبلغ مما تكلم به أولاً فيأتي باللفظ الثاني، وهذا أعلى أنواع بدل الغلط ويسمى ترقياً، ويأتي في فصيح الكلام كقول: ١٨٤ - هند نجم بدر شمس وأناملها خمس خمس^(١)

(١) قال (نجم الدين): في هذه العبارة تسامح إذ مدلول أخيك في يزيد أخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيداً ونحن نعرف أن أخيك يدل على أخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة وإن كان أحدهما يدل على معنى لا يدل عليه الآخر. منه.

(٢) نصفه بدل من الليل وإلا قليلاً مستثنى من النصف كأنه قال: قم أقل من نصف الليل، وقيل: نصفه بدل من قليل. اعلم أنه يشترط في بدل البعض والاشتمال خاصة أن يكون في البذل ضمير يعود إلى المبدل منه وقد يجيء محذوفاً لفهم (المعنى) وذلك قليل جداً نحو: - قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلَّ النَّاسَ جِجُّ آلِهَتِهِمْ مِّنْ أَشْطَقَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] أي: منهم. هطيل.

(٣) من سورة المزمل آية (٢) ومن آية (٣).

(٤) لم أطلع على قائله.

(اللمعة): «نجم» الكوكب والنجم الثريا، وهو اسم لها علم كزيد وعمره فإذا قالوا: طلع النجم يريدون الثريا وإن كان بدون) أل(تنكر.

(الإهراب): - (هند) مبتدأ مرفوع بالظمة الظاهرة (نجم) خبر مرفوع بالضممة الظاهرة

فهو وإن كان متعمداً لذكر الأول فكأنه غلط نفسه، وإلى غلط صريح، وهو أن يسبق لسانه إلى ذكر المبدل منه ومراده البديل نحو: (جاءني زيد الحمار) وإلى نسيان، وهو أن ينسى^(١) البديل فيعمد إلى ذكر المبدل منه، ثم يأتي بالبديل تداركاً لما فرط، وهذان لا يقعان في فصيح^(٢) الكلام.

(ويكونان) يعني البديل والمبدل منه (معرفتين ونكرتين ومختلفين) في أنواع البديل كلها كما يأتي ذلك في ستة عشرة صورة تحقيقها في هذا الجدول.

معرفتين ^(٣)	نكرتين ^(٤)	معرفة من نكرة ^(٥)	نكرة من معرفة ^(٦)
جاءني زيد أخوك	جاءني رجل أخ لك	جاءني رجل أخوك	جاءني زيد أخ لك
قطعت زيدا يده	قطعت رجلاً يداً له	قطعت رجلاً يده	قطعت زيدا يداً له
سلبت زيدا ثوبه	سلبت رجلاً ثوباً له	سلبت رجلاً ثوبه	سلبت زيدا ثوباً له
كرهت زيدا الحمار	كرهت رجلاً حماراً	كرهت رجلاً الحمار	كرهت زيدا حماراً

(بدر) بدل من نجم مرفوع بالضمة الظاهرة (شمس) بدل من بدر مرفوع بالضمة الظاهرة (وأناملها) الواو حرف عطف، وأنامل مبتدأ مرفوع بالظمة الظاهرة (خمس) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة (خمس) معطوف على خمس الأولى بحرف عطف محذوف، والتقدير: وأناملها خمس وخمس.

(الشاهد فيه) إبدال بدر من نجم، وإبدال شمس من بدر بدل غلط، ويسمى هذا ترقباً في فصيح الكلام.

(١) وإنما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين الغلط والنسيان وقد بيناه، وتوضيحه أن الغلط في اللسان والنسيان في الجنان. (قطر الندى).

(٢) ولا في الشعر، وإن وقع في كلام فحقه الإضراب بيل. (نجم الدين).

(٣) وعليه قوله تعالى ﴿لَنَسْفَعًا نَّاصِرًا كَذِبًا حَاطِقًا﴾ [العلق: ٩٦].

(٤) وعليه قوله تعالى ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

(٥) وعليه قوله تعالى ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَارِجَ خَدَائِقٍ وَأَنْفُسًا﴾ [الباء: ٢٦، ٢٧].

(٦) وعليه قوله تعالى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦].

و (إذا كان) البذل (نكرة) وأبدلته (من معرفة فالنعت^(١)) يعني فالواجب أن تنعت البذل لأنه المقصود فلا يكون نكرة محضة بل تصفه ليقرّب من المعرفة وذلك (مثل) قوله تعالى ﴿لَسَنَفَعًا بِالْأَنَاصِيَةِ فَاصْبِرْ كَذِبًا خَالِثًا﴾^(٢) فناصية الثانية نكرة موصوفة بكاذبة . (ويكونان) أي : البذل والمبدل^(٣) منه (ظاهرين ومضميرين ومختلفين) في الأقسام كلها وهي ستة عشر صورة بيانها في هذا الجدول .

	بذل كل	بذل بعض	بذل اشتغال	بذل فلفظ
ظاهرين	جاءني زيد أخوك	قطعت زيدا يده	سلمت زيدا ثوبه	كرهت زيدا الحمار
مضميرين	زيد ضربته إياه	يد زيد قطعت إياها	ثوب زيد سلبت إياه	زيد الحمار كرهته إياه
ظاهر من مضمير	ضربته زيدا	زيد قطعت يده	زيد سلبت ثوبه	زيداً كرهته الحمار
مضمير من ظاهر	ضربت زيدا إياه	يد زيد قطعت زيدا إياها	ثوب زيد سلبت زيدا إياه	زيد الحمار كرهت زيدا إياه

(ولا يبدل ظاهر من مضمير^(٤) بذل الكل إلا من الغائب مثل : ضربته زيدا)

- (١) أي : في بذل الكل من الكل خاصة . (نجم الدين)
 (٢) من سورة العلق من الآية (١٥ ، ١٦)
 (٣) قال (نجم الدين) : وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول كقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْمَكَادِبُ﴾ [الفرقان : ٦٨ ، ٦٩].
 (٤) فإن قيل : قد جوزتم إبدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم أبدال المعرفة من المعرفة وهي أعرف منها فكان ذلك في النكرة أولى؟ فالجواب أنا إنما جوزناه لإشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه، قال ابن الحاجب : ولا يلزم مثله في الظاهر من ضمير المتكلم فيقال : جوزته بشرط الصفة لأنه يؤدي إلى أن يوصف ؛ لأن البذل هو المبدل منه إذا كان بذل الكل . (هطيل).

- واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بديء بالنعت، ثم التأكيد، ثم البذل، ثم بالمنسوق، أما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلما مر تعليل قولهم : إن النكرة لا تؤكد، وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت إذ النعت يفيد ما يفيد الأول، بخلاف التأكيد، وإنما يقدم التأكيد على

وذلك لأن المقصود هو البذل، والمضمر المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، فلو أبدل منهما ظاهر بدل الكل وقيل: «جئت زيد» و«ضربتك زيدا» كان المبدل منه غير المقصود أعرف من البذل المقصود بمراتب، بخلاف ما إذا أبدلت الظاهر من ضمير الغائب كما مثل في الكتاب فالتفاوت يسير مغتفر.

فأما بدل البعض^(١) فيصح مطلقاً نحو: «ضربتك رأسك» و«ضربتني رأسي» و«ضربته رأسه» وكذا بدل الاشتمال نحو: «كرهتني علمي» قال الشاعر:

١٨٥ - دعيني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا^(٢)

و«كرهتك عملك» و«كرهته علمه» وكذا بدل الغلط نحو: «كرهتني الحمار» و«كرهتك الحمار» و«كرهته الحمار».



البذل لأن مدلول البذل غير مدلول متبوعه في الحقيقة، ومدلول التأكيد مدلول متبوعه، وأما تقديم البذل على المنسوق، فلأن البذل له نسبة معنوية إلى المبدل منه إما بالكلية أو البعضية أو الاشتمال، وأما بدل الغلط فنادر، والمنسوق أجني من متبوعه. (نجم الدين).

(١) والاشتمال والغلط فإن المانع فيها مفقود إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول. (جامي)

(٢) هذا البيت من كلام عدي بن زيد العبادي ويروي (فريني) مكان (دهيني)

(اللغة) : : (دهيني) : معناه اتركيني (ألفيتني) : وجدتني.

(الإهراء) : - (دهيني) دعي فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به (إن) حرف توكيد ونصب (أمرك) أمر اسم إن وأمر مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه (لن) حرف نفي ونصب واستقبال (يطاعا) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وألفه للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أمر، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن (وما) الواو عاطفة و ما نافية (ألفيتني) ألفى فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل مبني على الكسر في محل رفع والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول أول (حلمي) حلم بدل اشتمال من ياء المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وحلم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (مضاعاً) مفعول ثانٍ لألفى.

(الشاهد فيه) قوله : (ألفيتني حلمي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله : حلمي من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم التي وقعت مفعولاً أول لألفى بدل اشتمال.

[عطف البيان]

الخامس (عطف البيان) حقيقته أنه (تابع) يشمل جميع التوابع (غير صفة) خرج النعت (يوضح متبوعه^(١)) خرج البدل والتأكيد والمعطوف بحرف، فإن كل واحد منها لم يوضع لمجرد إيضاح المتبوع ومثال عطف البيان قوله: (مثل:

١٨٦ - أقسم بالله أبو حفص عمر ماسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم إن كان فجر^(٢)

(١) ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الإنفراد فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني. (جامي) نحو: ﴿جَمَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة ٩٧] فإن الكعبة أوضح من البيت الحرام.

- الفرق بين الصفة وعطف البيان، الصفة توضح باعتبار الدلالة على معنى في متبوعها، وهذا يوضح باعتبار الدلالة على الذات. قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل أنه لو قال رجل «زوجتك ابنتي فاطمة» وكان اسمها عائشة فإن أراد عطف البيان صح؛ لأن الغلط وقع فيما ليس المقصود بالنسبة، وإن أراد البدل لم يصح النكاح إذ الغلط وقع فيما هو مقصود. (غاية تحقيق)

(٢) ينسب هذا البيت لعبد الله بن كَيْسَبَة بفتح الكاف وسكون المشاة.
(اللفظة): «أقسم» حلف «أبو حفص» كنية عمر بن الخطاب «نقب» بفتح النون والقاف جميعاً وهو رقة خف البعير «دبر» بفتحيتين مصدر دبر بكسر الباء إذا حصلت له جراحة.
(الإعراب): - «أقسم» فعل ماضٍ (بالله) الباء حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم وعلامة جره كسر الهاء تأدياً أبو فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة و(أبو) مضاف و(حفص) مضاف إليه (همز) عطف بيان لأبو حفص (ما) نافية (مسها) مس فعل ماضٍ و الهاء ضمير متصل مفعول (من) حرف جر زائد (نقب) فاعل مس مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (ولا) الواو عاطفة ولا نافية (دبر) معطوف على نقب ويجوز أن تقدره مرفوعاً على محل نقب ومجروراً على لفظه لأنه نكرة فيجوز دخول من الزائدة عليه (فاغفر) الفاء فاء الفصيحة، واغفر فعل أمر ويقال فيه: فعل دعاء تأدياً مع الله تعالى، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (له) جار ومجرور متعلق باغفر (اللهم) منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين (كان) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط واسمه

فعمر عطف بيان من قوله : أبو حفص (وفصله) أي : عطف البيان (من البدل لفظاً في مثل^(١)) :

١٨٧ - أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعاً^(٢)

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (فجر) فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام.

(الشاهد فيه) قوله : عمر فإنه مرفوع وقع عطف بيان عن قوله : أبو حفص وإنه وقع متبوعه معرفة فأوضحه ووقع عطف البيان موضحاً هو الأغلب.

(١) المراد بمثل أنا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إلى الصفة المعرفة باللام نحو : الضارب الرجل . (جامي).

(٢) هذا البيت من كلام المرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي .

(اللمعة) : «التارك» يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل فيحتاج مفعولين، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى فلا يحتاج إلا مفعولاً واحداً «البكري» نسبة إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد «ترقبه» تنتظر خروج روحه ؛ لأن الطير لا تهبط إلى على الموتى، وكنى بذلك عن كونه قتله.

(الإعراب) : - (أنا) ضمير منفصل مبتدأ (ابن) خبر المبتدأ وابن مضاف و(التارك) مضاف إليه والتارك مضاف و(البكري) مضاف إليه (بشر) عطف بيان على البكري (عليه) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الطير) مبتدأ مؤخر وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكري إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى، وفي محل نصب مفعول ثانٍ للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير ومفعوله الأول هو قوله : البكري لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (ترقبه) ترقب فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الطير وضمير الغائب مفعول له والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره (وقوعاً) حال من الضمير المستتر في ترقبه.

(الشاهد فيه) قوله : (التارك البكري بشر) فإن قوله : (بشر) عطف بيان على قوله : (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل فكان ينبغي لصحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه فتقول : التارك بشر ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بآل وهو التارك إلى اسم خال منها وهو بشر، وذلك في الراجع عند جمهرة النحاة لا يجوز.

أي: الفرق بين البدل وعطف البيان من جهة المعنى بأن المقصود في البدل هو التابع كما تقدم، وفي عطف البيان المقصود هو المتبوع كما بين.

وأما من جهة اللفظ فبيان ذلك في البيت المذكور فإن بشر عطف بيان من البكري المجرور بإضافة التارك اسم الفاعل إليه، ولو جعل بشر بدلاً مع كون البدل^(١) في حكم تكرير العامل؛ لأنه المقصود والأول كالساقط، كأن التقدير: أنا ابن التارك بشر فيصير كالضارب زيد، وذلك لا يجوز على الصحيح، فتعين في البيت أنه عطف بيان.

قال مولانا رحمته الله السيد جمال الدين: ويتمام هذا تم الكلام في المعرب



تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني وأوله المبني

(١) في خ/ه: (المبدل).